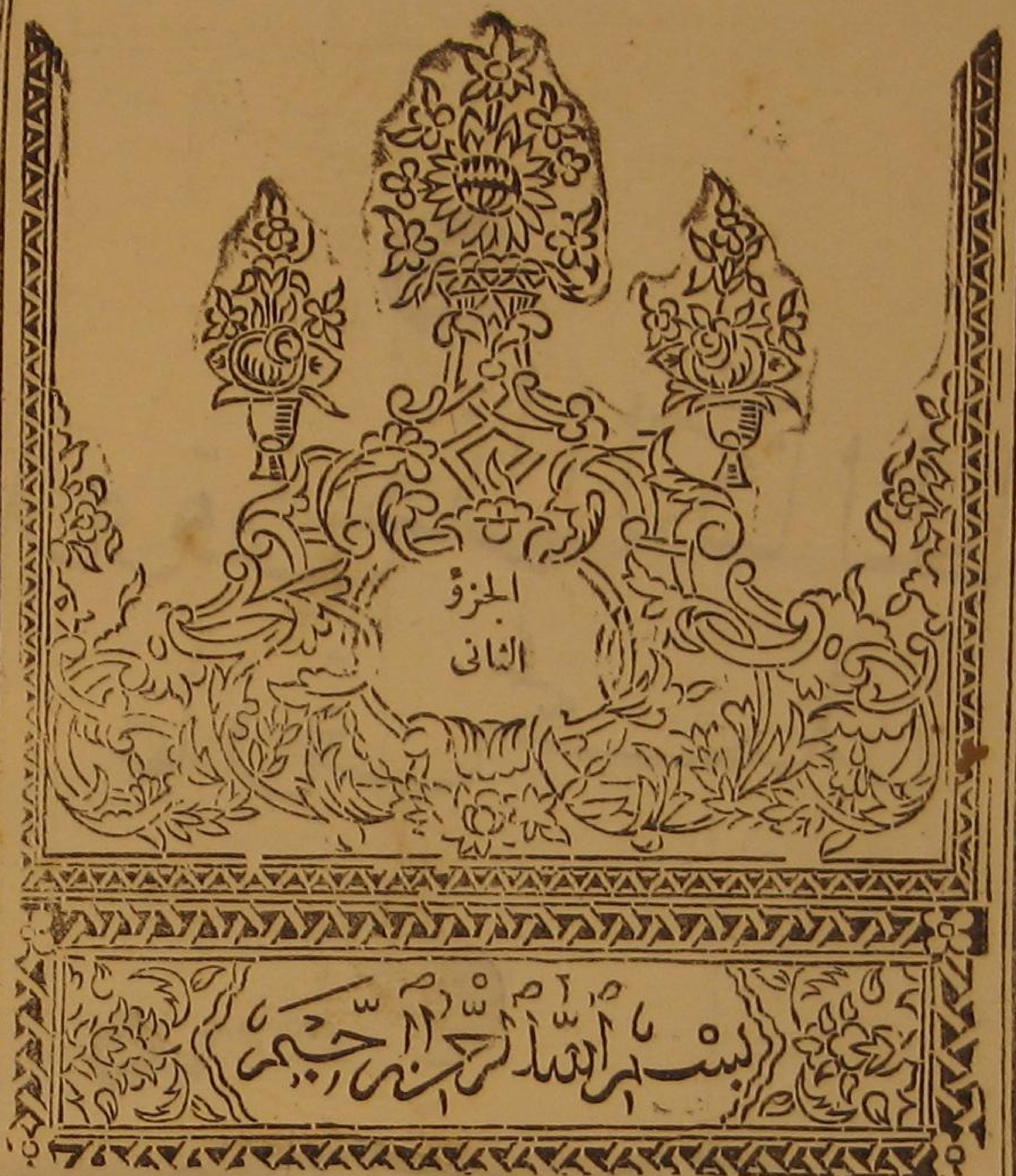

56
BY.


565



قد وقف هذا الكتاب الحاج
عارف محمد



قوله المركبات المعدودة) اى فيما سبق بقوله وهى المضمرات والموصولات واسماء الاشارات اه بناء على ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية عين الاولى واللام فى السابق للاستغراق بقرينة تقييد الظروف بالبعض فيكون المعنى جميع المركبات المعدودة فى المبنيات ثم ان المصنف ذكر المحدود فى قوله المضمر ما وضع اه وفى قوله الموصول مالايتم جزأ اه مفردا رعاية لماهو الاصل المقصود فى التحديد وذكره فيما عداهما جمعا رعاية لتطابق التفصيل والاجمال مع وضوح ان المقصود تحديد القدر المشترك المعلوم من ذكر صيغة الجمع وكذا ذكر لفظ كل فى بعضها للاشارة الى الطرد وتركه فى بعضها رعاية لماهو الاصل ولماذكر الشارح توجيه صيغة الجمع ولفظة كل فى شرح قوله التوابع كل ثان معرب تركه هنا والمراد بقوله المعدودة من المبنيات بشرط تضمنها الحرف بقرينة قوله فان تضمن اه فلا يرد ان جميع المركبات

لايصح عدها من المبنيات لان منها معربات فى الافصح وما قاله الرضى من ان قوله اسم لاحاجة اليه لان الكلام فى اقسام الاسم ولذا تركه فى غيرها فساقط لانه تصريح بما علم من المقام لايقال نعم انه لاتثبت الحاجة اليه لكن لابد لاختيار التصريح هنا والاكتفاء بالقرينة فيما سبق من نكتة لانا نقول هنا نكتة وهى انه لما كان فى اسميتها خفاء لكونها مركبة من كلمتين والاسم من قسم الكلمة صرح باسميتها ولذا عطف الشارح قوله وجعلهما كلمة واحدة على قوله من تركيب كلمتين فاندفع الشكوك التى عرضت للناظرين (قوله اسمين اوفعلين) الموجود فى هذه الاقسام هو المركب من الاسمين كبعلبك اومن فعل واسم كبخت نصر (قوله نسبة اصلا) لانها نكرة فى سياق النفى فتعم (قوله لافى الحال) اى فى حال التركيب (قوله لئلا يخرج مثل سيبويه) فانه من المركبات المبنيات للتركيب (قوله ليخرج مثل عبدالله اه) لانهما ليسا مبنيين للتركيب اما الاول فظاهر واما الثانى فلانه قبل النقل جملة فليس بمعرب ولا مبنى وبعد النقل محكى على ما كان عليه (قوله مثل عبدالله) اى ماهو مشتمل على النسبة حال التركيب بان اضيف كلمة الى اخرى اووصفت بها اوجعلتا كلمة واحدة وماهو مشتمل عليها قبل التركيب كالمركبات التامة والناقصة المنقولة من معانيها الى الاسمية (قوله قبل العلمية) اما حال التركيب اوقبل التركيب (قوله من افراد المحدود) لكونه مبنيا للتركيب (قوله قبل التركيب) الصواب حال التركيب لانه لم يستعمل فى كلامهم خمسة وعشر بالعطف اعلم ان المصنف قال فى بيان قوله ليس بينهما نسبة اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية وانما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجمل المسمى بها لان بين جزئيها نسبة قبل العلمية وليسا بمبنيين بعد التسمية بهما فاعترض الشارح الرضى عليه بانه قد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف العطف اعنى نحو خمسة عشر اوحرف الجر نحو بيت بيت بين جزئيه نسبة وهى اما نسبة العطف اوغيره ولايدخل فى هذا الحد الا ماركب لاجل العلمية والشارح بدل لفظ قبل العلمية بلفظ قبل التركيب فوقع فيما وقع والجواب عما ذكره الرضى ان المراد بقوله قبل العلمية قبل الاسمية بذكر الخاص وارادة العام بناء على كثرة العلمية فى المركبات (قوله اصعب

من خرط القتاد) لان النكرة الواقعة فى سياق النفى صريحة فى الاستغراق
فارادة بعض الافراد دون بعض من غير قرينة ترجيح بلا مرجح وفيه تعريض
للفاضل الهندى حيث عين النسبة فقال ليس بينهما نسبة اسناد ولا اضافة
ولا عمل ولا افادة معنى فيخرج مثل تأبط شرا وعبدالله ويزيد والنجم اعلاما
(قوله والاحسن ان يقال اه) اى الاحسن ان يفسر النسبة بحيث لا يدخل فيها
هذه النسبة لا تعينها ولا تخصيصها بانه المراد نسبة مفهومة اه كما هو المتبادر
اى ليس ان لا يكون بين الكلمتين نسبة فى الواقع بل فى اللفظ وحاصله ان ظاهر
تركيب خمسة عشر تركيب مزجى كبعلبك لا تفهم منه النسبة لكنه
اذا لوحظ ان معناه مجموع العددين يفهم منه ان الواو مقدرة والاصل خمسة
وعشر بخلاف بعلبك (قوله اوغيره نحو بيت بيت) اى لبيت اوالى بيت (قوله
لوقوع آخره فى وسط الكلمة) اى بعد التركيب (قوله فان اصله خمسة وعشر)
بناء على ان معناه مجموع العددين (قوله يعنى اخوات حادى عشر) يؤيد
الوجه الاول افراد الضمير وقرب المرجع وانما خص اخوات حادى عشر بالذكر
لخفاء تضمنها الحرف ويؤيد الثانى عموم الفائدة وان كان افراد الضمير يحتاج الى
التأويل (قوله مثالين من نوع واحد) من تضمن حرف العطف مع ان الظاهر
ايراد المثال الثانى بغير تضمن حرف العطف تعميما للفائدة (قوله فى هذا
المركب) اى المركب العددى وانما لم يقل اورد مثالين احدهما التضمن معنى
حرف العطف فى نفس التركيب والآخر لتضمنه فى اصله لان التعميم فى الحكم
اعنى البناء الذى هو المقصود بالذات اولى بالبيان من التعميم فى الشرط الذى
هو تضمن الحرف (قوله وجوابه اه) خلاصته ان تضمن الحرف اعم
من ان يكون بنفسه اوباعتبار مأخذه (قوله لا تسع حروفهما جميعا) لزيادتها
على ثلاثة (قوله اذ فى اخذ بعض الحروف اه) نحو ثالث فى ثلاثة عشر
وثانٍ فى اثنى عشر (قوله وعلى هذا القياس اه) فانه مشتق من احد وعشرين
بمعنى الواحد من احد وعشرين (قوله لا فرق بينهما اه) يعنى كل واحد منهما
مشتق من الجزء الاول من العدد المتضمن لحروف العطف لا فرق بينهما
الا بتصريح حرف العطف فى احدهما والتقدير فى الآخر فحرف العطف
المذكور فى الحادى والعشرون هو حرف العطف الذى كان فى الاول

واليس فيه العطف على الحادى وفيه تعريض للشارح الرضى حيث قال انه
للعطف على لفظ احد فى الحقيقة والعطف على الحادى فى الظاهر لكونه قائما
مقامه بانه التزام امر زائد لا احتياج اليه فى الجواب (قوله لسقوط النون)
وانما سقط لانه لما حذف الواو المؤذنة بالانفصال لاجل التركيب وجب
حذف النون لكونه موجبا للانفصال (قوله اشبهه بالمضاف) لان نون
المثنى والمجموع لم يعهد حذفها الا للاضافة فصار كانه مضاف والتركيب
الاضافى لا يوجب البناء (قوله مع منع صرفه اه) هذا القيد يستفاد من قوله
فى الافصح (قوله اعرب الثانى) وقد بنى الثانى ايضا لشبهها بما تضمن الحرف
وهو ضعيف (قوله ان لم يكن قبل التركيب مبنيا) وان كان مبنيا فالاولى
والاظهر ابقاؤه على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف
وقد يجوز الصرف على قلة تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه تشبيها لفظيا
(قوله وعلى الفتح) ان كان معربا فى الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية
حركات المبنى وسكونه (قوله ولا كل بعض) من حيث انه بعض من الابعاض
المعينة فالفرق بينه وبين ما يكنى به ظاهر ولم يقل ولا بعض مبهم لانه يسبق
منه الى الفهم نفى البعض الغير المعين ولا معنى له (قوله وكانهم اصطلحوا)
ولم يصطلحوا فى الظروف وذلك لان بعضها غير معينة شخصا كالظروف
المضافة الى الجملة اوالى اذ (قوله ويتعذر تعريفه) لعدم وجود قدر مشترك
يخصصه (قوله لكونها موضوعة وضع الحروف) اعنى الثنائى فانه اقل بناء
الاسم الثلاثى فعلة بنائه مشابهته بمبنى الاصل (قوله وحمل المرتبة عليها)
لمشاركتها لها فى الوزن فتشاركها فى البناء فهى مبنية لمشابهتها لما يشبه مبنى
الاصل (قوله بمعنى كم) يعنى كناية عن العدد من غير اعتبار الاستفهام والتكثير
ولذا لم يعتد بشئ منهما فى المغنى وليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا درهما
وغير واجب النصب ولا يجوز جره بالاضافة ولا بمن ولا يستعمل غالبا
الا مكررا معطوفا فلا يقال كذا درهما ولا كذا كذا درهما بل يقال
كذا وكذا درهما وذكر ابن مالك انه مسموع لكنه قليل وفى القاموس كذا اسم
مبهم وقد يجرى مجرى كم فينصب ما بعده على التمييز (قوله اوغيره) مجرور
معطوف على يوم السبت اوعلى خرجت اى غير يوم السبت اوخرجت كما جاء

فى الحديث يقال للعبد يوم القيامة اتذكر يوم كذا وكذا او ما قيل انه مجرور عطف
على السبت او مرفوع عطف على نحو فانه يجيء بمعنى كيت وكيت ايضا
فى القاموس كيت وكيت بكسر آخرهما اى كذا وكذا درهم اذ فى الاول عطف
على بعض الاسم وفى الثانى يلزم عدم الدخول تحت النحو وما فى القاموس يدل
على ان كيت وكيت تجيء بمعنى كذا وكذا دون العكس (قوله وكيت وذيت)
بفتح التاء وكسرها وقد تضم اصلهما كيه وذيه حذفت لام الكلمة وعوض
عنها التاء ولذا تكتب طويلة ويوقف عليها كما فى اخت ولا يستعملان الا مكررا
بواو العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان ذيت وذيت (قوله لا يستحق
اعرابا ولا بناء) لان استحقاق الاعراب فرع الذى يتحقق معه العامل والجملة
من حيث هى لا تركيب لها مع غيرها واستحقاق البناء فرع لمناسبته بمبنى
الاصل ولا مناسبة للجملة مناسبة معتبرة فى البناء (قوله ولم يجز خلوه عنهما)
اذ المفرد الواقع فى كلامهم لا يخلو عن احدهما (قوله رجح البناء) لانه لما تعارض
سبب الاعراب وهو التركيب مع العامل وسبب عدم الاعراب وهو كونه
واقعا موقع الجملة تساقطا فصار كانه غير مركب مع العامل فرجح جانب البناء
فهو داخل فيما وقع غير مركب فان قيل انه واقع موقع الجملة التى لها محل من
الاعراب فيكون مستحقا للاعراب قيل ان استحقاقها الاعراب المحلى عارضى
فلا يعتبر مع عدم استحقاقه بالذات للاعراب والبناء (قوله وفى الحكايات كاين)
ولها صدر الكلام ومميزها مجرور بمن غالبا حتى زعم ابن عصفور لزوم ذلك ويكون
للتكثير غالبا نحو وكاين من نبى قاتل معه ربيون وقد يجيء للاستفهام نحو قول
ابى بن كعب لابن مسعود كاين تقرأ سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين
(قوله منحط عن اخواتها) لكونها فى الاصل اسما معربا منونا (قوله فكم
الاستفهامية اه) اى كم الاستفهامية والخبرية يدلان على عدد ومعدود
فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم فى ظنه للمخاطب والخبرية لعدد
مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب
فيهما فلذا احتيج الى التمييز ولا يحذف الا لدليل والحذف فى الاستفهامية اكثر
لانه فى صورة الفضلات (قوله منصوب) ولا يجوز جره الا اذا انجرت
الاستفهامية بحرف الجر نحو بكم رجل مررت فيجوز ان يكون فى تمييزه الجر

ايضا قصدا الى التطابق بينهما (قوله لو جعل اه) لتساويهما فى الظرفية فاعتبار
احدهما دون الآخر ترجيح بلا مرجح بخلاف الوسط فانه مختص بالوسطية
مع ان خير الامور اوسطها ولان الطرفين تعارضا فتساقطا فبقى الوسط فجعل
تابعا له (قوله ما ينبغى) الصواب اسقاط ما (قوله لكن جوّز الزمخشرى) ردّ
لما قاله الشيخ الرضى وجوابه ان كلامه فى مميز متصل بكم واما اذا فصل
بينهما بفعل متعد فالاتيان بمن واجب فى الخبرية والاستفهامية ذكره الرضى
قبيل هذا الكلام والآية من قبيل الفصل (قوله على انشاء التكثير)
لان المتكلم يقصد بكم اعلام التكثير الذى فى ذهنه لا استكثاره خارجا ولا تنافى
بين كونها خبرية وكونها انشائية لاختلاف الجهة فنحو كم رجل ضربت
اخبار بضرب كثير من الرجال انشاء لاستكثار الضرب ولذا يقال كذبت
ما ضربت كثيرا من الرجال ولا يقال كذبت ما استكثرت من الضرب كما لو قلت
ما اكثرهم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم
(قوله لكان اوفق اه) يعنى ان الاوفق للتعبير السابق حيث قال فكم
الاستفهامية كذا والخبرية كذا ان يقول كلتاهما واراد كلاهما تأويلهما
بالمذكر كالنوعين واما بدون التأويل فلا يحكم بشيء منهما عليهما ولا يتحقق
التذكير والتأنيث فى الاسماء الا اذا قصد مدلولاهما فان قصد لفظ الاسم جاز
تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف كذا فى شرح
التسهيل وفى الرضى فى بحث العلم اذا نقلت الكلمة المبنية او جعلتها اسم
ذلك اللفظ سواء كانت اسما او فعلا او حرفا فالاكثر الحكاية كقولك
من الاستفهامية حالها كذا وقد يجيء معربا نحو ليت يرفع وينصب فان اولته
باللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة او اللفظة فان كان ثلاثيا
ساكن الوسط فهو كهند فى الصرف وتركه وان كان على اكثر من ثلاثة
او ثلاثيا متحرك الوسط فهو غير منصرف قطعا انتهى فجعل كل من التذكير
والتأنيث فيه بالتأويل (قوله كلا هذين النوعين) كما هو ظاهر من توصيف كم
بالاستفهامية والخبرية فان التقييد بالوصف يوجب النوعية واما التأويل
بهذين اللفظين او بهذين الاسمين فانما يصح اذا اريد بالاستفهامية والخبرية
لفظهما وليس كذلك ولان الكلام فى لفظ كم وهو لفظ واحد (قوله وهما كم

الاستفهامية والخبرية) لاحاجة الى هذا كما لا يخفى (قوله اى كل واحداه)
فى مغنى اللبيب يجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا فى الافراد نحو كلتا الجنتين آتت
اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل فما قيل ان التأويل بكل واحد منهما اشارة
الى وجه افراد الخبر ليس بشئ بل مقصوده بيان ان الحكم المذكور لكل
واحد منهما مع قطع النظر عن الافراد والتعبير بلفظ كلا للاختصار ولا دخل
فى ذلك للاثنينية كما فى قوله تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها اوشبه فعل
ايدخل فيه كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب (قوله فكل ما يكون بعده
فعل غير مشتغل عنه بضميره اه) فى الرضى ان هذا منقوض بقولك كم جاءك
فان جاء فعل غير مشتغل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان
ينصبه لولم ينصب الضمير كما ذكرنا فى شريطة التفسير مع كون كم مرفوع المحل
مبتدأ انتهى وهو مندفع بما اشار اليه الشارح فى شريطة التفسير من ان قوله
بحيث لوسلط عليه لنصبه قيد زائد على الاشتغال عنه بالضمير يفيد ان مجرد
العمل فى الضمير يكون مانعا عن العمل فيه يعنى قوله غير مشتغل عنه بضميره
داخل فيه نحو زيد قائم وكم جاءك لان الاشتغال بالضمير يكون مانعا
عن العمل وان كان التقديم ايضا مانعا ويكون خارجا بقوله لوسلط عليه لنصبه
لانه يفيد ان مجرد الاشتغال بالضمير يكون مانعا عن العمل فيه وههنا ليس
كذلك (قوله اى على حسب عمل هذا الفعل) يعنى ان ضمير حسبه راجع
الى العمل المفهوم من معمولا لا الى اقتضاء الفعل على ما فى الرضى (قوله وعمل
الفعل لا يكون الا بحسب المميز) فاندفع ما قال الرضى الاولى ان يقول معمولا
على حسبه وحسب المميز معا (قوله فكم الاستفهامية) اكتفى بثلاثة امثلة
من المفاعيل فى الاستفهامية والخبرية لان المعروف انتصابهما على انه مفعول
بها اوظرف اومصدر واما خبر كان نحو كم درهما كان مالك والمفعول الثانى
من باب ظننت نحو كم درهما ظننت مالك فهما داخلان فى المفعول به
(قوله وانما جعلنا الفعل اه) فعلى هذا قوله كان منصوبا والا فهو مرفوع كان
معناه تعيين النصب والرفع لكونه راجحا مختارا فلا يرد انه على تقدير عدم
الاشتغال بالضمير يجوز الرفع بان يقدر الضمير العائد الى كم لانه ضعيف كما فى
الرضى (قوله مثل قولك كم رجلا ضربته) فالمثال المذكور داخل تحت

القاعدتين بالجهتين التقدير وعدمه (قوله فى جميع هذه الاسماء) اشارة
الى ان الجمع المضاف فى قوله اسماء الاستفهام والشرط الاستغراق بمعنى
الكل المجموعى لا كل واحد الا انه خص غير كم بالقرينة العقلية اذ لا معنى
لتشبيه الشئ بنفسه كما فى قوله تعالى ليلة القدر خير من الف شهر فما قيل
ولا يخفى ان فى قوله وكذلك اسماء الشرط والاستفهام حزازة لان المراد جميع
اسماء الشرط وباقى اسماء الاستفهام وهم (قوله لا فى كل واحد منهما) فان من
وما يأتى فيهما الوجوه الثلاثة ولا يأتى فيهما الرفع على الخبرية واى يأتى فيها
الوجوه الاربعة واين ومتى وأنى واذا وكيف وايان لكونها لازمة الظرفية
لا يأتى فيها الرفع بالابتداء (قوله ولا يأتى فيهما الرفع) اى بالظرفية كما يدل عليه
قوله بالشرائط المذكورة فلا ينافى ما فى الرضى من تأتى الرفع فيهما على الخبرية
نحو من انت وما دينك (قوله اعتبار بعض الوجوه) وهو النصب والجر
واما باعتبار الرفع فهو مرفوع على الابتداء (قوله رفعه على الابتداء) والخبر
جملة قد حلبت على عشارى (قوله نصبه على الظرفية اه) بان يكون ظرفا
لحلبت اومصدرا له اى كم مرة وكم حلبة والجملة خبر عمة لك (قوله فكان الاليق
تأخيره) ليكون الاصل مقدما على الفرع (قوله فتكون منقلبة الكف اوالقدم)
اى الى داخل (قوله اعرب مع التنوين) لانه لما عرض التنوين على المضاف اليه
كانت الاضافة باقية (قوله لان غاية الكلام) اى فى قصد المتكلم (قوله لتضمنها
معنى حرف الاضافة) لتضمنها معنى المضاف اليه كذا فى شرح المفصل فليس
حرف الجر ههنا مقدرا كما فى غلام زيد بل مفهوما معناه من الغاية فيفهم
المضاف اليه منها من حيث انه مضاف اليه (قوله فى الاحتياج الى المضاف
اليه) فان قلت هذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فهلا بنيت
معه كالاسماء الموصولة التى تبنى مع وجود ما يحتاج اليه من صلتها قلت
لان ظهور الاضافة يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث
واذ واذا وان كانت مضافة الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست
بظاهرة والاضافة فى الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه
محذوفا ولما ابدل فى كل وبعض التنوين من المضاف اليه لم يبنيا
اذ المضاف كانه ثابت بثبوت بدله كذا فى الرضى (قوله لشدة الابهام الذى فيه)

فانه اشد ابهاما فى مثل فلهذا لم يبن على الضم (قوله كما فيها) اى كما فى الغايات
لكونها جهات غير محصورة (قوله نحو جاء زيد لا غير) اى لا جاء غيره ولا غيره جاء
(قوله وليس غير) وغير خبر ليس اى ليس الجائى غيره وقال الاخفش يجوز
ان يكون اسمه كذا فى الرضى (قوله وكذلك حسب) بفتح الحاء وسكون السين
الكفاية قال الله تعالى حسبك الله وقيل وحسبك درهم من هذه الدراهم
اى كفاك وهذا رجل حسبك من رجل وهو مدح للنكرة ولا يقال مررت
باخيك حسبك من رجل كذا فى شمس العلوم (قوله وعدم تعرفها بالاضافة)
الا ان عدم تعرف غير لتوغلها فى الابهام وعدم تعرف حسب لكونها بمعنى
يحسبنى فاضافتها لفظية فى الصحاح هذا رجل حسبك من رجل وصف للنكرة
لان فيها تأويل فعل كانه قيل يحسب بك وبما ذكرنا ظهر لك انه ليس مشابها
للغايات فى الابهام ولذا لم يقل واجرى مجراه لا غير وليس غير وحسب بل شبه
حسب بغير وانه ليس بمعنى لا غير على ما وهم (قوله حيث للمكان) وقد يفتح للخفة
ويكسر لالتقاء الساكنين فى الصحاح كلمة حيث تدل على المكان لانه ظرف
فى الامكنة بمنزلة حين فى الازمنة وحوث لغة فى حيث (قوله قد يستعمل
فى الزمان) اى كالمميز كما فى قوله للفتى عقل يعيش به * حيث تهدى ساقه قدمه
فى الصحاح هداه اى تقدمه واستشهد بهذا البيت وقوله للفتى خبر عقل اى للفتى
عقل يعيش به مدة حياته وفى الرضى ولا يمتنع حمله على المكان اى حيث مشى
(قوله مفعول اترى) كما فى الرضى فعلى هذا طالعا حال ونجم بالرفع فاعله والعائد
محذوف اى طالعا فى ذلك المكان ويضيء وساطعا وصفان لنجم وفى شرح
ابيات الوكنى نجما بالنصب فقال انه بدل من طالعا وطالعا مفعول ترى
وحيث ظرف ترى وقال شارح اللباب واعلم ان حيث ليست بلازمة للظرفية
فانها فى البيت مفعول به لترى اى مكان سهيل كما فى قوله تعالى الله اعلم حيث
يجعل رسالته وطالعا مفعول ثان لترى او حال من سهيل والعامل ترى
ان جعلت حيث صلة بمنزلة مقام فى قوله اقيت منه مقام الذئب وان لم تجعل
صلة تكون حالا والعامل فيه معنى الاضافة اى مكانا مختصا بسهيل
حال كونه طالعا ويجوز ان يكون فى البيت باقيا على الظرفية وحذف مفعول
ترى نسيا منسيا كانه قيل اما تحدث الرؤية فى مكان سهيل طالعا انتهى قلت

جعل الحال من المضاف اليه على ان يكون العامل معنى الاضافة غير مرضى
عندهم وكذا القول بزيادة حيث والاولى ان يجعل الحال من ضمير يعود
الى سهيل حذف هو وعامله للدلالة عليه اى تراه طالعا (قوله لشذوذ الاضافة
الى المفرد) ولذا رفع بعضهم سهيل على انه مبتدأ محذوف الخبر اى حيث سهيل
موجود وترك اضافته مطلقا اشذ (قوله زمانية كانت او مكانية) وهى التى
للمفاجأة عند المبرد واذا الشرطية لا تكون الا زمانية واما التى لا تكون ظرفا
اصلا ففى ثبوتها اختلاف كما يجيء ولذا لم يقل او لا يكون لشيء منهما (قوله لما ذكرنا
فى حيث) فى الرضى واما اذا ففيها خلاف هل هى مضافة الى الشرط او لا انتهى
فالدليل المذكور فى حيث انما يجرى على مذهب من قال باضافتها الى الشرط
وانها ظرف للجزآء كما هو المشهور واما على القول بانها مقطوعة عنها والعامل
فيها الشرط فلا والاولى ما قال الشيخ ابن الحاجب انما بنى حيث واذ واذا لانها
موضوعة لمكان حدث تتضمنه الجملة او زمانه فشابهت الموصولات
فى احتياجها الى الجملة (قوله وهى اذا كانت اه) اشارة الى ان قوله للمستقبل
خبر مبتدأ محذوف مع تقدير العاطف بقرينة كونه حكما كالاحكام المذكورة
بعده بالواو ولا يصح جعله حالا ولا صفة لان اذا من الظروف المبنية سوآء كان
للمستقبل او للماضى او للحال او للاستمرار فاذا لا يكون شيأ منهما وقيل الجملة
معترضة فلا حاجة الى تقدير العطف لكن كونه حكما كسائر الاحكام يزيف
الاعتراض (قوله وان دخل على الماضى) فهى تقلب الماضى الى المستقبل
عكس اذ (قوله وقد يستعمل فى الماضى) اما خروجها عن الظرفية كما ذهب
اليه ابن مالك حيث قال وقد تفارقها الظرفية فتكون مفعولا بها او مجرورة
بحتى او مبتدأ فاذا عنده فى موضع جر بحتى فعلى هذا لا جواب لها لانها معمولة
لما قبلها والجملة التى تتوهم فى محل الجواب استئناف واما بقاؤها عليها كما ذهب
اليه ابو البقاء وقال دخلت حتى على معمول لغيرها فى موضع النصب
بالجواب وليس لحتى عمل وانما افادت معنى الغاية كما لا تعمل فى الجملة وعلى هذا
تكون الغاية ما يستنبط من الجواب مرتبا على الشرط وجوز الزمخشرى
ان يكون حتى حرف ابتدآء واختاره الرضى فاذا باقية على ما كانت عليه قبل
دخول حتى وقد تجيء للاستمرار كقوله تعالى واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا

(قوله وفيها معنى الشرط) غير الاسلوب اللاحق والسابق ولم يقل للشرط اشارة الى ان معنى الشرط عارض له وليس راسخا رسوخه فى سائر اسماء الجوازم لان الحدث الواقع فيه مقطوع به فى اصل الوضع والشرط ينافيه لانه مفروض الوجود الا ان اكثر الامور التى يتوقع وقوعها قطعا لما كان يظهر بخلافه جوزوا تضمنه معنى ان فلم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف الزوال بخلاف سائر الاسماء فانها لم توضع لزمان يقطع فيه المتكلم الحدث الواقع فيه فجاز ان يرسخ فيه الفرض الذى هو معنى الشرط وجاز ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء ولم يجزم المضارع الواقع جزاء ولم يلزم الاخفش وقوع الفعلية بعده (قوله فهذه علة اخرى لبنائها) وحمل عليه ما ليس فيه معنى الشرط لاشتراكهما فى الصيغة (قوله لكون معنى الشرط فيها) قد عرفت ان هذه العبارة تفيد عدم رسوخ الشرط فيها فيصح تعليل الاختيار بها من غير حاجة الى ضميمة لها كما وهم (قوله للمفاجأة) ولا يحتاج الى جواب ولا يقع فى الابتداء ومعناها الحال لا الاستقبال والاكثر توافقه بحال انت فيها قال وقد تراخى كقوله تعالى ومن آياته ان خلقكم من تراب ثم اذا انتم بشر تنتشرون وهو حرف عند الكوفيين والاخفش ولا محل لها من الاعراب وظرف عند غيرهم مكان او زمان كما سيجيء (قوله من قولهم فجئته اه) قيد بذلك لان فجأ يجيء بمعنى آخر فى القاموس فجئت الناقة كفرح عظم بطنها وكمنع اى جامع يعنى انه مأخوذ من هذا المجرد وبمعناه فى القاموس فجأه كسمعه ومنعه فجأة هجم عليه كفاجأه (قوله بالضم والمد) لا بالكسر والمد فانه مصدر فاجأ وما قيل انه قيد بالضم لانه كالضربة مصدر فجأ بمعنى اخذه بغتة فلم توجد فى الكتب المشهورة من اللغة (قوله فيلزمها الاسمية) اى على احد الاقوال فان فيه ثلاثة اقوال الاول اختصاصها بالاسمية والثانى جواز دخولها على الاسمية والفعلية والثالث اذا اقترنت بقد يجوز دخولها عليه وان لم تقترن فيمتنع كذا فى التحفة فحينئذ لا تنافى بين هذا وبين ما سبق فى شريطة التفسير ولا حاجة الى تكلف حمل اللزوم على الغلبة كما ذكره الشارح ولا الى تخصيص اللزوم بغير باب شريطة التفسير كما قيل (قوله والعامل فى اذا هذه) اى ذهب اليه الزمخشرى وابن الحاجب وعند غيرهم الخبر المذكور فى نحو خرجت فاذا زيد جالس او المقدر

فى نحو فاذا السبع اى حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر كذا فى المغنى وعلى جميع التقادير اذا مقطوعة عن الاضافة وعلى تقدير كونه ظرف زمان يحتاج الى تقدير المضاف اذا كان خبرا عن الجثة نحو خرجت فاذا السبع اى اذا حضور السبع (قوله فهو للسببية) حذرا من لزوم عطف الاسمية على الفعلية (قوله قيل) قائله الشيخ الرضى ويؤيده وقوع ثم موقع الفاء فى قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون (قوله لا مفعول به) كلام المصنف حيث قال اى خرجت ففاجأت وقت وقوف السبع يدل على انه جعله مفعولا به كما ذهب اليه ابن مالك من انه قد تفارقها الظرفية وكذا عبارة الكشاف حيث قال فى تفسير قوله تعالى فاذا حبالهم وعصيهم يخيل اليه ان هذه اذا المفاجأة والتحقيق فيها انها اذا الكائنة بمعنى الوقت الطالبة ناصبا لها وجملة تضاف اليها خصت فى بعض المواضع بان يكون ناصبها فعلا مخصوصا وهو فعل المفاجأة والجملة ابتدائية لا غير فتقدير قوله فاذا حبالهم وعصيهم ففاجأ موسى وقت تخييل سعي حبالهم وعصيهم وقال فى تفسير قوله تعالى ثم اذا انتم بشر تنتشرون اى ثم فاجأ وقت كونكم بشرا تنتشرون فان ظاهر كل من التقديرين انه جعلها مجردة عن الظرفية مفعولا بها واما ما قاله الشارح من ان المفعول به محذوف واذا مفعول فيه فيحدث ركاكة المعنى اذ يصير التقدير خرجت ففاجأت السبع زمان وقوفه او مكان وقوفه لعدم الفائدة فى التقييد بالظرف خصوصا فى قوله تعالى ان كانت الا صيحة واحدة فاذا هم خامدون (قوله الكائنة للماضى) قدر المتعلق معرفا باللام على انه صفة رعاية لجزالة المعنى بخلاف النكرة فانها تكون حالا قيدا للعامل واما تقدير المبتدأ وان كان صحيحا لكن غير ممدوح (قوله وقد يجيء للمستقبل) بتجرده عن الماضى واستعمال المطلق فى المقيد (قوله الاسمية والفعلية) التى فعلها ماض لفظا ومعنى او معنى فقط وقد اجتمعت الثلاثة فى قوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثانى اثنين اذ هما فى الغار اذ يقول لصاحبه (قوله ولقلة مجيئها) اى مجيء اذا المفاجأة فى جواب بينا قليل وفى جواب بينما كثير فالتعليل قاصر (قوله فهما للمكان اه) قدر المبتدأ بالفاء بقرينة اشتمال الحكم على التفصيل اعنى استفهاما وشرطا وجعله صفة وان كان صحيحا لكن جعله حكما مستقلا الصق

بالقلب (قوله اى حال كونهما اه) فاستفهاما وشرطا حالان من الضمير المستتر فى الجار والمجرور وفى جعلهما عين الاستفهام او الشرط اشارة الى رسوخهما فيهما فلا حاجة الى تقدير ذاتى استفهام وشرط (قوله أنى زيد) فى الرضى لا يستعمل أنى بمعنى اين الا مع من ظاهرة نحو من أنى عشرون لنا او مقدرة نحو قوله تعالى أنى لك هذا اى من أنى ولا يقال أنى زيد بمعنى اين زيد (قوله بمعنى متى) ولا يجيء بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل (قوله وقد جاء كسرهما) فى الرضى كسر همزته لغة سليم وقال الاندلسى كسر نونها لغة (قوله استفهاما) وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين وهو غير مسموع والاستفهام بكيف عن النكرة فلا يكون جوابه الا نكرة فلا يجوز بالتركيب الصحيح فى جواب كيف زيد (قوله جار مجرى الظرف) لانه بمعنى على اى حال والجار والمجرور متقاربان من الظرف وكيف كأين ظرف على مذهب الاخفش وعند سيبويه هو اسم بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم ولو كانت ظرفا لا يبدل منها الا الظرف نحو كيف جئت أيوم الجمعة ام يوم السبت (قوله فهو فى محل الرفع على الخبرية) اذا لم يدخل ناسخ الابتداء على ذلك الاسم وان دخل نحو كيف اصبحت وكيف تعلم زيدا فكيف منصوب المحل خبرا او مفعولا ثانيا لذلك الناسخ كذا فى الرضى (قوله على الحالية) ويجوز ان يكون منصوب المحل صفة للمصدر الذى تضمنه ذلك الفعل فكان معنى كيف يقوم زيد يقوم زيد قياما حاصلا على اى صفة (قوله مذ ومنذ) قيل انهما كلمتان برأسهما اذ الاصل فى الحرف وما يشبهه عدم التصرف وقيل اصل مذ منذ بدليل منيذ وانه يضم الذال لالتقاء الساكنين (قوله لموافقتهما اه) قال الرضى الاخفش والحجازيون يجرون بهما مطلقا والكوفيون يرفعون بهما مطلقا واكثر العرب يجرون بهما فى الزمان الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بينهم فى الجر بهما فى الزمان الماضى ولا يستعملان فى المستقبل اتفاقا واذا جر بهما فقيل انهما اسمان مضافان والصحيح انهما حرفا جر بمعنى من لابتداء الغاية اذا كان الزمان ماضيا معرفة نحو ما رأيته مذ اليوم وبمعنى فى ان كان حاضرا معرفة نحو ما رأيته مذ الليلة وبمعنى من والى جميعا فيدخلان على الزمان الذى وقع فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه وذلك اذا كان

الزمان نكرة نحو ما رأيته مذ اربعة ايام ثم ان المصنف رحمه الله ذكر فى بنائهما ثلاثة اوجه الاول فى شرح الكافية وهو انه وضع مذ وضع الحرف وحمل منذ عليه لاتفاقهما فى المعنى والثانى ما فى شرح المفصل وهو ما ذكره فى الشرح والثالث ما ذكره فيهما او هو انهما مقطوعة الاضافة مرادة فى المعنى ولذلك بنيت منذ على الضم كما بنى ما قطع عن الاضافة الا ترى ان قولك منذ يوم الجمعة معناه اول المدة فهو يتضمن المضاف اليه كتضمن قبل عند القطع الا انه لم يأت الا مبنيا لانه لم يذكر المضاف اليه معه ابدا بخلاف قبل (قوله اى اول مدة زمان الفعل اه) فاللام فى المدة للعهد او عوض عن المضاف اليه وما قيل ان معناه اول المدة مطلقا وتعين كونها باول مدة الفعل المتقدم عليها مستفاد من سبق ذكر الفعل فلا حاجة الى التأويلين فانما يصح لو ثبت استعمالهما فى اول المدة مطلقا وليس كذلك فانهما لا يستعملان الا فى اول مدة الفعل المتقدم والوضع انما يوجد من الاستعمال لا من مجرد الاحتمال (قوله اى الاسم المفرد) الدال على الوحدة لا المثنى والمجموع وما فى حكمهما مما يدل على التعدد فلا يرد ما رأيته مذ ثلاثة ايام لانه فى حكم المجموع (قوله امرا واحدا) بجهة من جهات الوحدة كالمصاحبة فى المثال المذكور ولظهوره لم يتعرض لبيان جهة الوحدة (قوله اى الزمان الذى اه) يعنى ان الباء ليست صلة المقصود والا لكان الواجب المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان عدد اثنين لانك قصدت بالعدد يومين وما قيل ان المعنى الذى قصد باسم العدد فيأبى عنه لفظة فيلهما لانه لا يليهما المعنى المقصود باسم العدد الا تجوزا (قوله وقد يقع اه) معطوف على ما يستفاد من سابق كلامه اى يقع بعدهما على المعنيين اسم زمان وقد يقع بعدهما المصدر (قوله اى ما كتب على هذه الصورة) يعنى ان الكلام على حذف المضاف اى ان يشمل المثقلة والمخففة لان كلمة ان مستعملة فيما كتب على هذه الصورة حتى يرد عليه انه يوجب ان يقرأ ، وما كتب على هذه الصورة موضع ان ليفيد التعميم ولا يشك عاقل انه ليس عبارة الكتاب ذلك وقيل لعله اعتمد على تصوير ان بالتشديد والتخفيف اختصارا فى الكتابة (قوله اسمين) لا حرفين فانه لا محل لهما من الاعراب (قوله لكونهما فى تاويل الاضافة) كون اللفظ مؤولا بالاضافة ليس من

الاقسام المعدودة للمعرفة ولو كفى التأويل بالاضافة فى صحة الابتدآء بالنكرة لصح وقوع كل نكرة مبتدأ لامكان التأويل بالاسم المضاف فالصواب انهما مضافان الى الجملة التى حذفت لدلالة الجملة السابقة عليها ولذا بنيت منذ على الضم تشبيها لها بالغايات فى كونها مقطوعة عن الاضافة لا الجملة التى فى تأويل المفرد المعرفة وتقدير ما رأيته مذ يوم الجمعة منذ عدم رؤيتى فيكون من المضاف الى احدهما (قوله ويرد عليه اه) قال المصنف رحمة الله عليه وهذا المذهب وهم لا يساعده المعنى واللفظ اما المعنى فلانك تخبر عن اول المدة او جميع المدة بانها يوم الجمعة او يومان لا العكس واما اللفظ فلما ذكره الشارح رحمه الله وتقديم الظرف انما يكون مصححا اذا كان الظرف المقدم ظرفا للمبتدأ كقولك فى الدار رجل وفيما نحن فيه ليس كذلك وتفصيل المقام ان لمذ ومنذ ثلاث حالات احداها ان يليهما اسم مجرور فهما حرفا جر بمعنى من ان كان الزمان ماضيا وبمعنى فى ان كان الزمان حاضرا وبمعنى من والى جميعا ان كان معدودا وثانيتها ان يليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان ومنذ ذهابك وثالثتها ان يليهما جملة فعلية او اسمية فقال البصريون انهما مبتدأن وما بعدهما خبرهما بدون التقدير فيما اذا كان ما بعدهما اسم زمان نحو مذ يوم الجمعة وبتقدير زمان فيما اذا كان ما بعدهما مصدرا او جملة فقولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة او يومان جملتان والثانية مفسرة للاولى فلذا لم يعطف عليه وان جاز العطف فيما هو بمعناه نحو ما رأيته واول مدة عدم رؤيتى يوم الجمعة وقال الكوفيون انهما ظرفان لما قبلهما مضافان الى جملة مصرح بجزئيها اذا كان بعدهما جملة ومحذوف احد جزئيها اذا كان بعدهما مفرد نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة ومنذ ذهابك اى مذ كان يوم الجمعة ومنذ كان ذهابك فقولنا ما رأيته مذ يوم الجمعة جملة واحدة قال صاحب التسهيل وانما اخترته لان فيه اجرآء مذ ومنذ على طريقة واحدة وهى كونهما ظرفين مضافين الى جملة بعدهما مع صحة المعنى فهو اولى من اختلاف الاستعمال وفيه تخليص من الابتدآء بنكرة بلا مسوغ ان ادعى التنكير ومن تعريف غير معتاد ان ادعى التعريف وفيه تخليص من جعل جملتين فى حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر انتهى وقد عرفت بما حررنا لك اندفاع جميع ذلك عن مذهب البصريين (قوله بالالف المقصورة) ويعامل الفها

معاملة الف الى وعلى فيسلم مع الظاهر ويقلب ياء مع الضمير غالبا ثم ظاهر كلام المصنف رحمه الله ان لدى لغة برأسها وفى الصحاح ان لدى لغة فى لدن (قوله وقد جاء اه) فى لدى ثمان لغات كعضد وجمل وكتف وحرو من وعل وفم وخف ترك المصنف رحمه الله كتفا متابعة لما فى المفصل لقلته كما ترك ايت بفتح اللام وكسر التاء ولدن بضم اللام وسكون الدال مع فتح النون (قوله وقد جاء لدن بفتح اللام اه) كما جاء فى عضد عضد بسكون الضاد ثم كسر النون لالتقاء الساكنين ضبط الشارح اللغات الست المذكورة فى المتن على هذه الطريق لئلا تغير اللغة لبعد جهة ضبط الاصل وضبط الاخف بدون سقوط النون ثم الاخف بعد سقوط النون وقدم ما فيه النون لكون التغيير فيه يسيرا (قوله ولدن بتحريك الدال) بعد اسقاط الضم لالتقاء الساكنين وقد جاء بالكسر ايضا (قوله ولدن بتسكين الدال) ونقل ضمها الى اللام وكسر النون لالتقاء الساكنين وقد جاء فيه فتح النون ايضا (قوله ولد) وهى ثلاث لغات باسقاط النون من اللغات الثلاث التى كانت بسكون الدال وضمها وقد جاء لد كمد وهو فى غاية القلة (قوله لوضع بعضها وضع الحروف) فى شرح المفصل بنيت لدى ولد لشبههما بالحروف لوضعهما على الصيغة التى ليست عليها الاسماء المتمكنة دائما بل الحروف عليها فاشبهت الحروف وبنى لدى لانه هو وقد تقدم ان كل اسم بنى فانه مبنى وان اختلف بزيادة او نقصان مع بقاء حروف الاصل والمعنى فيه فبنى لد لشبهه بالحروف وبنى لدى لشبهه ما اشبه الحروف وان اختلفت جهات الشبه فانه لا يضر الا يرى ان نزال بنى لشبهه بانزل وبنى فجار لشبهه بنزال وان اختلفت جهات الشبه انتهى واورد عليه الشيخ الرضى ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال فى الكلام مبنية لمشابهتها المبنى فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضعها وضع الحروف والجواب بانا لا نسلم ان جواز وضع بعض الاسماء وضع الحروف مبنى على ما يعلم من كونها مبنية حال الاستعمال لم لا يجوز ان يكون بناء على كونها مطلوبة الخفة ولذا جاء بعض الاسماء معربا مع كونه ثنائيا كحم وهن فى بعض اللغات وبما نقلناه من شرح المفصل ظهر اندفاع ما قيل لا وجه للحكم ببناء لدى

بمجرد موافقتها فى بعض الحروف للدن مع عدم الموافقة فى المعنى اذ لدن بمعنى من عند (قوله وكلاهما بمعنى عند) اى كلها مشتركة فى هذا المعنى الا ان لدن ولغاتها المذكورة يلزمها الابتداء فلذا يلزمها من ظاهرة وهو الاغلب او مقدرة فهى بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء كذا فى الرضى وبهذا ظهر عدم صحة ما قيل ان بناء لدن لتضمنه معنى من لان لزوم من معها ظاهرة او مقدرة ينافى التضمن كما فى اسماء الشرط والاستفهام وقال فى شرح التسهيل للفاضل المصرى لدن مبنية لشبهها بالحروف فى لزومها استعمالا واحدا وهو كونها مبتدأ غاية وامتناع الاخبار عنها وبها ولا يبنى عليها المبتدأ بخلاف عند ولدى فانهما لا يلزمان استعمالا واحدا بل يكونان لابتداء الغاية وغيرها ويبنى عليهما المبتدأ ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندى انك غنى وربما فتحت عينها او ضمت ويلزمها النصب الا اذا انجرت بمن كذا فى الرضى (قوله ان تجريها) اما لفظا ان كان مفردا او تقديرا ان كان جملة (قوله وقد ينصب اه) اى ينصب بلدن لا بسائر لغاته لفظ غدوة لا لفظ آخر وغدوة بعد لدن لا تكون الا منونة وان كانت معرفة (قوله تشبيها لنونها اه) وان كان من سنخ الكلمة بالتنوين فيكون كاسم تام بالتنوين فيعمل عمله ويضعف هذا التوجيه ان يونس حكى نصب غدوة بعد لدى المحذوفة النون (قوله ولذلك) اى لكون نونه مشبها بالتنوين يحذف من لدن تارة ويثبت اخرى (قوله ولكون) عطف على تشبيها من حيث المعنى علة لنصب خصوص غدوة (قوله اى لاجل الفعل اه) فى هذا التوجيه صرف اللام عن المتبادر وهو كونه صلة الوضع كما مر فى امثاله وابقاء الماضى المنفى على معناه المتبادر فهو اقل تصرفا مما فى التوجيه الثانى ابقاء اللام على المتبادر وجعل الماضى صفة الزمان واسناد المنفى اليه على التجوز باعتبار كون ما وقع فيه منفيا وربما استعمل قط فى النفى وقد استعمل بدونه لفظا ومعنى نحو كنت اراه قط اى دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رأيت الذئب قط (قوله وبناء المخففة) وقيل لتضمنه معنى فى ومعنى من الاستغراقية على سبيل اللزوم (قوله بدليل اعرابه اه) فان الاضافة الى المفرد ترجح جانب الاعراب لاختصاص فائدتها من التعريف والتخصيص والتخفيف بالمعرب ولذا تعرب الغايات عند

الاضافة الى المفرد فالقول بانه يجوز ان يكون عوض المضاف مبنيا مفتوحا لانه جاء فيه الفتح لا معربا منصوبا كما وهم ليس بشئ (قوله اى دهر الداهرين) معنى عوض الدهر سمى به لانه كلما مضى جزء منه عوضه جزء آخر كذا فى القاموس (قال المعرفة والنكرة) المعرفة مصدر عرف معناه شناختن والنكرة اسم لما ينكر كالطلبة اسم لما يطلب كذا فى الاقليد والنكرة والنكارة ناشناختن (قوله من اقسام الاسم) نبه بذلك على انهما من مباحث الاسم كالمعرب والمبنى لبعد العهد بوضع جزئى بان يلاحظ الموضوع والموضوع له بخصوصهما لا بخصوصية الطرفين او كلى بان يلاحظ الموضوع بوجه اعم كما فى المشتقات فان اسم الفاعل مثلا موضوع لمن قام الفعل به او يلاحظ الموضوع له بوجه اعم كما فى الحروف والمضمرات والمبهمات فههنا اربعة احتمالات ان يكون كلاهما ملحوظين بخصوصهما او كلاهما بعمومهما او الموضوع يكون ملحوظا بخصوصه والموضوع له بعمومه او بالعكس ولا وجود للاحتمال الثانى (قوله اى بذاته المعينة) فالعين بمعنى الذات كما فى القاموس وغيره واضافته الى الضمير للعهد فيصير بمعنى ذاته المتعينة المعلومة المعهودة والعهد انما يعتبر بين المتكلم والمخاطب لا غيرهما ولا بد فى المعرفة من علم المتكلم اذ لا يمكن اعلام المعهود بدون العلم به فى الاقليد التعريف يتعلق اما بمعرفة المتكلم دون المخاطب نحو قولك لى بستان وانت تعرفه دون مخاطبك او بما لا يعرفانه نحو قولك انا فى طلب غلام اشتد به ولست تقصد به الى معين او بما يعرفانه نحو قولك فعل الرجل كذا وما قيل ان المعرفة ما يعرفه مخاطبك فمعناه انه لا بد فيها من معرفة المخاطب وانما زاد المعينة اشارة الى ان ما وقع فى عباراتهم فى لفظة المعينة معناه المعلومة المشخصة (قوله يخرج به النكرة) والعلم المنكر داخل فى المعرفة باعتبار الوضع الحقيقى وفى النكرة باعتبار وضعه المجازى وان الوضع فى تعريفهما اعم من الوضع بنفسه او بالقرينة ليدخل فى المعرفة المعارف المستعملة فى المعنى المجازى نحو يرمى الاسد فانه موضوع للرجل الشجاع بالوضع المجازى ويدخل فى النكرة النكرات التى هى مجازات نحو ما رأيت اسدا يرمى (قوله واشار) وذلك بليغ فلا بد لاختياره هذا الترتيب المذكور من نكتة والاشارة الى ترتيبها فى المرتبة تصلح نكتة لذلك فلتحمل عليه

(قوله الى ترتيبها) فى المرتبة على ما اختاره وتبع الزمخشرى فى ذلك فانه ذكرها
فى المفصل على هذا الترتيب الا فى المضاف حيث جعل تعريفه بعد جميع
الانواع كما هو مذهب المبرد لان تعريفه فى غيره والزمخشرى جعله فى مرتبة
المضاف كما هو مذهب سيبويه (قوله فانها موضوعة اه) هذا على رأى المحققين
المتأخرين واما على رأى المتقدمين فهى موضوعة لمعان كلية بشرط
استعمالها فى جزئياتها فالمعنى الحقيقى مهجور بالكلية وكذا الاختلاف
فى المبهمات والحروف (قوله والموضوع له جزئى مشخص) اما شخصية ضمير
المتكلم والمخاطب وضمير الغائب الراجع الى الشخص فظاهر واما الراجع الى
الكلى فلانه من حيث انه تقدم ذكره لفظا او تقديرا او حكما صار مشخصا لا يحتمل
غيره صرح به فى الاقليد وبعضهم جعل الضمير الراجع الى النكرة المحضة
نكرة واستعماله فيها مجاز كضمير المخاطب المستعمل فى مخاطب غير معين
نحو قوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم (قوله الاعلام الشخصية اه)
اى الموضوعة للشخص وهى الماهية المعروضة للتشخص وهو حالة حقيقية
او اعتبارية بها يمتنع فرض الاشتراك بين كثيرين والاعراض انما تسمى
مشخصات لكونها علامات يعرف بها الشخص لا انها علة للتشخص ولو قيل
بكونها علة فعليتها على سبيل البدل كالدعامة للبيت وعلى كل تقدير لا يلزم
من تبدلها تبدل الاشخاص على ما وهم وتفصيله فى علم آخر (قوله كما اذا تصور
ذات زيد اه) اى بوجه مختص به فى الخارج وان كان فى نفسه يمكن فرض
اشتراكه فالمعلوم جزئى بوجه كلى كما قالت الفلاسفة فى علمه تعالى بالجزئيات
ولذا اختار لفظ تصور دون احس فان طريق ادراك الجزئيات المادية بالوجه
الجزئى انما هو الاحساس فلا يشكل بلفظ الله ولا بالاعلام الموضوعة
عند غيبة الموضوع له لانه يمكن تصوره بوجه مختص به فى الخارج كتصوره
تعالى بكونه واجبا خالقا لما سواه فالمعلوم جزئى وان كان العلم بوجه كلى على
ان التحقيق ان لفظ الله من الاعلام الغالبة الا ان غلبته تقديرية بخلاف الآله
فان غلبته تحقيقية وقد حققناه فى حاشية تفسير القاضى (قوله او الجنسية)
اى الموضوعة للماهية المتحدة فى الذهن من حيث معهوديتها فاستعمالها
فى فرد منها ان كان باعتبار مطابقته للماهية المتحدة فحقيقة وان كان باعتبار

خصوصيته فمجاز من قبيل استعمال المطلق فى المقيد كاستعمال الاسد فيه هذا
ما ذهب اليه المصنف رحمه الله والمحققون فتعريف العلم الجنسى عندهم حقيقى
واختار فى الرضى ان تعريفه لفظى كما ان تأنيث غرفة وبشرى وصحراء ونسبة
كرسى لفظيات ولا فرق بين علم الجنس واسم الجنس فى المعنى بل فى الاحكام
اللفظية (قوله والموصولات اه) لعل وجه كون الموصول فى مرتبة اسم
الاشارة اشتراكهما فى الابهام والتعين بامر خارج اعنى الاشارة والصلة
وتفاوتهما وضوحا بحسب تفاوت الاشارة والصلة فى الوضوح غير معتد به
وذهب الاخفش الى ان ما فيه ال من الموصولات تعرف بها وما ليست فيه ال
كمن وما فتعرفه لانه فى معنى ما فيه ال فالموصول على هذا فى مرتبة ذى اللام
واليه ذهب سيبويه وجمهور النحاة (قوله العهدية او الجنسية) فى التسهيل
فان عهد مدلول مصحوبها الحضور حسى او علمى فهى عهدية والا فهى جنسية
وفى شرحه هذا مذهب الجمهور وذهب ابو الحجاج يوسف الى ان ال قسم واحد
وهو العهد والمراد بالجنسية اللام التى للحقيقة من حيث هى وبالاستغراقية
التى للحقيقة من حيث تحققها فى جميع الافراد فتصح المقابلة بينهما وانما
تعرض للاستغراقية مع كونها من فروع الجنس لدفع توهم ان الاستغراقية
لافادتها الشمول ليس فيها معنى التعريف ولم يذكر الشارح العهدية الذهنية
لانها من حيث استعمالها فى فرد مبهم نكرة ولذا توصف بالجمل الخبرية
(قوله اللام الزائدة) هى فيما وجب تعريفه او تنكيره فى التسهيل وقد تعرض
زيادتها فى علم وحال وتمييز لا غير ومضاف (قوله بدل من اللام) معنى كونه
بدلا من اللام انه مستعمل فى موقعها والاصل اللام فى شرح التسهيل لابن
مالك لما كانت اللام تدغم فى اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من
المضاعف الفاء جعل اهل اليمن ومن داناهم الميم بدلها لان الميم لا تدغم
الا فى الميم انتهى فالميم حرف تعريف عوض اللام فى لغتهم وليس معناه انه
منقلب من اللام كما قلبت بالراء فى الرحمن الرحيم كما وهم (قوله نحو يا رجل)
اى اسم الجنس الذى قصد به فرد معين فان تعريفه بالنداء واما العلم المنادى
فتعريفه بالعلمية والنداء افاد زيادة الوضوح وهو المختار وقيل انه عرف بالنداء
بعد ازالة العلمية (قوله اذ اصل يا رجل اه) يعنى انه كان فى الاصل معرفا باللام

ثم توسل لنداآته باى ثم حذف اللام واى لكثرة الاستعمال فصار يارجل (قوله ولا يستلزم صحة الاضافة اه) فان لفظ احد فى الاثبات لواحد مبهم كالنكرة لا للعموم فمن قال انه تكلف فقد تكلف (قوله لانه ان صدر اه) هكذا فى الاقليد فالتقابل بين الاقسام الثلاثة بالذات وقولهم مايشعر بمدح اوذم حيث لم يقيد واعدم التصدير بالاب والام يدل على ان الفرق بينه وبين الكنية بالحيثية فاشعار بعض الكنى بالمدح اوالذم كما فى ابى الفضل وابى الجهل لايضر وعبارة الرضى تشير الى هذا فانه قال الاعلام اما اسم وهو الذى لايقصد به مدح اوذم واما لقب وهو مايقصد به احدهما اى مدح اوذم واما كنية وهى الاب والام والابن والبنت مضافات انتهى وبعض اهل الحديث يجعل العلم المصدر باب اوام مضافا الى اسم حيوان اوصفة كابى الحسن كنية والى غير ذلك لقب كابى تراب كذا فى حاشية الفاضل الجلبى على التلويح وبهذا الاصطلاح جعل صاحب القاموس ابا العتاهية لقبا ونفى كونه كنية وصاحب الصحاح جعله كنية على الاصطلاح المشهور (قوله فهو كنية) من كنيت اى سترت وعرضت كالكناية سوآء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى هو ان اللقب يمدح الملقب به اويذم بمعنى ذلك اللفظ والكنية يعظم المكنى بها بعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس تأنف من ان تخاطب باسمها كذا فى الرضى وعندى ان التعظيم غير المدح والذم فالفرق بين اللقب والكنية ظاهر (قوله فان قصد به اه) اى حين الوضع لا حين الاستعمال لانه قد يطلق اللقب على المسمى من غير قصد المدح والذم ولانه قد يقصد بالاسم فى الاستعمال المدح والذم اذا اشتهر المسمى فى ضمنه بصفة مدح اوذم نحو حاتم وقصد الواضع يفهم من كونه منقولا من معناه الاصلى الى المعنى العلمى فان المنقولات يلاحظ فيها المعانى الاصلية (قوله فهو لقب) ولفظ اللقب فى القديم كان فى الذم اشهر منه فى المدح والنبز فى الذم خاصة (قوله فهو الاسم) الاسم بهذا المعنى اخص من مقابل الصفة الذى هو اخص من مقابل الفعل والحرف (قوله ماوضع) اى ماخص فيكون الوضع بمعنى التخصيص فلا تغفل (قوله والاعلام الغالبة اه) العلم الغالب اما مضاف نحو ابن عباس اوذو اللام نحو النجم فهو فى الاصل داخل فى المعرف باللام

العهدية

العهدية والمعرف بالاضافة العهدية وبعد الاستعمال فى فرد معين اختص به فى الاستعمال ايضا كذلك فلا ضرورة لادخاله فى العلم بتكلف ان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص به بمنزلة الوضع على انه يلزم الجمع بين المعنى الحقيقى والمجازى فى قوله وضع اه والحمل على عموم المجاز (قوله باستعماله فيه) متعلق بمتناول (قوله تناولا بوضع واحد) اشارة الى ان قوله بوضع واحد ظرف لغو متعلق بالمنفى اعنى متناولا لا بالنفى المستفاد من غير فيكون داخلا تحت المنفى فيفيد عموم التعريف للاعلام المشتركة وليس مقصوده انه مفعول مطلق بتقدير تناولا على ماوهم اذلا حاجة اليه على انه بعد تقدير تناولا متعلق به فليكن اول الامر متعلقا بمتناولا (قوله اراد التنبيه) فيه اشارة الى ان الترتيب بين الاصناف بديهى (قوله فيما يكون) اى فى نوع يكون فيه هذا الترتيب اى ترتيب الاصناف فى نفسها الا ان المضاف يكون فيه هذا الترتيب كما سيجئ ولم ينبه عليه (قوله وهذا الترتيب الذى ذكره) اى ترتيب اصناف المضمر بالنسبة الى كل المعارف حيث قال واعرفها اى اعرف المعارف لان هذا للقرب وبقوله الذى ذكره افاد ان الترتيب بين الانواع ليس بمذكور (قوله فان فيه اختلافات كثيرة) فى شرح التسهيل للفاضل المصرى قيل اعرفها العلم وقيل اسم الاشارة وقيل المعرف بال وقال المصنف اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن ابهام نحو زيد رأيته انتهى (قوله لكمية آحاد الاشياء) اى لصفة منسوبة الى كم لوقوعها جوابا له وهو العدد المعين فان كم للسؤال عن العدد المعين عارضة لآحاد الاشياء اى افراد الاجناس قال المصنف رحمه الله فى الايضاح العدد مقادير آحاد الاجناس فاسماء العدد يعتبر فيها النسبة الى الاجناس ولذا يلزمها التميز وقد تستعمل لمجرد العدد من غير تميز فيقال ستة ضعف ثلاثة فبقوله لكمية احتراز عما وضع لغير الكمية سواء دل على العدد الغير المعين كصيغ الجمع ولفظ العدد اولا نحو زيد وعمرو وبقوله احاد احتراز عما وضع لكمية الاجزاء نحو النصف والثلث والربع وباضافة الاحاد الى الاشياء احتراز عما وضع لكمية الاحاد فى نفسها من غير نسبتها الى جنس نحو لفظ بضع ونيف فانهما يدلان على عدد معين من غير نسبته الى جنس ويذكران بتبع اسم عدد له التميز وبما حررنا ظهر انه لا يجوز التعريف بما وضع للكمية

لانتقاضه بالفاظ الكسور ولا بما وضع لكمية الاحاد ولا بما وضع لكمية الاشياء
لانتقاضهما بما وضع لكمية آحاد فى نفسها وماقيل ان الاحاد احتراز عما وضع
لكمية المسافة نحو الفرسخ والميل وعن نحو الذراع فانما يصح لو اريد بالكمية
المقدار الشامل للعدد والمسافة والذراع ولا يخرج عن التعريف نحو ثلاث
جماعات لانها آحاد الجماعة (قوله فالاشياء اه) الفاء لتفصيل الحد ولا يخفى انه
اذا كانت الاشياء هى المعدودات والاحاد عبارة عن كل واحد منها يكفى
فى الحد ان يقال لكمية الاحاد او لكمية الاشياء وماقيل ينبغى ان يقال المراد
بالاحاد الوحدات القائمة بالاشياء واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشياء
لا لكميتها ففيه ان الوحدات المنفردة او المجتمعة نفس العدد لا كميتها (قوله
وظهر بهذا التقرير اه) وهذا التقرير لا يرضى به المصنف فانه قال فى ايضاح
المفصل العدد مقادير آحاد الاجناس فالواحد والاثنان على ذلك ليسا
بعدد وانما ذكرا فى العدد لانه محتاج اليهما فيما بعد العشرة فهما من العدد
استطرادا ولو قلنا ان العدد عبارة عن مقدار ما الشئ عليه من وحدة وغيرها
لدخل الواحد والاثنان فى العدد انتهى وليت شعرى بعدما صرح المصنف
بخروجهما عن التعريف اذا اخذ لفظ الاحاد كيف يعترض الشارح الرضى على
عدم صحة التعريف بخروجهما عنه (قوله وان لم يكونا اه) الواحد ليس بعدد
عند كلهم لان العدد قسم الكم والواحد ليس بكم واما الاثنان فعند البعض
وذكروا له وجوها ضعيفة وتفصيلها فى شرح حكمة العين (قوله بالحاق التاء
كما هو الاصل فى التأنيث (قوله او باسقاطها) فان الاصل فى الثلاثة واخواتها
ثبوت التاء فى شرح التسهيل للفاضل المصرى الثلاثة واخواتها اسماء
جماعات كعزة وزمرة وامة وفرقة وعصبة وصحبة وسرية وفئة وعشيرة
وقبيلة وفصيلة فالاصل ان تكون بالتاء لتوافق الاسماء التى هى بمنزلتها
فاستصحب الاصل مع المعدود المذكر لتقدم رتبته وحذفت التاء مع المعدود
المؤنث لتأخر رتبته ويدل على ان اصلها التاء ان العرب اذا قصدت مجرد
العدد تقول ثلاثة نصف ستة وفى الرضى انما وضعت على التأنيث فى الاصل
لان كل جمع انما يصير مؤنثا فى كلامهم بسبب كونه على عدد فوق الاثنين فاذا
صار المذكر فى نحو رجال مؤنثا بسبب عروض هذا العارض فتأنيث العارض

فى نفسه اولى (قوله الى عشرة) كذا فى النسخة التى بخط الشارح ونسخة
الفاضل اللارى وفى بعض النسخ الى تسعة وهو سهو (قوله او بالجمع) وما يجرى
مجراه (قوله او امتزاجيا) لم يدخله فى قوله او بالعطف كما فى الرضى بناء على ان
اصلها العطف لانه من المركبات الامتزاجية كما سبق ذكره وان تضمن الحرف
باعتبار الاصل وماقيل ان الصواب ان يقال او تضمنيا فليس بصواب اذ ليس
فى الاصطلاح مركب تضمنى (قوله واحد) فى الرضى اسم فاعل من وحد يحد
وحدا ووحدة اى انفرد فالواحد بمعنى المنفرد اى العدد المنفرد فالمراد من
الواحد الوحدة لكونه عددا منفردا ولا حاجة الى تدقيق فلسفى بان يقال سمى
الوحدة واحدا اما لانها واحد بذاته كالضوء يضيء بذاته واما لانها من الانواع
المتكررة مع انه غير تام لانه اذا عبرت الوحدة واحدا كان من المعدودات لا من
الاعداد وفى الاقليدان الواحد ليس بصفة وكذا غيره من الاعداد فان اجرى
شئ منها على موصوف فعلى تأويل معدود بهذا العدد ولذا يجمع على وحدان
لان فعلان غالب فى الاسماء ولا يجمع على فواعل مع انه الاصل فى الاسماء لكونه
فى الاصل صفة تقول مررت برجل واحد وامرأة واحدة فروعى جانب الاسمية
بان جمع على وحدان وجانب الوصفية الاصلية بان لم يجمع على فواعل
(قوله ومئة) اصله مئية كسدرة حذف لامها فلزمها التاء عوضا عنها كما فى عدة
وثبة ولامها ياء كما حكى الاخفش رأيت مئيا وفى الصحاح اصل مائة مأى كمعى
والهاء عوضت عن الياء (قوله تقول واحد واثنان) هذه الاعداد وما بعدها
موقوفة محكية على ماهو الاصل فى المفصل العدد موضوع على الوقف تقول
واحد اثنان ثلاثة يدل على ذلك ان الواو بينهما منصوب المحل على انه مفعول
تقول فان المعنى تقول هذه الكلمات وانما ذكرها على التعداد لان اعراب الاخر
لا دخل له فى بيان استعمالها فقوله وتميم يكسرون الشين جملة معترضة
بين المعدودات والالف فى اثنان وثنتان من حروفهما وليس علامة الاعراب
وكذا الواو فى عشرون واما قوله ثم بالعطف بينهما فهو معطوف على تقول
بتقدير تقول وقوله مائة والف ومائتان والفان مذكورة على سبيل التعداد
او مفعول تقول المقدر ههنا المعطوف على تقول السابق اذ لا يمكن جعلها
مفعول تقول المذكور اولا لتوسط قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم بينهما (قوله

اعتبار التأنيث الجماعة) فى الايضاح انما كان كذلك اى جاؤا بالتاء للمذكر فيما فوق الاثنين لان الثلاثة جماعة فانثوا الجماعة فى المذكر لانه السابق ثم جاؤا بالمؤنث مذكرا ارادة الفرق بينهما انتهى اى انما كان على خلاف الظاهر فى الثلاثة لان عدد الثلاثة فما فوقها جماعة فيصح ايراد التاء فيها فانثوها بهذا الاعتبار فى المذكر لكونه سابقا فى الاعتبار ثم جاؤا بالمؤنث فتركوا التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث اذ لو ورد التاء فيهما لزم الالتباس فى صورة حذف المميز اذ لا علامة فيها ولو اوردتا آن لزم اجتماع علامتى التأنيث فى كلمة واحدة فلزم التاء فى المذكر وعدمه فى المؤنث فقوله اعتبارا اه نكتة مصححة لايراد التاء وحصول الفرق بينهما نكتة للزومها فى المذكر وبما قلنا ظهر ان تأنيث ثلاثة وما فوقها لكونها فى نفسها جماعة لا لان موصوفها جماعة وتأنيث العدد لاعتبار المعدود مؤنثا على ما قيل فانه تطويل من غير حاجة الى هذا وهذا الوجه اظهر واخف مؤونة لانه لا يحتاج الى اثبات كون التأنيث هو الاصل فى ثلاثة فما فوقها كما مر نقلا عن شرح التسهيل والرضى قيل فعلى هذا لحوق التاء فى ثلاثة فما فوقها قياس وهو ينافى ما تقدم فى بحث وزن الفعل انه لو قال غير قابل للتاء قياسا لم يرد اربع اذا سمى به فان لحوق التاء للتذكير وهو ليس بقياس وهو ليس بشئ لان لحوق التاء فيهما خلاف القياس الظاهر المطرد فى كل الاسماء وما قالوا به انما هو وجه لصحة اللحوق بالتأويل على خلاف الظاهر (قوله فرقا بين المذكر والمؤنث) والمعتبر فى التذكير والتأنيث حال المفرد ان كان المعدود جمعا لا بلفظ المعدود وان كان اسم الجنس او اسم الجمع فان كان مختصا بالمذكر اثبت التاء وان كان مختصا بالمؤنث حذفت وان كان محتملا لهما جاز الامران الا اذا نصصت على احد المحتملين فالاعتبار بذلك النص وفيه تفصيل فى الرضى وان كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف يعتبر حال الموصوف قال الله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها اى عشر حسنات امثالها وان كان لا يدخله معنى التذكير والتأنيث ينظر الى اللفظ فيؤنث نحو خمسة من الضرب ويذكر نحو خمس من البشارة (قوله وغير الواحد) ظاهره يدل على ان احد مغير الواحد واحدى مغيرة الواحدة والمفهوم من الرضى ان احد اصله وحد بفتح الحاء صفة مشبهة ابدل الواو المفتوحة بالهمزة على خلاف القياس واحدى اصله

وحدى ابدل الواو المكسورة بالهمزة على القياس عند المازنى كوشاح واشاح وعلى خلافه عند غيره فمعنى قوله وغير بدل على ما فى القاموس (قوله ابقاء للجزء الاول فيهما) حال من فاعل تقول اى مبقيا لا مفعول له لعدم صحة التعليل وكذا تذكيرا الثانى عطف عليه اى مذكرا للجزء الثانى فى المؤنث وكراهة مفعول له للتذكير اى مورد للجزء الثانى فى المذكر لكراهة اجتماع التأنيثين وما قيل يلزم كون المفعول له معرفة وهو غير جائز عند الجمهور فسهو وقد وقع فى التنزيل يجعلون اصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت وفى الرضى ويعزى الى الرياشى وجوب تنكير المفعول له لمشابهة الحال والتمييز وقول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره فاض عليه (قوله بدل من لام الكلمة) اعنى الياء لانه من الثنى لا من اثنتان فهى للتأنيث لان همزة الوصل عوض عنها اى عن الياء (قوله لانه الموجب) قيل الصواب فلانه والجواب انه جزاء اما بتقدير فيقال اه او حذف الفاء فى جواب اما جائز مع قول محذوف نص عليه فى الرضى (قوله لانه منصوب) قد عرفت الحقيقة ومن قال ان الاعراب المحلى انما يكون للمبنى وعشرون ليس مبنيا وهو ظاهر انما المحتمل ان يكون محكيا فالصواب المنصوب تقديرا لثقل آخره بالحركة الحكائية فقد غلط بوجوه اما اولا فلان الاعراب المحلى يكون للمعرب ايضا قالوا يجوز الرفع فى المعطوف على اسم ان بعد مضى الخبر حملا على المحل ورفع ظريف فى لا غلام رجل ظريف فى الدار حملا على محل لا غلام رجل واما ثانيا فلان عشرون مبنى لكونه حكاية عن المبنى اعنى عشرون على التعداد واما ثالثا فلان ثقل آخره بالحركة الحكائية لا ينافى الاعراب بالحرف (قوله لان المعطوف) تعليل لغير (قوله اى عطف تلك العقود) خص العطف منها بعطف العقود على الزائد مع ان عطف الزائد على العقود ايضا جائز وان كان الاول اكثر استعمالا بقرينة قوله الى تسعة وتسعين بخلاف قوله ثم بالعطف على ما تقدم حيث جعله شاملا لهما كما هو الظاهر (قوله كائنا ذلك الزائد) جعل الجار والمجرور حالا من الزائد لا من الزائد والعقود معا كما فى الرضى لان الاحتياج الى التقييد فيما وقع فيه التغيير وهو الزائد لا فى العقود (قوله مأة والف) بالوقف كسائر الاسماء السابقة واورد الواو بينهما ليشعر بعدم اتصالهما بخلاف العقود السابقة (قوله مأتان والفان) لم يورد جمعهما لعدم كونه من

الاعداد فى نفسه وانما يصير من الاعداد بالتركيب بلفظ العدد نحو ثلاث مأة وثلاثة آلاف كالواحد والاثنين كما مر نقلا من الايضاح (قوله او واحدة) عطف على واحد فيكون مثالا للمؤنث عطف فيه الزائد على مأة (قوله مأة واثنان واثنتان) عطف على مأة وواحد وهكذا فكلها من عطف الزائد على المأة احدهما مثال للمذكر والاخر مثال للمؤنث على الطريقة السابقة وعطف او واحدة ومأة على مأة وواحد بان يكون مثالا عطف فيه المائة على الزائد وهكذا الى آخر الامثلة وهم تأبى عنه الطريقة السابقة من ايراد مثال للمذكر ومثال للمؤنث ولما لزم ايراد مثال واحد بعطف الزائد على المائة ترك باقى الامثلة ثم الحقه بقوله ويجوز العكس فى الكل (قوله قال الشارح الرضى اه) المقصود منه ان قوله وشذ حذفها بمعنى انه على خلاف القياس فالاكتفاء على الكسرة قياس وليس بمعنى انه غير فصيح بل هو اولى (قوله مخفوض) واجاز سيبويه النصب فى الشعر والفرآء مطلقا وهذا اذا كان المعدود جامدا واذا كان صفة نحو قولك ثلاثة صالحون فالاحسن الاتباع ثم النصب على الحال ثم الاضافة وهو اضعفها لاستعمالها حينئذ استعمال الاسماء كذا فى شرح التسهيل (قوله بمجموع جمع التكسير ان وجد) فان كان له جمع قلة يؤتى به ولا يؤتى بجمع الكثرة وان لم يوجد فجمع المؤنث السالم نحو ثلاث عورات وقل مجيئه مع وجود المكسر نحو سبع سنبلات مع وجود سنابل ونحو خمس زوجات وسبع بقرات واما جمع المذكر السالم فلا تمييز به كما سيجيء (قوله او معنى) وهو اسم الجمع واسم الجنس والاكثر فيه ان يكون مجرورا بمن (قوله الا فى ثلاث مائة اه) اى اسقاط التاء فى ثلاثة واخواتها واجب اذا اضيف الى مائة واثباتها واجب اذا اضيف الى الالف لان مميزها فى الظاهر لفظة مائة وهو مؤنث ولفظ الف وهو مذكر (قوله وكان قياسها) اى بالنظر الى كون مميزها مجموعا فلا ينافى عدم مجيء اضافة العدد الى جمع المذكر السالم (قوله فى صورة الجمع المذكر السالم) انما قال فى صورة لانهم اختلفوا فى مئين والجمهور على انه جمع مائة بالواو والنون على الشذوذ كارضين وقال الاخفش ان وزنه فعلين كغسلين فهو اسم جمع وقال البعض ان اصله مئى كعصى فهو جمع كثرة قلبت ياؤه الثانية نونا فعلى التقادير هو فى صورة الجمع المذكر (قوله ان يلى التمييز المجموع اه) اى يلى التمييز الذى يذكر

للمائة كما يقال مائة رجل كذا نقل عن الشارح الرضى فالتمييز فاعل يلى والمجموع مفعول له (قوله ما تعود) اى اخذ التمييز المجيء بعد ما هو فى صورة الجمع اه عادة فالضمير المستتر فى تعود راجع الى التمييز والمجيء مفعوله (قوله فالتعذر الاضافة) حكى الكسائى ان من العرب من يضيف عشرون واخواتها الى المميز منكورا نحو عشرون درهم ومعروفا نحو عشرون ثوبه وعند الاكثرين هو شاذ لا يبنى على مثله قاعدة كذا فى شرح التسهيل للفاضل المصرى (قوله قليلا من حيث اللفظ) فان لفظ المفرد اقل صرفا من لفظ الجمع غالبا ومن حيث المعنى فان الجمع فى معنى واحد واحد وتذكيره قليلا كتذكير قريب فى قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين (قوله فى الاعداد) وانما قيد بذلك لان استعمالها مع مميزها بدون الاعداد واقع فى الرضى وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلاث واخواتها جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مائة رجل (قوله مرفوض) فى شرح التسهيل ان العرب لا تجمع المائة اذا اضيف اليها عدد الا قليلا (قوله مخفوض مفرد) وقد جاء منصوبا فى قول الشاعر

اذا عاش الفتى مائتين عاما ＊ فقد ذهب اللذاذة والفتاء

وجاء جمعها ايضا كما فى قرآءة الكسائى فى ثلاث مائة سنين بالاضافة واجاز ذلك الفرآء وذلك قليل كذا فى شرح التسهيل (قوله واذا كان) اى هذا الاستعمال المفهوم مما تقدم من اثبات التاء فى المذكر واسقاطها فى المؤنث فى ثلاثة الى عشرة اذا كان المعدود ولفظه متفقين فى التذكير والتأنيث واذا كانا مختلفين فيهما فالوجهان فكان الاليق تقديمه على بيان احوال المميز الا ان تذكير لفظ المعدود وتأنيثه لما لم يعلم من المميز قدم ذكر المميز (قوله واذا كان المعدود) سوآء وقع تمييزا كما فى مثال الشارح او موصوفا نحو الشخص ثلاثة او ثلاث ولا ينتقض هذا الضابط بثلاث مائة ولا العكس بثلاثة آلاف حيث وجب التذكير فى الاول والتأنيث فى الثانى سوآء كان المعدود مذكرا او مؤنثا لان التذكير فيهما بواسطة لفظ المائة والالف كما عرفت ولم يعبر بهما عن المعدود بل التعبير بلفظ مميزهما اعنى رجلا وامرأة مثلا (قوله بمميز) زاده للتنصيص على استغراق النفى فان الفعل المنفى ظاهر فى العموم بخلاف النكرة فى سياق النفى فانها نص فيه اى لا يميز بمميز اصلا مفردا كان او مثنى او مجموعا (قوله فلا يورد اه) اشارة الى انه ليس المراد بقوله

لا تميز واحد ولا اثنان انه لا يذكر المميز بعدهما كما في الحواشي الهندية فيكون منافيا لقوله استغناء بلفظ التمييز عنهما فانه يدل على ترك الواحد والاثنين بل المراد انه لا يجمع بينهما ثم عدم الجمع يحصل بترك الواحد والاثنين وترك المميز فاضرب بقوله بل يذكرون اه لتعيين الاحتمال الاول كما يدل عليه التعليل بقوله استغناء بلفظ التمييز عنهما (قوله ما يصلح ان يكون تمييزا لهما) وهو المفرد في الواحد والمثنى في الاثنين واحترز عما لا يصلح لذلك كالمثنى والمجموع في الواحد والمجموع في الاثنين (قوله اى الصالح لان يكون تمييزا) اندفع بهذه العناية ايراد الرضى بان هذا التعليل لا يستمر في نحو واحد رجال واثنان رجال (قوله وبصيغته اه) اى بهيئته بقرينة المقابلة بجوهره (قوله فان من صيغه اه) اعنى الجوهر مع الهيئة كما هو المعنى الحقيقي للصيغة فلا ينافي السابق (قوله فان قلت هب) حاصله ان المدعى عام كما مر والدليل خاص لانه لا ينتهض فيما اذا ورد مميز الاثنين مفردا فانه صالح لتمييزه لكونه مبينا للجنس ولذا جاء في قول الشاعر ثنتا حنظل والاستغناء بلفظه لعدم فهم الاثنينية منه (قوله ينبغي ان يعتبر اه) يعني ان اللائق بالقياس ان يعتبر في الاثنين المثنى رعاية للموافقة بمميز سائر الاحاد بقدر الامكان فالمفرد ليس بصالح لتمييز الاثنين قياسا وما وقع في الشعر شاذ للضرورة (قوله معنى الكلام) خلاصته ان معنى الكلام انه لا يجمع بينهما وبين تمييزهما استغناء بلفظ التمييز اعنى الصيغة من غير اعتبار علامة الافراد والتثنية عنهما لانه بالحاق علامة الافراد يفيد الوحدة وبالحاق علامة التثنية يفيد الاثنينية فلا حاجة الى ذكر الواحد والاثنين وانما قال ولا يبعد لان فيه حمل اللفظ على خلاف الظاهر السابق الى الفهم (قوله فاختاروا اه) دفع لما يرد من انه على هذا التوجيه حصل للناظر بقان لبيان الجنس مع الوحدة والاثنينية مغن عن الاخر فلا يصح ان لفظ التمييز مغن عنهما فقال ان لحوق العلامة اخف فاختاروه لهذا الترجيح (قوله وتقول) عطف على تقول السابق وكلاهما بصيغة الخطاب رعاية لموافقة ما بعده من قوله وتقول حادى عشر فانه بصيغة الخطاب ولقوله وان شئت قلت واقوله بعده فتعرب (قوله اى في الواحد) عبر عنه بالمفرد اشارة الى انه منفرد عما سواه من الاحاد المتعددة بهذه الصيغة اى التصيير لا يشاركه فيها غيره (قوله تصييره) مصدر مضاف الى الفاعل

ومفعولاه محذوفان قدرهما الشارح رحمه الله (قوله على هذا القياس) اى قياس الثاني ولا حاجة اليه (قوله فلا يجرى اه) لامتناعه عقلا (قوله لا يتيسر اشتقاق اه) وذلك لان اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به معنى الحدث ولا فعل لما فوق العشرة بخلاف العشرة وما تحتها فان لها الفعل نحو ثنيت من الثنى الى عشرت من العشر على حد ضرب وجاء من حد فتح ما فيه العين اعنى اربع وسبع وتسع واما ما هو لبيان الحال وان كان في صورة اسم الفاعل كالحائط والكاهل فليس له معنى حدثى قائم به وانما معناه الواحد في مرتبة فلا بأس ان يبنى من اول جزئى المركب اذ لا يحتاج الى مصدر وفعل (قوله اى مرتبة من المتعدد في نفسه) لا بالنظر الى عدد تحته فيصح مقابلته باعتبار التصيير فان حاله بالنظر الى ما تحته (قوله والحادى عشر) فتقلب الواحد الى الحادى بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وقلب الواو ياء لتطرفها فتسكن الياء فيه وكذا في الثاني عشر مع انهما مركبان كما في معدى كرب كذا في الرضى (قوله وتقول في المعطوف اه) واما العشرون والثلاثون الى التسعين والمائة والالف فلفظ المفرد من المتعدد لفظ العدد فهما واحد وكان القياس العاشرون والثلاثون اه كذا في الرضى ولذا تركهما الشارح رحمه الله (قوله من اجل اختلاف الاعتبارين اه) يعنى ان قيل الى آخره مرتب على اختلاف الاعتبارين بواسطة استلزامه اختلاف الاضافتين استلزاما بينا لان التصيير يقتضى الاضافة الى الاقل بمرتبة والحال يقتضى الاضافة الى المساوى والى ما فوقه اذ لا مرتبة للواحد في العدد الذى تحته (قوله بالاضافة اه) واذا نصب به فانما تنصبه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى الماضى والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين فانهما متساويان فيها والنصب اكثر (قوله بالاضافة) ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب ما يضاف اليه اذ ليس اسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له اذا أجزت ذلك فقد اجريته مجرى الفعل فهل يجوز ان تقول ثلثت ثلاثة قال نعم على معنى اتممت ثلاثة وجعلت الثلاثة ثلاثة بضم نفسى الى اثنين (قوله الى عدد يساوى عدده) الظاهر الاخصر الى اصله او الى ما فوقه والعدد المضاف اليه نفس اصله

الان يعتبر التغاير باعتبار كونه اصلا وكونه مضافا اليه (قوله لا مطلقا) فانه
اذا اريد ذلك يقال احد ثلاثة اى واحد منهم (قوله والرابعة او الخامسة) زاد
هذه العبارة اشارة الى ان قوله ثالث ثلاثة مذكور بطريق التمثيل والمراد انه
قيل ثالث ثلاثة وامثالها من نحو رابع اربعة وخامس خمسة وغير ذلك اى
احدها باعتبار وقوعه فى احد هذه المراتب وليس المراد انه قيل ثالث ثلاثة
باعتبار وقوعه فى احد هذه المراتب فانه فاسد اذ لا يقال ذلك الا باعتبار وقوعه
فى المرتبة الثانية فقط (قوله والا يلزم اه) اى اذا كان المراد الواحد مطلقا
لا بخصوصية المرتبة يلزم جواز ارادة كل واحد سوآء كان الاول او الثانى
او الثالث من كل ما جاء للواحد من المتعدد باعتبار حاله وتخصيص الشارح
الواحد الاول وعاشر العشرة لغاية البعد بينهما (قوله مستبعد جدا) اى عند
العقل اذ الظاهر ان يقال اول العشرة وثانى العشرة الى عاشرها واما الاستعمال
فغير واقع (قال المذكر والمؤنث) اى من الاسم المتمكن لان ما هو المبنى منهما
من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات سبق ذكره فلا يراد ان نحو هذى
والتى وانت خارج عن تعريف المؤنث داخل فى تعريف المذكر فينتقضان طردا
او عكسا واحكام الاسناد الآتية انما هى للمؤنث الذى هو قسم الاسم المتمكن
فان المؤنث من اسماء الاشارة والموصولات والمضمرات فى تلك الاحكام تابع
لما يعبر بها عنه فى كونه حقيقيا او غيره وكذا المثنى والمجموع المعرفان بما سيأتى
اريد بهما ما هو قسم الاسم المتمكن والاحكام المذكورة لهما فيما سيأتى احكام
لما هو قسم منه (قوله لاصالته) اذ ما من مذكر ولا مؤنث الا ويطلق عليه
الشئ والشئ مذكر ولانه لا يفتقر الى زيادة والتأنيث لا يحصل الا بزيادة
ولا يتحقق التذكير والتأنيث الا فى الاسماء اذا قصد مدلولاتها فان قصد
لفظ الاسم جاز تذكيره باعتبار اللفظ وجاز تأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل
والحرف وحروف الهجاء يجوز فيها الوجهان بالاعتبارين وزعم الفرآء ان
تذكيرها لا يجوز الا فى الشعر كذا فى شرح التسهيل (قوله او حكما) والحقيقى
المقدر العلامة كزينب وسعاد وغير الحقيقى نار ودار ودليل كون التاء مقدرة
والالف رجوعها فى التصغير واما الزآئد على الثلاثى فحكموا فيه ايضا بتقدير
التاء قياسا على الثلاثى اذ هو الاصل وقد ترجع فيه ايضا شاذا نحو قديديمة

ووريئة فى تصغير قدام ووراء كذا فى رضى الكافية وفى رضى الشافية انهم
اجترؤا فى الثلاثى الذى هو اخف الابنية لما طرأ فيه معنى الوصف على زيادة
التاء التى تلحق آخر اوصاف المؤنث فلما وصلوه الى الرباعى وما فوقه والتاء
وان كانت كلمة برأسها الا انها حرف كحرف الكلمة المتصل بها لم يزدها زيادة على
عدد حروف لو زاد عليها اصلى طرحوه فى التصغير فقدروا الحرف الاخير
كالتاء اذ هو محتاج اليه لكون الاسم وصفا فقالوا عقيرب انتهى ولا يخفى مخالفة
الشرحين ولعل فيه قولين والشارح رحمه الله اختار الثانى فجعل التاء
فى الرباعى ملفوظة حكما لانه متى يمكن اعتبار الحرف الاخير تاء لا يجترأ على
تقدير التاء (قوله وعلامته التاء اه) علامة الشئ لا تكون مطردة ولا منعكسة
فلا يرد ان التاء تجيء لاربعة عشر معنى وان الالف المقصورة قد تكون
فى نفس الكلمة كعصا وفتى وقد تكون زآئدة للالحاق نحو ارطى وللتكثير
حروف الكلمة نحو قبعثرى وان الممدودة قد تكون من نفس الكلمة كرداء
وكساء وقد تكون للالحاق كحرباء وخشاء الملحقان بقرطاس وقرطاس
(قوله الممدودة) انما مد لاجل الهمزة ولذا لا تمد المقصورة واختلفوا فى علامة
التأنيث فقال سيبويه وعليه الجمهور انها الهمزة لكونها منقلبة عن الالف
المقصورة والالف زآئدة قبلها للمد وقيل الهمزة بنفسها وقيل انها الالف
والهمزة زآئدة للفرق بين مؤنث افعل نحو احمر وحمرآء وبين مؤنث فعلان
نحو سكران وسكرى وقيل الهمزة والالف معا للتأنيث كذا فى شرح
التسهيل والجاربردى نقلا عن الشرح الهاوى وعلى التقادير يصدق على
الممدودة علامة التأنيث باعتبار جزئها الثانى او الاول او بتمامها فافهم فانه
تحير فيه الناظرون (قوله وقد زاد بعضهم) وهو صاحب المفصل وزعم ابن
هشام ان علامة التأنيث فى هذا كسرة الذال (قوله بازآئه ذكر اه) فى الرضى
ولو قال الحقيقى ذات الفرج كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها
من حيث التجويز العقلى انتهى لكن مادة النقض غير محققة فلهذا قال اولى
(قوله ليس بازآئه اه) يدخل فيه ما لا يكون بازآئه شئ او يكون لكن لا يكون
ذكرا كظلمة فان مقابلها النور وليس بذكر او يكون بازآئه ذكر لكن لا من جنس
الحيوان كنخلة فكلها مؤنث لفظى (قوله واذا اسند الفعل) اى المتصرف

فانه يجوز التاء وتركه فى نحو نعم المرأة ويتعين تركه فى نحو اكرم بهند عند من اسند اكرم الى هند وكذا الحال فى شبه الفعل فاللائق ان يقول الشارح اى الفعل المتصرف وشبهه بل فصل كما هو الاصل (قوله فبالتاء) غالبا لانه قد ورد حذفها مع ضمير المؤنث الغير الحقيقى نحو ولا ارض ابقل ابقالها وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة ووقع فى بعض نسخ المتن فالتاء اى واجبة (قوله الا اذا كان اه) والا اذا كان جمعا فانه يجيء بيانه بعد بقوله وحكم ظاهر الجمع اه فهو بمنزلة الاستثناء ايضا فعلى الشارح التعرض لهذا ايضا (قوله لك الاختيار فى الحاق التاء اه) وقع فصل اولا وقد جاء فى القرءآن ذلك وقول بعض النحويين ان الاتيان بالتاء احسن ليس سديدا للاجماع فى قوله تعالى وجمع الشمس والقمر على التذكير فاذا الامر ان مستويان كذا فى الايضاح (قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى) مالم يكن علما لمذكر نحو طلحة فانه لا يقال جاءتنى طلحة الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقرآء قاض عليهم وذلك لان الوضع العلمى اخرجه عن موضعه وجعله لما هو له فصار التأنيث نسيا منسيا لاعتبار المعنى بخلاف اسم الجنس واما اعتبار تأنيثه فى منع الصرف فى الجمع بالتاء والالف لكونهما حالة فى نفسه بخلاف تأنيث الفعل فانه حال فى غيره فلا يتعدى اثره اليه لعدم قوته ثم ان المؤنث اللفظى قد يكون حيوانا نحو حمامة ودجاجة وقملة ونملة فيستوى الامران فقول من قال ان تأنيث قالت فى قوله تعالى وقالت نملة دال على انها كانت انثى غير مستقيم وان استحسنه ضعفة النحويين قال المصنف فى الايضاح اذا جاز هذه حمامة ذكر وثلاث من البط ذكور مع التصريح بالذكورة فليجز قالت نملة بالتاء مع كونه ذكرا نعم يتم ذلك على قول ابن السكيت ولا يجوز تأنيث فعل المؤنث اللفظى اذا كان المذكر علما له اولا فتأنيث نملة عنده كتأنيث طلحة (قوله وجعل بعض الشارحين اه) فعنده قوله وانت فى ظاهر غير الحقيقى بالخيار ناسخ لقوله اذا اسند الفعل اليه فبالتاء وعند الشارح قدس سره مخصص به ولا يخفى ان هذا الفرق انما يظهر اثره فى بقاء العام بعد الاخراج حقيقة كما بين فى الاصول ولا فرق بينهما فى اخراج بعض ما يتناوله (قوله الى المؤنث الحقيقى ظاهرا كان او ضميرا (قوله حضرت القاضى اه) اورد المثالين مما فيه الفصل

بغير الا لان الاجود فى صورة الفصل بالا ترك التاء فى الرافع نحو ما قام الا هند (قوله او ضميرا لجمع) اما بالواو او النون (قوله لو كان جمع المذكر السالم) الابنون فانه يجوز فيه التاء قال الله تعالى آمنت به بنوا اسرائيل لانه فى حكم الجمع المكسر لتغير بناء الواحد فيه والا الجمع السالم الذى واحده مؤنث نحو ارضون وسنون فان حكمه حكم الجمع المؤنث السالم فى جواز التاء وتركه لان حقه الجمع بالالف والتاء فالواو والنون فيه عوض عن الالف والتاء ولو اريد من قوله جمع المذكر معناه الاضافى وجعل السالم نعتا للمذكر لم يحتج الى الاستثناء المذكور كما لا يخفى (قوله واحده مؤنثا اه) حقيقى التأنيث كنسوة او مجازيه كدور او مذكرا حقيقى التذكير كرجال او مجازيه كايام وسوآء كان الجمع جمع التكسير كما فى الامثلة المذكورة او جمع المؤنث السالم كالزينبات والطلحات والجبلات والغرفات فهذه صور ثمانية يجوز فيها التاء وتركها (قوله حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقى) اى مؤنث ظاهر غير المؤنث الحقيقى فلا يشتمل المذكر على ما وهم ولا فرق بينهما الا فى شيء واحد وهو ان حذف العلامة مع الجمع احسن منه مع المفرد لكون تأنيثه بالتأويل وهو كونه بمعنى الجماعة وانما لم يعتبر التأنيث الحقيقى الذى كان فى المفرد لان الجمع الطارئ ازال حكم التأنيث الحقيقى كما ازال التذكير الحقيقى فى رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقى لبقاء لفظ المفرد فيه فاعتبروه بخلاف الجمع المؤنث السالم فانه يتغير المفرد فيه اما بحذف التاء نحو مسلمات او بقلب الالف فيه واوا او ياء نحو حبليات وحمروات فيجوز فيها التاء وتركه كما فى الجمع المكسر (قوله من جموع التكسير) الصواب تاخيره عن قوله غير الجمع المذكر اه لانه بيان ما بقى بعد التخصيص وان يراد وجمع المؤنث السالم كالطلحات فى الرضى وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما الواو فنحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العقل واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت نظرا الى طريان معنى الجماعة على اللفظ (قوله ولا يقال جاءت) لبقاء لفظ المذكر الحقيقى فيه (قوله المقرون بالتاء الساكنة) لكونها علامة عليه والمقصود ان التاء وان لم تكن ضميرا فهى دالة عليه فلذا اقامت مقامه (قوله فى كونه جمع المؤنث) الحقيقى والمجازى جمع تكسيرا او سلامة نحو النساء والزينبات والدور والظلمات والقرينة على

ارادة هذا المعنى من قوله والنساء مع ان الظاهر ان يراد به الوصف المختص به وهو كونه جمع التكسير للمؤنث الحقيقى مقابلته بالعاقلين اى الذكور العقلاء فغير العاقلين اما بان لا يكون ذكورا وهو المراد بالنساء او بان لا يكون عقلاء وهو المراد بالايام (قوله وان لم يكن من العقلاء) وانما ترك المصنف مثاله لانه علم من قوله والنساء بطريق الاولى فانه اذا جاز فى جمع المؤنث العاقل بمجرد انتفاء الذكورة ايراد النون كان جوازه اذا انتفت الذكورة والعقل اولى (قوله جمع المذكر) سواء كان جمع تكسير نحو الايام مضت ومضين او جمع سلامة نحو النخيلات جمع نخيل وهو القدح الغليظ من الخشب (قوله الغير السالم) الصواب الغير العاقل كما فى قوله واما فى جمع المذكر الغير العاقل لانه يصدق على الرجال انه جمع المذكر غير السالم مع انه لا يجوز فيه فعلن (قوله موضوعة له) اى لجمع المؤنث عاقلا كان اولا (قوله لا اصل له فى التذكير) لان الاصل فيه ان يكون مذكرا حقيقيا (قوله فيراعى) متفرع على المنفى لا على النفى اى ان كان له اصل فى التذكير فيراعى حقه (قال المثنى) التثنية فى اللغة دوكردن وفى الاصطلاح ماذكر فى المتن والمناسبة ظاهرة وقدم المثنى على الجمع لتقدم عدده ولقربه من المفرد بسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته لعدم اختصاصه بشرط بخلاف الجمع كما سيجيء (قوله آخره) بالنصب مفعول لحق والف فاعله وزاده لان اللحوق لا يختص بالآخر (قوله اى آخر مفرده) قيل يصدق على مسلمون ومسلمات فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكال والجواب ان قيد الحيثية فى تعريف الامور الاعتبارية معتبر كما تقرر فى محله فالتعريف ما لحق آخر مفرده من حيث انه لحق المفرد فلا نقض نعم يرد عليه انه اذا اعتبر قيد الحيثية فلا حاجة الى تقدير المضاف او تقدير مع لواحقه وهذا التوجيه احسن (قوله او قدراه) عطف على قوله اى آخر مفرده (قوله والا) اى وان لم يكن احد الامرين بل ترك على ظاهره (قوله لا يصدق اه) فلا يكون صادقا على المحدود فلا يكون تعريفا لانه لا يكون جامعا ولا مانعا (قوله ولو اكتفى بظهور المراد) فان المراد الملحوق مع اللاحق الا انه تسامح بجعل الجزء قيدا (قوله عوضا عن الحركة اه) ولما لم يقبل الالف الحركة عوضت عنها هذا مذهب البصريين والكوفيون يقولون انها عوض التنوين لقولك جاءنى غلاما

زيد فحذفها يدل على انها كالتنوين والبصريون يستدلون بقولك الغلامان فاثباتها يدل على انها كالحركة اذ التنوين لا ثبات له مع اللام والوجه انها كالحركة فى موضع وكالتنوين فى موضع ومثلهما فى موضع نحو غلامان والغلامان وغلاما زيد كذا فى الاقليد والايضاح (قوله مكسورة) وحكى الكسائى ان فتحها لغة وقال ابن جنى فتحها بعضهم فى الثلاثة قال الشيبانى من العرب من يرفع النون اذا كانت بالالف واما بالياء فلا يجوز ومن ذلك قول فاطمة رضى الله عنها ياحسنان ياحسينان (قوله لثلا تتوالى الفتحات اه) وليعادل ثقل الكسرة خفة الفتحة والالف ولان الاصل فى تحريك الساكن الكسر (قوله على تقدير تسليمه) كل واحد من الاشتمال وعدم الدلالة اما منع الاشتمال فلان عموم المرجع لا يقتضى عموم الراجع كما فى قوله تعالى وبعولتهن احق بردهن فان المرجع اعنى المطلقات شامل للمطلقات الرجعية والبائنة والضمير مختص بالرجعية واما منع عدم الدلالة فلان ما اجمعوا عليه من ان علامة التثنية الالف او الياء وان النون عوض عن الحركة والتنوين انما يدل على ان التنوين ليس جزأ من الدال لم لا يجوز ان يكون شرطا للدلالة وكونه عوضا لا يقتضى الاختصاص بالعوضية (قوله صح ان يقال اه) وكذا صح ان الدلالة المذكورة عوض من لحوق الامور الثلاثة باعتبار كونها عوضا من لحوق الامرين بناء على لزوم الثالث لهما والاظهر تأخير قوله ونون مكسورة على قوله ليدل كما فى اللباب (قوله بمعنى الواحد) حقيقيا او اعتباريا فانه يجوز تثنية اسم الجمع والجمع المكسر غير الاقصى على تأويل فرقتين كجمالين وقومين (قوله باعتبار دخوله اه) يعنى ليس المراد من كونه من جنسه ان يكونا متفقين فى الحقيقة بل فى الجنس الذى وضع ذلك المفرد له سواء اتفقا فى الحقيقة كرجلين او اختلفا نحو ابيضين لانسان وفرس (قوله الموضوع له) بالمعنى الاعم للوضع اعنى تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه او بقرينة فيشمل المثنى المجازى ايضا كالاسدين (قوله بوضع واحد) احترز به عن المثنى المشترك باعتبار معنييه كالقرئين للطهر والحيض فانه وان دل على ان معه مثله باعتبار دخوله تحت جنس المفرد الذى وضع لذلك الجنس لكن لا بوضع واحد (قوله المشترك بينهما اه) اشارة الى ان اشتراك الجنس بينهما مفهوم من لفظ المثنى

(قوله لااستغنى) وماوقع فى تعريف الجمع المذكر السالم من قوله ليدل على ان معها اكثر منه من جنسه يدل على ان المراد من قوله مثله المثلية فى الوحدة ولايدل على ان المراد المثلية فى الجنس مع المثلية فى الوحدة (قوله اشارة الى فائدة اه) يعنى انه ليس داخلا فى التعريف (قوله باعتبار معنيين مختلفين) اى غير داخلين تحت جنس الموضوع له اه سوآء كانا حقيقيين كالقرء آن او مجازيين كاليدان فى النعمة والقدرة او احدهما حقيقيا والآخر مجازيا كالاسدين اذا اريد به الاسد والرجل الشجاع ولاجل العموم لم يقيد الاسم بالمشترك وبما حررنا ظهر اتجاه السؤال الآتى واندفع ما توهم من ان الكلام فى تثنية المشترك وانه لايجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين ومثنى التغليب ليس كذلك (قوله لبعضهم) وهو الاندلسى ومن تبعه فانه قال يقال العينان للباصرة والجارية (قوله هذا) اى انه لايجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين (قوله جاز ان يجعل الام اه) منقول من شرح المفتاح الشريفى وفيه بحث اما اولا فلانه حينئذ تكون تثنية التغليب قياسا لكونها داخلة تحت ضابطه وهو ان يسمى احد المتصاحبين والمتشابهين باسم الآخر ثم يؤوّل الاسم بمعنى المسمى به مع انه قال فى شرح التسهيل ان مختلفى اللفظ يحفظ ولايقاس عليه واما ثانيا فلان تثنية الاسم انما تكون باعتبار معنى جامع بين المفردين فى نظر المتكلم يقصد افادته ولاشك ان قصد المتكلم بابوين وقمرين افادة نفس الاب والام والقمر والشمس لامن حيث انهما مشتركان فى كونهما مسميين بالاب والقمر فتأويل الابوين مثلا بمسميين بالاب وان كان صحيحا فى الواقع لكن ليس كذلك فى نظر المتكلم فان المقصود من قوله تعالى ورفع ابويه على العرش رفع الاب والخالة على العرش لارفع المسميين بالاب والى ماذكرنا اشار الرضىّ حيث قال وقد يثنى غير المتفقين فى اللفظ بعد جعلهما متفقى اللفظ بالتغليب بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شئ واحد انتهى ولم يتعرض للتأويل وفى شرح التسهيل ان مثنى التكثير نحو فارجع البصر كرتين ومثنى التغليب ملحق بالمثنى فى اعرابه وليس بمثنى وحينئذ لااشكال (قوله لاشبهة فى صحته اه) لان هذا استعمال اللفظ فى المعنى المجازى ولانزاع فى تثنية اللفظ باعتبار المعنى المجازى (قوله والمصنف اختار عدم

جوازه اه) اى فى شرح الكافية وفى الايضاح جوّزه شاذا ولذا قال الشارح والمصنف متردد فى ذلك (قوله يأوّل بالمسمى اه) وهذا التأويل ثابت فى نظر المتكلم مخطر بباله اذ العلمية تنافى الاستعمال فى اكثر من واحد واذا اوّلت به وزالت علميتها صارت كاسماء الاجناس الا ان اسماء الاجناس مشتركة فى امر معنوى محقق وهذه مشتركة فى امر مقدر وهو كونها مسمى به ولاجل زوال العلمية التزموا ادخال اللام تعويضا عنها فان قيل اذا كانت تثنيتها باعتبار تنكيرها وهو شاذ فتكون تثنيتها ايضا شاذة وليس كذلك فالجواب ان تنكير العلم غير ضرورى لانه يمكن استعماله علما فى كل موضع فجعله نكرة فى غير ضرورة اخراج له عن اصله فيكون شاذا بخلاف مثناه فانه لايمكن استعماله علما لان التثنية تنافى العلمية فلا يلزم من شذوذ ما يمكن اجراؤه على اصله شذوذ ما لايمكن اجراؤه على اصله وبما ذكرنا ظهر الفرق بين مثنى التغليب فى اسماء الاجناس وبين مثنى الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء بكون التأويل فى نظر المتكلم فى الثانى دون الاول (قوله ان لايذكراه) ليشمل تثنية اسماء الاجناس والاعلام (قوله حكم ما يتطرق اه) لتظهر نكتة وضع الظاهر موضع الضمير (قوله اى الاسم المقصور اه) اشار بتقدير الاسم الى ان المقصور فى الاصطلاح لايكون الا اسما فلا يقال رمى مقصور (قوله الف مفردة لازمة) اى فى الاصطلاح نقل عنه ان قوله مفردة احتراز عن الالف المقرونة بهمزة كحمرآء وقوله لازمة احتراز عن مثل زيدا اذا وقفت عليه (قوله محبوس عن الحركات) لكون اعرابه تقديريا (قوله لانه ضد الممدود اه) اى مشتق من القصر المتعدى مصدر قصره يقصره بمعنى ضد المد والحبس واما القصر كعنب خلاف الطول فهو لازم مصدر قصر ككرم لايمكن بناء المقصور منه (قوله كعصوان اه) الظاهر كعصا وكالى بدل قوله كعصوان والوان فى المسمى بالى فان عصوان والوان مثالان للتثنية لا للمقصور الذى الفه منقلبة عن واو حقيقة او حكما وان يورد كعصوان والوان بعد قوله قلبت الفه واوا وكذا الكلام فى رحيان ومتيان وانما كان اصل الف عصا واوا حقيقة لقولهم عصوته اى ضربته بالعصا (قوله مجهول الاصل) اى غير معلومه سوآء كان له اصل فى الواقع اولا وللاشارة الى ارادة معنى العام اورد المثال من عديم الاصل

فان الالف فى الاسماء العريقة فى البناء كمتى واذا والى لا اصل لها وفى الاسماء المتمكنة لها اصل وهو محل الاعراب وهو قد يكون معلوما وقد لا يكون معلوما (قوله ولم يمل اه) هكذا وقع فى التسهيل وقيده فى الرضى بان لا يكون هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وفيه انه حينئذ يكون معلوم الاصل (قوله اى غير ما فيه اه) اى المراد بالثلاثى المعنى اللغوى اى ذو ثلاثة احرف لا الاصطلاحى وهو ما تكون حروفه الاصلية ثلاثة (قوله من الرباعى اه) بيان لما (قوله قلبت الفه واوا) ولم تحذف لالتقاء الساكنين لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون بالاضافة (قوله اى فالفه مقلوبة بالياء اه) لم يقل فقلبت الفه بالياء مع انه الموافق لما سبق اشارة الى ثبوت هذا الحكم وتقرره بحيث لا خلاف فيه لاحد بخلاف الحكم السابق فان فيه خلاف الكسائى حيث ذهب الى ان الالف الثالثة المنقلبة عن الواو فى كلمة مضمومة الاول كالضحى اومكسورة كالربا وجب قلبها ياء لئلا تتثاقل الكلمة بالواو فى العجز مع الضمة والكسرة فى الصور ولهذه النكتة لم يقل المصنف رحمه الله والا ياء مع انه اخصر واوفق للسابق لان تقديره قلبت ياء (قوله اى غير زآئدة اه) فالاصلية بمعنى الثابتة فى محل ليخرج عنها الاقسام الثلاثة لا بالمعنى المتعارف وهو ما تكون فى مقابلة الفاء والعين واللام فانه لا يخرج حينئذ ما تكون منقلبة عن اصلية (قوله كقرآء بضم القاف اه) هذا مخالف لما فى القاموس من ان القرآء ككتان لحسن القرآءة وكرمان للمتنسك ولعل الشارح لم يطلع على ذلك (قوله فينبغى ان لا تقع اه) اى مبالغة فى الهرب عن اجتماع الامثال (قوله لثقلها) اى ثقل الواو تعليل لاقرب (قوله بان تكون للالحاق اه) لم يقل او زآئدة مع انه الموافق لما تقدم من قوله غير زآئدة لا منقلبة عن اصلية او زآئدة اشارة الى ان الزيادة فى الممدود لا تكون الا للالحاق بخلاف الزيادة فى المقصور فانها تكون للالحاق وللتكثير كما مر (قوله كعلباء) العلباء عصب العنق وهما علباءان بينهما منبت العرف صحاح كذا نقله عنه (قوله فالوجهان المذكوران جائزان) الا ان ابقاء الاصلية اولى من قلبها حتى لم يذكر سيبويه فيها الا الاثبات وابدال الملحقة واوا اولى من اثباتها (قوله ملحقة) صيغة اسم الفاعل نقل عنه هكذا فى عبارة الرضى ويفهم منه ان الحرف الزآئد للالحاق اولا فى مثل علباء هو الواو والياء

ثم عوض عنه الهمزة (قوله قد تصفحنا اه) ونقل عنه فعبارة المفصل هكذا وما آخره همزة لا يخلو همزته اما ان يسبقها الالف اولا فالتى يسبقها الالف على اربعة اضرب اصلية كقرآء ومنقلبة عن حرف اصلى كردآء وكساء وزآئدة فى حكم الاصلية كعلباء ومنقلبة عن الف التأنيث كحمرآء وان هذه الاخيرة تقلب واوا لا غير والقياس فى البواقى ان لا تقلبن وقد اجيز القلب ايضا وعبارة المفتاح هكذا واما الممدودة فان كانت للتأنيث قلبت همزتها واوا والا لم تقلب سوآء كانت اصلية كقرآء او منقلبة عن حرف اصلى ككساء اوعن الجارى مجرى الاصل وهو ان تكون للالحاق كعلباء وقد رخص فى القلب وعبارة اللباب موافقة لما فى المتن (قوله وهذا عم اه) فلا يدل على تخصيص جواز القلب بالياء فى رداء فضلا عن ان يكون مشهورا (قوله عن آخر المثنى اه) اى عن آخر مفرد المثنى (قوله اتصالها) اى اتصال كل واحدة بالاخرى (قوله بحيث لا يمكن الانتفاع بها) اى بكل واحدة بدونها اى بدون الاخرى (قوله صارتا) اى الخصيتان ففى العبارة استخدام فان المراد من لفظة الخصيتين فى قوله كل واحدة من الخصيتين معناها ومن ضمير صارتا لفظة الخصيتين (قوله اى اسم) اشارة الى ان غير الاسم لا يكون مجموعا والفعل انما يثنى ويجمع باعتبار فاعله ولا يتوهم خروج مسلمين ومسلمات لعدم كونهما كلمة لما يجيء فى كلام الشارح قدس سره ان الواو والنون والالف والتاء من تمام الاسم والمراد بالدلالة المطابقة كما هو المتبادر فلا يدخل مثنى اسم الجمع والجمع المكسر نحو حاملين وجمالين فانهما وان دلتا على الاحاد لكن لا بالمطابقة اذ المدلول المطابقى لهما اثنان من الجماعة وكل جماعة تشمل الاحاد فالدلالة عليها تضمنية (قوله على جملة آحاد) وقدر المضاف لاخراج المفرد المستغرق فانه دال على مفصل الاحاد لكونه بمعنى الكل الافرادى لا على جملتها نحو قال الله تعالى ان الانسان لفى خسر وعلمت نفس ما قدمت (قوله فى ضمن ذلك الاسم) لانه المتبادر واحترز به عن لفظ كل المضاف الى المعرفة فانه دال على جملة الاحاد لكن تلك الاحاد لم تقصد من لفظ كل بل مما اضيف اليه نحو كل الناس وكل القوم (قوله اى بحروف هى مادة المفرد) بيان وجه اختصاص الحروف بالمفرد المستفاد من اللام

المقدرة والمراد بالمفرد ما عم من الحقيقى والتقديرى كالجمع الذى لا مفرد له وزاد لفظ الحروف ولم يقل بمفرده فان حروف المفرد متحققة فيه وان لم يتحقق المفرد (قوله الذى هو الاسم) اشارة الى ان المفرد ههنا وان كان فى مقابلة المثنى والمجموع لكن الملحوظ ههنا هذا المفهوم وهو كونه دالا على واحد واحد فلا دور فى التعريف (قوله اما بزيادة اه) اى بزيادة حرف كرجال ومسلمين او بنقصانه ككتب او باختلاف الحركات فقط كاسد واسد او مع السكنات كنذر ونذر وكلمة او لمنع الخلو فانه قد يجتمع الاثنان كرجال ورجل وقضيب وقضب وقد يجتمع الثلاثة نحو قضب وقضبان (قوله او حكما) كفلك وهجان (قوله واسماء الاجناس) التى يفرق بينها وبين واحدها بالتاء فانها للدلالة على الاحاد واما التى لا فرق بينها وبين واحدها فانها تدل على الماهية كالماء والتراب والعسل والخل (قوله فانها وان لم تدل عليها اه) فالمراد بالدلالة الدلالة فى الجملة سواء كان وضعا فقط كما فى الجمع المستعمل فى الواحد نحو شابت مفارقه او فى الاثنين نحو قلوبكما او استعمالا فقط كما فى اسماء الاجناس او وضعا واستعمالا كما فى الجموع المستعملة فى معانيها الحقيقية ولو اريد بها الدلالة وضعا كما فى تعريف الفعل خرج اسماء الاجناس بقوله على آحاد (قوله وبعض اسماء العدد) وهو من ثلاثة الى عشرة (قوله فنحو تمر) تفريع على ما تقدم من تعريف الجمع (قوله مما كان الفارق بينه اه) فسر النحو بذلك لا بمطلق اسم الجنس لانه محل الاشتباه بالجمع لدلالته على الاحاد استعمالا واما اسم الجنس الذى لا فارق له وهو ما لا تتميز آحاده فى الخارج كالماء والتراب فلا اشتباه فيه لعدم دلالته على الآحاد وللتنصيص على محل الخلاف قال الذى لا يفرق بينه وبين واحده بالتاء وليس بجمع اتفاقا (قوله ونحو ركب اه) نقل عنه رحمه الله فانه اسم لجماعة الركبان من غير ان يقصد جمعية الراكب عليه وان وقعت الموافقة فى الحروف من غير قصد وانما قلنا ذلك لانه لو كان جمع الراكب لم يكن جمع قلة لان اوزانه محصورة كما سيجيء بل جمع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه بل يرد الى واحده وهذا لا يرد بل يقال ركيب وكذا الحال فى الجامل والباقر انتهى وبما ذكره الشارح قدس سره ظهر ان اسم الجمع لا واحد له اصلا وان وقعت الموافقة فى الحروف فاندفع ما قيل

انه

انه كما خص نحو تمر باسم الجنس الذى له واحد من لفظه يجب ان يقصد نحو ركب باسم الجمع الذى له واحد من لفظه تنصيصا على محل الخلاف (قوله والفرق بينهما اه) والفرق بينهما وبين الجمع بعدم كونهما على الاوزان المختصة بالجمع والاوزان الغالبة فيه وبانهما يصغران على لفظهما او ينسب الى لفظهما ولو كانا جمعين لم يكونا جمع قلة لعدم كونهما على اوزانه فيكونان جمع كثرة وجمع الكثرة يرد الى واحده فى التصغير والنسبة وبارجاع ضمير الواحد اليهما او بوصفهما بالمفرد بخلاف الجمع ثم الفرق الذى ذكره الشارح قدس سره ظاهر فى اسم الجنس الذى استعمل فى الواحد والاثنين فان اسم الجمع لا يستعمل فيهما واما الذى لم يستعمل فيهما فان كان له واحد من لفظه فالفرق بينه وبين واحده بالتاء كتمر وتمرة او بالياء كروم ورومى هو الفارق بينهما وان لم يكن كابل وغنم فان واحدهما بعير وشاة فالفرق مشكل وفى الرضى انهما اسما جمع وفى القاموس اسما جنس (قوله قيل ذلك اه) اشارة الى ضعفه اذ كونه بحسب الاستعمال دون الوضع لا بد له من شاهد (قوله على انه لا ضير اه) فيه انه مخالف لما تقرر عندهم من ان ما يفرق بينه وبين واحده بالتاء فهو اسم جنس (قوله كجامل وباقر اه) نقل عنه الجمل زوج الناقة والجامل القطيع من الابل مع رعاته وارباب والبقر اسم جنس والبقرة تقع على الذكر والانثى فالتاء للواحد من الجنس والباقر جماعة من البقر مع رعاتها (قوله فالجمع الصحيح المذكر) اى المذكر مفرده بقرينة السابق وفيه تنبيه على انه كما يقال بالاضافة يقال بالوصف ايضا ولم يفسر قوله فالمذكر بجمع المذكر الصحيح لاحتياجه الى كثرة الحذف اعنى المضاف والصفة ولا بالمذكر المجموع صحيحا لان سوق الكلام فى بيان المجموع لا فى بيان المذكر المجموع (قوله مضموم ما قبلها) لفظا نحو مسلمون او تقديرا نحو مصطفون وكذا الحال فى مكسور ما قبلها (قوله على سبيل منع الخلو) قدم تفصيله فى نون التثنية (قوله ذلك اللحوق اه) وكون النون عوضا عن الحركة والتنوين لا ينافى ان يكون له دخل فى الدلالة وما يوهم من انه عند سقوط النون بالاضافة الدلالة باقية فعلم انه ليس له دخل فى الدلالة ساقط اذ المقدر كالملفوظ فى الدلالة اذ عند الاضافة يكون النون منويا فى التقدير (قوله الواحد من حيث معناه) يعنى ليس المراد ان مع مفرده

اكثرمنــه من حيث ذاته ولفظه بل من حيث مدلوله ومعناه وهو الواحد مما يطلق عليه ذلك المفرد فان مسلمين يدل على تعدد مسمى مسلم لا على تعدد لفظه (قوله اى آخر مفرده اه) على حذف المضاف لان الياء والالف ليسا آخر الجمع بل وسطه (قوله ياء ملفوظة اه) والمقدرة معادة عند لحوق علامة الجمع (قوله وان كان آخره اه) جعل الضمير المستتر فى كان راجعا الى لفظ آخره ليوافق المعطوف عليه بخلاف ما اذا رجع الى الاسم (قوله اى آخر الاسم اه) لم يظهر لى فائدة هذا التفسير فانه قد سبق تفسير آخره فى المعطوف عليه باخر مفرده وهو المرجع للضمير ههنا (قوله حذفت الالف اه) اشارة الى ان تأنيث الضمــير الراجع الى آخره بتأويل الالف (قوله اى شرط اسم اريد اه) جعل الضمير راجعا الى الاسم مع ان الظاهر رجوعه الى الجمع لان الشروط للجمع رعاية لجانب المعنى لان الشروط المذكورة تراعى فى الاسم حين اريد جمعــه بالواو والنون لجانب اللفظ لان ضمير كان ان كان راجعا الى الاسم الذى اريد جمعه لا يلزم الاستتار وان كان راجعا الى الجمع يحتاج الى تقدير المضاف اى ان كان مفرده ثم بهذا الارجاع حصــل الاستغناء عما ذكــره المصنف فى شرحه من انه لا حاجة الى قوله فذكر لان الكلام فى الجمع المذكر وانما ذكر لدفع وهم من يتوهم ان قوله جمع المذكر السالم كاللقب الذى يطلق على المسمى وان لم يكن تحته معناه كما يسمى الابيض بالاسود ولدفع من يذهل عن تقدم المذكر اويظن ان طلحة داخل فيجمع على طلحون لان هذا الاعتذار انما يحتاج اليه ان رجع ضمير شرطه الى الجمع المذكر الصحيح اوالى الجمع المذكر الذى يجمع هذا الجمع فتدبر (قوله اى فكونه مذكرا اه) يعنى ان فى المتن مسامحة بذكر المشتق وارادة مبدأ الاشتقاق اظهوران شرطه التذكــير والعلمية لا نفس المذكر والعلم واما القول بان معناه اعتبار الحيثيــة وما آلهما الى ذلك اى كونه مذكرا علما ففيه انه لا دليل على اعتبار الحيثية وانا لا نسلم ان مآلها الى ذلك كما لا يخفى وكذا تقدير المضاف اى فهو حصول مذكراه كما فى الرضى تكلف ثم قوله فذكر اما ان يكون خبرا لقوله شرطه فيلزم دخول الفاء فى خبر المبتدأ الغير المتضمن لمعنى الشرط وذا لا يجوز الا عند الاخفش وتعليق الشرط الواقع بين المبتدأ والخبر وهو ايضا لا يجوز الا عند الضرورة واما ان يقدر ضمير راجع

الى قوله شرطه اى فهو مذكر وتكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ فيلزم حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ وهو غير جائز والتساوى الوجهين لم يشر الشارح الى تعيين احدهما لكن قال الشارح الرضى فى بحث كلم المجازاة لا يعلق الشرط بين المبتدأ والخبر فلا يقال زيد ان لقيته كريم بل يقال فكريم اى فهو كريم حتى تكون الجملة الشرطية خبرا للمبتدأ فانه يدل على انه يجوز حذف الضمير المرفوع العائد الى المبتدأ ان كان هناك عائد آخر فيمكن ان يقال ههنا ان الضمير العائد الى ما يضاف اليــه المبتدأ اعنى ضمير ان كان العائد الى الاسم الذى هو مضاف اليه شرطه كانه عائد الى المبتدأ لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف اليه فيجوز حذف العائد المرفوع واما القول بتقدير اسم الاشارة اى فذلك مذكر فلا يلزم حذف الضمير المرفوع ففيه انه اذا لم يجز حذف الضمير الذى هو الاصل فى الربط فكيف يجوز حذف الظاهر القائم مقامه ولا بد له من شاهد وكذا القول بان قوله شرطه مبتدأ محذوف الخبر اى شرطه ما يذكر وقوله ان كان اسما اه جملة استئنافية لبيان ما يذكر او بان الجملة الشرطية خبر لقوله شرطه والضمير المحذوف من قوله فذكر عائد الى ما رجع اليه ضمير كان وحينئذ لا يحتاج الى تأويل قوله فذكر بكــونه مذكرا او الجملة بتأويل هذا الكلام اى شرطه مضمون هذا الكلام او بحذف المضاف من المبتدأ اى بيان شرط هذا الكلام فيكون المبتدأ والخبر متحدين فلا يحتاج الى عائد كما فى ضمير الشان وقولنا مقولى زيد قائم تعسف كما لا تخفى ركاكته على الفطن وبالجملة الحق ما قاله الشارح الرضى هذه العبارة سخيفة والصواب ان يقال وهو ان كان اسما فشرطه كونه مذكرا علما يعقل (قوله اى اسما محضا اه) الاخصر غير صفة يعنى ان المراد بالاسم ما يقابل الصفة لا ما يقابل الفعل والحرف فلا يلزم اتحاد اسم كان وخبرها (قوله نحو اعوج اه) اعوج فرس لبنى هلال تنتسب اليــه الاعوجيات كان لكندة فاخذته سليم ثم صار الى بنى هلال او صار اليهم من بنى آكل المرار وفرس لغنى بن اعصر كذا فى القاموس (قوله واراد بالمذكر اه) يعنى ان المراد بالمذكر المعنى المصطلح وهو ما لا يكون فيــه علامة التأنيث الا انه اختص التاء لكونها الاصل فى التأنيث دون المعــنى اللغوى اعنى ما اتصف بصفــة الذكــورة فاندفع

اعتراض الشارح الرضى كان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل نحو سلمى وورقاء اسمى رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وتعميم التاء ايخرج نحو سعاد وهند وزينب فانها لا تجمع بالواو والنون ونحو زيد اذا سمى به مؤنث فانه يجمع بالالف والتاء لكون التاء فيه مقدرة ويدخل نحو سعاد وهند وزينب اذا سمى به مذكر لعدم تقدير التاء فيه حينئذ (قوله غير علم) ان كان معناه غير منقول من الوصفية ففائدته اخراج نحو احمر اذا سمى به مذكر فانه يجمع بالواو والنون لصيرورته اسما وعدم اعتبار الوصفية الاصلية وان كان معناه غير علم حال الوصفية ففائدته التنبيه على ان العلمية لا تجامع الوصفية لكونهما متضادين فلذا لم تشترط العلمية فى الصفة عند جمعها الشرف الجموع (قوله كونه مذكرا يعقل) لم يفسر المذكر ههنا احالة على ما سبق لا يقال فيلزم استدراك قوله ولا بتاء التأنيث لان التجرد عن التاء فهم من قوله فذكر لانا نقول المفهوم من قوله فذكر اشتراط تجرده عن التاء فى الجملة لما تقرر فى موضعه انه مذكر من ان المتبادر من كل قضية الاطلاق العام ولا يكفى ذلك فى صحة الجمع بالواو فان علامة يصدق عليه انه مجرد عن التاء فى الجملة لمجىء علام ولا يجمع بالواو والنون فاخرجه بقوله ولا بتاء التأنيث اى لا يكون ذلك الاسم فى آن كونه مذكرا اى مجردا عن التاء ملتبسا به بان يستعمل فى كلا الحالين بمعنى واحد من غير فرق بين المذكر والمؤنث (قوله ان لا يكون ذلك الاسم اه) لم يرجع الضمير الى الصفة بتأويل الوصف لعدم صحته فى قوله ولا مستويا فيه مع المؤنث كما يجىء (قوله غير مستوى) قد تقرر عندهم ان الاوزان التى اريد بها موزوناتها فهى اعلام لها والعلم لا يضاف الا بعد التنكير كما فى نحو زيدنا خير من زيدكم فلذا فسر افعل فعلاء بالوصف المشهور وهو انه مذكر غير مستوى مع المؤنث فى الصيغة بهذه الكيفية وهو ان المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء فقوله بل يكون بيان لعدم الاستواء (قوله بل يكون اه) اضراب عن قوله غير مستوى وتخصيص بعد تعميم اشار اولا الى ان المعتبر اصالة فى الصفة التى تجمع بالواو والنون ان لا يكون المذكر غير مستوى مع المؤنث فى الصيغة اى تخالفاله فيها اذ الغالب فى الصفات الفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء لتأديتها معنى الفعل

والفعل يفرق بينهما فيه بالتاء نحو الرجل قام والمرأة قامت والغالب فى الاسماء الجوامد الفرق بينهما بوضع صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة والاستواء نحو انسان وفرس وقد جاء العكس ايضا فى كل منهما كاحمر وحمراء وافضل وفضلى وسكران وسكرى وكامرئ وامرأة ورجل ورجلة فكل صيغة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل الجوامد فلذا لم تجمع هذا الجمع ثم اضرب عن عدم الاستواء فى الصيغة مطلقا بان يكون المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء اخراجا من هذا الاصل لافعل التفضيل فانه يجمع هذا الجمع مع تحقق عدم الاستواء بينهما فى الصيغة ولعل ذلك جبر لما فاته من العمل فى الفاعل والمفعول مع ان معناه فى الصفة ابلغ واتم من اسمى الفاعل والمفعول الذى انما يعمل لاجل معنى الوصفية كما جبر النقص بالواو والنون فى قلون وكرون وارضون (قوله ان لا يكون الاسم اه) اشار الى ان قوله ولا مستويا عطف على قوله افعل فعلاء ولا زائدة لتأكيد النفى ومستوى صفة لموصوف محذوف والمعنى ان لا يكون الاسم المذكور اى الكائن صفة مذكرا اى مجردا عن التاء مستويا ذلك المذكر فى تلك الصيغة اى فى صيغته وهيئته مع المؤنث بان يستعملوا للمذكر والمؤنث صيغة واحدة مجردة عن التاء فاندفع اعتراض الشارح الرضى بان هذه العبارة اسخف من قوله فذكر علم يعقل لان مستويا عطف على افعل فعلاء فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام وكيف يستوى الشئ فى نفسه مع غيره لان مبنى هذا الاعتراض ارجاع ضمير وان لا يكون الى الوصف والشارح جعل الضمير راجعا الى الاسم المذكور فتدبر فانه مزلة الاقدام (قوله مثل علامة) وما قيل ان نحو علامة خارج بقوله ولا مستويا فيه مع المؤنث لان فعالة يستوى فيه المذكر والمؤنث فليس بشئ لانه ليس مذكرا مستويا مع المؤنث بل مؤنثا مستويا مع المذكر (قوله لزم اللبس) بين جمعه حال التجرد عن التاء وجمعه حال التلبس بها (قوله بكسر السين) تنبيها على انه ليس بجمع سلامة فى الحقيقة وقد جاء سنون بضمها وهو قليل ولمثل هذا التنبيه كسروا عين عشرين وقد جاء فى بعض ما هو مضموم الفاء الكسر نحو قلون وثبون وليس بمطرد واما مكسور

الفاء فلم يسمع فيه التغيير كعضين ومئين وفئين ولعل ذلك لاعتدال الكسر بين الضم والفتح (قوله بفتح الراء) للتنبيه على انه ليس بجمع سلامة حقيقة ولان الواو والنون في مقام الالف والتاء كأنه قيل ارضات وكل مؤنث على وزن فعل سواء كانت التاء فيه مقدرة كدعد او ظاهرة كجفنة ان كانت صفة كسعة او مضاعفا كمدة او معتل العين كجوزة وبيضة وجب اسكان العين في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه كتمرات ووعدات (قوله تحت قاعدة كلية) وهي قوله سوى ما جبر نقصه من ذي التاء المحذوف العجز معتلا مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع مغيرا اوله كسنون او غير مغير كثبون فبقوله ما جبر نقصه خرج ما لم يجبر نقصه كيد وبقوله من ذي التاء خرج ما جبر نقصه وليس فيه تاء كماء فان اصله ماه بدليل مياه وبقوله المحذوف العجز خرج ما لم يحذف عجزه كعدة فانه محذوف الصدر وبقوله معتلا ما لا يكون عجزه معتلا كشاة وشفة فانهما محذوفا العجز لكن عجزهما حرف صحيح فان اصلهما شوهة وشفهة وبقوله مما لا مذكر له خرج ما له مذكر كهنة فان له مذكرا وهو هن وقوله مجموعا هذا الجمع حال من الضمير المجرور في نقصه اي جبر نقصه حال كونه مجموعا بالواو والنون فادخل في هذه القاعدة كسنين وثبين وقلين فليس بشاذ وما خرج عنها كارضين واهلين وبنين شاذ (قوله الف وتاء) انما خص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه الجمعية والتأنيث الغير الحقيقي وكل واحد من الحرفين قد يدل على واحد من المعنيين كما في رجال وسلمى والجمالة والضاربة كذا في الرضى (قوله اي شرط الجمع الصحيح) جرى في ارجاع ضمير وشرطه ههنا على الظاهر لعدم الصارف بخلاف ما تقدم (قوله اي لذلك المفرد) اذ لا مذكر للجمع (قوله فان يكون اه) فهو ان يكون والضمير عائد الى المبتدأ الذي هو وشرطه والشرط مع الجزاء في محل الرفع خبر المبتدأ كذا في الرضى (قوله لئلا يلزم) اي لو جمع المؤنث جمع السلامة ولم يجمع مذكره وكذلك يلزم مزية الفرع على الاصل (قوله جمع بالواو والنون) قدر الصفة بمعونة المقام لان الاقسام ههنا ثلاثة ما له مذكر بالواو والنون وما لا مذكر له اصلا وما له مذكر لم يجمع بالواو والنون فالقسم الاول يجمع بالالف والتاء والقسمان الباقيان يشترط في صحة جمعهما بالالف والتاء كونهما بالتاء فالا مذكر له اصلا ان لم يكن بالتاء

لم يجمع بالالف والتاء كحائض وان كان بالتاء كحائضة يجمع بهما وكذا ما له مذكر لم يجمع بالواو والنون ان لم يكن بالتاء كحمراء وسكرى لم يجمع بالالف والتاء وان كان بالتاء يجمع بهما كضيعة وضيعات فمن قال انه لا حاجة الى التقييد بقوله جمع بالواو والنون بل المراد انه ان لم يكن لمفرده مذكر اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون لم يأت بشيء وان تبع الشارح الرضى في ذلك حيث قال ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون له مذكر اولا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحائض وان كان له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون (قوله كما هو المتبادر) يعني المتبادر من نسبة التغير الى البناء ان يكون التغير في ذاته وباعتبار اجزائه لا التغير العارض له باعتبار امر خارج عنه سواء كان التغير حقيقيا او اعتباريا وليس مراده ان المتبادر من التغير التغير في ذاته حتى يرد عليه انه كما ان المتبادر من التغير ذلك كذلك المتبادر منه ان يكون حقيقيا فحمل التغير على المتبادر باعتبار وعلى غير المتبادر باعتبار تكلف (قوله بلحوق الحروف اه) فالتغير فيه ليس تغيرا في ذات بناء الواحد بل تغيرا باعتبار عارض البناء (قوله كرجال وافراس) فان التغير فيهما حاصل في ذات بناء مفردهما حيث لم يبق على هيئته وان كان حاصلا بزيادة الالف (قوله افعل وافعال اه) في الرضى هذه الاوزان للقلة اذا جاء للمفرد جمع كثرة واما اذا انحصر جمع التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم ينحصر فيه الجمع والا فهو مشترك كاجادل ومصانع (قوله ثلاثة قروء اه) والنكتة في ذلك التنبيه على ان ثلاثة قروء بالنسبة الى النساء جمع كثرة لقلة صبرهن على الرجال (قال اسم الحدث) اي الموضوع له وان دل بسبب عارض على امر زائد عليه كالنوعية والعددية (قوله معنى اه) اراد بالمعنى ما يقابل اللفظ والقرينة على ذلك اضافة الاسم اليه والمراد بالقيام بغيره اتصاف الغير بذلك المعنى لا الاختصاص الناعت او التبعية في التحيز فانه اصطلاح المعقول (قوله قائما بغيره اه) قيل ليس المعنى القائم بغيره مطلقا حدثا اذ ليس الالوان حدثا اذ السواد بمعنى سياهى ليس حدثا بل بمعنى سياهى بودن فهو المعنى القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره

انتهى وهذا موافق لما فى حاشية المطالع فى بحث تعريف الكلمة الحقيقية اذ الحدث ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا بل الحدث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم به فيكون مشتملا على النسبة الى موضوع مّا وفيه نظر اما اولا فلان قوله سوآء صدر عنه آبى عن اعتبار النسبة الى المحل فى مفهومه لان الصادر نفس الضرب لا الضرب مع النسبة واما ثانيا فلمخالفته لما فى الرسالة الوضعية من ان اللفظ مدلوله اما كلى او مشخص والاول اما ذات وهو اسم الجنس او حدث وهو المصدر او نسبة بينهما وتلك اما ان تعتبر من جانب الذات وهو المشتق او من طرف الحدث وهو الفعل ولما فى الرضى من ان معنى المصدر عرض لابدله فى الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر مما يقع عليه وهو المتعدى ولبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقا من غير نظر الى مايحتاج اليه فى وجوده وان الواضع نظر فى المصدر الى ماهية الحدث لا الى ما قام به فلم يطلب اذا فى نظره لا فاعلا ولا مفعولا ولما يجيء من ان النسبة الى فاعل غير مأخوذة فى مفهوم المصدر فالوجه ان يقال المراد معنى قائم بغيره بشرط الحدوث والتجدد ويدل عليه لفظ الحدث يقال رجل حدث اى بين الحداثة وانما لم يتعرض لهذا القيد اذ ليس مقصوده تعريفا لمعنى الحدث بل دفع توهم لزوم الصدور فى المصدر كما يوهمه لفظ الحدث فيخرج جميع الاعراض سوى الفعل والانفعال وبما ذكرنا ظهر الفرق بين المعنى المصدرى كما يوهمه لفظه فان الاول يعتبر فيه التجدد دون الثانى (قوله والمراد بجريانه اه) فى الرضى يقال هذا المصدر جار على الفعل اى اصل له ومأخذ اشتقاق له فيقال فى حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفى تبتل اليه تبتيلا ان تبتيلا لا يجرى على ناصبه انتهى ولما كان المناسب لهذا المعنى ان يقال الفعل جار على المصدر فسره الشارح بما ذكروا والمراد صحة الوقوع ولذا عبر بان مع الفعل المضارع (قوله مما لم يشتق الفعل منه) اعلم ان الاسماء التى تدل على المصدر مما لم يشتق منه الفعل ثلاثة ما آخره ياء المصدرية وما هو مصدر ولم يوضع له فعل من لفظه وما هو اسم المصدر وهو شيئان احدهما مادل على معنى المصدر مزيدا فى اوله الميم كالمقتل والمستخرج والثانى اسم عين مستعملا بمعنى المصدر

كالعطاء والكلام والثواب والطاعة والشارح قدس سره اخرج الثلاثة فى تعريف المصدر بقيد الاشتقاق منه والفاضل الهندى اعترض بان اعتبار هذا القيد يخرج من التعريف المصادر التى لا فعل لها نحو ويلا وويحا ولو اريد باشتقاق الفعل منه حقيقة او فرضا يدخل فى التعريف اسماء المصادر ويؤيد قول الفاضل تعبيرهم عنها بالمصادر (قوله وان كان الاخيران اه) اى بطريق الوجوب فانهما حالة النصب مفعول مطلق اوجب حذف عامله (قوله ويعمل اه) بشروطه وهى ان تكون مظهرا مكبرا غير محدود ولا منعوت قبل تمامه كذا فى التسهيل فلا يعمل المضمر والمصغر والمحدود وهو الدال على المرة والمنعوت قبل استيفاء ما يتعلق به من مفعول ومجرور وغيره وفى كل منها اختلاف من النحاة مذكور فى شرح المصرى (قوله عمل فعله) اى من اللازم والمتعدى بنفسه او بحرف (قوله لمناسبة الاشتقاق بينهما) اى التناسب بينهما فى اللفظ والمعنى لكون معناه جزأ من معنى الفعل وهو الذى يقتضى الفاعل والمفعول عقلا الا ان الفعل اعتبر فيه النسبة الى الفاعل وضعا والمصدر اعتبر فيه الحدث فقط من غير نظر الى الفاعل فقد طرأ عليه ما يزيل اقتضاءه العقلى فلذلك صار الفعل اصلا فى العمل والمصدر فرعا له فيه وعلامة كونه بمعنى الفعل صحة تقديره بالفعل مع الحرف المصدرى فما قيل ان سبب عمل المصدر امران المناسبة فى الاشتقاق وكونه بتقدير ان مع الفعل منشأه عدم التدبر ولما كانت هذه المناسبة قوية لم يحتج الى تقويتها بشرط فلذا يعمل من غير اشتراط وانما قال بينهما ليشمل مذهبى البصريين والكوفيين (قوله لا باعتبار الشبه اه) اذ لا مشابهة بينه وبين الفعل لا لفظا لعدم موازنته اياه ولا معنى لعدم صحة اقامته مقامه بخلاف اسم الفاعل والمفعول فانهما يعملان لمشابهة الفعل لفظا ومعنى دون الاشتقاق لعدم اشتقاقهما منه عند الجمهور فاشتراط كونهما بمعنى الحال والاستقبال لتقوية تلك المشابهة (قوله لكونه بتقدير ان مع الفعل) هذا ما عليه الجمهور فى البسيط اختلفوا فى تقديره بالفعل هل من شرطه تقديره بالحروف السابكة ام ليس من شرطه ذلك فمنهم من يقدره نفس الفعل ومنهم من يقدره بان ومنهم من يقدره بان حيث كان المصدر متعلقا بشىء مقدم واما اذا ابتدأ فلا يحتاج الى ذكر ان لكونه اكثر

استعمالا فانه اذا كان المصدر للحال لا يجوز تقديره بان بل بما ولذا قال في البسيط بالحروف السابكة وقال في التسهيل بتقديره بالفعل بعد ان المخففة او المصدرية او ما اختها (قوله ولا يتقدم معموله اه) جوز الشارح الرضي تقديم الظرف والجار والمجرور (قوله ان لا يتقدم عليه) لكونه موصولا حرفيا (قوله فيلزم اجتماع التثنيتين) اي اجتماع العلامتين احداهما نظرا الى المصدر نفسه لانه يثنى ويجمع للعدد النوعي وثانيتهما نظرا الى الفاعل لغرض استتار الفاعل فيه وهذا ان اتى فيه بعلامتين وان حذف احداهما لزم اللبس فيصلح ضربتان مثلا تثنية للمصدر والفاعل اعترض عليه الشارح الرضي بانه يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف يعني لا يثنى ولا يجمع باعتبار الفاعل اصلا مع تحمل ضميرهما كما في اسم الفعل والظرف يقال الزيدان هيهات وفي الدار والزيدون هيهات وفي الدار ويعلم حال الضمير من كونه للاثنين والجماعة من المرجع فلا لبس ولا اجتماع اجاب عنه الفاضل الهندي بان القول بالاستتار في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار في الذي ينوبان عنه وهذا انما يتم على القول بان الظرف واسم الفعل ليسا بعاملين في المستتر فيهما واما على القول بانهما عاملان فيه بنفسهما فلا يتم وقيل والاظهر الاخصر في وجه عدم الاضمار ان يقال لما كان يحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس بالمحذوف وفيه ان القول بالحذف مبني على عدم الاستتار لما حذف كما في الفعل (قوله وكذا الحال في اسم الفاعل اه) فان تثنيتها وجمعها باعتبار الفاعل لا باعتبار نفسها (قوله فلا حاجة اه) كما اعتبره الفاضل الهندي (قوله لان النسبة الى فاعل ما) اي مطلقا معينا كان او مبهما غير مأخوذة في مفهومه بخلاف الفعل فان النسبة الى الفاعل المعين الغير المأخوذة في مفهومه مأخوذة في مفهومه ولذا كان معناه المطابقي غير مستقل بالمفهومية بخلاف اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فان النسبة الى ذات ما مأخوذة في مفهومها مع تلك الذات فكانت مستقلة بالمفهومية (قوله مع ان اعماله اه) اشارة الى دفع ما يرد من ان الاضافة الى الفاعل اكثر من الاضافة الى المفعول كما يدل عليه قوله وقد يضاف اه فاللائق ان يقول واضافته الى الفاعل اكثر ووجه

الدفع ان الجواز ههنا بالنسبة الى اعماله منونا فانه اولى ويفهم من الرضي انه بالنسبة الى عدم جوازها في اسم الفاعل (قوله اولى) واليه ذهب البعض وفي الرضي وليس اقوى اقسام المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكونه اذا كالجزء من المصدر كما يكون من الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل ويمكن ان يقال المصدر المضاف اقوى في العمل فيما عدا الفاعل المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الرضي والمصدر المنون اولى بالعمل في الفاعل من المضاف اليه كما يدل عليه تعليل الشارح ولذا عمل المنون في لفظه والمضاف في محله (قوله وقد يضاف الى المفعول) اذا قامت قرينة على كونه مفعولا وتلك الاضافة اكثر عند حذف الفاعل وتجيء على قلة مع ذكره حتى ذهب البعض الى عدم جوازها لكن نص سيبويه على جوازها ولم يجئ في القرءآن الا ما روي عن ابن عامر انه قرأ ذكر رحمة ربك عبده زكرياء بضم الدال والهمزة (قوله ولكن جوزاه) وايضا قد يقع عاملا بدون التقدير نحو قول العرب اذني زيد بقول ذلك وقول اعرابي اللهم ان استغفاري مع اصراري للؤم وان تركي استغفارك مع علمي بسعة عفوك لعجز كذا في شرح التسهيل (قوله صرفا اه) قدره بقرينة المقابلة بقوله بدلا فانه اذا كان بدلا فهو مفعول مطلق ايضا لكنه ليس صرفا (قوله من غير تجويز اه) وفي التسهيل ان الغالب ذلك (قوله او محذوفا غير لازم) كذا في التسهيل والايضاح وفي الرضي ان الظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل او الفعل هو العامل (قوله اي المصدر) يعني ان ضمير كان راجع الى المصدر وبدلا خبره بتقدير الموصوف وانما لم يقل اي المفعول المطلق بدلا منه رعاية لجزالة المعنى لان الكلام في المصدر وموافقة المعطوف عليه فان الضمير فيه راجع الى المصدر (قوله عمل الفعل للاصالة) ووجوب الاضمار العارض لا اثر له في تقدير العمل (قوله بدلا منه) اي مجازا لانه لما سد مسده ولم يجز اظهاره فكانه بدل منه (قوله للنيابة) اي لا باعتبار كونه مصدرا ولكن لقيامه مقام الفعل ونيابته عنه فاذا ليس عمله كعمل المصدر بل كعمل الفعل لقيامه مقام الفعل المقدر كذا في الايضاح (قوله للمصدرية) كسائر المصادر يعمل لكونه بتأويل ان مع

الفعل (قوله اكثر) اى وقوعا (قوله واظهر) لعدم المانع من عمله بخلاف
ما اذا كان مفعولا مطلقا فان كونه مفعولا مطلقا مانع عنه لعدم صحة تأويله
بان مع الفعل وكون امتناع التقديم مختصا بالقسم الاول لما فى الرضى من جواز
تقديم معموله اذا كان بدلا لعدم كونه مؤولا بان مع الفعل وحينئذ لا يضر
فى كون ما ذكره الشارح قدس سره نكتة للفصل بين القسمين كما لا يخفى (قوله
اى حدث) اى معنى قائم بغيره ففى نسبة الاشتقاق اليه تجوز باقامة المدلول
مقام الدال اى ما اشتق مما يدل عليه ولم يحمل الفعل على الاصطلاحى
لان اشتقاق اسم الفاعل من المصدر لا من الفعل خلافا للسيرافى فانه قال
اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ولم يقل اى
مصدر كما فى الرضى فيكون التجوز فى اسناد قام اليه لان نسبة الاشتقاق
اظهر قرينة على التجوز بخلاف اسناد قام لان المصدر ايضا قائم بمن يتلفظ
(قوله موضوعا اه) اشارة الى انه يتضمن معنى الوضع واللام صلة الوضع
ولك ان تقول فى الاشتقاق معنى الوضع لانه وضع للنوع واللام للاجل
(قوله اى الفعل) بيان لمرجع الضمير لدفع توهم رجوعه الى من بناء على ان
الضمير يرد الى اقرب المذكورات (قوله اى لذات ما) يعنى ان من موصوفة
وان يعتبر فى اسم الفاعل كون الذات المبهمة منسوبا اليه لا كون الفعل
منسوبا كما يوهمه تقديم الفعل على من فانه لضرورة الاشتقاق (قوله لان
ما جهل امره اه) فيه ان امره هو كونه شاملا لمن يعلم ومن لا يعلم لان النكرة
الموصوفة تعم (قوله قصد التغليب) لكن مقام التعريف آب عنه (قوله
وغير ذلك) من الاسماء المشتقة (قوله وان يكون من قام به اه) لان المتبادر
من وضع اللفظ لشئ كونه قصديا واعترض الرضى بان هذا التعريف لا يشمل
على زيد مقابل عمرو وانا متقرب من فلان ومتبعد منه ومجتمع معه لان هذه
الاحداث نسب بين الفاعل والمفعول لا تقوم باحدهما معينا دون الآخر
ولم يتعرض الشارح لدفعه لانه مبنى على مذهب القدماء من المتكلمين
من ان القرب قائم بالمتقاربين والجوار بالمتجاورين والاخوة بالاخوين الى
غير ذلك من الاضافات المتجددة فى الجانبين والحق منع قيام العرض الواحد
بالشخص بالطرفين بل القائم بكل منهما فرد مغاير للقائم بالاخر غاية الامر

اتحادهما بالنوع وما قيل فى دفعه بان معنى متقرب مثلا قيام قرب به متعلق
بمن قام به قرب من هذا الشخص فليس بشئ لان الاضافة المتكررة عبارة
عن مجموع الاضافتين لا عن اضافة معينة متعلقة بالنظر الى اضافة اخرى
والفاضل الهندى فهم من الاعتراض انها امور عدمية فلا معنى لقيامها
فاجاب بان القيام اعم من ان يكون حقيقيا او اعتباريا وليس كذلك
بل مقصوده انها قائمة بالطرفين لا باحدهما معينا دون الاخر مع انها مسندة
الى واحد معينا فتدبر (قوله خرج عنه اسم التفضيل) ولا يخرج عنه اسم
الفاعل من باب المغالبة نحو كارمنى فكرمته لكرمه لانه موضوع للغلبة
فى معنى المصدر لا لمعنى المصدر مع الغلبة فى رضى الشافية ونعنى بباب
المغالبة ان يغلب احد الامرين الاخر فى معنى المصدر نحو كارمنى فكرمته
اى غلبته فى الكرم (قوله واسندوا اخراج اسم التفضيل اه) بناء على انه لا يدل
على الحدث مقيدا باحد الازمنة الثلاثة وان كان قد يدل على الحدوث بمعنى
التجدد (قوله ولا يبعدان يلزم ذلك) الاولى ترك لفظ البعد فانه قال ابن مالك
فى شرح التسهيل ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه جاريا على المضارع اى على
زمنه خروج امثلة المبالغة ولم يكن فى ذلك ضير لان اسم الفاعل غيرها (قوله
على زنة فاعل) اى القياس ذلك وقد يجئ على وزن مفعل نحو حب فهو محب
ولا يقال حاب وعلى وزن مفعل بكسر الميم نحو عم الرجل بمعروفه فهو معم
(قوله بميم مضمومة وكسر ما قبل اه) وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين وضم
عينه اتباعا للميم كما قالوا فى منتن منتن ومنتن وربما استغنى عن مفعل بفاعل
نحو اعشب فهو عاشب وربما استغنى عن مفعل بكسر العين بمفعل نحو اسهب
فهو مسهب (قوله ويعمل اه) قيد فى التسهيل بغير المصغر والموصوف خلافا
للكسائى فانه جوز عمل المصغر والموصوف (قوله بشرط معنى الحال
والاستقبال اه) ظاهر كلامه انه يشترط ذلك فى عمله مطلقا والتحقيق انه شرط
فى عمله فى المفعول به لا فى عمله فى الظرف او الجار والمجرور فانه يكفيه رايحة
الفعل ولا فى عمله فى المفعول المطلق لكون مدلوله بعضا من مدلوله واما بالنسبة
الى الفاعل فحكى ابن عصفور الاتفاق على انه يرفعه اذا كان مضمرا وان كان
مظهرا فظاهر كلام المصنف رحمه الله انه يرفعه وذهب بعض النحاة الى انه

لا يرفعه (قوله ومعناها اه) ولا يريدون به ان اللفظ الذى فى ذلك الزمان محكى الان على ما تلفظ به كما فى قوله عندى تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعانى الكائنة حينئذ لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان يقدر ان ذلك الفعل الماضى واقع فى حال التكلم كما فى قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل وانما يفعل هذا فى الفعل الماضى المستقرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له ليتعجب منه كذا فى الرضى (قوله على صاحبه) اى المذكور او المنوى نحو يا طالعا جبلا (قوله ونحوها) يشمل مثل هل ضارب الزيدان ملفوظا او مقدرا نحو قائم الزيدان ام قاعدان (قوله من حروف النفى) صريحا او مؤولا به نحو انما قائم الزيدان (قوله المتعدى) قيد به لان اسم الفاعل اللازم يرفع به مع كونه ماضيا وقد سبق (قوله ذكر مفعوله) لانه لو لم يذكر جاز ان لا يضاف نحو هند ضاربة امس (قوله وجبت الاضافة) ولا ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل (قوله اضافة معنوية) بيان لحاصل المعنى واما التركيب النحوى فهو اما تمييز اى من حيث المعنى او ظرف اى فى المعنى او حال اى ذات معنى او مفعول مطلق اى اضافة معنوية (قوله معمول آخر) اى من حيث المعنى لانه لا عمل له فى اللفظ (قوله فبفعل مقدر) اورد عليه انه لا يستقيم فى مثل هذا ظان زيد امس قائما للزوم حذف احد مفعولى ظان واجيب بارتكاب جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا وبان المثال مصنوع والصحيح هذا ظان زيد قائم قال السيرافى انما نصب اسم الفاعل المفعول الثانى ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه (قوله بتغير صيغته اه) ليس المراد ان هذا تقدير اللام حتى يكون تعسفا كما قيل بل اشارة الى ان من للابتداء بمعنى كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشئ وخرج منه فيؤول المعنى الى ما ذكره الشارح وعلى التوجيه الثانى من للتبيين لانه يصلح اطلاق المجرور بمن على ما قبله فلا غبار فى التوجيهين (قوله بحيث يخرجه اه) احتراز عن تغير لا يخرجه كالتثنية والجمع والقرينة على اعتبار قيد الحيثية قوله للمبالغة (قوله اذا كانت للمبالغة) لابد من هذا التقييد على هذا التوجيه بخلاف التوجيه الاول لما ان فيه صرف كلمة من عن معناها المتبادر اعنى التبيين والتوجيهان

مطلوبان (قوله وما فيه من معنى المبالغة اه) لان المبالغة وصول الشئ الى كماله ففيها قوة معنى الحدث الذى يعمل لاجله بخلاف اسم التفضيل فان فيه اعتبار زيادة معه وبضمها الا يبقى معنى الفعل على حاله فلذا لم يعمل اسم التفضيل (قوله بالحاق علامتى التأنيث اه) واما جمع المكسر فهو فرع الجمع السالم لكونه اشرف فيتبعه فى حكمه (قوله ومع التعريف اه) اى لام التعريف اى ما تكون للتعريف فى الجملة وان لم تكن ههنا (قوله اسم المفعول) اى المفعول به على حذف الجار واستتار الضمير يقال فعلت به الضرب اى اوقعته عليه والا فالمفعول هو الحدث (قوله من فعل اى حدث) سواء كان متعديا بنفسه او بحرف الجر وان كان لازما غير متعد بحرف الجر فلا يمكن بناء المفعول منه (قوله لمن وقع عليه) حقيقة او اعتبارا ليشمل اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك فهو معلوم فان الايجاد والعلم تعلقا بالمعدوم ولا معنى لوقوع الفعل على المعدوم حقيقة لكن العقل يفسره واقعا عليه ويعبر عنه بما يدل على الوقوع (قوله من حيث انه وقع اه) لان التعليق بما فى حكم المشتق يشعر بالحيثية وكان الاولى ذكره فى تعريف اسم الفاعل والاكتفاء ههنا ولا يخرج من التعريف يوم الجمعة مضروب فيه والتأديب مضروب له لان الصيغة موضوعة لما وقع عليه الا انه ترك ذكره واقيم الجار والمجرور مقامه ويدخل فى التعريف الصفات التى بمعنى المفعول وهى فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو طعن وفعل بضمتين نحو لفظ بمعنى ملفوظ وفعلة بضم الفاء وسكون العين نحو اكلة وفعيل نحو جريح الا ان يقال انها ليست موضوعة بمعنى مفعول بل مستعملة (قوله على صيغة اسم الفاعل) وقد شذ نحو اضعف فهو مضعوف وازكم فهو مزكوم واحم فهو محموم واحزن فهو محزون واحب فهو محبوب (قوله لخفة الفتحة وكثرة المفعول) لانه يكون للفعل الواحد مفاعيل بخلاف الفاعل ولموافقة المضارع الذى يعمل عمله وللفرق بينه وبين اسم الفاعل (قوله اى فى عمل النصب) اذ لا يحتاج فى الرفع الى اشتراط زمان وليس فى كلام المتقدمين ما يدل على اشتراط الحال والاستقبال فى اسم المفعول لكن المتأخرين كابى على ومن بعده صرحوا باشتراط ذلك (قوله يبقى على نصبه اه) فاسم المفعول ان كان بمعنى الحال والاستقبال مقدر لا ان كان بمعنى الماضى

كما فى اسم الفاعل (قوله من حيث انها تثنى اه) بعد اشتراكهما فى كونهما لمن قام به الفعل بخلاف اسم المفعول فانه اسم لمن وقع عليه وبخلاف اسم التفضيل فانه وان كان لمن قام به الفعل الا انه لا يثنى ولا يجمع لان اصله ان يكون مع من ولذا لم يعمل والمراد المشابهة فى اصل معنى التثنية والجمع والتأنيث لان جمعها وتأنيثها كجمع اسم الفاعل وتأنيثه فانه لا يطرد فى افعل فعلاء مع عمل فعله فلا يقال ابيضون وابيضه كما يقال ضاربون وضاربة وفى الرضى وجه المشابهة كونها بمعناه اذ لا فرق بينهما الا باعتبار الحدث والثبوت اى اتصاله به مع قطع النظر عن التقييد باحد الازمنة ولذا يقصد بها الاستمرار بمعونة المقام بخلاف اسم الفاعل اللازم فانه يدل على الحدث المقيد باحد الازمنة (قوله لا بمعنى الحدوث) بالمعنى الذى مر فى تعريف اسم الفاعل (قوله بعد نقله اه) ولذا قالوا ان فعيلا من فعل بفتح العين كقدير ونصير ومن فعل بضم العين صفة مشبهة (قوله وصيغتها) اى الصيغ المختصة بها فلا ينافى ما فى التسهيل من ان الصفة المشبهة من غير الثلاثى المجرد تجىء على وزن اسم الفاعل منه قياسا مطردا فانها مشتركة بينهما (قوله اسم الفاعل) على حذف المضاف وليس اسم الفاعل علما حتى يلزم حذف شطر العلم بل هو اسم جنس نقل من مركب اضافى الى معنى مخصوص قد راعى فيه حاله السابق وهو كونه كلمتين بدليل اسمى الفاعل والمفعول واسماء الفاعلين ولذا اعرب باعرابين (قوله او صيغة الفاعل) فالمراد من الفاعل لفظه وحينئذ تكون اللام فيه اللام الزائدة لان الاوزان اذا اريد بها نفسها كانت اعلاما ولكون كل من التوجيهين خلاف الظاهر سوى بينهما (قوله من غير اشتراط زمان) يشير الى الاطلاق فى مقابلة الاشتراط فمعناه عدم الاشتراط المذكور سابقا اعنى اشتراط الامرين ولما كان ذلك مبهما يجوز ان يكون بانتفائهما وبانتفاء احدهما بينه الشارح قدس سره بانه باعتبار انتفاء شرط الزمان فيكون ما فى المتن اجمالا لا اختلالا كما وهم وانما يكون اختلالا لو كان الاطلاق بمعنى العموم (قوله بالاتفاق) بخلاف اللام الداخلة على اسم الفاعل فانه عند المازنى للتعريف (قوله اى جعلها قسما) اى يرد ان اضافة التقسيم الى المسائل ليست اضافة المصدر الى المفعول كما سبق الى الفهم لان المذكور ههنا ليس

بقسم المسائل سواء كانت بمعنى الاحكام او بمعنى الاقسام بل بادنى ملابسة اى القسم الذى يحصل المسائل والمراد بالمسائل اقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه فى الفن فالمعنى بقسم الصفة المحصل لاقسامها من حيث يسأل عن حكمها ويبحث عنه فرجع الى ما ذكره الشارح قدس سره اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم (قوله اى تشبيه معمول الصفة اه) وجه تشبيهه به انهم لما قصدوا التخفيف فى الصفة بالاضافة ولا يمكن اضافتها الى الفاعل لانه يلزم اضافة الشئ الى نفسه لان الصفة عين الفاعل شبهوا مرفوعا بالمفعول فنصبوه لتصح الاضافة اليه لان المفعول غير الصفة وجعلوا الصفة فى اللفظ لغيره واضمروا فيها الضمير اذا كانت فى اللفظ جارية على غير المعمول خبرا او نعتا او حالا وفى المعنى دالة على صفة له فى نفسه سواء كانت هى الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يحسن بحسن وجهه اولا نحو زيد غليظ الساقين اى قبيح فان لم تجر فى اللفظ عليه نحو زيد وجهه حسن او جرت عليه لكنها لم تدل على صفة له فى نفسه لم يجز استتار الضمير فيها فيقبح زيد ابيض الثوب (قوله اى مفصل هذه الاقسام اه) يعنى ان تفصيلها بمعنى اسم الفاعل او المفعول مبتدأ خبره محذوف وهو قولنا ثلاثة جملة من المبتدأ والخبر وقعت مفعول القول وقوله وكذلك مبتدأ لان الكاف اسمية فسره بقوله اى مثل هذا التركيب وخبره حسن الوجه والجملة معطوفة على الجملة السابقة وحسن وجهه معطوف على حسن الوجه خبر بعد خبر وكذلك الحسن وجهه والحسن الوجه خبر لقوله كذلك الا انه ترك العاطف فيما بين هذه الثلاثة وغير الاسلوب لنكتة ذكرها الشارح قدس سره ومفصل اقسام قولنا حسن وجهه ثلاثة وقولنا وكذلك اه يعنى ان هذين القولين مشتملان على تفصيل الاقسام فى ضمن الامثلة وانما قال كذلك لان تفصيلها فى نفسها قد علم مما سبق فهذا حل تركيب المتن عندى موافقا للشرح (قوله فهذا التركيب) يعنى ان ثلاثة وقع خبرا لحسن وجهه بتأويل هذا التركيب مع قطع النظر عن اعراب وجهه والا فهو مثال واحد وليس مراده ان ثلاثة خبر مبتدأ محذوف كما قاله الفاضل الهندى لانه لا يصلح ان يكون حسن وجهه مقول القول

لكونه مفردا (قوله بترك العاطف) اى بين هذه الاخبار الثلاثة مع ذكره فى الخبرين السابقين عليهما (قوله ممتنعان) اى بالاتفاق كما صرح به الرضى بقرينة قوله واختلفوا فى حسن وجهه وليس للفرآء ان يجوّزه بتوهم دخول اللام بعد الاضافة لان اصله الحسن وجهه بالرفع واللام موجودة قبل الاضافة (قوله الصفة باللام) اى المفردة بدليل ان جميع الامثلة من المفردات واما المثنى نحو الزيدان حسنا وجهاهما والمجموع نحو الزيدون حسنوا وجوههم فهو مما اختلفوا فيه كما فى حسن وجهه كما يجيء فى الرضى (قوله او بحذفهما معا) كما فى حسن الوجه (قوله ولا خفة فيه بواحد منهما) لان التنوين سقط باللام والضمير فى وجهه موجود (قوله من الاضافة) اى الاضافة المعنوية فان المعهود فيها اضافة المعرفة الى النكرة اذ لا تفيد فيها فكذا الاضافة اللفظية لانها فرعها فلا تخالفها من كل وجه (قوله فى الجملة) لا حاجة اليه (قوله لاشتماله على ضمير زآئد اه) يعنى ان الضمير فيه ليس الا للربط بدليل جواز الحسن الوجه بالجر والحسن وجهه بالرفع وقد حصل الربط باحدهما فالثانى زائد بخلاف ما اذا جيء بالضمير ويكون الغرض من احدهما الربط ومن الآخر تعيين المضاف نحو زيد احسن ضربه من ضرب ابيه فى داره (قوله لعدم الرابطة اه) وليس اللام فى الحسن الوجه وحسن وجه رابطة لان ابدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين كما فى الرضى ومن هذا ظهر الفرق بينهما وبين نعم الرجل زيد لان اللام فيه رابطة وليست بدلا من الضمير (قوله غير ظاهر فى الصفة) لكونه مستترا (قوله مثل ظهوره اه) لكونه بارزا (قوله لان معمولها حينئذ) اى حين رفعت المعمول بها فاعلا لها اذ لا وجه لرفعها غير الفاعلية فلو كان فيها ضمير يكون فاعلا لعدم جواز استتار غير الفاعل للزم تعدد الفاعل فما قيل انه يجوز ان يكون المعمول بدلا من الضمير المستتر وهم كما لا يخفى (قوله اى حدث) اى دل على حدث باقامة المدلول مقام الدال وهو المصدر ولم يفسره بالفعل المصطلح لان الاشتقاق من المصدر عند البصريين ولرعاية المطابقة بما سبق (قوله قام به الفعل اه) يعنى اختار الموصوف على لمن قام او لمن وقع قصد التعميم والتعميم لقصد شموله للقسمين (قوله فى اصل ذلك الفعل) كما هو المتبادر

من التعريف فاندفع النقض بنحو فاضل وزائد وغالب لعدم دلالتها على الزيادة فى الفضل والزيادة والغلبة وكذا باب المغالبة نحو طائل لانه موضوع للغلبة فى المعنى المصدرى كما مر فهو يدل على الاتصاف بالغلبة لا على الزيادة فى الغلبة وزاد لفظ الاصل احترازا عما يدل على الزيادة فى وصف الفعل كالصفة المشبهة الدالة على دوام الفعل واستمراره وعندى انه لا حاجة الى اعتبار هذا القيد لان اللام فى الموصوف صلة الوضع كما مر والصور المذكورة موضوعة للزيادة مطلقا لا للزيادة على غيره وان افادتها فى بعض التراكيب نحو زيد فاضل على عمرو او زآئد عليه او غالب عليه او طائل واختار موصوف على متصف لاشعاره بالاتصاف بالزيادة فى نفس الامر ولا يلزم ذلك فى اسم التفضيل (قوله اما ظرف لغو اه) اى صلة له مفعول له بالواسطة (قوله او ظرف مستقر له) وموصوف مقطوع عن المفعول بالواسطة لعدم تعلق الغرض به كما يدل عليه قوله اى لموصوف متلبس بتلك الزيادة ويقدر مفعوله اى لموصوف به اى بالفعل كما فى الحواشى الهندية (قوله ولا ابهام فى تلك الاسماء اه) لانها تدل على المكان والزمان دلالة ما ففيها نوع تعيين وما قيل انه لا حاجة فى الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان تلك الاسماء لم توضع لمكان او زمان اوّل موصوف ففيه ان اسم التفضيل الذى جاء للمفعول موضوع لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل كذلك تلك الاسماء موضوعة لموصوف بمعنى ما وقع عليه الفعل او وقع به الفعل (قوله يخرج اسم الفاعل اه) لعدم دلالتها على الزيادة على الغير كصيغ المبالغة او لعدم دلالتها على الزيادة فى ذلك الفعل كفاضل وطائل او لعدم دلالتها على الزيادة فى اصل الفعل بل فى خلقتها كصيغ الصفة المشبهة الدالة على الدوام والاستمرار (قوله من حيث صيغته) اى هيئته لا من حيث مادته فانه غير منحصر بهذا الاعتبار فى افعل (قوله وفعلى للمؤنث) انما تعرض لبيان صيغة المؤنث دفعا لتوهم استوآء المذكر والمؤنث فى افعل مطلقا (قوله اخير واشر) اى اخير واشر المستعملين بمن المستوى فيهما المذكر والمؤنث فحذف الهمزة ونقل فتحة الياء والرآء الى الخاء والشين وادغم الرآء فى الرآء (قوله من حدث) قدر بقرينة التعريف فلا يبنى من اسم جامد ونحو احنك الشاتين واقل الناس شاذ لانه من غير متصرف

ولامن فعل لازم النفى نحو مابس بكلمة اى تكلم لعدم المصدر له من حيث لزوم النفى واما الافعال الناقصة فان قلنا انها لاتدل على الحدث بل على الزمان فقط كما قيل فظاهر وان قلنا انها دالة على الحدث وهو الحق فالظاهر جواز البناء منها قياسا اذ لامانع من ان يقال زيد اصير من عمرو غنيا اذ لم يستعمل فقوله من حدث مشتمل على الشروط الثلاثة واما اشتراط كون الحدث مما لايقبل الزيادة والنقصان فلا يقال الشمس اغرب واطلع اليوم فمستغنى عنه بقوله بزيادة على غيره فان الزيادة انما تتصور فيما يقبلها (قوله والحمق) فان معناه قلة العقل فهو من العيوب الباطنة كالجهل (قوله حكموا بشذوذه) كما فى المفصل وشرح التسهيل (قوله احمق من ابن هبنقة) الصواب من هبنقة باسقاط الابن كما فى المفصل وشرح التسهيل والحواشى الهندية والقاموس والصحاح وشمس العلوم والهبنق كعملس الاحمق والقصير وهبنقة لقب يزيد بن ثروان القيسى يضرب به المثل فى الحمق من تعليق خرزات ولذا يقال له ذو الودعات فان الودع متحركة خرزة بيضاء تخرج من البحر تعلق فى عنق الصبيان لدفع العين (قوله ففيه شائبة اه) خبر لقوله والجواب المذكور اى شائبة حمق صاحبه والفاء اما زائدة كما هو مذهب الاخفش او على تقدير اما ذكر الشارح رحمه الله بيان لقبه المذكور فى حواشى الهندية بعد هذا الجواب لاشنيع كما وهم (قوله ولا يقول اه) ولم يقل به احد لما فى غاية التحقيق الا ان الشارح قال ذلك مبالغة فى سخافة ذلك القول (قوله الواقع) قدره بقرينة قوله وقد جاء للمفعول (قوله اشتقاقه اه) قدره بقرينة ما سبق فى التعريف فقوله قياسه مبتدأ محذوف الخبر ولم يقدر مجيئه لان كون مجيئه للفاعل قياسا لايقتضى وقوعه ولو قدر لفظ الواقع كان المعنى ركيكا ولم يجعله من قبيل ضربى زيدا قائما او قياسه حاصل اذا كان للفاعل (قوله فانه لو اشتق اه) بخلاف الالفاظ المشتركة فانها مقصورة على السماع فالالتباس فيها قليل (قوله على الاشرف) والاكثر فان المفعول لابدل له من فاعل بخلاف الفاعل (قوله على احد الوجوه الثلاثة) اذا لم يكن معدولا نحو اخر او اسما نحو الدنيا او مخرجا عن المعنى التفضيلى نحو آخر بمعنى غير (قوله وهى استعمال اه) يعنى ان الاوجه الثلاثة عبارة عن الاستعمالات الثلاثة فقوله على احد الوجوه الثلاثة حال

من ضمير يستعمل اى كائنا على احد الاستعمالات الثلاثة (قوله مضافا) بدل منه واشار اليه باعادة يستعمل فى قوله فيجب ان يستعمل فان البدل فى حكم تكرار العامل واورد الفاء الدالة على كونه قريبا على ما تقدم لكونه تفصيلا له اشارة الى فائدة البدل وهو افادة العلم التفصيلى بعد العلم الاجمالى وزاد الوجوب ليترتب عليه قوله فلا يجوز (قوله ذكر) اى كونه مذكورا (قوله لغوا) لحصول الغرض وهو تعيين المفضل عليه باحدهما وليس المقام مقام التأكيد (قوله ولست بالاكثر اه) على صيغة الخطاب والكاثر للمبالغة اى العزة للغالب فى الاكثرية (قوله الا ان يعلم) استثناء منقطع لانه حينئذ يكون المفضل عليه محذوفا فلا يكون اسم التفضيل خاليا عنه (قوله ان المحذوف اه) ولم يعوض عنه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستبقى واما نحو جوار فقد ذكرنا قصدهم تعويض التنوين فيه كذا فى الرضى ويجوز ان يقال ههنا بالبناء على الضم كما فى قبل لانه مختص بالغايات وشبهها (قوله زيادة موصوفه اه) فان يقصد بتأويل المصدر المجهول بمعنى المفعول المضاف الى الزيادة اضافة الصفة الى الموصوف كل ذلك ليصح حمل ان يقصد على احدهما (قوله اى على ما اضيف اه) فيه اشارة الى ان الاولى ايراد ما بدل من الا انه غلب العقلاء على غيرهم (قوله فى ضمن بعضهم) وهو ماعداه ولم يقل ذلك مع انه اظهر اشارة الى انه يجب ان يكون بعضا منهم (قوله غير مقيدة اه) فعنى الاطلاق العموم لا رفع القيد حتى يكون معناه الزيادة فى الجملة اى مع قطع النظر عن المضاف اليه اذ الزيادة على الغير مأخوذة فى مفهومه فلا بد من اعتبار الغير بخصوصه او بعمومه وتخصيصه عطف تفسير لا توضيح يعنى ليس المراد بالتوضيح ما هو المصطلح اعنى ما يختص بالمعرفة كما فى قولهم الصفة قد تكون موضحة وقد تكون مخصصة بل معناه اللغوى اعنى رفع الابهام (قوله تمام الكلمة) اى متممها ولذا لا يفصل بينهما الاعموم افعل وذلك ايضا قليل وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو هى احسن لو انصفت من الشمس (قوله الرفع بالفاعلية) يعنى ان الحكم بنفى عمله فى المظهر مطلقا لا يصح لانه يعمل فى الظرف والحال والتمييز والمفعول به بواسطة حرف الجر نحو زيد اضرب لعمرو فلا بد من التقييد ليصح قرينة على التقييد بالفاعل

والمفعول به بلا واسطة فقيدنا بالفاعل فاندفع ماقيل انه يصلح حمله
على الاطلاق والاستثناء من مطلق العمل يكون متحققا فى ضمن الرفع
بالفاعلية والمعنى لا يعمل فى المظهر مطلقا الا فى صورة الاستثناء فانه يعمل
فيها بالرفع (قوله وانما خص المظهر اه) فى المغنى فى باب الظرف ومن المشكل
قوله نخير نحن عند الناس منكم لان قوله نحن ان قدر فاعلا لزم اعمال الوصف
غير معتمد ولم يثبت وعمل افعل فى الظاهر فى غير مسئلة الكحل وهو ضعيف
وان قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو اجنبى من افعل ومن وخرجه ابو على وتبعه
ابن خروف على ان الوصف خبر لنحن محذوفة وقدر نحن المذكور تأكيدا
للضمير فى افعل انتهى وعلم من كلامه ان المراد من المظهر ههنا مايعم الضمير
البارز وان المراد بالضمير المستتر على مانص عليه فى الرضى وان معنى قوله
لا يظهر اثره فى اللفظ انه لفظ لا اثر (قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية)
لا بمشابهة الفعل كاسم الفاعل ولا بمشابهته لاسم الفاعل كالصفة المشبهة
فقوله لان هذا العمل اه دليل على الجزء الاول من المدعى وقوله ولانه لما كان
اه دليل على الجزء الثانى فلذا اعاد اللام وعطف احد الدليلين على الآخر ثم انه
يكفى فى الاستدلال الاول بقوله لانه ليس له فعل بمعناه (قوله لان اه) يدفع
النقض بان هذا الاستدلال يقتضى ان لا يعمل فى المظهر مطلقا وحاصل الدفع
عمل الرفع بالاصالة للفعل بخلاف النصب فانه يعم الفعل والحرف فيعمل
النصب ما هو مشابه فى الجملة وان لم يكن (قوله وهو لم يعمل اه) اى اسم
التفضيل لم يعمل عمل الفعل اصلا لانه ليس له فعل بمعناه فلذا لم يعمل الرفع
فلا مصادرة (قوله اى وصفا سببيا) بيان لحاصل قوله صفة وهو فى المعنى سبب
واشارة الى ان المجموع شرط واحد فشروط العمل ثلاثة كما صرح به ولم يقل
صفة سببية اذ الاصطلاح الوصف السببى وغير السببى كما فى المفتاح
والتلخيص لا الصفة السببية وغير السببية (قوله مشترك) ولذا لم يقل لمسببه
بالاضافة الموهمة للاختصاص نقل عنه المشهور فى اصطلاحهم ان يطلق
على المتعلق اسم السبب دون المسبب ولا مناقشة فيه ولعله سماه مسببا لان
الكحل فى هذا المثال مسبب عين الرجل وعين زيد لان عينهما سبب الكحل
وهو مسبب لهما (قوله باعتبار) اى بالنظر يقال اعتبرت الشىء اذا نظرت اليه

ورغبت فى حاله وهو حال من الضمير المرفوع فى الفضل اى متلبسا به وكذا الثانى
حال من نفسه وليسا متعلقين بفضل حتى يلزم تعدية شبه الفعل بحرفى جر
متفقين لفظا ومعنى وهو خلاف مااتفقوا عليه كذا فى الرضى (قوله ويحصل)
بالنصب عطف على يحصل الاول وهما متعلقان بان يكون على ترتيب اللف
والنشر (قوله كالصفة المشبهة) فانه ايضا لا بد لعمله من موصوف فى اللفظ
ومتعلق مسبب لذلك الموصوف ليعمل فيه (قوله ليخرج اه) غاية مرتبة
على الاشتراط المذكور (قوله والثلا اه) علة باعثة عليه (قوله ليسهل) متعلق
بقوله لئلا (قوله توجه النفى الى قيده اه) لما ذكره الشيخ عبد القاهر
من ان كل كلام فيه قيد زائد على النفى والاثبات يكون ذلك القيد محط
الفائدة (قوله فبقى اصل حسن) الى قوله فيكون احسن اه زائد لا احتياج
اليه فى اثبات كون احسن بمعنى حسن ذكره لان هذا المثال لكونه
فى مقام المدح يأبى ان يكون لنفى الزيادة بل لا بد فيه من نفى المساواة (قوله
ان يجعل احسن اه) لم يقل بان يكون احسن بمعنى اصل الفعل لان اسم
التفضيل المستعمل بمن التفضيلية لا يكون بمعنى اصل الفعل فهو ههنا
يستعمل بمعنى الزيادة لكنه جرد عنها عرفا اى بجرى العرف فى نحو المثال
المذكور على التجريد عن الزيادة المدلول عليها لغة فى مقام المدح وكذا تجريد
من التفضيلية عن التفضيل بمجرد النسبة والقياس كما اشار اليه بقوله وتوجه
النفى الى رجل مقيسا الى حسن زيد (قوله بالنفى) اى بسبب النفى فهذا
الاعتراض مختص بالمعنى الاول لان العرف على التجريد عن الزيادة انما جرى
فيما يكون التغاير بين المفضل والمفضل عليه فيما يكونان متغايرين
بالذات فلا يجوز ان يكون الباء بمعنى مع كما وهم فان قوله فى الجواب فاذا
زال بالنفى ينادى على فساده (قوله من حيث انه اه) لا من حيث ان فيه
معنى الزيادة فانه يعمل بهذه الحيثية فى المفضل عليه (قوله فى هذه الحيثية)
اى من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية سواء كان معمولا له
باعتبار الزيادة او باعتبار معنى الفعل (قوله ولو قدم) بان يقال
رأيته رجلا احسن فى عينه منه الكحل فى عين زيد (قوله تعقيد ركيك)
لان فيه ذكر اسم التفضيل والمفضل عليه قبل ذكر المفضل وهو يوجب

التعقيد فى اللفظ والركاكة فى المعنى (قوله مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة اه) يعنى ان المدعى ان العبارة المشهورة فيها اعمال اسم التفضيل فى المظهر اذ لو لم يعمل فى المظهر يلزم الفصل بين اسم التفضيل ومعموله بالاجنبى لا فى كل عبارة تؤدى معناه فتدبر فانه مع وضوحه قد خفى على البعض فقال ما قال (قوله مسئلة الكحل) اى مسئلة عمل اسم التفضيل الرفع فى المظهر فالاضافة لادنى ملابسة (قوله وبين شرائطها) الثلاث وهو ان يكون الوصف سببا والتغاير بين المفضل والمفضل عليه اعتباريا وكونه منفيا (قوله وما عبر به عنها) فى استعمالاتهم وهو قوله ما رأيت رجلا احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد (قوله وينتقل) عطف على ان ينبه وقوله تطبيق اه عطف على ما انشده والاشارة الى التطبيق حاصل لجعل ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل مثل لا ارى اه (قوله وهو اخصر منه بمقدار اه) اشار بزيادة لفظ المقدار الى ان الاختصار هنا ليس بطريق الحذف بل بطريق التسامح لظهور المقصود فلا يرد ان حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة فى مع ابقاء مدخوله على الجر لا نظير له فى كلام العرب (قوله مع ظهور المعنى اه) لان المفضل لا بد ان يكون من جنس المفضل عليه (قوله لان اصله اه) حيث قال وهو على حذف المضاف اى من كحل عين زيد لانه لتفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية تدخل على المفضول (قوله لا يكون من قبيل اه) والحال ان عمل اسم التفضيل فى المظهر مشروط بذلك عندهم (قوله استغنى عن ذكره اه) لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كل عين دونها فى حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد من ذكر عين زيد بعده كذا فى الرضى (قوله وتقديره ما رأيت اه) ردّ على الرضى حيث قال لا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك كعين زيد لانه يكون المعنى ما رأيت مثل عين زيد فى حسن الكحل فيها زائدة عليها فى حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشئ فى الوصف زائدا عليه فى ذلك الوصف فى حالة واحدة (قوله على ابلغ وجه) لكونه معلوما بطريق الكناية لان نفى عين مماثلة لعين زيد فى الاحسنية لازم لاحسنية كحل عين زيد ووجود اللازم يدل على الملزوم فيكون كدعوى الشئ بالبينة (قوله والتثنية) بوزن

تفعلة نقلت كسرة الياء الى الهمزة ثم ادغم الياء فى الياء (قوله من ائى واى) اى ثلاثية اى بفك الادغام اوبه (قوله من السرى) لان من السراية فانه لا يناسب المقام (قوله والواو اعتراضية) لعل القول بالاعتراض بناء على ان بعد البيت شيأ من متعلقات مررت فان الاعتراض لا يكون الا بين كلام اوكلامين متصلين معنى عند الجمهور لنكتة وهى ههنا تفظيع شأن وادى السباع (قوله والجار فى به اه) والباء بمعنى فى (قوله بمعنى المفعول اه) فان الوادى مخوف فيه لا خائف الا على الاسناد المجازى (قوله والمعنى اه) فان المفضل عليه اى منهم ومنه محذوف (قوله اى ركبا ساريا) ولكون موصوفه المقدر اسم جمع جاء فى وصفه التذكير والافراد (قوله تقول اه) نقل عنه حاصل معنى الشعر من ان توقف الركب فى وادى السباع اقل من توقفهم فى سائر الاودية وان وادى السباع اخوف من كل واد الاوقت وقاية الله تعالى السارى فى وادى السباع (قوله عن الافات) متعلق بوقاية الله تعالى جل جلاله وعظم شأنه (قوله على وجه اه) على معنى فى كما فى قوله تعالى حقيق على ان لا اقول اى فى تقسيم علم من دليل انحصاره فاللام عوض عن الضمير فلا يلزم خلو الجملة الصفتية عن الضمير والصفة وان كانت كافية فى معلومية حدود ذات تلك الاقسام لكن معلوميتها من حيث انها حدود لاقسام الكلمة موقوفة على التقسيم فلا يرد ان لا مدخل للتقسيم فى معلومية الحدود (قوله تلك الطريقة) اى عدم الاكتفاء بمعلومية تعريفه عن الدليل فلا يلزم التخصيص بلا مخصص لاستوآء الكل فى كونها اقساما للكلمة معلومة تعريفاتها من الدليل (قوله اى كلمة اه) فسرما بالكلمة لئلا يكون الجنس متروكا فى التعريف وبالنكرة اشارة الى ان ما موصوفة وانما اختارها مع ان الظاهر الموصولة لسبق تعريف الكلمة لكون الاصل فى الخبر التنكير وليدل على اعتبار وحدة الكلمة فى التعريف لئلا ينتقض بمجموع القسمين من غير اعتبار التركيب بينهما (قوله كائن) اشارة الى ان قوله فى نفسه ظرف مستقر صفة لمعنى ولم يجعله حالا اذ ليس المعنى على التقييد ولا متعلقا بدل لاحتياجه الى جعل فى بمعنى الباء (قوله يعنى الكلمة) فسر ما دل بالكلمة المعرفة اشارة الى انه لا يخالف ما يستفاد من دليل الحصر من ان ارجاع الضمير

الى الكلمة اولى اذ الضمير الراجع الى النكرة معرفة كما هو التحقيق وللتنصيص
على اختلاف التوجيهين والاوجه ان التفسير الثانى لافادة ان المرجع نفس
جامع ما فى حيزه من الصفة والصلة وما قيل انه جمع بين مادل والكلمة
فى التفسير اشارة الى معرفة وجه التذكير وهو انه باعتبار لفظ مادل دون
معناه ففيه انه بعد الجمع بين التفسيرين يحتاج الى وجه التذكير بناء على ان
الشائع فى تذكير ضمير ما وتأنيثه ملاحظة ما عبر به ولذا قال الشارح
فى تعريف الاسم بعد الجمع بين التفسيرين فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول
بالفاء وما قيل ان كلمة ما ليست عبارة عن لفظ الكلمة بل عن معناها فالتذكير
كما يجوز باعتبار ما يجوز باعتبار معناها فلا وجه لبنائه عليه ففيه انه ان اراد
انه ليس عبارة عن مجرد لفظ الكلمة فسلم ولا يضر وان اراد انه ليس عبارة
عنه من حيث دلالته على معناه فممنوع اذ لو كان عبارة عن مجرد المعنى يلزم ترك
الجنس فى التعريف لانه قسم الكلى الذى هو قسيم المفرد (قوله والمراد
بكون المعنى اه) اى المقصود به والحاصل منه ذلك لانه مفسر به حتى يراد
ان صيغة المعنى كيف تفسر بصيغة اللفظ وانه يصير المعنى مادل على معنى دلت
عليه الكلمة بالاستقلال ويحتاج الى تكلفات باردة تمجها الاسماع (قوله
دلالتها عليه) فالكلمة محيطة بالمعنى احاطة الظروف بالمظروف من حيث
انه لا يخرج فهم المعنى عنها (قوله لاستقلاله اه) لكونه حاصلا فى الذهن
منفرد العدم كونه آلة لملاحظة الغير ومرءاة لتعرف حاله (قوله وحينئذ
يكون المراد اه) لان كون الشئ فى نفسه كناية عن استقلاله وعدم احتياجه
الى الغير ولما وصف المعنى اى المفهوم الحاصل فى الذهن به يكون المراد منه
استقلاله بالمفهومية (قوله مرجع) مصدر ميمى لكون خبره الجار والمجرور
(قوله لكن) استدراك لدفع توهم ناشئ من كون مآلهما الى امر واحد وهو
انه كيف رجح الوجه الاول ومآله الى الثانى (قوله ان الفعل مشتمل) ويمكن
ان يكون على ثلاثة معان يدل عليها مفصلة لكون المادة موضوعة بالوضع
الشخصى للحدث كما يشير اليه قوله هو معنى المصدر والهيئة اى الحركات
مع الترتيب والحروف الزائدة ان كانت موضوعة بالوضع النوعى لنسبة ذلك
الحدث وزمانه فهو كرامى الحجارة الا ان اجزاءه لما لم تكن مرتبة فى السمع لم يكن

مركبا فلا يرد ان ضرب قبل ذكر فاعله يفهم منه الحدث فتحقق الدلالة
التضمنية بدون المطابقة واما الزمان فلا نسلم فهمه قبل ذكر الفاعل لانه زمان
النسبة فكيف يفهم قبل فهمها وبما ذكر ظهر ان ما قيل ان ههنا معنى رابعا
غفل عنه الجمهور وهو تقييد الحدث بالزمان او النسبة بالزمان توهم (قوله
الحدث) وهو المعنى القائم بغيره سواء صدر عنه كالضرب اولم يصدر كالطول كذا
فى الرضى والمراد بالمعنى الامر المتجدد ولذا قالوا المصدر ما يكون فى آخر معناه
بالفارسية الدال والنون والتاء والنون وما قيل ان الاسود معناه المتصف
بالسواد بمعنى سياهى لا بمعنى سياهى بود فالجواب انه لما كانت الصفة المشبهة
موضوعة لمعنى الثبوت انسلخ عنها معنى التجدد فلا يرد النقض بالالوان ولزوم
عدم الفرق بين المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر وما قيل ان المراد المعنى
القائم بغيره من حيث انه قائم بغيره فلا يرد الالوان فتوهم لان النسبة ليست
مأخوذة فى مفهوم المصدر نص عليه الرضى كيف ولو كان كذلك لوجب
ذكر الفاعل معه (قوله النسبة الى فاعل ما) اى الى فاعل معين اى معين كان
وانما اعتبرنا تعيين الفاعل اذ لو كان المعتبر فى مفهوم الفعل النسبة الى فاعل
مطلق لزم ان يكون استعماله حيث استعمل مجازا اذ لا يستعمل الا فى النسبة
الى معين بنوع تعيين ولا احتمل الصدق والكذب وحده من غير ذكر الفاعل
ولا امتنع حمله على شئ (قوله هو آلة لملاحظة طرفيها) اى آلة يعرف بها
حالهما مرتبطا احدهما بالآخر لكونها نسبة حكمية بخلاف النسبة
الملحوظة بالذات من حيث هى فانها لا تكون نسبة حكمية يصح ان تقع
محكوما عليها وبها لاستقلالها بالمفهومية وان كانت جزئية فمناط الاستقلال
بالمفهومية وعدمه هو الملاحظة القصدية وعدمها ولا مدخل فيها
لكون المفهوم جزئيا او كليا فاعتبار قيد الجزئية فى مفهوم الحرف مجرد بيان
الواقع فان جزئيته لازمة للملاحظة التبعية (قوله فلا تستقل بالمفهومية)
اذ لا تفهم تلك النسبة ما لم تفهم الذات المنسوب اليها الحدث (قوله تعين
ان يكون المراد به الحدث) اذ لا يمكن ارادة الزمان اذ لا معنى لاقتران الشئ بنفسه
والمراد بضميره لفظ المعنى بدون الوصفين (قوله ليس معناه المطابقى) لعدم
الاستقلال بالمفهومية لكون جزئه وهو النسبة غير مستقلة فتوصيفه بقوله

فى نفسه مانع عن ارادته وان كان المتبادر المعنى المطابقى (قوله بل اعم) اذلاقرينة على الخصوص وليكون لفظ المعنى فى تعاريف الاقسام الثلاثة على نسق واحد (قوله ولا يتحقق) اى فى الفعل (قوله ليس مستقلا بالمفهومية) لما عرفت ان معانى الحروف آلات لتعرف احوال الطرفين من حيث ارتباط احدهما بالآخر والجزئية لازمة لها من حيث هذه الحيثية فما قيل ان الابتدآء المشترك بين الابتداآت الجزئية ملحوظ قصدا توهم (قوله فهو صفة اه) الفاء لمجرد التراخى فى الذكر فان بيان فوآئد القيود متأخر عن ذكرها (قوله وبقولنا وضعا اه) عطف على محذوف اى فبقوله مقترن خرجت الاسماء التى لا اقتران فيها اصلا وبقولنا وضعا اه وبقولنا فى الفهم خرج ما فيه الاقتران وضعا فى التحقق كاسم الفاعل فانه موضوع لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث اى يكون قيامه به وحصوله له مقيدا باحد الازمنة الثلاثة ولذا كان حقيقة فى الحال اوالاستقبال ولم يكن فعلا لعدم الاقتران فى الفهم اعلم ان الشارح رحمه الله لم يذكر فائدة قيد فى الفهم لاههنا ولا فى تعريف الاسم وكان الواجب عليه ذلك لدقتها وخفائها ولذلك توهم انه لا حاجة الى قوله فى الفهم بعد التقييد بقوله وضعا (قوله منقولة عن المصادر اوغيرها) كلمة او لمجرد التفصيل كما فى العالم اما جوهر او عرض اى منقولة مفصلة بهذا التفصيل فلا حاجة الى جعل الجميع بمعنى كل واحد اوجعل او بمعنى الواو ثم النقل اى الاستعمال فى المعنى الثانى بعلاقة مع هجر المعنى الاول لما كان بمنزلة الوضع وليس بوضع تحقيق قيد الشارح الوضع بالاول فى الاسم ولم يقيده ههنا رعاية للاعتبارين وهذا بخلاف نحو يزيد و يشكر فانهما موضوعان لكل واحد من المعنيين بالوضع التحقيقى فباعتبار وضع فعل وباعتبار وضع آخر اسم ففى المنقول يعتبر الوضع التحقيقى وفى المشترك يعتبر الوضعان (قوله ودخل فيه اه) عطف على قوله خرج وانما افاد التقييد فى الاثبات الدخول لانه فى الحقيقة تعميم لقوله مقترن لان معنى قوله وضعا سوآء كان مقترنا استعمالا اولا (قوله الافعال المنسلخة اه) اى فى الاستعمال بحيث هجر المعنى الاول فهى ايضا من المنقول قيل وكذا الافعال المنسلخة عن الحدث تدخل به لان الافعال الناقصة تامات فى الاصل منسلخة عن الحدث انتهى قال المصنف

رحمه الله فى الامال لا يصح التعليق بالافعال الناقصة لانها لا يقصد بها فى التحقيق نسبة حدث محقق الى فاعلها ومعنى قولنا حدث محقق انه لم يرد ان زيدا ثبت وانما اريد ان القيام المنسوب الى زيد وهو خبره ثبت وذلك حاصل لو لم يذكر كان وانما قصد بالاتيان بها على المبتدأ والخبر تقييد الخبر بمعنى بان النسبة الى المبتدأ الذى كان مخبرا عنه على ما كان فى الابتدآء ولذلك توهم كثير من النحويين انه لا دلالة لها على الحدث اصلا وانما وضعت للدلالة على مجرد الزمان فلذلك لم يؤت بها عاملة فى شئ غير الاسم والخبر انتهى وعلم من كلامه ان انسلاخ الافعال الناقصة عن الحدث غير مرضى عنده وفى الرضى وما قال بعضهم سميت افعالا ناقصة لانها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشئ (قوله لوجود الاحد فى الاثنين) فالمراد باحد الازمنة احدها مطلقا لا احدها فقط (قوله ولانه مقترن) اى لو اريد الاحد فقط يصدق على المضارع ايضا لانه بحسب كل وضع مقترن باحدها فقط (قوله وان عرض اه) متعلق بالنتيجة المستفادة من الدليل اى فيصدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة فقط فيكون نقيض الشرط اولى بالجزآء بلا تكلف اذ على تقدير عدم الاشتراك يكون اقترانه باحد الازمنة اولى واظهر (قوله انما يستعمل) اى بحسب الوضع فلا يرد انه يستعمل للتكثير فلا يصح الحصر وكلمة او لمنع الخلو اذ لا بد فيها من التحقيق ثم انه يقال يضاف اليه فى الماضى التقريب مع التوقع او بدونه وفى المضارع التقليل وقد يكون لمجرد التحقيق كما فى قوله تعالى قد نرى تقلب وجهك وانما لم يذكر التوقع لعدم لزومه اياه فى الاستعمال (قوله لتقريب الماضى) اى الحدث الجزئى الذى مضى بناء على ان المعانى الحرفية جزئية وحمله على الفعل الماضى يحوج الى حذف المضاف او التجوز باجرآء صفة المعنى على اللفظ وتخصيصه بالتضمنى (قوله وشئ من ذلك) اى المذكور لا يتحقق الا فى الفعل الاصطلاحى ولذا لم يورد الضمير اى لا يفهم شئ من ذلك بدون ذكر الفعل كما فى قولهم الحرف ما دل على معنى فى غيره وذلك لامتناع فهم شئ من ذلك بدون متعلقه وهو الحدث الجزئى وذلك مدلول الفعل فقط لكون النسبة الى فاعل معين مأخوذة فى مفهومه دون ما عداه (قوله دخول السين) اللام للعهد اى سين الاستقبال دون سائر السينات

(قوله لنفى الفعل) اى الحدث الجزئى لما مر وكذا فيما سياتى (قوله الا فى الفعل) اى الاصطلاحى كما مر (قوله لحوق تاء التأنيث) اى الساكنة (قوله لانها تدل على تأنيث الفاعل) والوجه ذكر التعليل بعد قوله ساكنة (قوله والصفات) اى وان كان لها فاعل استغنت عن التاء الساكنة بسبب لحوق التاء المتحركة الدالة على تأنيث الفاظها وفاعلها لمكان الاتحاد بينها وبين فاعلها (قوله حال من تاء التأنيث) وفيه اشارة الى انها فى الاصل متحركة اسكنت للفرق بين تأنيث الاسم والفعل كما فى الرضى وفى بعض النسخ الساكنة باللام (قوله لاختصاصها بالاسم) لخفة الاسم وثقل الفعل (قوله اراد اه) وذلك لانه اشار بلفظ التاء الى التاء المخصوصة المعتبرة فى فعلت اعم من المخاطب والمتكلم والافراد والتذكير والتأنيث دون الحركة والغى الاضافة الى فعلت واشار بلفظ نحو الى الغاء خصوصية كونه تاء فيدخل فيه مايشاركه فى جميع صفاته وهى نون جمع المؤنث الغائبة ونون المتكلم مع الغير فاندفع ان الاولى ترك قيد المتحركة كما يدل الدليل عليه لان اعتبار المشاركة فى بعض صفات تاء فعلت دون البعض لاقرينة عليه فى عبارة المصنف (قوله اخف واخصر) لاعتبارهم اياه من قبيل الاسم ولذا جعلوه قسما من المبنى وقالوا ان المستتر فى ضرب وضربت ينبغى ان يكون اقل من الالف نصفه او ثلثه لان ضمير المفرد ينبغى ان يكون اقل من ضمير المثنى (قوله فانه المتبادر) بناء على ان المطلق ينصرف الى الكامل (قوله قبلية ذاتية) مفعول مطلق من قوله قبل وفيه اشارة الى ان القبل بمعنى المتقدم كما قيل فى قوله تعالى لله الامر من قبل ومن بعد ان معناه متقدما ومتأخرا اذ المفعول المطلق لا يجيء من الظرف فاندفع الاشكال الناشئ من وصف الزمان بالظرف وبقى الاشكال الناشئ من وصف الزمان بالتقدم فدفعه بقوله ذاتية اى مالا يكون بواسطة الزمان على ما هو مصطلح المتكلمين من ان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض بالذات وهو المتبادر من الذاتية لا على مصطلح الحكماء وهو ان يكون المتأخر محتاجا الى المتقدم ولا يكون علة تامة او فاعلية (قوله بما الموصول) اى بما هو على صيغة الموصول فلا ينافى ما سبق من تفسيره بالنكرة او اشار الى جواز جعله موصولا والمقصود من هذا الكلام ومن قوله وبالدلالة ما هو بحسب الوضع ههنا بيان فوائد القيود وما سبق كان تفسيرا لها

فلا تكرار (قوله بلم يضرب) اى بيضرب فى لم يضرب حيث يدل على الزمان الماضى وليس بماض وكذا جعله بضربت فى ان ضربت فانه لا يدل على الزمان الماضى مع كونه ماضيا (قوله خبر لمبتدأ محذوف) ولم يجعله خبرا بعد خبر رعاية لجانب المعنى لان الحد ليس خبرا عن المحدود من حيث المعنى لعدم كون الحكم مقصودا كما تقرر فى موضعه ومن جوز كونه خبرا بعد خبر نظرا الى جانب اللفظ فقد سها (قوله او تقديرا اه) فانه يمكن تقدير الفتحة فى آخر رمى وان لم تظهر للتعذر بخلاف ضربن وضربوا فانه لا يمكن تقدير الفتحة على ما قبل النون والواو فلذا كانا مبنيين على السكون والضم (قوله اما البناء) فلعدم اعتوار البناء عليه (قوله فلمشابهة المضارع) ولكونه مشابه المشابه استحق البناء على الحركة بخلاف المضارع فانه مشابه الاسم فاستحق الاعراب وقد يقال انه مبنى على الحركة لوقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب ولما كانت هذه المشابهة ناقصة استحق البناء على الحركة بخلاف مشابهة المضارع ثم كون بناء الماضى مقدما على بناء المضارع لا يقتضى ان يكون حال آخر من الاعراب والبناء مقدما على حال آخر فلا يرد انه لا معنى لبنائه على الحركة لمشابهته المضارع والحال انه متقدم عليه (قوله فى وقوعه) اى لوقوعه لان وقوع الماضى موقع الاسم ليس وجه المشابهة (قوله وشرطا وجزاء) عطف على قوله موقع او وقوعه بتقدير وقوعه (قوله فلكونه اخف الحركات) وثقل الفعل لفظا اذ لا تجد فعلا ثلاثيا ساكن الاوسط بالاصالة ومعنى لدلالته على المصدر والزمان وطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا (قوله مع غير الضمير اه) سواء لم يكن معه ضمير اصلا نحو ضرب زيد او يكون معه ضمير منصوب نحو ضربك او مرفوع ساكن نحو ضربا (قوله كراهة اجتماع اه) فلذا قالوا اصل علبط وهدبد علابط وهدابد (قوله لشدة اتصال الفاعل) اى الضمير بفعله لكونه متصلا لفظا ومعنى بخلاف نحو حركة وتركة فان اتصال التاء فيه لفظى فقط على ان اجتماع الحركات فيما ذكر ليس فى البناء لان وضع الكلمات على الوقف بخلاف ضربن (قوله احترازا عن مثل اه) عن مثل خروجه عن الحكم المذكور فانه ايضا مبنى على الفتح ولا معنى للفتحة التقديرية فيه لانه انما يصار اليه للتعذر لفظا ولا تعذر ههنا الا ان اتصال الضمير فيه بعد صيغة الماضى بخلاف غلامى فان

الاضافة فيه مقدمة على تركيبه بالفعل فافهم ولا تخبط (قوله اى حال كونه اه) يعنى ان الباء ليست صلة لاشبه اذ ليس الحروف مشبها بها ولا باء السببية بل ظرف مستقر واقع موقع الحال وانما لم يجعلها للسببية لاصالة الملابسة بالاتفاق ولان سببية الحروف للمشابهة بسبب ان زيادتها فى اول الماضى مع تفسير بعض الحركات سبب محصل لجهة مشابهة المضارع الاسم وهى وقوعه مشتركا فتكون سببيتها بالواسطة ولان سبب المشابهة مبين بقوله لوقوعه فيحتاج الى تكلف فى اعتبار سببية الحروف (قوله اتين) على صيغة جمع المؤنث من الاتيان اى جئن بيان لوجه الملابسة (قوله فى اوآئله) الظاهر فى اوله الا انه اختار لفظ الجمع للاشارة الى امتناع اجتماعها والظرفية من قبيل ظرفية الجزء للكل كانه قيل باحد حروف هى اوآئله (قوله جمعتها كلمة نأيت) اشارة الى وجه اضافة حروف الى نأيت وان الفرق بين المضاف والمضاف اليه بالافراد والاجتماع (قوله وهذه المشابهة) اى المشابهة بمطلق الاسم المعتبر فى صيغة المضارع واما مشابهته مع اسم الفاعل فانما هى فى تحصيل صفة الاعراب وذلك لان صيغة اسم الفاعل مشتقة من المضارع متأخرة عنه فلا يمكن اعتبارها فى صيغته والمقصود من زيادة هذه العبارة الاشارة الى ان قول المصنف لوقوعه خارج عن التعريف بيان لوجه المشابهة لكونه تامابدونه (قوله انما تكون اه) اورد كلمة الحصر ردا على من زاد ولدخول لام الابتدآء عليه لعدم اختصاصه بالمضارع لدخوله على الماضى مع قد ايضا والمقصود بيان المشابهة المعتبرة فى مفهوم المضارع التى امتاز بها عن سائر اقسام الفعل (قوله لوقوعه مشتركا) بيان للسبب الذى هو منشأ للمشابهة لا لوجه المشابهة ولذا لم يقل فى وقوعه والمراد بالاشتراك معناه اللغوى لا الاصطلاحى اذ الظاهر حينئذ لكونه مشتركا او عدم كون زمان الحال والاستقبال تمام معناه (قوله على الصحيح) وقال بعضهم حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال وبعضهم بالعكس (قوله بالجر اه) اى ليس مرفوعا مبتدأ خبره بالسين (قوله وتلك المشابهة) بيان لمعنى المتن بعد ملاحظة العطف فقوله وتلك المشابهة ههنا اعادة لقوله وهذه المشابهة الا انه غير هذه الى تلك لصيرورة المشار اليه بعيدا او صيغة تلك للبعيد فحال هذه الواو

كحال الواو السابقة فى صحة كونها للعطف على قوله المضارع ما اشبه وكونها للاعتراض (قوله وتخصيصه) اعاد اللام تنصيصا للعطف واشارة الى كون كل من الامرين وجه المشابهة (قوله بواسطة القرآئن) اشار بصيغة الجمع الى انه يجوز ان يكون مخصص معنى واحد قرآئن كثيرة والى كثرة الموارد (قوله لانه لم يسم اه) فالمشابهة المذكورة مأخوذة فى مفهوم الاسم اصطلاحا فلابد من ذكرها فى التعريف ليكون حدا رسميا (قوله اذ معنى اه) تصحيح للتسمية لاجل المشابهة المذكورة (قوله فالهمزة) تفصيل وبيان لمعانى حروف المضارعة (قوله مفردا) لم يرد به ما ليس مع غيره على ما توهمه المقابلة بقوله مع غيره لعدم مساعدة اللفظ اذ الواجب حينئذ منفردا ولا المعنى اذ لا دلالة للهمزة على انه ليس مع غيره وعدم الدلالة على شئ ليس دلالة على عدمه وانما هو بناء على العدم الاصلى بل اراد به معنى الواحد اجرآء لوصف اللفظ على المعنى توسعا فيكون المراد بالمتكلم المخبر اى من يحكى عن نفسه والا لغا الحال فلابد حينئذ من ارجاع ضميرله الى المتكلم المفرد اى الواحد ليصح التقييد بقوله اذا كان مع غيره اذ ليس النون لجنس المتكلم اذا كان مع غيره فتدبر فانه خفى عن الناظرين فى هذا الكتاب (قوله مذكرا كان او مؤنثا) فالمراد بالمفرد ما اتصف بالافراد وليس من باب التغليب اذ لم يرد به كلاهما (قوله مع غيره) مؤنثين كانا او مذكرين او مختلفين (قوله وكأنهما اه) اشارة الى وجه الاختصاص (قوله واحدا كان اه) فمعنى المخاطب من يتكلم معه (قوله غائبات) اورد صيغة الجمع المؤنث نظرا الى معنى المؤنث والمؤنثين او ورد صيغة التثنية اعنى ذوى نظرا الى لفظ المؤنث والمؤنثين وكسر الواو غير صحيح (قوله للغائب) اى من يصح ان يحكى عنه فيشمل ذاته تعالى بلا شبهة (قوله اى غير القسمين) فيكون للواحد المذكر ولمثناه ولمجموعه ولجمع المؤنث (قوله حال) خبر بعد خبر لقوله فقوله (قوله مضمومة) لانه لما فتح اول الماضى ينبغى ان يخالفه اول المضارع لمكان التباين بينهما (قوله اى فيما كان ماضيه) فتوصيف المضارع بالرباعى على التوسع باعتبار ان ماضيه كذلك (قوله ومفتوحة) فيما سواه للتخفيف الذى استدعاه كثرة الاستعمال كما فى الثلاثى او كثرة الحروف كما فى ما عداه واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع

فرباعى زيدفيه الهاء والسين على غير القياس (قوله لعدم علة الاعراب فيه) وهو توارد المعانى المختلفة كما فى الاسم اوالمشابهة التامة به ولم يذكر دليل الحكم الثبوتى المستفاد من الحصر لانه سيبينه فى قوله ويرتفع اه مفصلا (قوله ولما كان هذا الكلام اه) دفع لاشكال تعلق الظرف بالفعل المنفى فانه يفيد ان عدم اعراب غير المضارع مقيد بوقت عدم اتصال النونين وليس كذلك اذ لا يعرب غيره مطلقا سوآء رجع الضمير المجرور الى المضارع اوالى الغير ولا يفيد ماهو المقصود بالبيان وهو ان المضارع لا يعرب اذا اتصل به النونان وحاصل الدفع ان هذا الكلام لدلالته على نفى الاعراب من غير المضارع ليس معناه الصريح مقصودا بالذات لان كلامنا فى احوال المضارع بل كناية عن اثبات الاعراب للمضارع على وجه الحصر بطريق انما اى بحيث يكون الجزء الثبوتى مقصودا اصالة والجزء السلبى مقصودا تبعا ليكون من احوال المضارع والظرف قيد للجزء الثبوتى المقصود بالاصالة فاندفع اشكال التعلق وكذا ماتوهم من ان انما بمعنى ما والا فالاشكال بحاله لان كونه بمعنى ما والا لا يقتضى ان لا يكون فرق بينهما بهذا القدر وبما ذكرنا ظهر ان ماذكره الشارح اولى من جعل الظرف متعلقا بيعرب المضارع المفهوم من الحكم السلبى (قوله يكون مبنيا) وقيل انه معرب تقديرا لثقل محل الاعراب بالحركة كما فى غلامى ولا يخفى عليك الفرق بينهما وبين غلامى فانهما لشدة الاتصال صارتا كالجزء منه فلم يبق ماقبلهما محل الاعراب اصلا بخلاف غلامى (قوله لشدة الاتصال) اما لفظا فظاهر واما معنى فلكون المؤكد عين المؤكد بخلاف الاتصال مع التنوين لسقوطه فى الوقف والاضافة ومع اللام فلا يصير ماقبله وسطا فاجرى الاعراب عليه (قوله وسط الكلمة) والوسط ليس محل الاعراب اللفظى وهو ظاهر ولا التقديرى لان معناه على ماعرفت هو ان يقدر الاعراب على الحرف الاخير ولا يظهر الاعراب للتعذر او الاستثقال (قوله دخوله على كلمة اخرى) معتبرة مغايرتها بعد الدخول حيث لم يتغير البناء السابق بسببه بخلاف قائمة وبصرى فان التاء والياء وان كانت كلمة اخرى الا انه بعد الدخول يتغير البناء السابق وصار المركب بناء آخر واستحق المركب للاعراب فاذا اجرى على التاء والياء وبما ذكرنا ظهر ان هذا الدليل لا يجرى

فى نون الجمع (قوله ولان اه) اعاد اللام نظرا الى ان المدعى ذات جزئين فكان كل منهما مدعى برأسه (قوله يقتضى ان يكون اه) وان لم يلزم فى المضارع توالى الحركات الاربع (قوله لمشابهتها نون جمع المؤنث اه) وبتلك المشابهة ضعف مشابهة المضارع بالاسم فرجع الى ماهو الاصل فى الفعل اعنى البناء (قوله فلا يقبل) اى ماقبل اصلا الاعراب وبهذا تبين الفرق بينه وبين المعتل بالالف فانه يقبل الاعراب من حيث كونه آخر الكلمة وان تعذر باعتبار خصوصية الالف والحاصل ان التقديرى لابد فيه من اعتبار اعراب فى آخر الكلمة فرقا بينه وبين المحلى فلابد فيه من القبول فى الجملة لئلا يكون التقديرى مجرد فرض (قوله فالصحيح) تفصيل لانواع اعراب المضارع ومحالها اى فاعراب الصحيح من المضارع مطلقا (قوله حرفه الاخير) سوآء كان اصليا او زآئدا فلذا لم يقل كامر (قوله المجرد اه) يشمل مالا ضمير فيه نحو يضرب زيد ومافيه ضمير مستتر نحو زيد يضرب ومافيه ضمير بارز منصوب نحو يضربك ومافيه ضمير بارز مرفوع غير متصل بالفعل نحو مايضرب الا هو فظهر ان المراد بالمجرد الخالى لا مايتصل به والا لخرج الصورتان الاوليان (قوله متصل به) اى بذلك الصحيح قدره بقرينة قوله والمتصل به ذلك (قوله للتثنية اه) بيان لمحال الضمير البارز المرفوع وليس قيدا احترازيا فلذلك ترك الشارح رحمه الله الجمع على الظاهر المتبادر ولم يحمله على جمع المذكر (قوله لفظا) حقيقة او حكما فان الضمة والفتحة فى حالة الوقف فى حكم الملفوظ ولذا يكون الوقف بالاشمام او الروم والنقل وليستا تقديريتين على ماوهم كما عرفت من معنى التقديرى (قوله والسكون) لم يقل لفظا لانه عدمى والزآئل لالتقاء الساكنين فى حكم الثابت كما فى رمتا فليس السكون فى لم يكن الذين تقديرا على ماوهم (قوله والمضارع) اشار به الى ان قوله والمتصل معطوف على قوله فالصحيح لا على قوله المجرد لان هذا الحكم شامل للصحيح والمعتل (قوله وذلك) اى اعراب مااتصل به الضمير البارز المرفوع فى خمسة مواضع وان كان الاتصال فى سبعة مواضع فان الموضعين اعنى يضربن وتضربن مبنيان خارجان بقوله ونون جمع المؤنث (قوله بالنون اه) وانما اعرب بالنون لان المشابهة التى هى علة الاعراب باقية وامتنع بالحركة لصيرورة آخره بسبب شدة

الاتصال بالضمير لتعاضد جهاته من كونه فاعلا ومتصلا وعلى حرف واحد سيما حرف علة ساكن وسط الكلمة والوسط ليس محل الاعراب اصلا على ما عرفت ولانه بعد لحوق الضمائر صار ماقبلها متحركا بحركة لازمة فلا يقبل الاعراب بخلاف غلامى فانه ليس لازم الكسرة فيمكن تقدير الاعراب فيه ولا يمكن اعرابه بزيادة حرف المد لانه يلزم اجتماع الحرفين فلاجرم زيد النون بدل الرفع لمشابهته للواو فى الغنة ويكسر بعد الالف ويفتح بعد الواو والياء حملا على تثنية الاسم (قوله حالتى الجزم والنصب) امافى حالة الجزم فظاهر لانه اسقاط الاعراب واما فى حالة النصب فلامتناع اجتماعه مع الرفع فلابد من زواله الا انه زال فى الواحد بدل وهو الفتحة وههنا زال بلا بدل له فصار النصب تابعا للجزم وتحذف هذه النون مع نونى التأكيد امالانه لايكون فى المبنى علامة الرفع واما لاجتماع النونات (قوله الآخر) احضار لاصطلاح النحو لانه مقدر (قوله المناسب لها) فى كونه حاصلا من اشباع الحركة فلابد من التغير والزوال (قوله لان الالف لايقبل الحركة) لكونه ساكنا ابدا فتعذر الاعراب عليه مع كونه قابلا لها من حيث انه آخر الكلمة فيمكن التقدير فيه بخلاف آخر الجمع المؤنث فانه للزوم السكون له لايقبلها اصلا لابخصوصه ولا بنوعه والحاصل ان التقديرى فرع اللفظى فلابد من امكانه فى ذلك المحل امابخصوصه اوبنوعه (قوله كما هو المتبادر من عبارته) حيث قال ويرتفع اى يحصل فيه الرفع وقت التجرد فانه يشعر بعدم مدخلية شئ آخر وان امكن ان يقال يعتبر مدخلية شئ آخر لا يوجد الا فى وقت التجرد (قوله وسوآء كان العامل اه) سوآء يطلب اثنين فالواجب اوكان العامل الا انه اعاده لبعد الاول كما فى قوله تعالى لاتحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب (قوله وقوعه موقع الاسم) وهو حين التجرد عن الجازم والناصب اذلايدخلان على الاسم (قوله كما فى زيد يضرب اه) اى يقع موقع الاسم المرفوع والمجرور والمنصوب (قوله لانه اذا يكون كالاسم) مع كونه معربا فلا ينتقض بالماضى (قوله اسبق اعراب الاسم) لكونه اعرابا سبق المعمولات واقواه لكونه اعراب العمد (قوله نحو الذى يضرب اه) فانه لايقع اسم الفاعل موقعه لوجوب كون

الصلة جملة ولايدخل السين وسوف على الاسم وخبر كاد يجب ان يكون فعلا وفى يقوم الزيدان يلزم عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد (قوله ويكفينا) اى فى ارتفاعه (قوله وان كان الاعراب) يعنى وان كان اعراب مابعده مع تقديره اى الواقع اسما غير اعرابه مع تقديره فعلا اذهو مع تقدير الاسم مبتدأ ومع تقدير الفعل فاعل وليس المراد ان اعراب المضارع مع التقدير الاول غير اعرابه مع التقدير الثانى لان ذلك التغاير متحقق فى جميع المواد اذ العامل على تقدير الاسم لفظى وعلى تقدير الفعل معنوى فلامعنى لان الوصلية (قوله والسين اه) دفع لما يقال فحينئذ لم يقع المضارع موقع الاسم بل مع حرف التنفيس (قوله فابدل الالف اه) اذ التنوين والنون الخفيفة اذا انفتح ماقبلهما ينقلبان الفا فى الرضى لادليل على قول الفرآء (قوله اصله لاان) قال الشاعر

يرجى المرء ما لا ان يلاقى * ويعرض دون اقربه الخطوب

اى لن يلاقى (قوله انه حرف برأسه) وهو الحق اذ الاصل عدم التصرف فى الحروف (قوله فخفف) بنقل حركة الهمزة وحذف الالف للساكنين وبغير المعنى بتغيير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز ان يليه الجار كما فى قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين (قوله اذا الظرفية) فى الرضى وانما حملنى على ذلك ظهور معنى الزمان فيها فى جميع الاستعمالات كما فى اذ (قوله فنون عوضا عن المضاف اليه) فى الرضى وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا الى لفظ اذا الذى هو بمعنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضى وجعلوه صالحا للازمنة الثلاثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لدلالة الفعل السابق عليها كما يقول لك شخص انا أزورك فتقول اذا اكرمك اى اذ تزورنى اكرمك اى وقت زيارتك اكرمك وعوض التنوين عن المضاف اليه لانه وضع فى الاصل لازم الاضافة (قوله سرت حتى ادخلها) مثل للحروف الثلاثة مع ان امثلتها مذكورة فى المتن لان المقصود ههنا تمثيل تقدير ان وما فى المتن تمثيل النصب ولذا لم يمثل لان وان واذن وكى وكان قول الشارح فيما سيجئ فان التى تنصب المضارع اشارة الى ذلك (قوله وهى اللام الجارة) عند البصريين فانهم قالوا انه حرف جر متعلق بخبر كان المحذوف والاصل ما كان

فاصد اللفعل واما عند الكوفيين فحرف زآئد لتأكيد النفى كالباء فى مازيد
بقائم ناصب لم يتعلق بشئ كذا فى مغنى اللبيب فان قلت اذا كان للتعدية
فكيف يصح قوله الزآئدة قلت كثيرا مايطلق القول بزيادتها لاطراد صحة
اسقاطها كذا فى التحفة (قوله فى خبر كان المنفى) اما لفظا واما معنى كما فى قوله
تعالى لم يكن الله ليغفر لهم (قوله لان هذه الثلاثة اه) هذا الكلام وما سيأتى
من قوله فان الواو والفاء اه تعليل لتقدير ان بعدها فوقعه هذا لا ماذكره
المصنف من التفصيل فانه تفصيل لشرط التقدير ولذا لم يتعرض
لتعليل تقدير ان بعد اولانه مفهوم من شرط التقدير صريحا (قوله وقد
امتنع عطف الخبر على الانشاء) فى المغنى عطف الخبر على الانشاء وبالعكس
منعه البيانيون وابن مالك فى شرح باب المفعول معه فى كتاب التسهيل
وابن عصفور فى شرح الايضاح ونقله عن الاكثرين واجازه الصفار وجماعة
(قوله فان التى ينصب اه) احتراز عن ان المخففة والتفسيرية وليس تقدير
الصفة ههنا للتعلق كما فى اذن وحتى (قوله تقع بعد العلم) وما بمعناه
كالرؤية والوجدان واليقين (قوله اذا لم يكن بمعنى الظن) حمل الوقوع بعد
العلم على الوقوع بعد لفظه كما هو المتبادر فاحتاج الى التقييد اذ العلم
قد يكون بمعنى الظن فى الرضى جوّز بعضهم ان يأوّل العلم بالظن مجازا
فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اى ظننت وفى تفسير ابى حيان
قد يستعمل العلم ويراد به الظن القوى فيجوز ان يعمل فى ان المصدرية ويدل
على ذلك قوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات لان القطع بايمانهن غير متوصل
اليه (قوله هى ان المخففة اه) اراد ان الضمير لمجرد التأكيد والفرق بين الخبر
والنعت سوآء قلنا انه مبتدأ او ضمير فصل وليس لقصر المسند على المسند
اليه لعدم صحته ولا لقصر المسند اليه على المسند لانه يصير قوله وليست هذه
تأكيدا تكرارا والاصل عدمه (قوله على غلبة الوقوع اه) ان اريد بالتحقيق
جعل الشئ محققا ثابتا فالمراد بغلبة الوقوع كثرته فان المظنون اكثرى
الوقوع وان اريد به العلم والقطع فالمراد بغلبة الوقوع كون جانب الوقوع
غالبا راجحا اى راجحا على عدمه والضابط فى معرفة ان المصدرية وغيرها
على ما فى الرضى ان ان التى ليست بعد العلم ولا مايؤدى معناه ولا مايؤدى

معنى القول ولا بعد الظن فهى مصدرية لا غير والتى بعد الظن فان كان بعدها
غير لا من حروف التعويض وهى السين وسوف وقد ولم ولا وما وان فخفيفة
لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال ان
لا شئ وان كانت بعدها لا داخلة على الفعل احتملت المخففة والمصدرية والتى
بعد العلم ومايؤدى معناه ان لم يكن فيه معنى القول فخفيفة لا غير وان كان فيه
معنى القول فان وليها فعل غير متصرف فمفسرة او مخففة وان وليها فعل
متصرف من غير حرف عوض احتملت ان تكون مفسرة ومصدرية لا مخففة
لعدم العوض وان وليها فعل متصرف مصدر بلا جاز كونها مفسرة
ومصدرية ومخففة وان وليها فعل متصرف مصدر بغير لا من حروف العوض
فمخففة او مفسرة وكذا ان لم يلها الفعل بل وليها جملة اسمية اذا عرفت هذا
فلابد فى بيان المصنف من اعتبار قيود ليصح فتدبر (قوله فيجرى اه) ذكر
النتيجة بعد اقامة الدليل وذكر المدعى اشارة الى ايصاله اليها وترتبها عليه
والى ان قوله ففيها الوجهان ليس المراد انه يتحقق فيها الوجهان بل انه يجرى
فيها الوجهان والمحقق لا يكون الا احدهما (قوله نفيا مؤكدا) فى المغنى
ولا تفيد لن توكيد النفى خلافا للزمخشرى فى كشافه ولا تأبيده خلافا له
فى انموذجه وكلاهما دعوى بلا دليل ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم
فى قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولكان ذكر الابد فى قوله تعالى ولن يتمنوه
ابدا تكرارا والاصل عدمه (قوله اى لم يكن اه) اى ليس المراد من عدم
الاعتماد ان لا يكون لها ارتباط بما قبلها اصلا فان اذن الواقعة بعد الفاء والواو
يجوز فيها الوجهان نحو قوله تعالى واذن لا يلبثون خلافك الا قليلا قرئ
بالرفع والنصب فمن حيث انه وقع فى صدر جملة مستقلة ينصب المضارع ومن
حيث كون ما بعدها من تمام ما قبلها بسبب ربط حرف العطف يكون
ما بعدها مرفوعا مع وجوب الانتصاب مشروط بذلك لكن الكلام فى شروط
الانتصاب ولعل الشيخ الرضى انما فسر الاعتماد بكونه من تتمة ما قبلها بجعله
شرط الوجوب بقرينة المقابلة بقوله واذا وقعت بعد الواو والفاء فوجهان
بل المراد ان لا يكون ما بعدها معمولا لما قبلها حقيقة او حكما بان يحصل
له بالنظر الى ما قبلها اعراب وان لم يكن عاملا فيه وذلك فى ثلاثة مواضع

قوله وكذا ان كانت داخلة الخ
لمنع ماقبلها تفسيريتها اوما
بعدها مصدريتها اه خد

قوله مفسرة كقوله تعالى نودى
ان بورك من فى النار اه خد

قوله بل وليها جملة نحو ناديته
ان زيد قائم وكذا ان وليها
الشرطية كقوله تعالى قل اوحى
الى قوله وان لو استقاموا
الخ اه خد

بالاستقرآء الاول ان يكون مابعدها خبرا لماقبلها نحوانا اذن احسن اليك والثانى ان يكون جزآء للشرط الذى قبلها نحوان جئتنى اذن اكرمك والثالث ان تكون جواب القسم الذى قبلها نحووالله اذن اكرمك فانه فى الصورة الاخيرة وان لم يكن ماقبلها عاملا ففى حكم العامل اذ يحصل له بالنظر اليه اعراب الرفع (قوله فانه اذا اعتمد) حاصله ان اذن لكونه حرفا ضعيف العمل لايعمل فيما هو مقدم عليه حكما وترك الدليل المشهور الذى ذكره من فسر الاعتماد بكونه معمولا وهو انه يلزم توارد العاملين اعنى اذن وماقبلها لان توارد العاملين جائز اذا كان عمل احدهما لفظيا وعمل الآخر محليا نحوان زيدا قائم وعمرو (قوله المذكور بعدها) اى متصلا كماهو المتبادر ففيه اشارة الى اشتراط الاتصال ايضا فانها لاتعمل بالفصل الا اذا كان بالقسم اوبلا النافية نص عليه فى المغنى (قوله لكونها) اى فى الاصل باعتبار مدخولها جوابا لكلام مقدم صدر عن ذلك المتكلم نحوان جئتنى اذن اكرمك او من متكلم آخر كمافى مثال المتن وجزآء الشرط مذكور اومقدر (قوله وهما لا يمكنان) اى كلاهما لايمكنان الافى زمان الاستقبال لا كل واحد منهما فان الجواب انمايقتضى ان يكون متأخرا عن كلام سابق فيجوزان يكون فى الحال والشرط والجزآء يجوزان يكونا ماضيين نحوان جئتنى لاكرمتك ولايجوزان يكون الجزآء حالا وقد نص فى الرضى ان الشرط والجزآء امافى المستقبل اوفى الماضى ولامدخل للجزآء فى الحال (قوله وجب الرفع) وفى بعض الصور فان المقصود بيان فائدة الاشتراط لا استيفاء اعراب صور الفقدان فلا يردان فى صور تقديم الشرط يجب الجزم فالواجب ان يقول وجب الرفع والجزم (قوله اذالم يعتمد اه) الاولى ان يجعل كل منهما خبر المبتدا لئلا يكون ذكر الشرطين استطرادا ولايحتاج الى اعتباران الشرطين المذكورين لما كانا مقررين نزلا منزلة المعلوم وذكر فى العلة ان من شأنها ان تكون قضية معلومة للمخاطب والا فالمعلوم مماسبق نفس الانتصاب لا المقيد بالشرطين (قوله معها كما اشرنا اليه) اى الى كونه ظرفا للانتصاب حيث قدر الموصول التى صلتها ينتصب (قوله فالوجهان) فى المغنى والتحقيق انه اذا قيل ان تزرنى ازرك واذن احسن اليك فان قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذن

قوله اذالم يعتمد الخ لكان يقال
كونها عاملا او من نواصب
الفعل اذالم يعتمد الخ واذا كان
على هذا التقدير يلزم احد
امرين اما عدم الانتظام التام
بين طرفى الاعتراض
او طول الكلام مع ان ما احتاج اليه
المحشى رحمه الله تعالى يندفع
بادنى اعتناء اه خد

لوقوعها حشوا وعلى الجملتين جميعا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف ولايجوز ان يقدر فيها الوجهان على قياس ماسبق اذ ليس فى اذن وجهان بل فيما بعدها الا ان يفسر الوجهان بالاعمال والالغاء ولم يقدر الفعل لئلا يكون كنزع الخف قبل الوصول الى الماء (قوله بناء على ضعف الاعتماد) لان حروف العطف لكونها اصلا فى عطف المفردات يقتضى ان يكون المعطوف كالمعمول لما قبله لكن بدخوله على الجملة المستقلة ضعف الاعتماد فكانه لم يعتمد فيجوز النصب (قوله باعتبار الاعتماد بالعطف) نظرا الى ماهو الاصل فيه وان لم يوجد ههنا فلو فسر الاعتماد بالارتباط بماقبله وجعل الشرطان لوجوب الانتصاب كما فعله الشيخ الرضى لم يحتج الى هذه التكلفات كما لايخفى (قوله وكى التى ينتصب بها المضارع) احتراز عن كى الجارة وهى ما دخلت على الاسم نحو كيمه وعلى ان نحو جئتك كى ان تكرمنى فانها جارة بمعنى اللام لمجرد التعليل وفى غيرهما اذا تقدمها اللام نحو لكيلا تأسوا فهى ناصبة لاغير واذا لم يتقدمها تحتمل ان تكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان تكون جارة مضمرة بعدها ان كذا فى الرضى فمعنى قوله ينتصب بها المضارع يجوز نصب المضارع بها وفيه رد على الاخفش حيث ذهب الى انها حرف جر وان انتصاب المضارع بعدها فى جميع المواد بتقدير ان (قوله اى سببية ماقبلها لمابعدها) بحيث يمكن ان يؤدى حصول مضمون ماقبلها الى حصول مضمون مابعدها كذا فى اللباب فعلم ان مدلولها سببية ذى الغاية وهى لازم التعليل الذهنى اعنى كون مابعدها علة غائية لماقبلها فلذلك اختلفت عباراتهم فقال بعضهم انها للسببية وقال بعضهم انها للتعليل (قوله مستقبلا بالنظر الى ماقبله) بان يكون مترقب الحصول وقت حصول ماقبله (قوله وان كان بالنظر الى آخره) اى سوآء كان وقت الاخبار ماضيا اوحالا اومستقبلا اولم يكن على احد الوجوه الثلاثة وذلك بان حصل منك السير اما للدخول اوالى الدخول ثم عرض مانع من حصوله فلم يكن الدخول حاصلا لاماضيا ولاحالا ولامستقبلا كذا فى الرضى ولاشك ان استقباله بالنظر الى ماقبلها حينئذ اظهر من الاول فظهر معنى ان الوصلية كانه قيل وان كان استقباله بالنظر الى ماقبلها يزاحمه امر آخر وهو كونه ماضيا اوحالا اومستقبلا بالنظر

الى زمان التكلم فاندفع ماقيل ان الواجب ان يقال سوآء كان بالنظر الى زمان التكلم اه او اسقاط قوله مستقبلا (قوله حال كونه اه) اشارة الى ان قوله بمعنى كى ظرف مستقر واقع موقع الحال وفائدته الاشارة الى انه لا يكون حتى حينئذ بمعناه الحقيقى اعنى انتهاء الغاية بشرط كون مابعدها جزأ لما قبلها ضعيفا او قويا فى تعلق الفعل السابق (قوله للسببية) احتراز عن كى التى تكون بمعنى ان المصدرية وهو ما اذا كان مدخول اللام نحو قوله تعالى لكيلا تأسوا (قوله لانتهاء الغاية) احتراز عن الى التى بمعنى مع نحو قوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم كذا قاله الرضى ثم قال ذكره لا يصلح علامة يعرف بها نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى الواقع بعدها المضارع مرفوعا كان او منصوبا لا تخلو اما ان تكون بمعنى الى او بمعنى كى وفى كلا الوجهين لابد ان يكون مابعدها مستقبلا بالنظر الى ماقبلها لان المسبب لابد ان يكون بعد السبب والنهاية بعد البداية فنقول مدار ذلك على قصد المتكلم فان قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذى بعد حتى امافى حال الاخبار اوفى الزمان المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية وجب رفع المضارع وان قصد كونه مترقبا وقت الشروع فى مضمون الفعل المتقدم سوآء حصل فى احد الازمنة الثلاثة اوعرض مانع من حصوله وجب النصب انتهى ويمكن حمل عبارة المتن على هذا بان يقال مراده اذا كان مستقبلا بالنظر الى ماقبله فى قصد المتكلم ومترقبا حصوله بقرينة قوله فان اردت الحال حيث لم يقل فان كان للحال (قوله ان يكون ماضيا اه) بان اخبر بعد الدخول اوحالا بان اخبر حال الدخول اومستقبلا بان منع مانع من الدخول فى زمان التكلم وكان قاصدا للدخول بعده (قوله بطريق التحقيق) يعنى ان قوله تحقيقا اوحكاية تمييز من الحال فانهما قسمان منه على ماتشعر به عبارة الشارح رحمه الله فى بحث اسم الفاعل حيث قال والحال اعم من ان يكون حقيقة اوحكاية ويجوز ان يكون خبر كان المحذوف وجعله حالا تكلف وكذا جعله منصوبا بنزع الخافض (قوله كما تقول كنت سرت امس اه) فان امس يفيد ان السير الواقع فيه منقطع بالدخول سبب له اومنتهى اليه فيقتضى ان يكون الدخول ايضا محققا فيه اذ لو تحقق الدخول فى حال التكلم يكون للسير فى الحال ايضا

مدخل فى تحقيقه فلم يكن السير فى الامس فقط سببا لتحققه (قوله كانك كنت اه) بيان لكون المراد من ادخل ههنا حكاية الحال الماضية فان الكلام واقع فى الحال فكيف يصلح ارادة الحال الماضية فوجهه بان يقدر ان هذا الكلام واقع فيه اى فى الزمان الماضى والان محكى وهذا بناء على ان يقدر المتكلم من حيث انه متكلم موجودا فى الزمان الماضى حاكيا له فى زمان التكلم وان لم يصوره الشارح قدس سره بان يقدر المتكلم كانه الآن موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن لان ذلك التقدير انما يكون فيما اذا كان المقصود استحضار صورة ماوقع فيه كما فى قوله تعالى قل فلم تقتلون انبياء الله من قبل وليس مقصوده ان حكاية الحال عبارة عن حكاية اللفظ الدال على الحال فانه قد صرح بان المراد من الحال فى عبارة المصنف زمان الحال (قوله ففى زمان الحكاية اه) نتيجة لما قبله فلا يتوهم استدراكه (قوله اذ لا يمكن اه) دليل لقوله فابقيته يعنى ان ابقاءه على الرفع الذى كان عليه لامتناع نصبه اذ لا يمكن تقدير ان (قوله لانها علم الاستقبال) اى يقصد منها الاستقبال وقد قصد من المضارع ههنا الحال على سبيل الحكاية ولا شك ان قصد الحال وقصد الاستقبال متنافيان فلا يرد ان ان يقدر بعد حتى اذا كان مابعدها مستقبلا بالنظر الى ماقبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا اوحالا لانه حينئذ لا يقصد منه الحال (قوله لا جارة) لانها لاختصاصها بالاسم لا تدخل على الفعل الا بتقدير ان وقد امتنع ههنا لانه علم الاستقبال وتقديرها لم يثبت فى كلامهم (قوله ولا عاطفة) تعرض لنفيها مع انها اخص استعمالا من الجارة ردا على من توهم انها عاطفة كذا فى العباب (قوله كلام مستأنف) لا يتعلق بما قبلها من حيث الاعراب كما تعلق المنصوب لان حتى المنصوب بعدها الفعل حرف جر متعلق بما قبلها (قوله لان ان يقدر اه) لان ذلك لا يطرد فى نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول على قرآءة الرفع وتقدير لفظ الشأن او ضمير الشان تكلف لا تدعو اليه ضرورة (قوله ليكون حتى داخلة اه) اى يقدر المبتدأ لرعاية ماهو الاصل فى حتى وهو دخوله على الاسم (قوله كما توهمه بعضهم) لان رعاية الاصل يقتضى دخولها على المجرور لا على المرفوع (قوله سببا لما بعدها) فلا يجوز سرت حتى تطلع الشمس

(قوله يعنى ان الشارح قدس سره) نفى كون حتى جارة ونفى العاطفة من الاعم وهى اعم استعمالا ونفى الاعم فى الاستعمال لا يستلزم نفى الاخص ولا حاجة لنفيها بعد نفى الجارة لكن لما توهم بعضهم كونها عاطفة تعرض له ايضا ابطالا لهذا التوهم اه

وذلك انهما مشتركان فى وجوب كون ماقبلهما ذا اجزاء وتختص العاطفة بوجوب اظهار ما قبلها بوقف صحة العطف عليه فلا يجوز نمت حتى الصباح لعدم ظهور العطف فيه وهو الغالب ههنا ماقبل حتى وهو بوجوب كون مابعدها جزأ حقيقة او حكما وتختص ايضا الامثلة موجودة فى الرضى فى حروف الجر وتختص ايضا بوجوب دخول مابعدها فى ح

ولاماسرت حتى ادخلها ولاهل سرت حتى ادخلها ليحصل الاتصال المعنوى يعنى ان حتى لكونها فى الاصل حرف جر لانتهاء الغاية يقتضى الاتصال اللفظى والمعنوى ولصيرورتها حرف ابتداء والجملة مستقلة بعدها لم يبق الاتصال اللفظى ولا مستعملا فى معناه الحقيقى فشرطنا السببية المناسبة لمعناه الحقيقى فان السبب ينتهى لوجود المسبب فلا يردان الاتصال المعنوى غير منحصر فى السببية فليكن بوجه آخر ككونه غاية لماقبله فيجوز نحو سرت حتى تغيب الشمس بالرفع (قوله الآن) قيد به ليصير المثال نصا فى الحال تحقيقا كما ان المثال السابق نص فى الحال حكاية والقرينة على التقييد كون المضارع خاليا عن قرينة الاستقبال والحال فانه اذا خلا من القرآئن لم يحمل الا على الحال كذا فى الرضى ٣ واشار بذلك الى ان مثال المتن يحتمل كليهما (قوله نظرا الى الامر الاول) لا بالنظر الى الامر الثانى فان كينونة السير على صفة او فى نفسه سبب للدخول واما احتمال تقدير الجر منتفيا فنافى لماهو مدلول كان او لاعتبار ان الانتفاء صفة حصل السير عليها وهو تكلف (قوله فى وقت حصول اه) على حذف ثلاثة مضافات قال الرضى وقد يحذف مضاف مابعدها وهلم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه (قوله فيفيد المعنى) على تقدير عدم حذف الجر بخلاف التامة وبخلاف النصب فانه يفيد المعنى من غير تقدير العامل للجار والمجرور وانما هو لرعاية قاعدة نحوية فان العرب القح يفهمون المعنى من غير شعور لهم بالتقدير (قوله مقطوعا بوقوعه) او بوقوع مدلوله بالنظر الى الخبر وان احتمل عند العقل عدم الوقوع (قوله مع الشك فى وقوع السبب) المفاد سببيته له بحتى فلا يرد منع استحالته لجواز تعدد السبب (قوله فانا ادخل) تصريح لكونه حرف ابتداء بجعل الجملتين متخالفتين لا تقدير للمبتدأ (قوله لا على كان سيرى) اشار الى ان المقصود بتقدير جاز ليس تعيين هذا الطريق بل نفى عطفه على كان سيرى فيجوز ان لا يقدر جاز فيكون عطفا على كان سيرى بعد اعتبار تقييده بقوله فى التامة لكنه خلاف الظاهر (قوله لعدم صلاحية اه) مع ان تقديم القيد على المعطوف عليه يقتضى المشاركة فيه بخلاف ما اذا تأخر فانه يحتمل المشاركة وعدمها هذا ما قالوا وهو الظاهر السابق الى الفهم (قوله التى ينتصب اه) احترازعن لام كى

م حكم ماقبلها فلا يجوز العطف
فى نمت الغاس حتى الصبح
وصمت رمضان حتى الفطر
فهى جارة فقط عند السيرافى
وجماعة فانه يمنع الجر ايضا
فنحو هذين التركيبين عنده
لا يصح ورد بقوله تعالى حتى
مطلع الفجر واما دخول مابعد
الجارة فى حكم ماقبلها فقال
به المصنف والزمخشرى مطلقا
وجوبا وابن مالك جوازا وقال
عبد القاهر والاندلسى وجماعة
ان كان مابعدها جزء ماقبلها
فداخل والا فلا اه خ د

٣ قاله فى صدر مباحث المضارع
عند قول المصنف لوقوعه
مشتركا واية هنالك كون
المضارع حقيقة فى الحال مجازا
فى الاستقبال بان المناسب ان
يكون للحال صيغة خاصة
كالاخويه اه خ د

فى قوله تعالى لكيلا تأسوا فانه لا ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بل بكى واشارة الى انه مثال الانتصاب بخلاف ماذكر فى الشرح فانه مثال التقدير (قوله وانما يقدر اه) اعاد الدليل والمدعى المذكورين سابقا للتقدير بعد الاحرف الثلاثة اجمالا فى لام كى ولام الجحود ولاختلاف الكوفيين فيهما حيث قالوا انهما ناصبتان بنفسهما ولم يعتد بخلافهم فى حتى لظهور كونه حرف جر (قوله ينتصب بها) اى بتقدير ان بعدها فالباء للملابسة وفائدة التقييد الاشارة الى انه مثال للانتصاب وليس احترازا عن شئ (قوله لام تأكيد) خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر (قوله او معنى) واشترط صاحب المغنى ان يكون النفى بما او لم والجمهور على عدم الاشتراط فاللام فى قوله تعالى وان كان مكرهم لتزول منه الجبال فى قرآءة الكسر لام الجحود عندهم وعنده ان الشرطية واللام بمعنى كى (قوله فان قيل اه) لا ورود لهذا السؤال لان اللام عند الكوفيين زآئدة لمجرد تأكيد النفى وعند البصريين صلة لخبر محذوف اعنى قاصدا كما مر (قوله التى ينتصب) مقصوده من هذا الكلام ان المراد بالفاء الفاء المعهودة فيما سبق وان الشرطية لتقدير ان بعدها لا نصبها كما ذهب اليه الكوفيون وان قوله بشرطين خبر وليس على سنن الظروف السابقة متعلقا بالانتصاب الملحوظ معها اذ ليس ههنا خبر سواه وليس مقصوده خصوص هذا التقدير فليقدر ناصبة او متلبسة فلا يتوهم وانه لا حاجة الى تقدير المبتدأ المصدر بالفاء وجعله مع خبره خبرا لقوله والفاء (قوله مشروط) هذا الاشتراط لصحة الانتصاب لا تعيينه لجواز الرفع مع تحقق الشرطين نحو قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وكذا فى الواو واو (قوله على السببية) اى كون الفاء سببية لا عاطفة للجملة على الجملة فلا ينافى كونها لعطف المفرد على المفرد (قوله تغيير اللفظ) من الرفع الذى هو الاصل فى جميع الافعال الخالية من النواصب والجوازم الى النصب لا تغيير اللفظ فى نفسه حتى يرد ان تغيير الاعراب لا يقال له تغيير اللفظ (قوله على تغيير المعنى) اى تغيير معنى الفعل من الحالية الى الاستقبالية ومعنى الفاء الذى هو تعقيب الى السببية وذلك لان تغيير اللفظ يشعر بتقدير ان وهو علم الاستقبال ويؤول الفعل بالمصدر

ولا يعطف المفرد على الجملة التى لا محل لها من الاعراب فلا يكون للتعقيب فكان فى النصب شيئان دفع كون الفاء للعطف وتقوية كونه للجزآء (قوله ولا يحتاج الى الدلالة عليها) ويكون رفع المضارع على الاستئناف او العطف كما فى صورة النفى فى المغنى رفع تحدث على العطف فيكون شريكا فى النفى او الاستئناف فيكون مثبتا اى فانت تحدثنا الآن بدلا من ذلك (قوله بتقديم الانشاء) لان تقديم الانشاء على ما يصح ان يكون جوابا يدل على انه خال عن الطلب الذى هو مدلول الانشاء فيكون جوابا والجواب لا يعطف (قوله المستدعى جوابا) صفة للنفى مبينة لكونه فى معنى الانشاء (قوله عن توهم) انما قال توهم لان دفع احتمال عطف الجملة على الجملة حصل بنصب المضارع الان توهمه باق باعتبار غفلة السامع عن النصب (قوله جملة معطوفة) من غير ان يقصد سببية احداهما للاخرى اما بعد قصد السببية فيجوز ان يعطف مصدر احداهما على مصدر الاخرى باعتبار اشتراكهما فى الطلب او النفى (قوله ويندرج فيها الدعاء) اى المراد بالامر والنهى مصطلح النحاة لا مصطلح الاصول وعند الكسائى ما مدلوله الامر نحو اتقى الله امرؤ وفعل فيثاب عليه او اسم فعل نحو نزال وقرقار او يكون الامر فيه مقدرا نحو الاسد الاسد فهو جار مجرى الصريح (قوله اونفى) وهو اما صريح كما فى مثال الشرح واما مؤول نحو قلما يلقانى فيكرمنى فان قل وما يشتق منه يجرى مجرى النفى فى الاستعمال واما ما معناه معنى النفى ولا يجرى مجراه فى استعمالهم فلا ينصب جوابه كقولك انت غير امير فتضربنى وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى القلة او النفى قياسا وقد ينتصب بعد التشبيه المفيد للنفى كقولك كانك وال فتشتمنى اى لست بوال وقد يضمر ان بعد الواو والفاء الواقعتين بعد الشرط نحو ان تأتنى فتكرمنى او وتكرمنى آتك او بعد الشرط والجزآء نحو ان تأتنى آتك فاكرمك او واكرمك الحاقا للشرط بالنفى فى عدم الحصول وقد جاء النصب بعد الحصر بانما نحو انما تجيئنى فيكرمنى زيد لما فى انما من معنى التحقير القريب من النفى كذا فى الرضى ٣ (قوله فيندرج اه) لان المراد بالنفى اعم من ان يكون صريحا او ضمنا كما عرفت (قوله نحو ما تأتينا فتحدثنا) ومعناه على النصب قصد السببية مع انتفائهما او القصد الى نفى الثانى ولا يمكن

٣ عبارة الرضى فلفظ انما
يستعمل بمعنيين اما تحقير
الشئ كقولك انما سرت
وتعدت اذا حقرت سيره ويجوز
الرفع على قبح لان التحقير كالنفى
واما للاقتصار على الشئ كقولك
لمن ادعى الشجاعة والكرم
والعلم انما انت شجاع اى فيك
هذه الخصلة فقط ويجوز الرفع
اذن بلا قبح انتهت

القصد

القصد الى نفى الاول فقط للزوم تحقق المسبب بدون السبب وعلى الرفع نفى المجموع او نفى الثانى وحده وقصد السببية ولا يمكن نفى الاول فقط لامتناع تحقق التحديث الذى بعد الاتيان بدون الاتيان الا على القطع والاستئناف او على العطف على النفى فيكون المراد ما تأتينا فانت تحدث جاهلا بحالنا كقولك ما تأتينا فتجهل امرنا فان القصد اثبات جهله (قوله ويدخل فيه اه) لان المراد ما فيه معنى التمنى اما بصيغة او بغير صيغة (قوله لعلى ابلغ الاسباب) بمعنى التمنى لامتناع بلوغه اسباب السموات وفى ايراده فى صورة الترجى تهكم واستهزآء حيث اعتقد ممتنع الوقوع مرجوا وفى المغنى فاطلع بالنصب عطف على معنى لعلى ابلغ وهو لعلى ان ابلغ فان لعل تقترن كثيرا بان ويحتمل ان يكون عطفا على الاسباب على حد ولبس عباءة وتقر عينى * ومع هذين الاحتمالين يندفع قول الكوفى ان فى هذه القرآءة حجة على جواز النصب فى جواب الترجى حملا على التمنى انتهى فيجوز ان يكون تركه لانه مذهب البصريين (قوله او عرض) والعرض وان كان من الاستفهام لكن لم يبق فيه معنى الاستفهام وصار معنى آخر برأسه فلذا لم يدرجه فيه (قوله وما بعد الفاء فى تأويل اه) لاشتراكهما فى الطلب او فى النفى واختار الرضى انه مبتدأ محذوف الخبر لان فاء السببية مع ان مجيئها للعطف قليل مختصة بعطف الجمل نحو الذى يطير فيغضب زيد الذباب ولان المقصود من النصب التنصيص على السببية وبعد جعله معطوفا على مصدر الفعل المتقدم لا يكون نصا فى السببية بخلاف ما اذا جعل مبتدأ محذوف الخبر فانها للسببية فقط وفيه اخراج الفاء عن الاصل من غير ضرورة داعية والتنصيص على السببية معناه ان تدل على السببية قطعا وان جامع العطف ومعنى كون فاء السببية لعطف الجمل ان مدخولها جملة صورة البتة (قوله فمحمول اه) اى على خلاف الاستعمال اضطرارا وقيل يحتمل ان يكون مما دخله نون التأكيد الخفيفة فى الجواب (قوله اى مصاحبة اه) اى لقصد اجتماع مضمون ما قبلها او مضمون ما بعدها فى زمان واحد لان العدول الى النصب للتنصيص على الجمعية لما ان تغير اللفظ يدل على تغير معنى الفعل من الحال الى الاستقبال والواو من العطف المحض الى الجمعية اذ هى صالحة للارادة منها فاذا لم تقصد الجمعية لا يحتاج الى الدلالة عليها وتعين الرفع على الاستئناف (قوله

آخره احب الى من لبس
الشفوف) صرح فى التصريح
بان البيت مصدر بالواو العاطفة
على البيت المتقدم وهو قولنا
لبيت الخ ثم قال وفى بعض النسخ
للبس باللام وهو تحريف اهخد

قوله فاء السببية عبارة الرضى
فى حروف الشرط اعلم انه لا تنافى
بين السببية والعاطفة فقد تكون
سببية وهى مع ذلك عاطفة على
جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو
ولكن لا يلازمها العطف نحو
ان لقيته فاكرمه اه

عنكم الاية واختلفوا فى هذه اللام فقيل زآئدة لمجرد التأكيد وقيل للتعليل
والمفعول محذوف دل عليه المقام او الفعل مؤول بمصدر مرفوع على
الابتدآء واللام ومابعدها خبر اى ارادة الله وامرى فلام مفعول للفعل كذا
فى المغنى (قوله نحو اعجبنى قيامك) اشار بالمثال الى ان المراد العاطفة المذكورة
سابقا وهى مايكون قبلها اسم صريح (قوله فلما لم تدخل اه) ولاختصاصها
بالمضارع (قوله واما الفاء والواو اه) اى المذكورات سابقا (قوله والانتهاء)
اى مثلا ولتلازم المعنيين اكتفى باحدهما (قوله فلم يظهر الناصب بعدها)
كيلا يتوهم توارد ناصبين (قوله لاستكراه اه) اى المتحركين وقوله فلا والله
لا يلفى لمابى * ولا للمابكم ابدا شفاء شاذ (قوله وينجزم بلم ولما) اما الجزم بلم
ولما وان فلاختصاصها بالفعل وكل مااختص بشئ وهو خارج عن حقيقته يؤثر
فيه ويغيره غالبا بشهادة الاستقرآء واما كلمات المجازاة فلتضمنها معنى ان واما
بلام الامر وبلا النهى فلمشابهتهما ان ولم ولما حيث تقلبان الخبر الى الانشاء كما ان
ان يقلب المضارع من الحال الى الاستقبال ومن القطع الى الشك وكما ان لم
ولما تقلبان المضارع الى الماضى (قوله ولا فى النهى) فى الرضى اذا قصد بكلمة لا
ذلك اللفظ دون معناه كان علما منقولا وقد ينكر العلم بان يؤول بواحد
من المسميات به وحينئذ يدخل عليه اللام والاضافة وفيما نحن فيه كذلك فان
لا مشتركة فى الناهية والنافية والزائدة ولذا كان الوصف به قيد احترازيا
فتجوز الاضافة كما سيجئ فالتوصيف والاضافة مجرد تفنن فى العبارة
ثم الكلمة المبنية اذا جعلت اسم ذلك اللفظ فالاكثر الحكاية ويجوز الاعراب
فان اول باللفظ فمنصرف وان اول بالكلمة فان كان ثلاثيا ساكن الوسط
يجوز صرفه والا فهو غير منصرف واذا اعربته فان كان ثلاثيا والحرف
الثانى حرف علة وجب التضعيف فاذا ضعفت لا زدت على الفه الفا آخر
وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء وقلت لاء فيجوز ان يقرأ ههنا لا بالقصر
على حالة البناء ويجوز ان يقرأ بالمد معربا مجرورا منصرفا فقوله المستعملة
بيان لمعنى الظرفية والتعريف فيه لفظى وانما اثر الوصف على الحال لان
الوصف للتخصيص المزيل للنكارة الحاصلة من الاشتراك اللفظى والحال قيد
فى العامل (قوله وكلم المجازاة) اى كلمات تدل على كون احدى الجملتين جزآء

للاخرى

للاخرى فالمجازاة بمعنى الجزآء على مافى الصحاح جزيته وجازيته بمعنى
اختارها عليه لان الجزآء يستعمل بمعنى الجملة الجزآئية كثيرا (قوله مهما اه)
غير مركبة عند سيبويه ومركبة من ما الشرطية وما الزآئدة عند الخليل ابدل
الالف بالهاء لثقل بهما فى الهمس ومن مه بمعنى كف وما عند الزجاج وعلى
كل التقادير معناه مالا يعقل سوى الزمان واذما حرف غير مركبة عند سيبويه
وقيل اصله اما غيرت الميم ذالا وقال المبرد اذ باقية على اسميتها وما كافة لها
عن طلب الاضافة مهيئة للشرط والجزم كما فى حيثما فانها صارت للمستقبل
وجازمة بما الكافة لها عن الاضافة التى تفيدها التعيين بحسب المضاف اليه
لتصير مبهمة كسائر الكلمات الشرطية واختلف فى عامل الشرط والجزآء
فقيل كلمة الشرط فيهما وقيل كلمة الشرط فى الشرط وهما فى الجزآء وقيل
الشرط فقط وقال الكوفيون الجواب مجزوم بالجوار وقيل مبنيان لعدم
وقوعهما موقع الاسم (قوله واذا) والغالب فيه ان يكون ظرفا للمستقبل
متضمنة لمعنى الشرط مختصة بالفعلية ويكون الواقع بعدها ماضيا كثيرا
او مضارعا دون ذلك وقد تخرج عن الظرفية والشرطية والاستقبال
والتفصيل فى مقامه (قوله لم يجئ) اى ليس معنى الشاذ مخالف القياس
ولا مخالف الاستعمال الفصيح لانهما اذا تضمنا معنى الشرط فانجزام المضارع
بعدهما قياسى واقع فى استعمال الفصحاء بل معناه ان الجزم بعدهما مع ارادة
معنى الشرط قليل لم يسمع فى السعة (قوله امامع كيفما اه) فى المغنى
كيف يستعمل شرطا فيقتضى فعلين مقتضى اللفظ والمعنى غير مجزومين
نحو كيف تصنع اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب بالاتفاق ولا كيف
تجلس اجلس بالجزم عند البصريين الاقطرب بالمخالفتها ادوات الشرط لوجوب
موافقة جوابها لشرطها كما مر وقيل يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب
والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقترانها بما انتهى فعلم ان الدليل الذى ذكره
الشارح رحمه الله جارى فى جميع صورها الان استوآء فعل شخصين فى جميع
الاحوال والكيفيات متعذر وان ماذكره تصوير للكل فى صورة جزئية
ليتضح كل الايضاح (قوله ومن المتعذر اه) فاذا تعذر الاستوآء تعذر اعتبار
معنى الشرط فيه فلا تكون متضمنة لمعنى ان فلا تجزم واما ماجاء فى الشعر

فللضرورة باجرآئه مجرى الشرط لكونه فى صورته اوباعتبار عدم الاعتداد
ببعض الاحوال والكيفيات واعتبار استوآئها فى البعض وبذلك ضعفت
الشرطية فلم تجزم (قوله موضوعة للابهام) فى وجود مدخوله فى اعتقاد
المتكلم فانها موضوعة لتعليق شئ بشئ مفروض وجوده فى المستقبل مع
عدم القطع بوقوعه اولاوقوعه (قوله موضوعة للامر المقطوع به) اى وجوده
فى اعتبار المتكلم فى المستقبل فلم يكن فيها معنى ان الشرطية لان الشرط
هو المفروض وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا فى الامور التى
نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه جوز وانضمين اذا معنى
ان كما فى متى وسائر اسماء الجوازم الا ان ذلك المعنى لما رسخ فى اسماء الشرط
اذلم توضع فى الاصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه جزمت بخلاف
اذا فانه لما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا به فى اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى
ان بل صار عارضا على شرف الزوال فلذا لم يجزم الا فى ضرورة الشعر كذا
فى الرضى (قوله اى نفى المضارع) نص فى ذلك عبارة المغنى حيث قال لنفى
المضارع وقلبه ماضيا (قوله ولا يبعد) اى من حيث المعنى وفيه اشارة الى بعده
فى الجملة وذلك لان لم يدخل على المضارع ويؤثر فيه القلب والنفى معا وكونه
لنفى الماضى انما يصح لو اعتبر النفى بعد القلب وهو خلاف الظاهر ولذا زاد كلمة
لو والا فا لظاهر ولا يبعد جعل الضمير اه نعم يصح لو قيل لقلب الماضى مضارعا
ونفيه على ما ذهب اليه بعضهم من ان لم دخل على الماضى فقلب لفظه الى لفظ
المضارع وكلمة لو شرطية دل على جوابه ما قبله (قوله ولا يلزم استمرار) بل يجوز
ان يقع قبل زمان التكلم (قوله بين العامل) اى بين العامل الحرفى وما يكون
معمولا له وهو الفعل حيث يقلبه الى الاستقبال فلا يكون داخلا على الفعل
بل على الحرف وذا لا يصح بخلاف لم فانه فاصل ضعيف فكانه من تتمة الفعل
وجزء له فيصح دخول ان عليه لبقاء دخوله على معموله وهو الفعل لصيرورة
لم جزأ منه فلا يرد ما قيل انه تصريح بان حرف الشرط هو الجازم للمضارع
المنفى بلم وليس كذلك (قوله وتختص ايضا لما اه) وهى الخواص الاربع المتفق
عليها وواحدة مختلف فيها وهى ان منفى لما لا يكون الا قريبا من الحال وقال
ابن مالك لا اشتراط لذلك فى المعنى وعلة هذه الاحكام ان لم لنفى فعله ولما لنفى

وليس جوابا كما هو رأى الكوفيين لان الشرط له صدر الكلام عند البصريين ولانه لا يجزم بشئ فى ادوات الشرط مطلقا ويمتنع دخول الفاء عليه مطلقا الا انه لكونه منفيا عن الجواب بدلالته عليه يكتفى به عند البصرية ايضا على تقدير جواب آخر له فهو جواب معنى فقط اتفاقا ولفظا ايضا عند الكوفية خذ
ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد

قد فعل وقد تكون للتوقع فى الزمان المتصل بالحال ولا يدخلها حرف الشرط
ويجوز حذف الفعل بعدها (قوله اللام المطلوب بها الفعل) اى غير فعل الفاعل
وهو المخاطب اما فعل المفعول او فعل الفاعل الغائب المذكور واما فعل
الفاعل المتكلم وهو قليل الاستعمال وكان القياس فى امر الفاعل المخاطب ان
يكون باللام ايضا لكن لما كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا
وبنى لزوال مشابهته الاسم بزوال حرف المضارعة وقد جاء باللام وهو فى الشعر
اكثر منه فى النثر (قوله وقد تسكن اه) وهو مع الواو والفاء اكثر لكون
اتصالهما مع بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء مع
اللام بعدهما وحرف المضارعة ككلمة على وزن نخذ فخفف بحذف الكسر
واما ثم فمحمولة عليهما لكونها حرف عطف مثلهما (قوله وهو يدخل على
جميع اه) بخلاف اللام كما عرفت (قوله او متكلما) نحو لا ارينك ههنا لان المنهى
فى الحقيقة ههنا هو المخاطب اى لا تكن ههنا حتى اراك (قوله المذكورة فيما
قبل) قيده بذلك لكونه تفصيلا لما ذكر سابقا معطوفا على لم فى قوله فلم لقلب اه
وخروج لولا لا يضر لان الكلام فى الجوازم (قوله اى لتجعل اه) اى للدلالة
على السببية الجعلية كما يدل عليه بيانه والتفسير بافادة كون الاول سببا
للثانى خال عن هذه الفائدة بل يتبادر منه السببية المحققة فلذا لم يفسرها بها
(قوله بل ملزومية شئ) اشارة الى ما ذكره الشيخ الرضى معترضا على الشيخ
ابن الحاجب حيث قال ان الشرط سبب والجزآء مسبب بان الشرط عندهم
ملزوم والجزآء لازم سواء كان سببا نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
او شرطا نحو ان كان لى مال لحججت اولا شرطا ولا سببا نحو ان كان زيد ابى
فكنت ابنه وان كان النهار موجودا فالشمس طالعة الى غير ذلك ولعل مرادهم
بالسببية مجرد التوصل فى اعتقاد المتكلم ولو ادعائا فيؤول الى الملازمة
الادعائية فكلمة بل اما للاعراض عن معنى الى معنى او عن لفظ الى لفظ
اظهر (قوله ولا يلزم اه) عطف على اعتبر داخل تحت المراد وعائد المعطوف
عليه كاف فى الربط او استئناف لبيان فائدة قيد الاعتبار (قوله لمكارم
الاخلاق) جمع المكرمة بمعنى الكريمة والاضافة من قبيل اخلاق ثياب
اى الاخلاق المستحسنة المرضية (قوله انه منها بمكان) اى ان المتكلم من مكارم

عبارة الرضى تلزم اللام فى النثر فعل غير الفاعل المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا وانت ضرب انت لان هذا الفعل للفاعل الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند واما فعل المتكلم كقوله عليه السلام قوموا فلاصل لكم وقوله تعالى ولنحمل خطاياكم وهذا امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلابد من اللام كما رأيت انتهت
فلتقم انت يا ابن خير قريش لتقضى حوائج المسلمات

الاخلاق بمرتبة (قوله لانه شرط) اى علامة (قوله ابتناء الجزآء) وفى
الصراح الجزآء پاداش (قوله فان كانا) اى فان كانا ناصبين فبنيان
ولكونه معلوما مما سبق من ان الماضى مبنى تركه (قوله او الاول) وهو اضعف
الوجوه فى الشرطية لانه فى صورة سببية المستقبل للماضى فى الرضى وهو
قليل لم يجئ فى الكتاب العزيز (قوله فالجزم واجب) وقد يرفع للضرورة
نحو ان يصرع اخوك تصرع (قوله لدخول الجازم اه) من غير فصل كما هو
المتبادر ولذا قال فى الشق الثالث لتعلقه بالجازم فلا يرد انه لابد من التعرض
لانتفاء ما يوجب ضعف التعلق كما هو فى الشق الثالث لمتعلقه اه فالجزم
باعتبار اصل التعلق والرفع باعتبار ضعفه (قوله ماضيا) اى بمعناه الحقيقى
وهو الاخبار عن وقوع الحدث فى الزمان الماضى فيدخل افعال المدح والذم
وفعل التعجب وصيغ العقود وكاد وعسى اذا وقعت جزآء فى قوله والا فالفاء
(قوله بغير قد) اى بغير حرف محقق للماضى على مضيه كما يشير اليه قول
الشارح فيما سيأتى ليخرج عنه الماضى المحقق فيشمل ما ولا ويكون الماضى بما
ولا داخلا فى قوله والا فالفاء فلا يرد النقض بالماضى الذى يكون بما ولا حيث
يجب فيه الفاء مع انها بغير قد (قوله ويحتمل اه) اشار الى ان الاول الظاهر لانه
الظاهر على الاحتمال الثانى او تقديرا ولذا قال ومعنويا مقدرا (قوله لتحقق اه)
الضابط ان مدار اتيان الفاء وتركه التأثير المعنوى اعنى قلب الجزآء
الى الاستقبال فان اثر فيه تأثيرا تاما فلا حاجة الى الفاء وان اثر تأثيرا ناقصا
فالوجهان وان لم يؤثر فيه اصلا فالفاء (قوله الماضى المحقق اه) لم يقل الماضى
الذى بقد اشارة الى ان المراد بغير قد اى بغير الحروف التى يكون الماضى بعدها
محققا لا تأثير فيه للشرط اصلا كما اشرنا اليه سابقا (قوله مضارعا
مثبتا) قيل فى اطلاقه نظر حيث يمتنع ترك الفاء فى المضارع بالسين وسوف
ولام الامر والجواب ان الاطلاق قد يكون قرينة على اعتبار قيد التجرد
فالمعنى ان كان مضارعا مثبتا فقط مجردا عن دخول شئ من الحروف وحينئذ
تدخل الصور المذكورة فى قوله والا فالفاء (قوله لعدم تأثيره اه) لتمحضه
للاستقبال بدخول لن (قوله معنى) قيد به لانه المناط لترك الفاء وايراده
(قوله خلصته لمعنى الاستقبال) لان المضارع المثبت والمنفى بلا كان محتملا

وتمام البيت يا اقرع
يا اقرع بن حابس يا اقرع
انك ان يصرع اخوك تصرع
قائله جرير بن عبد الله البجلى
حين تاجر اقرع بن حابس
حكيم العرب وهو تميمى
رجلا من اليمن واختلفوا
فى وجه رفع تصرع بعد الاتفاق
على رفعه فالكوفيون بنوه على
مراعاة الاصل فى الجزآء
عندهم وسيبويه على التقديم
والتأخير للضرورة والجوهرى
على اضمار الفاء كما فى قوله
من يفعل الحسنات الله يشكرها
الخ خالد مسكين لا يجئ
فى الرضى وقال بعضهم لا يجئ
الا فى ضرورة الشعر قال
من يكد فى بسبى كنت منه
كالشجى بين حلقه والوريد اه

للحال والاستقبال قبل دخول الاداة (قوله اى وان لم يكن الجزآء الماضى
والمضارع المذكورين) اى الماضى بغير قد ونحوه من الحروف المحققة للماضى
لفظا او معنى والمضارع المجرد عن دخول شئ من الحروف مثبتا او منفيا بلا
(قوله لان الجزآء حينئذ) اى حين انتفاء الماضى والمضارع المذكورين (قوله
اما ماض اه) لان انتفاءهما اما بانتفاء ان يكون فعلا بل جملة اسمية وبانتفاء
كونه ماضيا ومضارعا بمعناهما المحققين فيكون اما امرا او نهيا او دعاء
او استفهاما او انشاء من غير طلب او بانتفاء تجرد الماضى عن قد ونحوه فيكون
بقد وما ولا او بانتفاء تجرد المضارع عن الحروف فيكون بالسين وسوف وان
ولام الامر ولا النهى او بانتفاء كون المضارع المنفى بلا بان يكون منفيا بلن
وما فانه يجب فى جميع هذه الصور الفاء (قوله بقد) وبما ولا (قوله الى رابطة)
هى الفاء لانه المناسب للجزآء الذى يعقب الشرط (قوله او دعاء) او استفهام
دخول الدعاء والاستفهام مطلقا تحت قوله والا فبا عتبار ان المراد من
المضارع والماضى ما كان بمعناهما الحقيقى اعنى الاخبار والا فالدعاء
والاستفهام قد يكون بصيغة الماضى والمضارع (قوله او لم) الواجب اسقاط
قوله او لم فانه صرح فيما سبق انه ماض معنى مندرج فى قوله اذا كان ماضيا
بغير قد فكيف يصح ادراجه فى مفهوم قوله والا وقد وجد فى بعض النسخ
باسقاطه (قوله الى غير ذلك) اى منتهيا الى غير ذلك وقد عددنا فيما سبق (قوله
لا يكون تأثيره اه) بقلب معناه الى الاستقبال اما لعدم دلالته على الزمان
كما فى الاسمية والانشائية الغير الطلبية او لبقائه على المضى كما فى الماضى
المصدر بقد ونحوها او لبقائه على ما كان عليه سابقا كالاستفهام والمضارع
المصدر بما او لن والسين وسوف ولام الامر والنهى والدعاء (قوله موضع الفاء)
اى نائبا منابها فى جواب الشرط ولذا لا يجتمعان فيه واجتماعهما فى نحو
خرجت فاذا السبع لا يضر (قوله لاختصاصها بها) اى على القول الظاهر
فى المغنى قيل يجوز النصب على الاشتغال فى نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وهو الظاهر لان الفجائية لا يليها الا الجمل الاسمية
وقيل يجوز فى نحو فاذا زيد قد ضربه عمرو ويمتنع بدون قد ووجهه عندى
ان التزام الاسمية انما كان للفرق بينها وبين الشرطية المختصة بالفعلية فاذا

بشرط كون الاسمية غير طلبية
وغير مصدرة بان وارادة النفى
وكونها جزآء لان فقط من بين
ادوات الشرط خد

اقترنت بقد يحصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية بها انتهى ولا يجوز حمل
الاختصاص على الغلبة كما حمل الشارح اللزوم فى قوله ويلزمها المبتدأ عليها
لان سوق الكلام لا يساعده (قوله وان التى ينجزم اه) جعل قوله وان مقدرة
حكاية عما وقع فى الاجمال من قوله وبان مقدرة لانه معطوف على قوله فلم
لقلب المضارع ماضيا داخل فى التفصيل وجعل الظرف اعنى بعد الامر
خبران لانه محط الفائدة اى ان مقدرة كائنة بعد الامر فيفيد كينونة تقديرها
بعد الامر والحصر مستفاد من المقام لانه مقام البيان فيؤول المعنى الى ان ان انما
كانت مقدرة بعد الامر فتدبر ولم يجعل مقدرة خبران لانه لابد من ان يراد بان
هى المذكورة فيما سبق وهى مقيدة بقوله مقدرة فالحكم عليها بمقدرة لا فائدة
فيه الا بالنظر الى الظرف فليجعل الظرف خبرا وان مقيدة بمقدرة كما فى الاجمال
(قوله بعد الامر) اعلم ان كل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعدها
يصح ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفى (قوله اذا كان اه) اعتبر الصلاحية
لان فى الطلب مع ذكر ما يصلح جزآء له معنى الشرط على ما صرح به فى الرضى
وليس مجرد النفسه او ادعاء السببية كافيا فى ذلك كما وهم (قوله والطلب اه)
واما الخبر فانما هو لافادة مضمونه للمخاطب لانه مقصود لغيره فلو جئت
بعده بما يصلح جزآء مضمونه لم يتبادر الى فهم المخاطب انه جزآؤه فلذلك لم يقع
الجزم فى جواب النفى وانما قال غالبا لان اكثر الافعال الاختيارية التى يتعلق بها
الطلب مطلوبة لغيرها وقل فعل اختيارى يطلب لذاته (قوله يترتب عليه)
اى يحصل عقيبه (قوله ذلك المطلوب يكون سببا لها اه) ليتحقق معنى الشرط
(قوله قدران مع ذلك الفعل) لوجود القرينة المغنية عن ذكرهما اعنى الفعل
الدال على الطلب المشعر بالترتب والسببية (قوله فينجزم بها اه) ظاهر
مذهب الاخفش جزم الجزآء بهذه الاشياء لا بان مقدرة لانه قال ان هذه
الاوآئل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان مع الشرط
مقدرة بعد هذه الاشياء وهى دالة على ذلك المقدر واعل ذلك لاستنكارهم
اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان ينجزم الاسم
المتضمن لمعنى ان فعلين فما المانع من جزم الفعل المتضمن لمعناه فعلا واحدا كذا
فى الرضى ولعل استنكارهم لعدم ظهور معنى ان فيها بخلاف الاسماء المتضمنة

لمعناها

عبارة الرضى واما الخبر فانه اذا
اورد حمله المخاطب على انه انما
تكلم به المتكلم لافادة المخاطب
مضمونه لا على ان مضمونه
مقصود لنفسه او لغيره اذ قد
يخبر بشئ مع ان ذلك الشئ غير
مقصود للمخبر كقولك يضرب
زيد ثم جئت ايضا بعد الخبر بما
يصلح جزآء لمضمونه لم يتبادر
الى كونه جزآء انتهت
هذا المذهب نسب الرضى
الى الخليل والعبارة كما ترى منقولة
منه فنسبته الى الاخفش من
سهو النساخ وتسميته الاشياء
الخمسة اوآئل اما باعتبار
التقدم اللفظى الذى نطق به
المصنف او التقدم الذى صرح
به الشارح او كما بهما خد

لمعناها فانها كالاختصار من تفصيل المتعذر (قوله لان التقدير على ما عرفت)
اى يجب ان يكون المقدر مثل المظهر اثباتا ونفيا واما قولهم فى العرض
الا تنزل بنا تصب خيرا اى ان تنزل فلان كلمة العرض همزة انكارية دخلت
على حرف النفى فتفيد الاثبات (قوله واما عدم امتناع اه) يعنى يجوز عند قيام
القرينة ان يضمر المثبت بعد المنفى والعكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز
لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار
وما ذكره ليس ببعيد ان ساعده النقل كذا فى الرضى (قوله فيمن قرأ مرفوعا)
الجمهور على الوصفية كما هو الظاهر والسكاكى على الاستئناف اذ يلزم فى الحمل على
الوصفية انه طلب وليا يرثه ولم يوهب وليا كذلك لان الموهوب هو يحيى ولم يرثه
بل هلك قبله وهو يستلزم عدم اجابة دعائه وقد قال الله تعالى فاستجبنا له ولا يلزم
ذلك على الاستئناف اذ ليس فى الحقيقة اخبارا وانما هو تعليل كانه قيل لم تطلبه
فقال يرثنى غاية الامر انه لم يترتب على طلبه ما كان غرضا ولا على الجزم لان
المراد وان تهب لى يرثنى فى ظنى ولا كذب فى ذلك هذا ما ذكره السيد فى شرح
المفتاح وعندى ان مآل معنى الوصفية والاستئناف والجزم واحد لان ما ل
طلب هبة ولى موصوف بالوراثة وطلب هبة تكون سببا للوراثة وطلب
هبة تترتب عليها الوراثة طلب ولى مخصوص يدل عليه قوله تعالى خفت
الموالى من ورآئى وان الاعتراض وارد على التقادير كلها والحق ان الاستجابة
وقعت بنفس المسئول لا بوصفه كما يشير الى ذلك ذكر قوله تعالى ووهبنا له
يحيى بعد قوله فاستجبنا له ولا ضير فى ذلك والذى يدل على ذلك انهم فسروا قوله
تعالى ويرث من آل يعقوب بوراثة الملك ولم يملك اصلا وبهذا تبين ان ما قالوا
فى دفعه بان الروايات متعارضة والاكثرون على هلاك زكريا قبل يحيى لا يحسم
مادة الاشكال وكذا ما قيل المراد بالوراثة المعنى المجازى وهو النيابة فى اخذ
العلم والشرع منه بحيث يبقى ذلك معمولا به بعد زكريا (قوله وقال رائدهم)
اى قال رائد القوم وهو من يتقدم لطلب الماء والكلا ارسوا اى اقيموا نزاولها
نمارس الحرب فكل موت انسان يجرى بقدرته تعالى وقضائه لا بغيره من الاقتحام
وفيه حث على الشجاعة (قوله فى المعنى المصدرى) الذى يشتق منه الماضى
والمضارع وغيرهما (قوله فاراد النص على المقصود) من اول الامر فلا يرد

لانها التبادر من الجمل الواقعة
بعد النكرات خد

ان الامر المعرف بصيغة لا يحتمل المعنى المصدرى فزيادة لفظ المثال لدفع توهم ارادته توهم بعيد وانما افاد النص لان اضافة الصيغة الى ما بعده للبيان كما فى صيغة الماضى والمضارع وغيرهما فلا يرد انه يجوز ان يكون الامر بالمعنى المصدرى حينئذ ايضا اى صيغة الامر كما يقال لام الامر (قوله وهو) اى الامر المطلق (قوله مخصوص اه) لان شرطه عند الاصوليين ان يكون مدلوله الطلب على وجه الاستعلاء دون النحويين فانهم يطلقونه على الصيغة باى معنى يستعمل (قوله كذا ذكره المصنف) احاله على المصنف اشارة الى ما فيه وهو ان قولهم الامر بالصيغة والامر باللام يدل على اشتراك الامر المطلق بينهما ولذا قال المحقق التفتازانى فى المطول وشرح المفتاح ان الامر عند النحاة حقيقة بينهما نعم عند اطلاق لفظ الامر من غير لفظ يتبادر الى الذهن الامر بالصيغة لكن شيوع استعمال لفظ فى بعض افراده لا يدل على كونه حقيقة فيه كما فى الوجود صرح به السيد السند فى حاشية المطالع (قوله شامل اه) اى هو بمنزلة الجنس القريب للامر المعرف فلا ينافى ان يكون صيغة بمنزلة الجنس البعيد فقوله يطلب بها يخرج الماضى والمضارع وقوله الفعل يخرج النهى (قوله غائبا اه) لان الطلب فيه وان كان مدلول اللام الا انه صار جزأ مما بعده ويقال للمجموع صيغة واحدة كقائمة وبصرى (قوله فانه يطلب بها الفعل) اى قبول الفعل (قوله وعن مثل صه) هذا بناء على عدم اعتبار قيد زائد على التعريف يستفاد من خارج مثل ان يراد صيغة فعل واما اذا اريد ذلك بقرينة كونه من اقسام الفعل فالتقييد بقوله بحذف حرف المضارعة لاخراج مثل فلتفرحوا اولبيان انه معتبر فى مفهومه (قوله وحكم آخره) لم يقل وحكمه لان وضعية النحويان حكم آخره لا مطلقا (قوله لان مشابهته بالاسم) لفظا ومعنى (قوله حكم المجزوم) اى حكم اخر المجزوم بقرينة ماقبله (قوله وسقوط نون الاعرب) الذى هو فى حكم الآخر لشدة الاتصال (قوله كما تقول لم يضرب اه) الصواب ليضرب كما فى بعض النسخ وليخش وليغزو ليكون موافقا للقياس (قوله بلام مقدرة) كما فى قول حسان فى امر الغائب

محمد تفد نفسك كل نفس * اذا ما خفت من امر تبالا

اى هلا كالا انه التزم مع حذف اللام حذف حرف المضارعة تخفيفا لكثرة امر

اقول قد ذكر المحشى القول باشتراط الاستعلاء فى الامر عند الاصوليين واقتفى اثر الرضى فى هذا وهو غير مرضى منه فان الرضى على اصول المعتزلة بلا شبهة وهم يشترطون بعضهم الاستعلاء وبعضهم العلو وهكذا ولا ينبغى لمثل المحشى تقليده فى نحو هذا البحث فان السلف والخلف من اهل السنة اتفقوا على خلافه الا من شذ منهم عبارة المفتاح واعتبرت المعتزلة العلو وابو الحسين الاستعلاء ويفسدهما قوله تعالى حكاية عن فرعون ماذا تأمرون انتهت وعبارة لب الاصول ولا يعتبر فى الامر علو ولا استعلاء ولا ارادة الطلب فى الاصح انتهت وقريب منه عبارة التاج السبكى فى جمع الجوامع الا انه صرح بتعداد من تبع المعتزلة منافى اعتبار العلو والاستعلاء وهم ابو اسحق الشيرازى وابن الصباغ والسمعانى فى العلو والامام الاول وابن الحاجب فى الاستعلاء فلو قال المحشى رحمه الله عند بعض الاصوليين لامكن له التفصى ويستفاد من عبارة المطول ايضا ارتضاء ما رضى به الرضى وهو مبنى على تقليده ايضا وقد عرفت ما فيه خالد المسكين النقشبندى

الفاعل المخاطب (قوله فان كان اه) اذا عرفت تعريف الامر وحكمه فاعلم طريق بنائه (قوله اى بعد حرف المضارعة) نظرا الى قرب المرجع وحينئذ يحتاج الى اعتبار الحذف اى حذف الحرف واسكان آخره او بعد حذفه وحينئذ يحتاج الى التجوز بان المراد بعد الحرف المحذوف اوالى ان كان تامة اذ لا معنى لكون التحرك بعد الحذف (قوله متحرك) بحركة اصلية او منقولة عما بعده فيدخل نحو قل وبع ولا يكون من باب الافعال بقرينة ذكر حكمه بعد قوله وان كان رباعيا (قوله اسكن آخره) حقيقة بازالة الحركة اوحكما باسقاط النون وحرف العلة اللتين هما بمنزلة الحركة والمراد جزم آخره ولما كان الاسكان والحذف معتبرا فى بناء الامر كان لابد من ذكره (قوله لظهوره) اى مما سبق من تعريف الامر حيث ذكر فيه قيد حذف حرف المضارعة ومن بيان حكمه (قوله والمراد بالرباعى اه) اذ لا يمكن ان يراد ما يكون رباعيا فى نفسه لانه ان اريد مع حرف المضارعة يخرج جميع المضارعات من الثلاثى المجرد وان اريد بدون حرف المضارعة لا يدخل باب الافعال (قوله ما يكون ماضيه اه) اى المضارع مطلقا او المضارع الذى بعد حرف المضارعة فيه ساكن وعلى الاول يحتاج الى صحة الحصر فى قوله اما ما هو من باب الافعال الى اعتبار قيد يفهم من سياق الكلام وهو بشرط ان يكون بعد حرف المضارعة ساكن وعلى الثانى يلزم اعتبار المضارع المذكور فى قوله وليس برباعى مرتين واحداث معنى ثالث للرباعى سوى المعنى المشهور اعنى ما يكون رباعيا فى نفسه والمضارع الذى ماضيه رباعى المذكور فى قوله وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى من غير حاجة الى ذلك لان المقصود اخراج باب الافعال وهو حاصل على تقدير حمله على المعنى المذكور فى قوله وحروف المضارعة مضمومة فى الرباعى فقوله ههنا على الاول احتراز عن المعنى المشهور وعلى الثانى عما ذكر سابقا ايضا (قوله من المزيد فيه) زائد لا طائل تحته اذ الرباعى المجرد خرج بقوله ان كان بعده ساكن (قوله بعد حذف حرف المضارعة) ظرف لزدت ان كان ضمير بعده راجعا الى حرف المضارعة وظرف لبقى ان كان راجعا الى حذفه (قوله لينوصل اه) فيه اشارة الى وجه التسمية (قوله حال كون تلك الهمزة اه) اختار الحال لان اللازم ضم الهمزة وقت الزيادة وفى الصفة يتبادر سبق ضمها على الزيادة على

مامر فی تعریف الکلمة وجاز تأخیر الحال لکون صاحبها نکرة مخصوصة بالاضافة (قوله ان کان) شرط یدل علی جوابه ماقبله (قوله فانه اذا قیل اه) هذا سهو من قلم الناسخ اذ لیس الکلام فی ابطال فتح التاء وکسرها والصواب مافی بعض النسخ انه اذا قیل اقتل بفتح الهمزة التبس بالواحد المتکلم المعروف واذا قیل اقتل بکسر الهمزة لزم الخروج من الکسرة الی الضمة وهو ثقیل هکذا قیل ولک ان تقول فی عبارة المصنف حکمان احدهما صریح وهو ان یؤتی بالهمزة المضمومة ان کان بعد الساکن مضموم وهذا الحکم بدیهی لان المناسبة اقتضت زیادتها وثانیهما الحکم المستفاد من التخصیص بالشرط وهو انه اذا لم یکن بعد الساکن مضموم لا یؤتی بهمزة مضمومة والشارح قدس سره علل هذا الحکم فکانه قال وانما لم یؤت بهمزة مضمومة فی المکسور بعده والمفتوح بعده لانه لو اتی بالهمزة فیما انفتح بعد الساکن التبس بالمتکلم المجهول ولو اتی بها فیما انکسر بعده التبس بالمتکلم المعلوم والماضی المجهول من باب الافعال فالقول بانه سهو سهو (قوله مکسورة فیما سواه) ای زیدت همزة وصل علی مابقی بعد حذف حرف المضارعة حال کونها مکسورة فی ساکن سوی ساکن بعد ضمة ای فی صورة وجود ساکن فیما بقی سوی الساکن السابق فما عبارة عن الساکن والکلام علی حذف المضافین وهذا مراد الشارح رحمه الله وارجاع الضمیر الی امر من مضارع فیه ساکن سوی ساکن بعده ضمة تعسف لا یخفی (قوله لما یکون بعد حرف المضارعة اه) الاولی بعد الساکن ضمة کما فی بعض النسخ (قوله وان کان رباعیا) عطف علی قوله ولیس برباعی بحسب المعنی ای فان لم یکن رباعیا وان کان رباعیا (قوله فالهمزة مفتوحة) لم یقدر زدت مع انه الموافق للسیاق لان الهمزة فیه لیست زائدة (قوله لارتفاع موجب اه) وتحقق مقتضی الرد وهو امتناع الابتداء بالساکن ترک لظهوره بخلاف عد فانه لم یرد فیه الواو المحذوفة مع زوال موجب حذفها وهو وقوع الواو بین حرف المضارعة والکسرة لعدم مقتضی الرد وانما نحو اقم فانما ردت الهمزة طردا للباب ومن هذا ظهر وجه عدم تعرض المصنف رحمه الله له وفی الرضی انما لم یرد الواو فی نحو عد لانه لو رد لوجب اعلالها تبعا للمضارع فیکون الرد ضائعا وفیه انه جار فی اقم ایضا

وما هو متقرر فی محله من ان عدم العلة علة العدم انما هو فی صورة اتحاد ما نضاف الیه العلة والعدم فلا یجری فی صورة تغایر المعلولین کما هما وایضا فرق بین العدم الاصلی والعدم الطاری قدس سره خالد نقشبندی

الان یقال التبعیة واجبة فی اعلال حرف العلة وبما حررنا لک ظهر اندفاع الاشکال الذی تحیر فیه الناظرون وهو انه ان ارید بقوله ان کان بعده متحرک ما کان متحرکا بالحرکة الاصلیة خرج عنه نحو قل وبع وخف وان ارید مطلقا دخل فیه اقم مع انه لم یجعل مابقی امرا بل رد الهمزة الاصلیة وانه ان قید قوله وان کان رباعیا بما یکون بعد حرف المضارعة فیه ساکن لم یکن متناولا لاقم وان لم یقید دخل فیه فاعل وفعل وفعلل مع انه لا همزة فیها فضلا عن مفتوحة مقطوعة (قوله کذلک بعینه) لانها همزة اصل اه (قوله ای فعل المفعول) انما اضیف الفعل الی المفعول لانه مبنی له کذا فی الرضی فعلم ان اضافة الفعل الی مالیست لادنی ملابسة کما وهم (قوله لادنی ملابسة) باعتبار انه فاعل فعله (قوله ولا یبعد ان یراد اه) یعنی لیس المراد من الموصول جنس الفعل وتکون الصلة مخصصة له حتی یلزم اضافة الشیء الی نفسه بل المعهود المعین بعنوان الصلة علی ما هو الاصل فی الموصول من استعماله فیما یعلمه المخاطب بعنوان الصلة وحاصله ان الموصول والصلة لما کانا بمنزلة لفظ واحد اعتبر التعین بها فی الموصول قبل اضافة الفعل الیه فلا یلزم اضافة الشیء الی نفسه فظهر فائدة قوله الذی لم یذکر فاعله وان ماقیل یلزم التکرار فی التعریف لو ارید بالموصول الفعل الذی لم یذکر فاعله فالظاهر ان یکتفی بقوله الفعل توهم وکذا ماقیل فی دفعه انه اعادة لما ذکر فی التعریف والمراد بالموصول الفعل مطلقا فانه مع بطلانه للزوم اضافة الشیء الی نفسه ولکون الاعادة بلا فائدة لا تساعده العبارة (قوله بیانیة) ای من اضافة العام الی الخاص کقولهم فعل الماضی وفعل المضارع وفعل الامر واما الحرف المقدر فاللام عند الجمهور لاشتراطهم فی تقدیر من ان یکون بین المضاف والمضاف الیه عموم من وجه وکلمة من عند صاحب الکشاف حیث قال فی تفسیر قوله تعالی بهیمة الانعام من الاضافة البیانیة بتقدیر من (قوله وهو ماحذف فاعله) هذا حد مطرد عند سیبویه واما علی مذهب الکسائی فی نحو ضربنی وضربت زیدا وهو ان الفاعل محذوف فی الاول علی مامر فی باب التنازع وعلی مذهب الاخفش علی ماحکی عنه ابو علی فی کتاب الشعر قال جوز ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسیبویه مستشهدا بقوله تعالی اسمع بهم وابصر

لاشک فی وجوب اخذ القسم فی کل قسم من اقسامه والمضارع الرباعی الذی بین المصنف رحمه الله حکم بناء الامر منه وقع قسما من المضارع الذی بعد حرف المضارعة فیه ساکن کما یفصح عنه بیان المحشی رحمه الله قبل هذه الحاشیة فکیف یتمشی الشق الثانی من التردید بل مطلق التردید الا ان یکون مبنیا علی اغماض عن الحقیقة ورعایة ظاهر العبارة فقط خد

الظنه بالنون دون الباء وان تطابقت النسخ علیها والا فلا فائدة فی الجمع بینه وبین المعهود وقال الجوهری وعنوت الکتاب وعنیته وعنونته وعننته ابدلوا من احدی النونات یاء انتهی خالد نقشبندی

فليس ماذكره المصنف بجد تام كذا فى الرضى فلذا زاد الشارح واقيم المفعول مقامه وبهذا ظهر فساد ماقيل لم يذكر هذا القيد اعتمادا على اشتهار انه لايجوز حذف الفاعل بدون اقامة المفعول مقامه (قوله غيرت صيغته) فيه اشارة الى ما تقرر من ان المجهول فرع المعلوم لان الاصل الاسناد الى الفاعل (قوله دفعا للبس) اى لولم تغير لالتبس المفعول المرفوع بالفاعل لقيامه مقام الفاعل (قوله ضم اوله) بناء الكلمات العربية على اعتبار تلفظها استقلالا ولذا كان الاصل فى اولها الحركة وفى آخرها الوقف وماقيل ان ماذكره منقوض بما فيه همزة الوصل فى الدرج فانه لايضم اوله بل يبقى ساكنا ولا يضم ثالثه مع همزة الوصل اذ لا همزة وصل فيه وهم (قوله وكسر ماقبل آخره) ان لم يكن مكسورا (قوله لان معناه غريب) اذ الفعل من ضرورة معناه مايقوم به فلما حذف منه ذلك خيف ان يلحق فى اول وهلة النظر بقسم الاسماء فجعل على وزن لايكون فى الاسماء (قوله فى الاوزان) اى اوزان الاسم الثلاثى الامنقولا (قوله للخروج من الضمة الى الكسرة) ثم حمل غير الثلاثى عليه فى ضم الاول وكسر ماقبل الاخر (قوله اثقل) من خروج الضمة الى الكسرة لان الاول خروج من اثقل الى ثقيل بخلاف الثانى (قوله مع همزة الوصل) ظرف مستقر لا لغو لان ضمة الهمزة علم من قوله ضم اوله وكذا مع التاء (قوله لئلا يلتبس) قدم العلة مع انه تفسير لقوله خوف اللبس ليكون كل حكم مقرونا مع علته واشار الى كونه تفسيرا له بقوله هذا علة لقوله ويضم الثالث والثانى (قوله فقط معتلا) فان الاطلاق قد يكون قرينة التجريد عن زائد عليه (قوله لئلا يفضى الى اجتماع اه) يعنى لو اعلت العين من هذه الابواب لوجب الاعلال بقلب العين الفا فى المضارع لانه يتبع الماضى فى الاعلال لانه هو الماضى بزيادة حرف المضارعة وقد اعل آخره لكون الطرف محل التغيير فيلزم اجتماع اعلالين متواليين فى الثلاثى وذا لايجوز ولو لم يعل آخره واعل العين فقط وقيل يطاى مثلا لزم ضم الياء ولا يحتمل فى الفعل لثقل ياء مضمومة وان كان قبلها ساكن كما يحتمل فى الاسم نحو رأى تخفته (قوله لئلا يرد عليه) اى على ظاهره وهو العموم لان قواعد العلوم كلية ولو حمل على المهملة فلا يرد فلذا قيل الاصوب (قوله وانما خص) من بين سائر

الاخفش
تميز بالكنية بعد التلقيب عن
الكبير فان اسمه عبدالحميد وكنيته ابوالخطاب
وبالاشتهار عنه وعن الاخفش الثالث وان
توافقا فى اللقب والكنية وهو على بن سليمان بن
الفضل تلميذ المبرد والمراد بالاخفش حيث
اطلق الاخفش الصغير وهو سعيد بن مسعدة
المجاشعى القدرى تلميذ سيبويه والخليل وشيخ
الكسائى قال الشارح قدس سره الاخفش
المشهور هو ابوالحسن تلميذ سيبويه. خالد
النقشبندى

اقول سيصرح المصنف والشارح رحمهما
الله بان الفاعل فى احسن به ضمير مستتر فيه
عند الاخفش ومذهبه فى فعل التعجب
شهير لا يخفى على من له جولة فى النحو فكيف
بالتمهر بهذا الكلام والجواب ان مذهبه الشهير هو
ما سيأتى وماذكره ههنا قول آخر له ولا ينكر ان
يكون لاحد من الائمة قولان فى مسئلة واحدة
يكون احدهما اشهر واصح واولى ويؤيد هذا انه
ما قال عند الاخفش كذا وعلى مذهبه مطلقا
كما قال عند سيبويه وعلى مذهب الكسائى بل فيه
حكاية عنه الى ابى على بقى ان الرضى سيصرح
بان سيبويه يجوز ايضا حذف الفاعل فى فعل
التعجب اذا كان معلوما فيما بين النحاة خالد
النقشبندى

المعتلات لزيادة غموض فى اعلاله (قوله فى المبنى للمفعول منه) هكذا فى النسخ المصححة وفى بعض النسخ فى المبنى للفاعل منه وهو سهو (قوله للمفعول) اى من المضارع ووقع التصريح به فى بعض النسخ (قوله ماذكرنا) من الغموض والاختلاف (قوله نقل الكسرة اه) لان الكسرة اخف من حركة ماقبلها وقصدهم التخفيف فيجوز على هذا نقل الحركة الى متحرك بعد حذف حركته اذا كانت حركة المنقول اليه اثقل من حركة المنقول عنه وهذا عند الجزولى وعند المصنف استثقلت الكسرة على حرف العلة ولم تنقل الى ماقبلها الان النقل الى الساكن اولى فبقى قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا والضمة ماقبلها فيقول قول وبوع وهو اقل والاولى قلب الضمة كسرة فى اليائى فيبقى بيع لان تغير الحركة اقل من تغير الحروف وايضا لانه اخف من بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل العين مثله فكسرت فاؤه فانقلبت الواو الساكنة ياء كذا فى الرضى ولا يخفى عليك ما فى التعليل الاول اذ تغير الحرف مع الحركة لازم فى قول مع تغير الحركة فى بيع بخلاف ما اذا قيل بوع فانه تغير الحرف فقط مع عدم التغير فى قول (قوله الايذان اه) اى الاشعار فى الرضى وانما نبهوا على الضم الاصلى ههنا بخلاف نحو بيض فى جمع ابيض لانهم قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد فى الاسماء فيحصل الغرض المذكور قبل (قوله ضم اوله) لموافقة الماضى فرعاله (قوله المتعدى وغير المتعدى) فى شرح التسهيل التعدى فى اللغة التجاوز وفى الاصطلاح تجاوز الفعل من فاعله الى المفعول به فان تجاوز الى غيره كالمصدر والظرف لم يسم متعديا انتهى فاسم الفاعل والمفعول والمصدر انما يتصف بهما باعتبار الفعل واليه اشار الشارح فى بحث اسم الفاعل فى شرح قوله ويعمل عمل فعله ولعل ترك المصنف لفظ الفعل ههنا وذكره فى قوله فعل مالم يسم فاعله اشارة الى ذلك فما قيل انهما قيدان لاقسمان توهم وفى تركه اداة الحصر وايراده الواو اشارة الى انه قد لايكون شيأ من القسمين كالافعال الناقصة والى انه قد يجتمعان فى التسهيل وقد يشتهر بالاستعمالين فيصلح للاسمين وفى شرحه ماتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر ولم يكن احد الاستعمالين نادرا قيل له متعد بوجهين وذلك مقصور على السماع وقد عدها بعضهم خمسة

عبارة الرضى فى هذا المقام
حكاية عن المصنف لان النقل
ان يكون الى الساكن دون
المتحرك وهى الصحيحة كما ترى خد

اقول كلام المعلل فى تغير بيع
فقط فى اليائى واما قول
فمحمول عليه كما صرح به بقوله
ثم حمل اه ولا شك انه يغتفر
فى التبعية مالا يغتفر فى الاصالة
فان قلت فلم لم يتكلم المعلل فى
الواوى اولا فيحمل عليه اليائى
على عكس فعله او هلا تكلم فى
الفريقين معا اصالة وفى الصورتين
يصير التغير اقل كما قاله
رحمه الله اقول الموجود بعد
حذف حركة العين فى اليائى
اثقل فالاعتناء بتخفيفه اولا
اولى على انه يلزم مما رجحه
المحشى وذكرناه ايها السائل من
الصورتين انقلاب جميع الياآت
فى نحو بيع واوا والتلفظ بها ابدا
فى المحاورات بمجرد توهم ثقل
جزئى اعتبارى وهو كما ترى
خالد النقشبندى المجددى
المظهرى

نصح وشكر وكال ووزن ووعد وزاد صاحب الالفية قصد والظاهر انها غير محصورة (قوله من الفعل) دون اسم الفاعل والمفعول والمصدر فانها غير متعدية بهذا المعنى لعدم توقف فهمها عليه ولذا جاز ترك مفعولها (قوله مايتوقف فهمه اه) اعلم ان نسبة الفعل المتعدى الى المفعول كنسبته الى الفاعل فى انه لا يجوز استعماله بدونهما الا على خلاف مقتضى الظاهر لنكتة الا ان نسبته الى الفاعل لما كانت مقصودة بالذات لا يجوز تركه الا باقامة شئ مقامه بخلاف نسبته الى المفعول به فانه فضلة مقصودة لتكميل الفاعل يجوز تركه من غير اقامة شئ مقامه واما سائر المفاعيل فانه يجوز استعماله بدونها فعلم من ذلك ان نسبته الى المفعول المعين مأخوذة فى مفهوم الفعل المتعدى كيلا يكون استعماله فى مواده مجازا لا حقيقة له كالنسبة الى الفاعل فيكون فهم مدلوله موقوفا على فهم متعلقه فالمراد بقوله على متعلق معين اى معين كان فاندفع ما قيل ان التعريف غير مانع لدخول الافعال اللازمة التى مدلولاتها نسب كقرب وبعد لعدم اخذ النسبة الى امر معين فى مفهومها بل الى امر ما لمجئ استعمالها بدون متعلقاتها كقرب زيد وبعد نعم اذا قصد النسبة الى معين يكون موقوفا عليه لابد من ذكره وحينئذ تكون متعدية بحرف الجر داخلة فى المتعدى كالمتعدى بالهمزة والتضعيف قيل ان تعريف المتعدى يصدق على الافعال الناقصة لتوقف فهمها على امر غير الفاعل متعلق به وهو الخبر والجواب منع توقف مفهومها على الخبر فان كان الناقصة معناها مطلق الكون مع الزمان الماضى وكذا سائر الافعال فان معنى صار زيد غنيا اتصف زيد فى الماضى بالغنى المتصف بالصيرورة صرح به الرضى (قوله اى غير الفاعل اه) اى ما يصدق عليه هذا المفهوم من المفاعيل المخصوصة الواقعة فى التركيب فاشار بقوله غير الفاعل الى ان المراد بالمتعلق المصطلح وبقوله يتوقف فهمه عليه الى ان المراد به ما يصدق عليه من افراده المخصوصة لانه الذى يتوقف عليه فهمه لا المتعلق المطلق المبهم فليس هذا القيد فى مفهوم المتعلق المبهم وبما حررنا لك اندفع ما يترا آى من ان المتعلق المصطلح ليس معتبرا فى مفهومه التوقف كما صرح به بقوله فان التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل وانه لو كان معتبرا فى مفهومه يلزم التكرار

عبارة الرضى فى الافعال الناقصة
واما الناقصة فهى لتقرير فاعلها
على صفة فهى متصفة بمصادر
الناقصة فمعنى كان زيد قائما
ان زيدا متصف بصفة القيام
المتصف بصفة الكون اى
الحصول والوجود ومعنى صار
زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة
الغنى المتصف بصفة الصيرورة اى
الحصول بعد ان لم يحصل انتهى

فى التعريف

فى التعريف (قوله فان كل فعل اه) تعليل لتخصصه فى الاصطلاح بغير الفاعل ولكون اعتبار قيد التعلق ظاهرا وقيد التوقف للاشارة الى ان المراد به ما صدق عليه غير داخل فى مفهومه لم يتعرض لتعليلهما (قوله لكن اه) استدراك لدفع توهم ناشئ مما سبق وهو لزوم صدق تعريف المتعدى على اللازم (قوله بطريق الصدور) كما فى ضرب زيد والقيام كما فى طاب زيد والاسناد كما فى مات زيد (قوله ان فهم الفعل) اى المعلوم كما يشعر به التعريف المنقول من شرح التسهيل فان المجهول فرعه فى التعدية كما فى البناء فالمراد بالفاعل الفاعل الحقيقى لا ما يعم مفعول ما لم يسم فاعله ايضا اذ لو اريد ذلك لم يكن ضرب فى ضرب زيد متعديا لعدم توقف فهمه على فهم امر اى غير الفاعل بالمعنى العام (قوله لا يمكن تعقله الا بعد تعقله) جملة مؤكدة لما قبلها والمراد البعدية الزمانية لامتناع تعقل شيئين فى زمان واحد اى لا يمكن تعقل ضرب الا بعد تعقل المضروب المعين بالزمان لما ان النسبة مأخوذة فى مفهومه وفهم النسبة متأخر عن فهم الطرفين زمانا (قوله بخلاف الزمان) فانه مما يتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا قال فى شرح المفتاح ما حاصله ان المفعول به داخل فى مفعولية الفعل المتعدى بخلاف غيره فانه لا يدخل فى مفعولية الفعل المتعدى (قوله بخلاف الزمان اه) اى المفعول فيه وله والحال وعبر عنها بهذه الامور ليظهر توقف وجود الفعل عليها دون الفهم (قوله وهيئة الفاعل والمفعول) ترك فى بعض النسخ ذكر المفعول لان هيئة الفاعل الذى هو ركن الكلام اذا لم يتوقف عليه تعقل الفعل فهيئة المفعول بالطريق الاولى (قوله وغير المتعدى اه) وما قيل ان المتعدى يصير لازما بنون الانفعال وتاء التفعلل فتوهم اذ معنى التعدى وصول الفعل الى المفعول وعدم التعدى انقطاعه عنه فلا بد فيه من الاشتراك فى المعنى وفيما نحو فيه ليس كذلك لان باب الانفعال والتفعلل معناه التأثر والقبول والمطاوعة (قوله اما بالهمزة) وكبه فأكب شاذ (قوله او بالف المفاعلة اه) جعل بعضهم بناء فاعل من اسباب التعدية كالهمزة والتضعيف وحروف الجر بسبب ان هذا البناء يقتضى التعدية وان لم يكن الفعل الثانى متعديا لان المشارك هو المفعول ولم يجعله بعض آخر منها لانه ليس مثل هذه الاشياء فى المعنى لانها بمعنى التصيير بخلافه فانه قد لا يتعدى

الى اكثر مما كان الثلاثى متعديا اليه نحو ضاربته وذلك فى كل فعل كان مفعوله الاصلى والمشارك بخلافها فان التعدية لازمة لها كذا فى العباب (قوله اوبحروف الجر) ولايغير من حروف الجر معنى الفعل الا الباء فى بعض المواضع نحو ذهب بزيد بخلاف مررت به فاذا غيرته فعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل المفعول به لان باء التعدية عنده بمعنى مع وعند سيبويه كالهمزة تجىء للمصاحبة وضدها ولايجوز حذف الجار فى السعة الا فى ان وان وان خلافا للاخفش الاصغر ظ كذا فى الرضى فى الحصر وجاز فى غيرها اما شذوذا اى نادرا واما لكثرة الاستعمال نحو امرتك الخير ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة حروف اذا كانت مختلفة نحو خرجت من الكوفة الى البصرة لاكرامك ولم يجز حذف الباء المعتبرة الا فى آتونى زبر الحديد على القراءة بهمزة الوصل اى بزبر الحديد واما الهمزة والتضعيف فلابد فيهما من معنى التصيير فان كان الفعل لازما يتعدى الى واحد وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو احفرته النهر وان كان متعديا الى اثنين يتعدى بالهمزة لا بالتضعيف الى ثلاثة ولم ينقل منه الا اعلم وارى والتضعيف قل تعديته للحلقى العين الا فى الهمزة نحو نأيته والمفعول الذى زيد بسببهما هو الذى كان فاعلا قبل دخولهما فلذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل مقدما على ما كان لاصل الفعل كذا فى الرضى فظهر من كلامه فساد ما قيل ان الاصوب تبديل حروف الجر بالباء وان التعدى مطلقا يقتضى تغيير المعنى وان تعدية اعطيت الى المفعول الثانى بالهمزة او الى المفعول الاول بالصيغة (قوله والمتعدى) بنفسه او بغيره يدل عليه التمثيل باعطى واعلم وارى (قوله غير الاول) مفهوما وصدقا (قوله فيما صدق عليه) اى فيما يحملان عليه فانه معنى الصدق الموصول بعلى سواء كانا كليين او جزئيين او احدهما كليا والاخر جزئيا وانما قيد بذلك لوجوب التغاير فى المفهوم ليفيد الحكم (قوله نحو علم) هذا عند البصريين وقال الكوفيون ثانى مفعولى باب علمت حال وليس بشئ لان الحال لايكون علما وضميرا واسم اشارة ويجوز ذلك فى هذين المنصوبين (قوله كاعلم) واما علم فلم ينقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل ثانى مفعولى علمت الا ما هو مضمون الاول والثانى او مضمون الثانى لعلمت تقول فى علمت زيدا عمرا

منطلقا

ومثال التعدى بالتضعيف الى واحد كغرضته والى اثنين كعلمته النحو خد

منطلقا اعلمت زيدا انطلاق عمرو وعلمت زيدا الانطلاق (قوله يقال له المفعول الاول) لان مرتبته التقديم لكونه فاعلا للفعل قبل التعدية (قوله فليست اصلا فى التعدية) اى ليست مما صار بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلاثة بعد التعدى الى اثنين فلم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر الباء بمعنى علم واما حدث ونبأ ثلاثيين فلم يستعملا مشتقين من النبا والحديث (قوله بواسطة اشتمالها اه) لان الانباء والتنبئة والتحديث بمعنى الاعلام واما فى انفسها فكانت متعدية الى واحد بنفسها والى آخر بالجار نحو انبئهم باسمائهم نبئونى بعلم ومن هذا يعلم ان التضمين ايضا من اسباب التعدية وقد ذكر فى المغنى ان اسباب التعدية سبعة الاربعة المذكورة فيما سبق والخامس صوغه على حد نصر ينصر لافادة الغلبة نحو كرمت زيدا والسادس التضمين والسابع اسقاط حرف الجر ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انبأ والبواقى الحقها غيره واما احدث فلم يستعملوه بمعناه والحق بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو اريكهم فى النوم عمرا سالما (قوله فى جواز الاقتصار عليه اه) بحيث لايكون منويا اصلا ولذا لم يقل فى جواز حذفه فى شرح الالفية للشيخ السيوطى يجوز حذف هذه المفاعيل الثلاثة او بعضها لدليل كقولك لمن قال اعلمت زيدا بكرا قائما اعلمت واما الحذف بغير دليل ففيه مذاهب احدها وعليه الاكثرون يجوز حذف الاول بشرط ذكر الاخيرين والاخيرين بشرط ذكر الاول اذ لايخلو الكلام من فائدة بذكر المعلم به فى الصورة الاولى والمعلم فى الثانية والثانى لابد من ذكر الثلاثة لان الاول كالفاعل فلا يحذف والاخيران من باب ظن والثالث يجوز حذف الاول فقط ولابد من ذكر الاخيرين والرابع يجوز حذف الاخيرين فقط لان الاول فى حكم الفاعل والاخيرين فى حكم مفعولى ظننت انتهى ففى قوله فى جواز الاقتصار عليه رد للمذهب الثانى والثالث لان معناه جواز ذكر الاول وترك الاخيرين وفى قوله والاستغناء عنه رد للمذهب الرابع لان معناه عدم ذكر الاول وذكر الاخيرين ومجموع القولين اختيار للمذهب الاول الذى عليه الاكثرون وان الاخيرين كثانى اعطيت لان الاول الذى هو فاعل فى المعنى اذا كان كمفعوله الاول فالاخيران كثانيه بطريق الاولى وماقيل ان مفعولها الاول كمفعول

(قوله فلم يستعملا مشتقين من النبأ اى الكلام كفرس بمعنى الخبر والحديث بمعنى الكلام كما سيأتى اليك بل من النبأة بمعنى الصوت والنبأ كفلس والنبوء كطلوع لفظا ومعنى والنبوء ايضا بمعنى الارتفاع ويعدى الاول بعلى والثانى لا يتعدى يقال نبأ كمنع نبأ ونبوأ ارتفع ونبأ على القوم نبأ ونبوأ طلع عليهم ويقال ايضا نبأ من ارض الى ارض اى خرج منها ومنه قول الاعرابى خطابا له صلى الله عليه وسلم يا نبىء الله اى يا من خرج من مكة الى المدينة فانكر عليه الهمز ويقال نبأت به الارض جاءت به ومنه قول الشاعر فنفسك احرز فان الحتوف ينبأن بالمرء فى كل واد واما حدث كنصر فيستعمل مشتقا من الحدوث اى الكون بعد العدم والحدوث اى الوقوع والحديث ضد القديم لكن بقى ان الجوهرى صرح فى الصحاح باستعمال نبأ من النبأ محركة بمعنى اخبر قال ومنه اخذ النبىء لانه انبأ عن الله تعالى وهو فعيل بمعنى فاعل فيشكل الامر والعبارة بعينها عبارة الرضى انتهى فراجع وتأمل خالد النقشبندى واستعملوه فى ثلاثة معان ليس فى شئ منها شائبة الاعلام فى التاج الاحداث مذكرون وحدث كرون واهن نبردرون خالد المسكين كما الحق مجرده بمجرده فى نصب المفعولين كقوله تعالى رأيتهم لى ساجدين خد

اعطيت فى عدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين متصلين بشئ واحد فلا يقال اعلمتنى زيدا قائما فالاقتصار على جواز الاقتصار تقصير فوهم لان عدم الجواز المذكور مشترك بين جميع الافعال لا اختصاص له بباب اعطيت (قوله والثانى والثالث من مفعوليها) اى كل واحد من الثانى والثالث بالقياس الى الآخر من مجموع مفعوليه المعتبرين معا مفعولا واحدا كثانى اعطيت مع قطع النظر عن المفعول الاول فمن تبعيضية وفائدة التقييد الاحتراز عن ملاحظة كل واحد منهما بالنظر الى المفعول الاول فانه بهذا الاعتبار ليس حالهما كحال مفعولى علمت فى الرضى فاذا قطع النظر عن الاول فحال المفعول الثانى مع الثالث كحال اول مفعولى علمت مع الثانى لانهما هما والاول هو الذى زاد بسبب الهمزة (قوله فى وجوب ذكراه) قيل وكذا فى جواز الالغاء والتعليق وجواز كون المفعول الثانى مع الفاعل ضميرين متصلين بشئ واحد فالاقتصار على الجواز المذكور تقصير وتقييد للاطلاق من غير ضرورة وهذا وهم لان الالغاء والتعليق مختلف فيه واتحاد الضمير مختص بافعال القلوب ورأى الحلمية والبصرية ووجد وعدم وفقد لا يجوز فى غيرها كل ذلك منصوص فى التسهيل وشرحه نعم يشارك الثانى والثالث لهذه الافعال مفعولى علمت فى احكام اخرى من جواز حذفهما وحذف احدهما لدليل والتقديم والتأخير ولذا عمم فى التسهيل الا ان هذه الاحكام غير مختصة بمفعولى علمت (قوله وتسمى افعال الشك واليقين) عطف على الخبر المحذوف اى افعال القلوب هذه المذكورات او على مجموع المبتدأ والخبر والشارح تبع عبارة المتن فجعل قوله افعال القلوب مبتدا محذوف الخبر وقدر لقوله ظننت مبتدأ آخر واما فى عبارة المتن فقوله ظننت اه خبر لافعال القلوب او بدل منه وقوله يدخل خبر او مستانفة (قوله وكانهم ارادوا اه) لما كان استعمال لفظ الشك فيما تساوى طرفاه متعارفا بين العلماء غير مختص باصطلاح الميزانيين منساقا الى الفهم عند الاطلاق ولم يكن شئ من هذه الافعال دالا على ذلك حمله الشارح رحمه الله على الظن تجوزا لاشتراكهما فى عدم الجزم وانما قال كان الاحتمال ان يكون ههنا بالمعنى اللغوى اعنى خلاف اليقين وشموله لغير الظن لا يقتضى ان تكون هذه الافعال دالة على جميع انواعه (قوله تساوى الطرفين)

اى الوقوع وعدمه (قوله وهى ظننت اه) هذه سبعة افعال تشترك فى انها موضوعة للحكم بتعليق شئ بشئ على صفة فلذا اقتضت مفعولين وفائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دل عليه الفعل من علم او ظن والحصر فى السبعة باعتبار مدلولها النوعى فان بعضها للظن وبعضها للعلم وبعضها مشترك بينهما وذكر المصنف من كل نوع ما هو المشهور منه والى ذلك اشار الشارح بتقسيم مدلولها (قوله وهذه الثلاثة للظن) استعمالا شائعا وقليلا ما يستعمل على خلاف الاصل لفظ الظن فى العلم واقل منه لفظ الحسبان والخيلة ومن هذا النوع حجا يحجو للظن فقط وهب غير متصرف بمعنى احسب وارى المجهول وعد بمعنى حسب عند الكوفيين (قوله وتارة للعلم) وهو كثير وان كان بالنسبة الى الظن قليلا (قوله وهذه الثلاثة للعلم) اى للاعتقاد الجازم مطلقا بقرينة مقابلة الظن متعينا كان كعلمت ووجدت وايقنت ورأيت وتعلم بمعنى اعلم غير متصرف على صيغة الامر اولا كرأيت قال الله تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق (قوله على الجملة الاسمية) لان الفعل الداخل على الجملة المقصود منها معناها لا بد ان يعمل فى جزئيها التعلق معناه بمضمونها والفعلية يتعذر عمل الفعل فيها رفعا او نصبا اما فى الجزء الاول فلامتناع كون الفعل مسندا اليه وانحصار ناصبه فى الحرف واما فى الجزء الثانى فلكونه معمولا للجزء الاول وامتناع توارد العاملين (قوله من حيث الاخبار) لما علمت ان فائدتها الاعلام بان النسبة حاصلة عما دلت عليه من علم او ظن طابق الواقع اولا فالمقصود منها اعلام المخاطب بالعلم او الظن القائم بالفاعل المتعلق بالنسبة فما قيل ان ما ذكره الشارح يقتضى ان تكون هذه الافعال لبيان كيفية نسبة الجملة الاسمية لان الداخلة عليها للتحقيق فلا تفيد هذه الافعال فائدة تامة مع انه ليس كذلك وهم يدلك على ما قلنا بيان الشارح حيث قال ان علمت لبيان ان منشأ الجملة علم (قوله على انهما مفعولاها) اى كل واحد منهما او مجموعهما مفعول واحد لها من حيث المعنى فان علمت زيدا قائما معناه علمت قيام زيد وفى بعض النسخ مفعولان لها كما هو الظاهر (قوله فلا يقتصر اه) الاقتصار حذف الشئ بغير دليل اعنى الحذف نسيا منسيا فان اريد بذكر الآخر الذكر

(قوله بمعنى اعلم اه) لا من تعلمت الشئ تكلفت علمه فانه ليس من هذا الباب ومعنى عدم تصرفه انه لا يستعمل منه فى هذا الباب غير الامر حتى لو قيل لك تعلم ان الامر كذا لا يجوز ان تجيب بتعلمت او اتعلم بل بعلمت او اعلم بقى امر اهمله المحشى رحمه الله تعالى وهو ان تعلم مع ما ذكرنا فيه من القيود لا ينصب المفعولين بعده صراحة فلا يقال تعلم زيدا فاضلا كما يقال فى اعلم بل يرد بعده الجملة الاسمية المصدرة بان نحو تعلمت ان الساعة اتية وكذا دريت بمعنى علمت يقال دريت انك قائم ولا يقال دريت زيدا قائما هذا ما قاله الرضى وفى شرح التسهيل انها تتصرف مع قواعدها الا ان يعقوب حكى تعلمت ان فلانا خارج بمعنى علمت خ د

خالد النقشبندى

واما الحذف لدليل فيسمى اختصارا عندهم وهو اصطلاح آخر غير ما اشتهر عند البيانيين

الحقيق كانت القاعدة باعتبار الغالب الكثير وان اريد الشامل للتقديرى اعنى
الحذف لدليل فان المقدر كالملفوظ كانت القاعدة على عمومها كانه قيل لابد
من ذكر الاخر حقيقة اوتقديرا وما قيل انه يلزم على هـذا ان لايجوز علمت
ضربى زيدا قائما ففيه ان حذف الخبر ههنا مع القرينة على ان صحة الكلام
المذكور ممنوع ولزوم حذف الخبر انما هو على تقدير كون المصدر مبتدأ (قوله
هو المفعول به فى الحقيقة) والفعل المتعدى اليهما متعد الى مفعول واحد
فى الحقيقة وهو المصدر المأخوذ من المفعول الثانى المضاف الى المفعول
الاول وان كان جامدا فان معنى علمت هذا زيدا علمت زيدية هـذا (قوله ومع
هذا) اى مع وجود الدليل المانع من الحذف مطلقا وجد فى الاستعمال
حذف احدهما مع القرينة فلذا قلنا انه لايجوز الاقتصار (قوله على قلة)
اى مع بقائه على المفعولية واما اذا حذف الفاعل واقيم المفعول الاول مقامه
فهو واقع على كثرة كما مر فى بحث المفعول به (قوله على قرآءة ولايحسبن بالياء)
وجعل الذين يبخلون فاعله واما على قرآءة الخطاب فالذين يبخلون مفعوله
الاول على حذف المضاف اى بخل الذين واقامة المضاف اليه مقامه وخيرا
مفعوله الثانى (قوله لاتخلنا جازعين) فى الحاشية نقلا من الحواشى الشريفية
اى لاتخلنا جازعين على غرائك الملك بنا اذقد وشى بنا قبل ذلك الوشاة
فلم يضرنا فى الصراح الاغرآء برغار غلايندن يعنى برشورانيدن وفتنه انكيزى
كردن درميان دوكس والغراة اسم منه ففى البيت بالتاء لابالهمزة حتى
يردان الغرآء لم يوجد بمعنى الاغرآء والوشاة جمع واش وهو النمام وطال بمعنى
امتد وما كافة عند ابن جنى تكفه عن طلب الفاعل صورة ومصدرية عند غيره
وهو الاوجه لان الكافة لاتجيء فى الافعال الا فى نعم وبئس (قوله وقد يحذفان
معااه) بلاقرينة دالة على تعينهما فيحذفان نسيا منسيا جملة مستأنفة كان
سائلا يقول قد علم حال بابى علمت واعطيت فى الاقتصار على احدهما فما
حالهما فى المفعولين وفيهما تدافع لتوهم جواز حذف مفعولى باب علمت
مطلقا المستفاد من قوله اذا ذكر احدهما ذكر الآخر بطريق المفهوم المخالف
(قوله فانك لاتحذفهما) من غير ان يكون هناك ما يدل على تجدد علم
اوظن مخصوص كما يدل عليه المثال قال فى شرح التسهيل وان وقع موقع

المفعولين ظرف نحو ظننت عندك اوشبهه نحو ظننت لك اوضمير نحو ظننته
اواسم الاشارة نحو ظننت ذلك فان كان احد هذه الاشياء احد المفعولين
امتنع الاقتصار عليه وان لم يكن احد المفعولين جاز الاقتصار عليه انتهى
فاندفع ما قيل لانسلم عدم حصول الفائدة لجواز ان تحصل بامر آخر سوى
المفعولين (قوله ان الانسان لايخلو عن علم اوظن) فقائل اظن واعلم بدون
قرينة تدل على تجدد ظن اوعلم بمنزلة قائل النار حارة كذا فى شرح التسهيل
للعلامة المصرى (قوله نحو من يسمع يخل) من خال يخال قال الاصمعى
من امثالهم فى ذم مخالطة الناس واستحباب الاجتناب عنهم قولهم من يسمع
يخل يقول من يسمع من اخبار الناس ومن معايبهم يقع فى نفسه عليهم المكروه
ومعناه ان مجانبة الناس اسلم كذا فى امثال ابى عبيدة (قوله اى ابطال عملها)
لفظا ومعنى (قوله لاستقلال الجزئين) بخلاف باب اعطيت لان مفعوليه ليسا
بمستقلين لعدم صحة الحمل فلا يجوز الالغاء اذا توسطت اوتأخرت (قوله
الصالحين اه) فى الافادة قيد بذلك احترازا عن صورة التعليق فان الجزئين
وان كانا مستقلين لكنهما ليسا صالحين لان يكونا مفعولين لوجود المانع (قوله
اومفعولين) الظاهر الواو الا انه اختار اوللتنبيه على ان صلاحيتهما للامرين
المذكورين على البدلية (قوله كلاما) حال اوتمييز (قوله تاما) من غير ضم الفعل
اليهما فيمتنعان عن التأثر عند ضعف العامل بالتأخير عن كليهما اوعن
احدهما (قوله على تقدير الالغاء) لكونهما حينئذ فى معنى الظرف بخلاف
تقدير العمل فانهما ليسا كلاما تاما اذ المقصود نسبة الفعل اليهما بطريق
الوقوع عليهما (قوله عند التقديم) لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس تأثيرها
كالعلاج وايضا معمولها فى الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة (قوله على انه
لايجوز) لان عامل الرفع معنوى عند النحاة وعامل النصب لفظى فمع تقدمها
يغلب اللفظى المعنوى (قوله فى معنى الظرف) ليتحقق معنى الالغاء وهو ابطال
العمل لفظا ومعنى واذا وقع المصدر بينهما كان منصوبا على الظرفية نحو
زيد ظنك ذاهب لان التقدير فى ظنك كذا فى العباب وما وقع فى الرضى من ان
الالغاء واجب فى زيد قائم ظنى غالب اى ظنى زيدا قائما غالبا فالمقصود منه بيان
اصل التركيب لا ان المعنى كذلك والا لما تحقق الالغاء بل المعنى زيد قائم فى ظنى

الغالب (قوله انهما متساويان) لان العامل القوى اعنى فعل القلب تقدم على احدهما وتأخر عن الآخر (قوله نحو ضرب احسب زيد) اى ضرب فى حسابى وكذا فى البواقى (قوله فلذا قيد اه) تقديم الجار والمجرور لمجرد الاهتمام والاعتناء بشأن العلة لا للحصر اى لاجل اخراج هذه الصور قيد الجواز بالتوسط المخصوص اعنى بين المفعولين واما التقييد بمطلق التوسط فلاخراج صورة التقدم فان قلت ان المصنف لم يقيد التوسط بكونه بين المفعولين والتأخر بكونه عنهما قلت ذلك مستفاد من السوق لان كلامنا فى المفعولين (قوله جوازه المبنى) بناء على المعنى المتبادر منه وانما قال المبنى لجواز حمل الجواز على ما يشمل الوجوب وترك التوسط والتأخر على العموم (قوله وانما خص اه) لا يخفى عليك ان المراد بالالغاء ان يذكر معها ما يصلح ان يكون معمولا لها ويبطل عملها فيه وفى صورة وقوعها بين معمولى ان وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه لم يذكر لها معمول فالمعنى وجوبا وقع بينهما اعتراضا لبيان النسبة لانه التى بينهما ولذا قال فى التسهيل والرضى وقد يقع الملغى بين معمولى ان وبين سوف ومصحوبها وبين المعطوف والمعطوف عليه والشارح رحمة الله عليه لم يفرق بين جواز الالغاء وبين وقوعها ملغى فاحتاج الى بيان وجه التخصيص واما فى صورة وقوعها بين الفعل ومرفوعه واسم الفاعل ومعموله فالالغاء جائز لا واجب عند البصريين داخل فيما اذا توسطت قال فى التسهيل والغاء ما بين الفعل ومرفوعه جائز لا واجب خلافا للكوفيين مثال ذلك قام اظن زيد فيجوز رفع زيد وهو ظاهر ونصبه على انه المفعول الاول والفعل المتقدم وضميره المستتر فيه فى موقع المفعول الثانى ومنع الكوفيون النصب واوجبوا الرفع والصحيح مذهب البصريين وبه ورد السماع (قوله قبل معنى الاستفهام) سواء كان فى قالب الحرف او فى قالب الاسم نحو قوله تعالى لنعلم اى الحزبين احصى وللتنبيه على العموم زاد لفظ المعنى (قوله بلا واسطة اه) يحتمل ان يكون تعميما لمعنى الاستفهام اى يكون معنى الاستفهام حاصلا بلا واسطة لفظ آخر بان يكون مدلول نفسه وان يكون حاصلا بواسطة بان اكتسب من المضاف اليه وان يكون تعميما للقبلية اى يكون الفعل قبل معنى الاستفهام بلا واسطة

لفظ

(قوله واما فى صورة وقوعها الى قوله ورد به السماع) اقول لا ارتياب لذى فكرة صائبة فى ان الصحيح الذى يقتضيه القياس فى هذه المسئلة هو مذهب الكوفية ولهذا اختاره الشارح قدس سره وذلك ان مفعولى ظن واخواته محولان من المبتدأ والخبر وقد اجمعوا على ان المبتدأ المفرد الذى خبره فعل رافع لضميره يمتنع تقدم خبره عليه فكيف يتصور كون قام فى مثالنا ثانى مفعولى اظن على انه حينئذ يكون من قبيل التوسط بين المفعولين وقد وقع الافصاح بجواز الالغاء فيه وكلامنا فى التوسط بين الفعل ومرفوعه لا يقال لم لا يجوز كونه من باب التنازع حتى لا يرد على البصرية ما اوردت لانا نقول لا يمكن الذهاب الى التنازع الا مع ايجاب الاعمال وهو ظاهر فلا يفيد ما هم بصدده من جواز الامرين وايضا الفرق الذى ادعى المحشى رحمه الله تعالى التنبه له ولم يهتد اليه الشارح قدس سره بزعمه مجرد اعتبار عن الفائدة عار
خالد النقشبندى المجدى

لفظ آخر او بواسطه اعلم ان الاستفهام على قسمين قسم يكون جوابه بالتعيين وهو ما يكون بام والهمزة وبالاسماء المتضمنة للاستفهام وقسم يكون جوابه بنعم اولا وهو ما يكون بالهمزة فقط او بهل فاختار بعضهم ان القسم الثانى لا يقع بعد باب علمت لان مضمون الجملة الاستفهامية لا يتعلق العلم به لتنافيه الا بتأويل ان يقال علمت جواب هذا الاستفهام فاذا كان الجواب بالتعيين يكون مشتملا على النسبة فان زيدا مثلا فى جواب أزيد قائم ام عمرو معناه زيد قائم فيصح تعلق العلم به فمعنى قولنا علمت أزيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام اى علمت قيامه وانما لم يقل علمت زيدا قائما لداع يدعوه الى ابهامه واذا كان الجواب بنعم اولا لا يكون مشتملا على النسبة فلا يصح تعلق العلم به لانه يستدعى النسبة فاذا قيل علمت هل زيد قائم كان معناه علمت نعم اولا فلا يصح والاكثرون على انه يقع القسمان بعد باب علمت لان اداة الاستفهام التى بعده ليست لاستفهام المتكلم حتى لا يتعلق العلم بمضمون الجملة المشتملة عليه بل لمجرد الاستفهام ففى جميع الصور المعنى علمت الذى يشك فيه فيستفهم عنه الا ان المشكوك فيه المستفهم عنه فى القسم الاول نسبة الفعل الى هذا المعين او ذاك من المذكورين وفى القسم الثانى نسبته الى المذكور او عدم تلك النسبة فلا حاجة الى التأويل المذكور ولو سلم فلا نسلم ان نعم اولا ليسا مشتملين على النسبة فان المقدر بعدهما جملة ولذا يصح الجواب بهما فهذا فعبارة المتن ان اجرى على اطلاقه كما هو الظاهر كان اختيارا لمذهب الاكثرين وايراد المثال من القسم الاول لكونه متفقا عليه وان خصص بقرينة المثال كان اختيارا لمذهب البعض الاول (قوله الداخل على معموليها) قيد النفى بالداخل على المعمولين وكذا لام الابتداء لانه اذا تقدم احد الاشياء الثلاثة على المفعول الثانى فقط لا يوجب التعليق فى الاول نحو علمت زيدا من هو او ما قائم او لقائم وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين فى هذه الصور ايضا وانما لم يقيد الاستفهام بذلك لانه قد يكون المفعول الاول متضمنا للاستفهام كما مر (قوله وضعا) قيد بذلك لان لام الابتداء قد تدخل على الخبر نحو ان زيدا لقائم احترازا عن اجتماع التى للتأكيد لكنه خلاف الوضع (قوله فمن حيث اللفظ) ولا يجوز العكس لانه لا يعلم حينئذ ان المعنوى يكون عاملا اولا (قوله والفرق)

اذ المفعول الاول ايضا مسلط عليه الاستفهام مثلا فى المعنى وان لم يسلط عليه فى اللفظ اذ معنى علمت زيدا من هو علمت من زيد فى الاستفهام معنى ايضا لكونه بلا فرق خد

مع اشتراكهما فى ابطال العمل والمراد الالغاء المذكور منها لتخرج الصور الواجبة المذكورة سابقا واما الفرق بين مطلق الالغاء والتعليق فبالوجه الثانى فقط (قوله ان الالغاء جائز) لانه ترك الاعمال لفظا ومعنى بلا مانع والتعليق واجب لانه ترك الاعمال لمانع يعنى ان الالغاء مأخوذ فى مفهومه الجواز والتعليق مأخوذ فى مفهومه الوجوب فى شرح التسهيل التعليق ابطال العمل لفظا لا محلا على سبيل الوجوب بخلاف الالغاء فهو ابطاله لفظا ومحلا على سبيل الجواز ولا يلزم من ذلك استدراك لفظ الجواز فى قوله جواز الالغاء اذ المعنى ان من خصائصها انه يجوز ان يبطل عملها وان لا يبطل بخلاف سائر الافعال فانه ممتنع فيه ذلك كما ان التعليق فيها جائز دون سائر الافعال ولذا قال شارح اللباب فى قوله وتختص بجواز الالغاء والتعليق ان قوله والتعليق عطف على الالغاء فتدبر (قوله ضميرين) اما ان كان احدهما ضميرا متصلا والاخر ظاهرا نحو زيدا ظن قائما واظنه زيد قائما لم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثانى فى افعال القلوب خاصة وان كان الضمير منفصلا جاز مطلقا كذا فى الرضى (قوله لشىء واحد) صفة لضميرين اى ضميرين كائنين لشىء واحد بان يكونا عبارة عنه او يشتمل احدهما على الاخر فيدخل نحو قول عائشة رضى الله عنها لقد رأيتنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ما لنا من طعام الا الاسودان التمر والماء (قوله لان اصل الفاعل) اى اصل مدلول الفاعل النحوى يعنى ما يبتنى عليه غيره ان يكون مؤثرا فان نحو طال زيد انما اطلق عليه الفاعل لكونه على طريقته وصفته والاصالة بهذا المعنى لا تنافى كونه داخلا فى التعريف (قوله والمفعول به متأثرا) من قبيل العطف على معمولى عاملين والمجرور مقدم (قوله لاتفاقهما من حيث اه) وان اختلفا من حيث كون احدهما مرفوعا والاخر منصوبا فان الواجب رعاية تغايرهما بقدر الامكان (قوله لانهما ليسا) اى الفاعل والمنصوب الاول فى الحقيقة فاعلا ومفعولا به اى مؤثرا او متأثرا اما الفاعل فلعدم كون افعال القلوب من قبيل التأثير واما المنصوب الاول فلعدم تعلق الفعل به بل بمضمون الجملة وبهذا ظهر ان الدليل يختص بافعال القلوب (قوله لانهما نقيضا وجدتنى) اى فى اصل الوضع فان وجد بمعنى اصاب ثم استعمل بمعنى علم (قوله اجرى

يعنى لو قيد الشارح قدس سره الاستفهام ايضا بكونه داخلا على المعمولين لخرج كل تعليق يكون بسبب اسم من الاسماء المتضمنة للاستفهام اذ الاستفهام حينئذ غير داخل على المعمولين بل فى معمول وعلى معمول كما لا يخفى خالد

بل فواعلها الى التأثر اقرب منها الى التأثير سوآء قلنا ان العلم من مقولة الكيف او الانفعال او الاضافة او من مقولة المعلوم كما ذهب الى كل قوم لكن الثالث شديد الانحطاط خد

اقول هذا ممنوع ولو سلم فلا نسلم فى علم المخلوق ولو سلم فلا نسلم فى العلم بالجزئيات المادية فيما طريقه الحواس فتبصر خد

راى البصرية والحلمية) اى اجرى التى بمعنى ابصر والتى بمعنى رآى فى المنام مجرى رأى التى بمعنى علم للتشارك اللفظى وان كان منصوبهما يتعلق الفعل به حقيقة فى القاموس الحلم بالضم وبضمتين الرؤيا (قوله واقد ارانى للرماح اه) اللام للابتداء او جواب القسم وارانى اى ابصر للرماح جمع رمح دريئة على وزن فعيلة بالهمزة الحلقة التى يتعلم الطعن والرمى عليها من عن يمينى متعلق بارانى وهو القرينة على انه من الرؤية البصرية دون القلبية اذ لا تعلق للعلم بالجهة وعن اسم بمعنى الجانب لدخول من عليه (قوله ما عد احسبت اه) بدل من البعض فائدته تعيين ذلك البعض قبل البيان (قوله وهى اما العلم او الظن) اى معانيها المتكثرة باعتبار كونها مدلولاتها فى نفسها العلم او الظن (قوله بحيث يمكن) متعلق بقريب وتفسير له وفيه اشارة الى وجه تخصيص بعض الافعال المذكورة بان لها معانى اخر متعدية بها الى مفعول واحد مع ان لها معانى اخر غير متعدية بها يعنى انه لدفع توهم تعديتها بهذا المعنى ايضا الى مفعولين سيما اذا ذكر بعد مفعولها حال او صفة وهذا حاصل ما ذكره الرضى فى شرح المفصل ووجه التخصيص انه قصد الى استعمال هذه الالفاظ مع بقائها افعال القلوب انتهى يعنى انها مع بقائها كذلك مظنة كونها متعدية الى مفعولين بهذا المعنى ايضا فلذا تعرض لها ولمعانيها التى هى مظنة التوهم المذكور بخلاف ما عدا هذه الالفاظ وهذه الالفاظ اذا استعملت بغير هذه المعانى فانها ليست مظنة التوهم بعد كونها من افعال القلوب (قوله بذلك) اى بقوله قريب من معانيها الاول (قوله لئلا يقال اه) ولئلا يقال انه لا وجه للتخصيص بالحكم المذكور فان لهذه الالفاظ معانى اخر الا انه ميز وجه التخصيص بالحكم المذكور بعد بيان معانيها المذكورة ليظهر حق الظهور (قوله لا وجه للتخصيص بالبعض) اى لتخصيص الذكر بالبعض او تخصيص البعض بالحكم المذكور اذ كما ان لهذا البعض معنى يتعدى به الى مفعول واحد كذلك للبعض الاخر ولذلك البعض معانى لا يتعدى بها (قوله ذا خال) الخال والخيلاء التكبر والاحمر من الناس الذى فى شعر رأسه شقرة (قوله من الظنة) بكسر الظاء التهمة كهمزة اصله وهمة قلبت الواو تاء كما فى وكل (قوله اى اخذته مكانا لوهمى) يعنى ان بناء الافتعال للاخذ كاطبخ اى اخذ طبخا

مظنة الذى بكسر الظاء موضع الظن فيه وجوده على ما صرح به المجد الفيروزابادى خد

قبال ورجل وكل محركة ووكلة وتكلة كهمزة عاجز فانظاهر فى هذا المقام كما فى وكل ووكلة وتكلة بدل قوله كما فى وكل فلا تغفل بغدادى

لنفسه والوهم من خطرات القلب او مرجوح طرفى المتردد فيه كذا فى القاموس وفى العباب الاتهام جعل الشئ موضع الظن السيء فعلى هذا قريب معناه من الظن والشارح جعله بمعنى اتخاذ الشئ موضع الوهم مطلقا فجعل قربه باعتبار كونه نوعا من مطلق الادراك (قوله والوهم نوع من العلم) بمعنى الادراك المطلق فيكون قريبا من العلم والظن الذى هو معنى افعال القلوب لاشتراكهما فى مطلق الادراك (قوله ومنه قوله تعالى وما هو) اى ما محمد صلى الله عليه وسلم على ما يخبر به من الوحى وغيره من الغيوب بمتهم اى بمأخوذ مكان وهم اى لا يكون خبره فى الواقع كالكاهن (قوله بظنين) فعيل بمعنى مفعول (قوله وهو العلم بنفس الشئ اه) يعنى ان العرب خصوا المعرفة بادراك نفس الشئ وذلك لا ينصب الا مفعولا واحدا بخلاف العلم فانهم يستعملونه فى العلم بنفس الشئ او بكونه على صفة فلذلك ينصب مفعولا واحدا او اثنين وليس هذا الفرق بمعنوى بين حقيقة العلم والمعرفة الا ترى ان معنى علمت ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا قائم واحد بل هو موكول الى اختيارهم فانهم يخصصون احد المتساويين بحكم لفظى دون الاخر (قوله ومعنى ابصرت قريب اه) يعنى ابصرت وان كان بمعنى استعمال البصر من افعال الجوارح الا انه يستلزم العلم فهو قريب من علمت بالبصر ولم يذكر رأيت الصيد اى ضربت رئته لعدم كونه قريبا من افعال القلوب (قوله ولما كان اه) دفع لما يتوهم ان لهذه الافعال المذكورة معانى سوى ما ذكر فلم يتعرض لها ونصب قرينة على التقييد المذكور وتذكير قريب باعتبار كل واحد منها كانه قال معانى اخر كل واحد منها قريب من العلم والظن (قوله استغنيت) نشر على ترتيب اللف (قوله ليسا بمعنى العلم والظن) ولا قريبا من معناهما (قوله لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة) اما خبر لا تتم او حال من ضمير تتم او مفعول مطلق اى تاما مثل الافعال التامة يعنى انها بمرفوعها لا تصير مركبا تاما يصح السكوت عليه حتى يكون الخبر قيدا فيه لترتب الفائدة بل المرفوع مسند اليه والمنصوب مسند يتم الحكم بهما ويفيد كان تقييده بمضمونه فان معنى كان زيد قائما زيد متصف بالقيام المتصف بالحصول فى الزمان الماضى وقس على ذلك وما قيل انها سميت بذلك لانها سلبت عن الدلالة على الحدث ففيه ان دلالة ما عدا كان

عليه واضحة غاية الوضوح واما كان فانه يدل على الحصول المطلق والفائدة فيه المبالغة والتأكيد باعتبار انه يدل وضعا فى نحو كان زيد قائما على حدث مطلق بعينه خبر كان كما ان خبره يدل على زمان مطلق بعينه كان هذا خلاصة ما فى الرضى ولعل القول المذكور مختص عند ذلك القائل بكان لخفاء دلالتها على الحدث ولما كان معنى كان ملحوظا فى معانى سائرها سميت كلها ناقصة واليه يشير ما فى الفوائد الغياثية من ان الفعل يدل على النسبة ويستدعى حدثا وزمانا فى الاكثر وان عرى عن الحدث ككان او عن الزمان كنعم وبئس (قوله لتقرير الفاعل اه) وتثبيته كذا فى الرضى من قر يقر اذا ثبت وسكن كما فى القاموس وليس بمعنى التأكيد لانه بهذا المعنى يتعدى بنفسه لا بعلى ولا انتفائه فى ليس والظاهر انه مصدر مبنى للفاعل ومعنى التثبيت والاثبات ادراك ثبوت الشئ ايجابا او سلبا ليشمل ليس اى الثبوت الحاصل فى الذهن على وجه الاذعان على ما تقرر فى محله وهذا بناء على ان الالفاظ موضوعة للصور الذهنية فيصح كون التقرير موضوعا له واندفع الاشكال الذى تحير فيه الناظرون من ان معانيها ثبوت الفاعل على صفة او انتفاؤه لا التقرير سواء كان مصدرا للفاعل او المفعول فى الرضى تسمية مرفوعها اسما اولى من تسميته فاعلا لها لان الفاعل فى الحقيقة مصدر الخبر المضاف الى الاسم لكنهم سموه فاعلا على القلة ولم يسم المنصوب مفعولا بناء على ان كل فعل لا بد له من فاعل وقد يستغنى عن المفعول انتهى فلاجل هذا لم يعد مرفوعها فى المرفوعات على حده وادرج فى الفاعل وما قيل انه فاعل فى الحقيقة عند من ذهب الى دلالتها على الحدث والى هذا مال صاحب المفصل حيث لم يعده فى المرفوعات على حده مثلا كان يدل بمادته على الكون المنتسب الى الفاعل فان كان المراد نسبة مطلق الكون اليه فتامة وان اريد نسبة كون الشئ اليه فناقصة فتوهم لان قولنا حصل القيام لزيد ليس زيد فاعلا له بل فاعله القيام المضاف الى زيد اى حصل قيامه (قوله اى العمدة) والقرينة جعلها تمام الموضوع له كما هو الظاهر المتبادر والدليل على ذلك انه لا يجوز اخلاؤها عن التقرير بخلاف الزمان فان كان وليس بحيثان للاستمرار وبخلاف الانتقال والدوام والاستمرار فانه قد يخلو عنها الافعال الدالة عليها (قوله ولا شك) بيان

لفائدة القيد بعد تصحيح التعريف والا فلا دخل لاعتبار قيد العمدة فى كون الصفة خارجة عن التقرير (قوله لان ذلك التقرير اه) اى التقرير المقيد والتقييد لا يخرجه عن كونه نسبة بين الفاعل والصفة كما توهم (قوله لصفة) يعنى الحدث والنسبة الى الفاعل المعين ولم يتعرض للزمان لاشتراكه فى التامة والناقصة (قوله فكل من الصفة اه) يعنى كلاهما مستويان بالنظر الى الموضوع له ليس لاحدهما مزية على الاخر بحيث يمكن ان يقال انه الموضوع له فلا يصدق على الافعال التامة انها وضعت للتقرير باعتبار انه عمدة بالقياس الى الحدث والزمان فلا يرد ماقيل انه اذا كان كل منهما عمدة فيها يصدق ان التقرير عمدة فيما وضعت له فلا يخرج عن التعريف الا ان يعتبر قيد فقط واللفظ لا يساعده (قوله ولو جعل اه) فيكون المعنى ماوضع لها يصدق عليه التقرير المذكور وعلى هذا التوجيه لاحاجة الى اعتبار قيد العمدة واللام صلة للوضع كما هو الظاهر (قوله لتقرير الفاعل اه) يعنى يكون التقرير مع ما اعتبر معه من كونه على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى موضوعا كما يرشد اليه قوله ولا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له لان التقرير والتقييد موضوع له على ماوهم (قوله ولا يبعد) فيه اشارة الى بعده فى الجملة لان المتبادر كون اللام صلة الوضع (قوله ان يجعل اه) ويجعل التقرير مصدرا مبنيا للفاعل وفاعله المحذوف الضمير العائد الى الافعال الناقصة ومعنى تقريرها الفاعل على صفة وتثبيتها اياه عليها دلالتها على حصول تلك الصفة له (قوله بما ذكرنا) من الوجوه الثلاثة (قوله لا يحتاج الى قيد زائد) دفع لما قاله الشيخ الرضى من انه كان ينبغى ان يقيد الصفة فيقول على صفة غير صفة مصدره لئلا يرد الافعال التامة والحق عندى انه تام من غير اعتبار التكلفات التى ذكرها الشارح قدس سره ومن غير اعتبار قيد زائد فان هذا التعريف للافعال الناقصة باعتبار امر يشترك بينهما وتميزه عن سائر الافعال فان الدلالة على الزمان خاصة شاملة للافعال مطلقا والانتقال والدوام والاستمرار مثلا معان تميزها بعضها عن بعض والمتبادر من كونها موضوعة لتقرير الفاعل على صفة ان الصفة خارجة من مدلولها كما ان الفاعل كذلك ولذا فرعوا على ذلك احتياجها الى الجملة الاسمية قال المصنف فى الايضاح معترضا

على تعريف الفعل بما دل على اقتران حدث بزمان انه ليس بجيد لان الفعل يدل على الحدث والزمان جميعا واذا قال مادل على اقتران حدث بزمان فقد جعل الاقتران فى نفسه هو المدلول واخرج الحدث والزمان ولا ينفعه كونهما متعلق الاقتران لانك تقول اعجبنى اقتران زيد وعمرو دونهما فيثبت الاخبار باعتبار الاقتران ولا يثبت باعتبار متعلقه وكذلك كل مضاف ومضاف اليه لا يلزم من اخبارك عن المضاف اخبارك عن المضاف اليه وقال ايضا فيه ان الافعال الناقصة تشترك فى انها لتقرير الفاعل على صفة ومن ثمة احتيج فيها الى الجزئين فالتعريف تام من غير اعتبار العمدة او الوضع للجزئيات او جعل اللام للغرض او قيد زائد عليه ووجه آخر ان الافعال التامة موضوعة لتقرير الصفة للفاعل اذ المعتبر فيها نسبة الحدث الى الذات لا لتقرير الفاعل على الصفة اعنى نسبة الذات الى الحدث (قوله بالهمزة) مثلثة التاء على مافى القاموس (قوله وقيل بالياء) لم يوجد هذا فى الكتب المشهورة من اللغة والنحو ولذا قال صاحب غاية التحقيق دون الياء (قوله انها غير محصورة) وقد عد منها مرادفات آل وصار ورجع وحال وحار وارتد واستحال وتحول ومرادفات مافتىء ماافتأ وماونى ومارام من رام يريم (قوله وقد تضمن اه) قال المحقق التفتازانى فى شرح الكشاف حقيقة التضمين ان يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه وله طرق اشهرها جعل الفعل المذكور حالا او عكسه وههنا طريق آخر نحو احمد اليك اى انتهى اليك حمدى انتهى فعلم انه ليس يتعين له طريق الحالية فجعل تامة كاملة صفة كما تقتضيه سلامة الطبع اولى من جعلها حالا (قوله وقد جاء اه) اى لفظ جا فى المتن تامة وفى الشرح ناقصة كما لا يخفى (قوله فى قولهم) اى العرب فى الرضى وشرح التسهيل اول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين ارسله على رضى الله عنه اليهم لدفع شبهتهم وردهم عن الخروج (قوله لما تقدم اه) تقدما معنويا (قوله من الغرارة) بكسر الغين المعجمة الجوالق على مافى القاموس وغيره وبفتحها عدم التجربة والغفلة وليس بمراده ههنا (قوله ونحوها) مما لا تقدر به الاشياء كالجوالق (قوله اى لم تكن اه) اى الغرارة على مقدار ماتحتاج انت اليها وهى كناية عن عدم حصول المقصود (قوله ومعناه اية حاجة اه) والاستفهام انكارى اى

لم تصر حاجة بين الحاجات متصفة بوصف كونها حاجة لك وروى برفع حاجتك
خبره ما تقدم لتضمنه معنى الاستفهام (قوله ارهف شفرته) فى الصحاح ارهفت
سيفى اى رققته والشفرة بالفتح السكين العظيم وما قيل فى القاموس بالضم سهو
(قوله لا يتجاوز جاء وقعد الموضوع اه) وهو القولان المذكوران (قوله خلافا
للفراء) فانه يطردهما وقال المصنف والاولى اطراد جاء لقولهم جاء البر قفيزين
او صاعين وان قلنا بالطرد فانما يطرد فعله فى مثل قول الاعرابى وهو ما يكون
الخبر كانه كذا فلا يقال قعد زيد كاتبا (قوله المركبة من المبتدأ والخبر) اشارة
الى ان اطلاق الجملة الاسمية قرينة التجريد عن كل ما ليس له مدخل
فى حصولها فلا يرد ان هذا على اطلاقه غير صحيح لان شرط الذى تدخل عليه
هذه الافعال ان يكون مما لزم التصدر كاسماء الشرط واسماء الاستفهام وكم
الخبرية والمقرون بلام الابتداء والا لما لزم حذفه كالمخبر عنه بنعت مقطوع
والا لما لزم عدم التصرف كايمن القسم وطوبى للمؤمن وويل للكافر وسلام
عليك ومما لزم الابتدائية لكونه فى المثل او ما فى حكمه كالجملة الاعتراضية
كقوله فانت طلاق والطلاق الية او لكونه بعد لولا الامتناعية او اذا المفاجأة
وان لا يكون خبر جملة طلبية (قوله لاجل اعطائها الخبر) اى المقصود
من دخولها ذلك الاعطاء فان المقصود من قولنا صار زيد غنيا كون الغنى
منتقلا اليه والا لزم منه كون زيد منتقلا وقس على ذلك فلا يرد انه لا وجه
التخصيص الخبر بالذكر فانها يعطى اسمها ايضا حكم معناها (قوله يعنى اثره
المرتب عليه) اشارة الى ان اضافة الحكم لامية لا بيانية على ما وهم (قوله لكونه
فاعلا) اى اصطلاحيا بناء على ان الفعل لا بد له من فاعل لفظى ولذا لم يعد
المصنف اسمها فى المرفوعات على حدة (قوله فى توقف الفعل عليه) يعنى كما ان
الفعل المتعدى لا يتم معناه بدون المفعول به لا تتم معانى هذه الافعال بدون
اخبارها (قوله فكان تكون ناقصة) تفصيل لبيان المعانى التى يمتاز بها بعض
هذه الافعال عن بعض بعد ما ذكر القدر المشترك بينها المميز عما سواها (قوله
كائنة لثبوت خبرها) جعل الجار والمجرور ظرفا مستقرا ليصح عطف قوله
ويكون فيها ضمير الشأن عليه وهو حال كما يقتضيه الذوق السليم ويجوز
ان يكون صفة وان يكون خبرا بعد خبر (قوله ثبوتا ماضيا) جعل قوله ماضيا

صفة

الالية اليمين والجمع الالايا كالخطية والخطايا قال الشاعر قليل الالايا حافظ ليمينه وان سبقت منه الالية برت كذا فى الصحاح بزيادة ما وحكى عزية بدلها وهو شطر بيت من الطويل والشطر الاخر ثلاثا ومن يخرق اعق واظلم وقبله فان ترفقى يا هند فالرفق ايمن وان تخرقى يا هند فالخرق اشأم وللبيت قصة فى مغنى ابن هشام فى اواخر مبحث الالف واللام فراجعه خد

صفة لمصدر محذوف ليصح كون دائما او منقطعا صفة له والقول بانه مفعول
فيه فى زمان ماض يحتاج الى جعل قوله دائما او منقطعا حالا من ثبوت خبرها
وذلك لا يرتضيه الطبع السليم مع شناعة التنكير (قوله من غير دلالة) اى
دواما ناشئا من عدم دلالة يعنى ان الدوام واستمرار الثبوت ليس مدلول كان
بل ناشئ من عدم الدلالة فى العباب قال جار الله العلامة كان عبارة عن
وجود الشئ فى زمان ماض على سبيل الابهام وليس فيه دليل على عدم سابق
ولا عدم طارئ وفيه رد على من زعم ان الاستمرار مدلول كان وفيه اشارة الى دفع
التنافى المتوهم من توصيف الثبوت الماضى بالدوام ورد على من زعم انها تدل
على الدوام وان دلالتها على الانقطاع بالقرينة (قوله نحو كان زيد غنيا
فافتقر) اشارة الى ان الانقطاع محتاج الى القرينة فى شرح التسهيل الاصل
ان تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى دون تعرض الازلية
ولا الانقطاع كغيرها من الافعال الماضية فان قصد الانقطاع ضمن الكلام
ما يدل عليه كقوله تعالى واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين
قلوبكم قال الشيخ اثير الدين واكثر النحويين ذهبوا الى ان كان تقتضى
الانقطاع (قوله فهو من قبيل عطف احد القسمين الخ) اى ما يكون بمعنى
صار على ما يكون لثبوت خبرها لاسمها اللذين هما قسمان من كان الناقصة
كانه قيل كان الناقصة اى كان التى تكون لتقرير الفاعل على صفة منها
ما يكون لثبوت الخبر للاسم ومنها ما يكون بمعنى صار وانما قال من قبيل
لان الصريح عطف احد القيدين على الاخر المستلزم لحصول القسمين
والمقسم (قوله لا على ما هو قسم منه) عطف على قوله على الآخر والموصول
عبارة عن قوله ناقصة والضمير المرفوع راجع الى الآخر او الى احد القسمين
والضمير المجرور الى ما اى لا يكون من قبيل عطف احد القسمين على قوله ناقصة
الذى هو الآخر لان احد القسمين قسم منه اى ليس من قبيل عطف القسم على
المقسم فيلزم كون قسم الشئ قسيما له (قوله بتيهاء قفراء) التيهاء على وزن حمراء
المفازة التى لا يهتدى فيها من التيه مصدر تاه يتيه بمعنى التحير والقفر بفتح القاف
وسكون الفاء المكان الخالى من الماء والكلأ والمطى كالزكى جمع مطية وهو
المركب وقطا جمع قطاة سنك خور والحزن بفتح الحاء وسكون الزاى الارض

(قوله يحتاج الخ) وجه الاحتياج انه على تقدير الوصفية حينئذ يؤول المعنى الى ان كان ناقصة كائنة لثبوت خبرها فى دائم ومنقطع اذ الصفة والموصوف متحدان ذاتا بلا شبهة وهو كما ترى وليس لفظ ماضيا اهلا لوقوع الحال منه لنكارته المحضة ولا وصفا اوظرفا مستقرا لكونه مفعولا فيه لعامل ملفوظ فلا ضمير فيه حتى يكون دائما او منقطعا حالين من ثبوت منه وكونهما حالين من ثبوت خبرها غير مطبوع لصيرورتهما حينئذ قيدين لعامله والمقصود وصف ثبوت خبرها لاسمها بالدوام او الانقطاع لا تقييد عاملها بهما وبقى ابحاث اعرضنا عنها لضيق الهامش خالد

الصلب ضد السهل قيد بقطا الحزن لئلا تسوخ فيه الارجل لو كانت الارض رخوة والفراخ بكسر الفاء جمع فرخ بفتح الفاء وسكون الرآء مرغ بجة جوزه باشد يصف سرعة سير المطى كانها بمنزلة قطا تركت بيوضا صارت فراخا فهى تمشى بسرعة الى فراخها وفيه مبالغة فى سرعة السير فان القطا مثل فى السرعة سيما قطا الحزن سيما اذا تركت البيوض فصارت فراخا فانها اهدى فى هذه الحالة وفى المثل فلان اهدى من القطا قيل تطلب الماء من مسيرة عشرة ايام او اكثر من فراخها من طلوع الفجر الى طلوع الشمس فلا تخطئ صادرة ولا واردة (قوله فان بيوضها الخ) اى بيوضها لم تكن فراخا لا حال البيوضة ولا قبلها فلا يصح جعل كان لثبوت الخبر لاسمها ولا تامة بان يكون فراخا حالا لانها تقتضى اجتماع البيوضة والفراخة (قوله بل صارت) اى انتقلت الى الفراخة من البيوضة وهو معنى مقصود من الكلام فتكون بمعنى صار لا زآئدة ومن لم يتدبر توهم ان البيان ناقص (قوله عطف على قوله اه) فى العباب كان التى فيها ضمير الشأن هى الناقصة بعينها وقيل انها تامة فاعلها ذلك الضمير اى وقت القصة ثم فسرت القصة بالجملة وانما عدها قسما آخر وان كانت ناقصة او تامة جريا على عادتهم لعدها قسما آخر انتهى وفى شرح التسهيل للعلامة المصرى زعم ابو القاسم ابن الابرش ان كان الشانية قسم برأسها فعلى هذا قوله يكون فيها ضمير الشأن عطف على قوله تكون ناقصة وهو الظاهر حيث اعاد لفظ تكون ولم يقل وفيها ضمير الشأن كما اعاده فى قوله وتكون تامة الا ان الشارح قصد حمل كلام الماتن على مذهب الجمهور فصرفه عن الظاهر وحينئذ اعادة تكون للتأكيد فان ما عداها من الافعال الناقصة لا يكون فيه ضمير الشان الا ليس (قوله اذا مت) من مات يموت ويمات ويميت ضحى والصنف بالكسر والفتح هو النوع شمت كفرح شما تا وشماتة فرح ببلية العدو وشامت خبر مبتدأ محذوف اى احدها ومثن اسم فاعل من اثنى ذكر خيرا واصنع اى اصنعه على حذف العائد من صنع الشئ عمله (قوله تتم بالمرفوع) وهو فاعلها فلا يكون الا مفردا (قوله ووقع) زاده على طبق الايضاح اشارة الى ان كان التامة كما تكون للثبوت المطلق تكون بمعنى الثبوت المسبوق بالعدم اعنى الحدوث وقال القاضى فى تفسير قوله تعالى

اذا وقعت الواقعة اى حدثت والكائنة الحادثة والمقدور من قدر الله تعالى ذلك عليه يقدره قدرا بمعنى قدره عليه تقديرا واورد الامثلة الثلاثة اشارة الى مجيئها تامة بمتصرفاتها (قوله وكقوله) اعاد الجار اشارة الى شرافته ومعنى كن فيكون احدث فيحدث سوآء كان حدوثه فى نفسه او فى محله لان خطاب كن تابع للارادة كما تدل عليه الآية وهى صفة تخصص وقوع المقدورات فى وقت دون وقت وليس معناه كن كذا على ما توهم (قوله لا يخل بالمعنى الاصلى) اى ما هو المقصود بالافادة من ذلك الكلام لا ما لا يفيد اصلا اذ الزآئدة لا تخلو من فائدة معنوية كالتأكيد او لفظية كتزيين اللفظ واستقامة الوزن والسجع (قوله كقوله تعالى) اشار بهذا التمثيل الى ان الزيادة مختصة بلفظ كان وانها تكون فى وسط الجملة عند الجمهور واجاز الفرآء زيادتها آخرا والصحيح منع ذلك لعدم استعماله واختلف فى الزآئدة فقيل انها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كانه قيل كان هو اى كان الكون وقيل انه لا فاعل لها لانها تشبه الحرف الزآئد فلا يبالى بخلوها عن الاسناد كذا فى شرح التسهيل للعلامة المصرى (قوله كيف نكلم من كان فى المهد) اى لم نعهد صبيا فى المهد كلمه عاقل وصبيا حال مؤكدة (قوله لتحسين اللفظ) لا للتأكيد اذ المقام يأباه (قوله اذ ليس المعنى على المضى) اذ لم يتوجه حينئذ استبعادهم المدلول عليه بكيف لان كل من يكلمه الناس حاله كذلك فلا تكون ناقصة ولا تامة ولا بمعنى صار اذ لا بد فيها من معنى المضى (قوله اما من صفة الخ) بهذا الانتقال يقتضى حصول الصفة الثانية او الحقيقة الثانية بعد ان لم تكن فلا يتم بدون ذكر الصفة او الحقيقة فلذا صار بهذا المعنى ناقصة واما الانتقال الثانى فلا يستدعى حصول المكان او الذات بعد ان لم يكن بل تعلق الانتقال به بعد ان لم يكن متعلقا به فيكون المقصود من صار حينئذ تعلق انتقال الفاعل بذلك المكان او الذات كسائر الافعال التامة فى ان المقصود منها اسناد الحدث الى الفاعل وتعلقه بالمفاعيل فلا يرد ما فى الرضى من ان الانتقال معنى صار التامة واما الناقصة فمعناها الحصول بعد ان لم يكن (قوله واما من حقيقة الى حقيقة) سوآء كانتا شخصين فالمنتقل النوع او نوعين فالمنتقل الجنس نحو صار الماء هوآء (قوله ان العداوة الخ) بتدارك الهفوات بالحسنات

الهفوة الخطأ والزلة والمعنى ان العداوة تصير محبة بسبب تدارك السيئات بالحسنات (قوله وقال فيالك) اللام للاستغاثة والخطاب لله سبحانه ومن نعمى مستغاث له بمن نحو يالله من ألم الفراق وهو متعلق بما قبله من الكلام اى استغيث بالله من ألم الفراق فى القاموس النعمى بالضم الدعة والمال والمسرة وضمير نحوان لنعمى وهو وان كان مفردا فى معنى الجنس فى المغنى الضمير فى فسوّاهن قيل راجع الى السماء والسماء فى معنى الجنس والابؤس مهموز العين كافلس جمع بؤس بمعنى شدة والمعنى استغيث بك يالله من اجل نعمى صارت شدائد وقيل اللام للتعجب والاستغاثة والكاف بالكسر ومن نعمى بيان له ويتعجب منها او يستغيث (قوله لا بصورها) اى ليس المراد ههنا الاوقات المدلول عليها بصورها اعنى الزمان الماضى لان المقصود بيان المعانى التى تميز بها بعضها عن بعض ولذا قال صار للانتقال من غير تعرض للزمان الماضى والزمان المدلول عليه بصورها مشترك بينها بل وبين سائر الافعال ولم يرد انها لا تدل على اقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بصورها فانها خلاف الواقع فان معنى اصبح زيد قائما اتصف زيد بالقيام المتصف بالحصول فى وقت الصبح فى الزمان الماضى نص عليه فى الرضى وغيره (قوله بمعنى الدخول) ومنه قوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون فى شرح التسهيل وتكون الثلاثة ايضا بمعنى اقام فى الاوقات المذكورة (قوله وظل وبات) مضارع بات يبيت ويبات بياتا ومبيتا وبيتوتة بمعنى الكون فى جميع الليل ومضارع ظل يظل بفتح العين ظلا وظلولا بمعنى الكون فى جميع النهار (قوله ثبت له ذلك فى جميع نهاره) اى فى الزمان الماضى تركه لان الكلام فى المعانى المخصوصة (قوله وبمعنى صار) مجردا عن الزمان المدلول عليه بالمادة قال الله تعالى ظل وجهه مسودا فى الرضى مجىء بات بمعنى صار محل نظر قال الاندلسى ٨ جاء فى الحديث بات بمعنى صار وهو قوله صلى الله عليه وسلم اين باتت يده (قوله تامة) قال ابن مالك يقال بات القوم وبات بالقوم اذا نزل بهم ليلا يستعمل متعديا بنفسه وبالباء وقال غيره تكون تامة بمعنى اقام ليلا وظل تكون تامة بمعنى دام وطال وزاد بعضهم وبمعنى اقام نهارا (قوله فى غاية القلة) حتى انكر بعضهم مجىء ظل تامة (قوله

وفصلهما

٨ هذا بعض حديث رواه الامام البخارى رحمه الله تعالى فى باب الاستجمار وتمامه عن ابى هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا توضأ احدكم فليجعل فى انفه ماء ثم لينثر ومن استجمر فليوتر واذا استيقظ احدكم من نومه فليغسل يده قبل ان يدخلها فى وضوئه فان احدكم لا يدرى اين باتت يده انتهى يعنى فلا يدرى هل لاقت مكانا طاهرا من جسده او نجسا بثرة او جرحا او اثر الاستنجاء بالاحجار منه او نجسا بالمحل او اليد بنحو عرق ونقيه معناه غير خفى على اهله خالد المسكين

وفصلهما) عن الافعال الثلاثة السابقة يعنى لو جمعهما بالافعال الثلاثة فاما ان يذكر قوله وتكون تامة مطلقا فيستفاد منه مجىء الكل تامة على السواء واما ان يقول وتكون الثلاثة الاول تامة فيستفاد منه بطريق المفهوم عدم مجىء هذين الفعلين تامتين وليس كذلك ففصلهما عن الثلاثة وترك بيان كونهما تامتين ويستفاد منه ان مجيئهما تامتين فى غاية القلة لان عدم الذكر دليل على عدم الاعتداد لا على عدمه فى نفسه (قوله فهذه الافعال) الظاهر ترك الفاء ولعله بتقدير اما التفصيل ما اجمله سابقا فى المتن واما اعادة هذه الافعال الاربعة فلتأكيد كون كل واحد منها بمعنى صار (قوله فاسقطها من البين) اى من بين الافعال فى مقام التفصيل اعادة للفعل السابق لبعد العهد كما قالوا فى قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب (قوله اشارة الى عدم الاعتداد بها) فالذكر فى الاجمال لكونها ناقصة فى الجملة وعدم الذكر فى التفصيل اشارة الى عدم الاعتداد (قوله لانها من الملحقات) فى الاصل وان صارت فى الاستعمال ناقصة بخلاف آل ورجع واستحال وتحول وارتد فانها ملحقات مطلقا فلذا تركها فى الاجمال والتفصيل (قوله من زال يزال) اجوف واوى كخاف يخاف (قوله فانها تامة) ٧ وكذا زاله يزيله اى فرقه وليس ذلك بفرق معنوى بل هو مقصور على الاستعمال (قوله لليلة الماضية) بلا فصل على ما فى القاموس البارحة اقرب ليلة مضت (قوله ايضا بمعناه) فى الصحاح ابو زيد ما افتأت اذكره وما فتئت اذكره وما فتأت اذكره اى ما زلت اذكره وما برحت اذكره (قوله سمى اسمها فاعلا) فى مقام التسمية بالاسم لاقترانه بالخبر بخلاف ما تقدم من قوله لتقرير الفاعل على صفة فانه يجوز ان يكون اطلاقه عليه توسعا كاطلاق الصفة على الخبر (قوله تنبيها على ان اسمها) اى الافعال الناقصة مطلقا وان كانت التسمية واقعة فى الافعال المصدرة بحرف النفى لان خصوصية هذه الافعال ملغاة فى التسمية بديهة (قوله من وقت يمكن ان يقبله) فى الصراح القبول پيش امدن وپذيرفتن ففى المتن بالمعنى الاول وفى الشرح بالمعنى الثانى يعنى المراد من اقبال الفاعل على الخبر ان يتصف به وليس مراده ان فى المتن حذفا واختصارا

٧ اقول هذا ما نسبه فى شرح التسهيل الى الفراء ولم يرتضه قال والصحيح انه قسم ثالث ومعناها ابرح وعينها ياء وعلى ذلك ينادى باعلى صوته صنيع الجد الحرير فى القاموس وانه يشير الى جواز هذا القول ايضا فليراجع خد فدا استظهر المولى الجندى رحمه الله بنقل الجوهرى للترادف الذى قال به الشارح قدس سره ولكن فى الصحاح بعد ما ذكره ولا يتكلم به الا مع الجحد انتهى وما افتأت لغة تميمية وهذه لغة رابعة فتئ من حد حسن وما افتأ لا يقال ملازمة النفى مشتركة بين الافعال الاربعة كما صرح به المصنف فكيف لا يلائم الترادف لانا نقول الجحد اخص من النفى على ان اشتراك الملازمة مقيد كما يشير اليه الشارح بارادة استمرار الثبوت منها وكلام الجوهرى فى مطلق الاستعمال كما لا يخفى على المتتبع خالد النقشبندى المتوفى

وانما اعتبر الاستمرار من زمان الصلاحية لانه المتبادر عند الاطلاق (قوله اما دلالتها) انما احتيج الى بيان وجه الدلالة لان دلالة المركبات على معانيها بمفردها ليس بوضع سوى وضع المفردات فلا يرد ان هذه الافعال بمعنى كان دائما معتمد قبله بحسب الوضع فلا حاجة الى هذا البيان (قوله فلان النفى مأخوذ الخ) بحيث قصد نسبته الى الفاعل فى جزء غير معين من اجزاء الزمان الذى هو مدلول تلك الافعال فاذا دخل عليها النفى افاد استمرار ذلك النفى كالافعال الثبوتية اذا دخل عليها النفى نحو ضرب زيد وما ضرب زيد لانه لم قصد وان يكون النفى والاثبات على طرفى النقيض واعتبار استمرار الثبوت اصعب واقل فاعتبروه فى جانب النفى فاندفع ما يتوهم من انا لا نسلم ان النفى يستلزم استمرار الثبوت بل نفس الثبوت لان النفى المدخول ان كان للاستمرار فالنفى الداخل عليه يقبل الاستمرار وان كان للنفى فى الجملة فيكون الداخل عليه ايضا كذلك (قوله استمرار الثبوت) اى يستلزمه بتحقق التغاير مفهوما فكانت هذه الافعال بمعنى دائما (قوله واعتبار الصلاحية اه) اى واما اعتبار الصلاحية اه حذف هنا بقرينة عديله كما فى قوله تعالى والراسخون فى العلم يقولون آمنا به حذف عنه اما بقرينة قوله واما الذين فى قلوبهم زيغ عند الحنفية وفيه اشارة الى ان اعتبار الصلاحية خارج عن مدلولاتها الوضعية لما عرفت ان مدلولات المركبات هى مدلولات مفرداتها سوى ما يدل عليه هيئاتها (قوله اذا اريد اه) بخلاف ما اذا استعملت تامة فى معانيها نحو زال وبرح زيد عن مكانه وانفك عنه واما فتىء فلا تستعمل الا ناقصة مصدرة بحرف النفى لفظا او تقديرا وفى القاموس فتىء عنه كسمع نسيه وانقدع عنه وكمنع كسر واطفأ (قوله بدخول ادواته عليها) ان كانت ماضية فما ولم ولا فى الدعاء وان كانت مضارعة فما ولا وان والاولى ان لا يفصل بين ما ولا وبينها بظرف وشبهه وان جاز ذلك فى غير هذه الافعال نحو لا اليوم جئتنى ولا امس لتركب حرف النفى معها لافادة الثبوت كذا فى الرضى (قوله او تقديرا) فى الرضى وحذفها لم يسمع الا فى مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ قد تقرر انها لا تكون ناقصة الا معها ويحذف مع القسم كثيرا (قوله وذلك اه) بيان لكون مدلولها التوقيت المذكور باعتبار وضعها التركيبى

ولا ينافى ذلك صيرورته علما بعد الاستعمال فى الظرفية بحيث لا يصح تقدير الزمان معه (قوله واذا قدر الزمان اه) بخلاف ما لم يقدر الزمان فانه حينئذ يكون مأولا بالمصدر المضاف الى مضمون الجملة فلابد من تقديم مفرد آخر يصير معه كلاما تاما (قوله لانه ظرف) بيان لعلية العلة السابقة (قوله فما دام لم يشفع ما دام) اى لفظه وقد تنازع الفعلان فيه فان اعملت الثانى ففى الاول ضمير هو اسمه وان اعملت الاول فهو اسمه ولم يشفع خبره تقدم على الاسم وعلى التقديرين لابد خل ما دام على الجملة الفعلية على ما وهم (قوله ولم يحصل من المجموع كلام) بان لم يجعل ما دام بتأويل المصدر ظرفا لاجلس (قوله يفيد) اى المجموع فائدة تامة لعدم الارتباط بين الجملتين وليس ضمير يفيد راجعا الى ما دام على ما وهم حتى يعترض بانه يستفاد منه ان ما دام بعد حصول المجموع كلام يفيد فائدة تامة وليس كذلك (قوله ولذلك يقيد اه) فانه لو كان لنفى الحال يكون التقييد بزمان الحال تأكيدا والتقييد بزمان الماضى والاستقبال محتاج الى التجريد وكلاهما خلاف الاصل قال الاندلسى ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به كذا فى الرضى هذا اذا كان الاختلاف بينهم فى الاستعمال كما يشير اليه قوله يحمل لكن الظاهر ان الاختلاف المذكور فى الوضع فالتناقض بين المذهبين باق ودليل المذهب الثانى راجح لان الاستعمال بتقييده بالازمنة الثلاثة يدل على انه موضوع للقدر المشترك لئلا يلزم القول بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز والاصل ينفيهما (قوله نحو قوله تعالى اه) فان يأتيهم دليل على ان ليس للاستقبال (قوله اى اخبار الافعال) اى تقديم كل خبر لكل فعل بناء على ان الجمع المضاف والمعرف باللام للاستغراق اذا لم يكن ههنا عهد تما ففيه رد على من ذهب الى ان اخبارها اذا كانت جملة اسمية او فعلية لا يجوز تقديمها على اسمها وعلى من زعم انه لا يجوز تقديم خبر ما دام على اسمه (قوله كلها) اما تأكيد للمضاف وللمضاف اليه لكن جعله تأكيدا للمضاف اولى لانه الشائع وعدم الاعتداد بقول من قال انه لا يجوز تقديم خبر ما دام لكونه مخالفا للنص والقياس

والاجماع على ما فى شرح التسهيل (قوله اذ ليس فيها) اى فى تقديم الاخبار والتأنيث باعتبار المضاف اليه (قوله فيما عامله فعل) احترازا عما اذا كان العامل حرفا نحو ما زيد قائما وان زيدا قائم فانه لا يجوز لضعف العامل وفيه اشارة الى ان المقصود هنا جواز تقديمها على الاسماء من حيث انها معمولات الافعال ليرجع الى احوال الافعال فان الكلام فى مباحث الافعال وما سبق من قوله وامره كامر خبر المبتدأ من حيث انه خبر ولذا عدل اليه فيما سبق لانه فى الحقيقة خبر المبتدأ فلا تكرار على ما وهم (قوله ان يقيد) والتقييد اما بان يكون الاطلاق قرينة التجريد عما سواه او باشتهار ان عدم المانع معتبر فى حصول كل شئ (قوله ما يقتضى تقديمها عليها اه) اى على الاسماء اما على الاسماء فقط سواء كان موجبا للتوسط لكون الاسم محصورا فيه نحو ليس قائما الا زيد وكونه ضميرا متصلا نحو كانك زيدا اى مشبها بك اولم يكن موجبا له كاشتمال الاسم على ضمير يعود الى الخبر نحو كان شريك هند ابوها والى ما فى الخبر نحو كان فى الدار صاحبها واما على الاسماء والافعال معا بان يكون الخبر متضمنا لمعنى الاستفهام والشرط كما فى مثال الشرح وكونه مثالا لتقديم الخبر على كان ينافى كونه مثالا لما يقتضى تقديم الخبر على الاسم فان الاعتبار مختلف فالاول بالنظر الى كان والثانى بالنظر الى الاسم ولما كان قوله ما لم يتعرض ما يقتضى تقديمها عليها غير ظاهر فى التقديم على الاسماء والافعال معا تعرض لمثال اشارة الى دخوله فيه (قوله نحو صار عدوى صديقى) فان رفع الالتباس وقلب المعنى يقتضى تأخره عن الاسم ونحو ليس زيد الا قائما فان كون الخبر محصورا فيه يقتضى تأخيره واما ما اجاز الزجاج فى قوله تعالى فما زالت تلك دعواهم ان يكون تلك اسما ودعواهم خبرا وعكسه فليس من قبيل الالتباس بل من تعدد وجوه التركيب (قوله وحينئذ يجوز ان يكون اه) قصور وجوب التقديم على الاسماء كلها داخلة فى قوله ويجوز تقديم اخبارها على اسمائها واما ارادة نفى الضرورة عن جانب الوجود فلا تحتملها عبارة المتن لان الامكان اما عبارة عن سلب الضرورة عن الطرفين او سلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم والحكم المصرح به فى المتن الايجاب فلا يمكن حمله على سلب ضرورته (قوله اى الافعال الناقصة) لان الكلام فى احوالها وفيه

ولو قال لمعنى يقتضى صدر الكلام لكان اظهر واوفق بقوله كما فى مثال الشارح واكثر فائدة لان موجب الصدارة لا ينحصر فى الاستفهام والشرط ومثال الشارح على تقدير خبرية كم ايس وفيه شئ من الامرين مع وجوب صدارة كم فيه وقوله ولما كان اه توجيه لرجحان تمثيل الشارح بقوله كم كان مالك وما قبله توجيه لجوازه خد

اشارة الى رد من قال ان الضمير راجع الى الاخبار لمناسبته للسياق فان ما تقدم كان حكم الاخبار ولقوله قسم يجوز وقسم لا يجوز لان ضمير يجوز راجع الى القسم ولا شك ان القسم سواء اريد به الافعال او الاخبار ليس موصوفا بالجواز وعدمه بل باعتبار التقديم وهو صفة للاخبار بالذات والافعال بواسطتها ومن البين ان تقسيم الشئ باعتبار حال نفسه اولى منه باعتبار حال متعلقه وستطلع على سخافته (قوله تقديم اخبارها عليها) اشار بتأنيث الضميرين الى ان ضمير يجوز راجع الى التقديم المذكور سابقا لا الى القسم اذ اللازم حينئذ تذكير الضمير ليعود الى القسم والعائد محذوف اى قسم يجوز فيه تقديم اخبارها عليها وارجاعه الى القسم يحتاج الى اعتبار حذف المضاف عن الضمير المستكن او جعل الجواز الذى هو صفة التقديم صفة للقسم تجوزا او الى الاستخدام وكل ذلك تمحل (قوله وهو من كان الى راح) اى فى التركيب الذى ذكره المصنف وغايته داخلة فى المغيا بقرينة المقام (قوله لكونها افعالا) ويجوز تقديم معمول الفعل عليه بخلاف الحرف (قوله وجواز اه) لم يعد اللام اشارة الى ان المجموع دليل واحد فالجزء الاول لاثبات انه لا مانع من جانب العامل والجزء الثانى لاثبات انه لا مانع من جانب المرفوع فمن قال انه سهو من طغيان القلم والصواب وجواز تقديم المنصوب على الافعال فقد سها (قوله اى هذا القسم) فسر المرجع مع انه لا يحتمل غيره للاشارة الى ان القسم المذكور عبارة عن الافعال لانه محكوم عليه بما اوله كلمة ما وهى افعال والقول بانه على حذف المضاف اى اخبار ما اوله ما تكلف لا يدعو اليه داع ولاجل هذا التنبيه فسر الضمير فى قوله وهو ليس ولم يفسره فى قوله وهو من كان الى راح لانه لا دليل فيه حيث لم يقل وهو كان الى راح فيجوز ان يكون من بمعنى اللام والقسم عبارة عن الاخبار (قوله ما اوله) لم يقل ما فى اوله ما اشارة الى ان ما صار كجزئه حتى لا يجوز الفصل بينهما فالمراد منه الافعال الخمسة المذكورة سابقا عبر عنها بهذه العبارة اختصارا لا كل ما دخله ما مثل ما كان وما صار وان اشترك معها فى حكم عدم الجواز لان خلاف ابن كيسان انما هو فى هذه الافعال الاربعة دون غيرها فانه لا يجوز تقديم الخبر فى ما كان وما صار لبقاء النفى فيهما واقتضائه الصدارة يعنى

وكذلك المبتدأ نكرة لانه يعرف بالقرينة واستنادا الدخول الى القرينة هو مذهب الاكثر والا فقد قيل ما بعد الى داخل فيما قبله مطلقا فاستعماله فى غيره مجاز وقيل بشرط كونه من جنسه خالد السكتى

لا يخفى ان وقوع من فى ابتداء ... ينافى كونه بمعنى اللام الانتهائية فى مقابلته يقتضى على تقدير كون ... جدا وما بصدده المحشى رحمه الله يكفيه احتمال تأمل خد

من الابتداء لانه ... الاستدلال على هذه الارادة الاحتمال يكفى ... اوله ما والدليل على اتصاف الموصول اى من قوله ما اوله ما العهد فى اتصاف الافعال اشتهار اشتراط العهد انما وقع هنا فى الافعال بمضمون الصلة والعهد وعما ذكرنا عرفت ان حمل الجنس وهو ظاهر ... الموصولة هو الصحيح المطابق ماهنا على الموصول والتعدى الى الموصوف فيحتاج للمقصود ... الافادة الى التكلفات الباردة فى تصحيح المعنى لا كل ما دخله ما الخ كونها وما فى قول ... موصوفة ادرج خالد

ان المصنف لم يذكر حكم الافعال الناقصة اذا دخلتها لم ولا ولن وان لانها
شريكة للافعال التامة فى تقديم المعمول عليها عند دخول الثلاثة الاول
وعدم جواز التقديم عند دخول ان والكلام فى الاحوال المختصة بالناقصة
فتدبر فانه مما تحير فيه الناظرون (قوله فلامتناع اه) اى الاصل فيه ذلك
لما تقرر ان ما يغير معنى الجملة حقه التصدر الا انه بقى على اصله فى ما وان ولم يبق
فى لم ولن ولا فيجوز تقديم ما فى حيزها عليها سواء كان من الافعال الناقصة
او غيرها اما لن فلكونها نقيضة سوف التى يتخطاها العامل واما لم فلامتزاجها
بالفعل بتغيير معناه الى الماضى حتى صارت كجزئه واما لا فلكثرتها فى كلامهم
حتى تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال واريد ان لا تخرج (قوله على
نفس المصدر) فكيف يتقدم على ما يعلل به امتناع تقديمه (قوله ويخالف هذا
الحكم) قدر الفعل العامل مع الواو اشارة الى ان المحذوف جملة مستأنفة وليس
حالا لعدم صحته لفظا ومعنى لا ان الواو مقدرة اذ لا دليل عليه ويخالف على
صيغة المعلوم فاعله الضمير الراجع الى ابن كيسان والاضمار قبل الذكر جائز
فى الفاعل على ما تقرر فى بحث التنازع ليستفاد منه نسبة الخلاف الى ابن
كيسان صريحا كما هو المتبادر من قوله خلافا لابن كيسان وتقدير الفعل
لمجرد بيان الناصب المنوى الذى لا يجوز اظهاره لكون المفعول المطلق
المستعمل باللام كالبدل منه كما صرح به فى الرضى وجعله من المواضع التى
يجب حذف ناصب المفعول المطلق فيها قياسا وقيل انه على المجهول صيغة
تحرزا عن لزوم الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل وهو وهم لان خلافا
ان كان مصدر المبنى للفاعل لا يصح كونه مفعولا لفعل المجهول لوجوب
كونه بمعناه وان كان مصدر المبنى للمفعول لم يستفد منه كون المخالفة ظاهرة
من جانبه لا من جانب الجمهور بل عكسه لان ابن كيسان حينئذ يكون مفعولا
صريحا فتكون فاعليته ضمنية (قوله ثابتا لابن كيسان) لم يجعل الجار والمجرور
متعلقا بالمصدر لان المفعول المطلق المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا
فيه خلاف هل هو العامل او الفعل والاولى ان العمل للفعل على كل حال
اذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة والا لم ينتصب بل هو كالقائم مقامه كذا
فى بحث المصدر وقال الرضى ان الفاعل او المفعول والمجرور باللام فى نحو وحبا له

وحدا

اقول كون المفعول المطلق بمعنى عامله اعم من
الترادف فكفى الملازمة والملابسة وقد اعترف
به المحشى رحمه الله فى المفعول المطلق وقول
الشارح خلافا ثابتا لابن كيسان كالتصريح فى انه
مصدر المبنى للفاعل عنده فالذى استحسنه
ان يخالف صيغة المجهول وخلافا مصدر المبنى
للفاعل وارتكاب الاضمار قبل الذكر من غير اضطرار
ليس بجيد ولا سيما اذا يرد به السماع خلافا للمسكين

وحدا له خبر مبتدأ محذوف اى هذا القول له والجملة مستأنفة وما ذكره
الشارح اظهر لفظا ومعنى (قوله لابن كيسان) الخلاف فى الافعال الاربعة
مختص بابن كيسان والكوفيون يجوزون تقديم معمول ما فى حيزها مطلقا
لعدم قولهم بتقدير ما على ما فى شرح التسهيل ناقلا عن ابن مالك فما قيل
الخلاف لا يخصه بل الكوفيون ايضا خالفوا فى ذلك ما عدا الفراء وهم (قوله
كما يقتضيه باب المفاعلة) من كون احد الجانبين فاعلا صريحا والآخر مفعولا
صريحا (قوله لتقدمهم اه) متعلق بقوله لا من جانب الجمهور (قوله فكانه
لا مخالفة منهم) ولا يتحقق التخالف المقتضى للمشاركة فى اصل الفعل صريحا
فلا يندرج القسم الثانى فى القسم الثالث (قوله فلا يلزم تقديم ما فى حيز النفى
بحسب المعنى) وان كان لازما من حيث الصورة والموجب للصدارة تغير المعنى
والحق انه ان اعتبر نسبة الفعل اولا الى الجملة ثم اعتبر النفى كان النفى الذى
هو مدلول ما متوجها الى الجملة فلا يجوز التقديم وان اعتبر نسبة النفى
الى الفعل اولا ثم اعتبر بعد الصيرورة مثبتا نسبته الى الجملة لم تكن الجملة معمولة
النفى فيجوز التقديم والظاهر هو الثانى لان صيرورته ناقصا انما هو بعد دخول
النفى الا ان الجمهور قالوا المراعى فى التقديم انما هو اللفظ والاستعمال شاهد له
(قوله فان الافتعال اه) كما فى قول الشاعر

جاء امر الاله واختلف النا ✻ س فداع الى ضلال وهاد

(قوله صريحا) بخلاف المفاعلة فانها المشاركة امرين فى اصل الفعل
من احد الجانبين صريحا ومن الآخر ضمنا (قوله وسيبويه) فى شرح التسهيل
لم ينص سيبويه على ذلك لكن ظاهر كلامه يقتضى ذلك على انه يجوز
فى الرضى وهو الصحيح لما ثبت مثل قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم فيوم يأتيهم معمول لمصروفا واذا تقدم معمول عامل جاز تقديم العامل
واجيب بان المعمول قد يقع حيث لا يقع العامل نحو اما زيدا فاضرب وبان
ينصب يوم بفعل مقدر اى يعرفون يوما او بانه مبتدأ بنى لاضافته الى الجملة
وبان الظرف قد يتوسع فيه (قوله على انه فعل) اصله ليس بكسر الياء خفف
كما يقال فى علم علم وليس مضموم الياء اذ لم يجئ من معتل العين بالياء
ولا مفتوح الياء اذ الفتحة لا تسكن ولم تقلب الياء الفا يدل على عدم تصرفه

بيت من الخفيف من السقط لابى العلاء المعرى
من قصيدة يرثى بها فقيها حنفيا وبعده
والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد
واللبيب اللبيب من ليس يغتر بكون مصيره للفساد
وضمير مصيره للموصول والمراد من الفساد
فساد المزاج وعدم العاد على ما عليه الطبائعية
والمراد من الحيوان المستحدث الابدان التى
تحيى يوم النشور والمراد من الجماد الرفات التى
تحيى منها الابدان فى ذلك اليوم كما نقله السعد
رحمه الله عن ضرام السقط وليس المراد
بالحيوان المستحدث من الجماد آدم على نبينا
وعليه الصلاة والسلام ولا الناقة صالح على ما قاله
ولا ثعبان موسى ولا القفس لعدم مناسبتها للسباق
شراح السقط والتلخيص وفى من اداة الشاعر بالداعى
كما قاله السعد الضاوى والهادى نزاع بين العلماء وبيت
الى الضلال والى احواله واستدلال كل فرقة
تشعب النقول فى نسخ مقاله وفى نسخ معتمدة من المطول
شئ من بدل جاه والله اعلم بحقائق
وحواشيه بان
الامور خالد المسكين

ومضارعته لاخواته والدليل على كونه فعلا لحوق تاء التأنيث والضمائر
البارزة المتصلة وقال الكوفيون انه حرف بدليل عدم التصرف وقيل اصله
لا ايس بمعنى لا موجود نخفف واستعمل استعمال لا التبرئة (قوله وبهذا اندفع
ماقيل اه) حاصله الفرق بين الاختلاف والخلاف فان الاول لمشاركة امرين
فى اصل الفعل صريحا فيقتضى وقوع الفعل من الجانبين معا والثانى يقتضى
وقوع الفعل من احد الجانبين صريحا (قال افعال المقاربة اه) قيل هى
افعال ناقصة لعدم تمامها بالمرفوع لكنها لما خصت باحكام افردها بالذكر
ولا يخفى ما فيه اذ كل فرقة من الافعال الناقصة مختصة باحكام لا توجد
فى الاخرى وعندى انها ليست ناقصة لان المقصود نسبة الحدث اعنى القرب
الذى هو مدلول مصادرها الى فاعلها الا ان معناها لما كان قرب الفاعل من
الخبر لابد من ذكرها الا ترى ان معنى عسى زيد ان يخرج قارب الخروج او قرب
من الخروج ومعنى كاد قرب ومعنى طفق اخذ ومجرد عدم التمام بالمرفوع
لا يقتضى كونها ناقصة والا لكان جميع الافعال النسبية بل المتعدية ناقصة
نعم لها اتصال وشبه بالناقصة ولذا قال فى اللباب ويتصل بالافعال الناقصة
افعال المقاربة (قوله اى فعل) فسرها بالمفرد لما قالوا انه لابد من تقدم امر
مشترك فى التعريفات المشتملة على كلمة او ليفهم منه انها للتنويع لا للابهام
فالموصول اما خبر مبتدأ محذوف اعنى هو الراجع الى الفعل المفهوم فى ضمن
الجمع او اضافة الافعال للجنس فتبطل الجمعية فيكون خبرا لها واختار صيغة
الجمع للاشارة الى تعددها كما تقرر فى الاصول (قوله اى للدلالة اه) لما لم يكن
الدنو المذكور تمام ما وضعت له افعال المقاربة لدخول النسبة والزمان
فى مدلولها ايضا والمتبادر مما وضع له تمام الموضوع له لم يجعل اللام صلة للوضع
وجعلها للغرض وقدر الدلالة والظاهر ان المراد بيان المعنى المشترك بينها
الذى به تمتاز عن باقى الافعال كما فى تعريف الافعال الناقصة فلا حاجة الى
تقدير الدلالة ثم اعلم ان ابن مالك قال فى التسهيل ان افعال المقاربة منها
للشروع نحو طفق وطفق وطبق وجعل واخذ وعلق وانشأ وهب وقام
ولمقاربته هلهل وكاد وكرب واوشك والم واولى ولرجائه نحو عسى وحرى
واخلولق وقال شارحه سميت افعال المقاربة لان منها ما هو للمقاربة من باب

عبارة التسهيل افعال المقاربة منها للشروع
فى الفعل طفق وطفق وجعل واخذ وعلق
وانشأ وهب وقام ولمقاربته هلهل وكاد وكرب
واوشك والم واولى ولرجائه عسى وحرى
واخلولق وقد ترد عسى اشفاقا فالتزمت وضعها
مقاربته ورجائه عائدان الى الفعل فى قوله
للشروع فى الفعل خد
المهجور

تسمية

تسمية المجموع ببعض افراده لان بعضها للشروع وبعضها للترجى واختاره
الرضى ومن هذا قال بعض الناظرين ان الشارح قدر الدلالة وجعل اللام
للغرض اشارة الى ان المقصود من الكل الدلالة على الدنو سواء كان موضوعا
له اولا زما له فان الشروع والرجاء يستلزمان الدنو فيه ان كون الشئ لازما للشئ
لا يستلزم كونه غرضا منه والمصنف اختار فى الكل معنى الدنو اما فى كاد
فظاهر واما فى عسى فلما فى المفصل ان عسى لمقاربة امر على سبيل الرجاء
فى شرح التسهيل انها لاعلام ان المقاربة على سبيل الرجاء فى مغنى اللبيب
ان عسى بمنزلة قارب معنى وعملا عند سيبويه والمبرد وبمنزلة قرب عند الكوفيين
واما فى طفق فلانه وان استعمل بمعنى الاخذ فى الشئ لكنه فى الاصل بمعنى
الدنو فى القاموس طفق يفعل كفرح وضرب طفقا وطفوقا اذا واصل الفعل
والاتصال بالفعل بان يتلبس بجزء من اجزائه او بما يفضيه اليه فى دنو حصوله
(قوله على قرب حصوله للفاعل) اى فى اعتقاد المتكلم اذا احداث الموضوعات
لاعلام ما فى الاذهان (قوله منصوب على المصدرية) حاصل كلامه ان الدنو
الذى اعتقده المتكلم قد يكون سببه ومنشأه رجاء المتكلم لحصول الخبر
للفاعل وقد يكون جزمه باشراف الخبر على الحصول من غير ان يشرع فيه
وقد يكون جزمه بشروع الفاعل فى الخبر فالدنو يتنوع انواعا ثلاثة باعتبار
منشأه وسبب حصوله فى ذهن المتكلم والاول مدلول عسى والثانى مدلول كاد
والثالث مدلول طفق فقوله رجاء او حصولا او اخذا فيه منصوبات
على المصدرية بحذف المضاف للنوع ويجوز ان تكون احوالا لان الدنو بسبب
الرجاء يستلزم كون الدنو مرجوا والدنو بسبب الاشراف على الحصول يستلزم
كونه حاصلا فى نفس الامر والدنو بسبب الشروع يستلزم كون الدنو مشروعا
فى متعلقه واليه اشار المصنف فى امالى الكافية حيث قال يريد بقوله رجاء
او حصولا او اخذا فيه ان القرب مرجو او حاصل او مشروع فى متعلقه فاذا
قلت عسى الله ان يشفى مريضى فقرب الشفاء مرجو واذا قلت كادت الشمس
تغيب فقرب الغيبوبة حاصل واذا قلت طفق زيد يخصف وجعل زيد يقول انه
اخذ فى الخصف والقول انتهى ويجوز ان تكون تمييزا من الدنو لكونها انواعا له
واليه تشير عبارة المفصل حيث قال عسى للمقاربة على سبيل الرجاء وكاد

عبارة القاموس طفق يفعل كذا كفرح
وضرب طفقا وطفوقا اذا واصل الفعل خاص
بالاثبات لا يقال ما طفق وفى التاج المواصلة
والوصال باكسى [illegible] وكارى بوسته كردن
فانظر هل يصح استدلاله رحمه الله عليه على [illegible] خد السكين
مدعاه بعبارة القاموس [illegible] ونعلين واخذه بدان مانندده
الخصف [illegible] فى التنزيل لقوله تعالى وطفقا
يخصفان عليهما من ورق الجنة خد
بخلاف ما يستفاد من لفظ الجزولى فانه ظاهر
فى ان عسى لدنو الرجاء خد
يعنى رجاء المتكلم وجزمه بقرب الحصول
وجزمه بالشروع كما سبق خد

للمقاربة على سبيل الحصول فاندفع ما قاله الرضى ان قوله رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان الظاهر ان نصب هذه المصادر على التمييز من نسبة الدنو فيكون المعنى لدنو رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو الخبر رجاء بل لرجاء دنو الخبر على ماذهب اليه المصنف وليس طفق واخواته لدنو الاخذ فى الخبر بل للاخذ فيه ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اى لدنو الخبر مرجوا الخ او حاصلا او مأخوذا فيه على تكلف اذ الحد لا تستعمل فيه هذه المحتملات فلا يصح قوله حصولا لان الخبر فى كاد ليس حاصلا بل هو قريب الحصول لان ما قاله انما يرد لو جعل تمييزا من النسبة او حالا من الخبر والشارح اختار جعله مصدرا لعدم احتياجه الى التأويل والتمييز يقتضى الابهام فى اصل الوضع وههنا الابهام يعارض التنوع بالاسباب بقى ان ما فى الامالى يقتضى ان يكون معنى عسى رجاء دنو الخبر وما ذكره الشارح يدل على ان معناه القرب الذى بسبب رجاء حصول الخبر والامر فى ذلك هين لان المعنيين متلازمان على ما عرفت (قوله بان يكون ذلك الدنو) اى دنو حصول الخبر للفاعل فى ذهن المتكلم (قوله بحسب اه) اى بقدره ووفقه لكونه سببا له (قوله لا لجزمه به) عطف على قوله بحسب الرجاء والضمير المجرور للدنو لا للحصول اذ ليس الجزم بحصول الخبر فى كاد وطفق وامثالهما انما المجزوم فيها الدنو (قوله على قرب حصول الخروج لزيد فى ذهنك بسبب انك اه) فالجار متعلق بالقرب فسقط ما قيل انه لا يصح تعلقه بالدلالة ولا بالقرب ولا بالحصول الا ان يتسامح ويراد بدلالته على القرب دلالته على اخبار المتكلم بالقرب اه بسبب رجائه ولا يخفى فساد التسامح المذكور لان الاخبار ليس مدلول عسى زيد ان يخرج (قوله ترجو ذلك) اى الحصول (قوله لا انك جازم به) اى بالقرب كما فى كاد وطفق (قوله بان يكون اخبار المتكلم اه) لما كان معنى دنو حصول الخبر على وفق السابق واللاحق ان يكون الدنو بسبب الحصول وليس كذلك اذ لا حصول ولا جزم به فضلا عن سببيته له ولو اريد بالحصول الاشراف على الحصول يلزم سببية الشئ لنفسه لان الدنو هو الاشراف ولا يمكن ان يراد ان الدنو فى اعتقاد المتكلم بسبب الاشراف فى الخارج وكذا العكس لعدم وجوب مطابقة الاعتقاد للواقع بين السببية بقوله بان يكون اه يعنى ان المراد

بالحصول

بالحصول اشراف الخبر على الحصول ومعنى كون الدنو بسببه ان الاخبار به سبب علم المتكلم باشراف الخبر على الحصول فهو باعتبار الخبر به مسبب وباعتبار الجزم به سبب فقوله لاشراف الخبر على حذف المضاف على ما سيصرح به فى تفسير معنى كاد (قوله لجزمك) متعلق بقرب اى يدل على قرب حصول الخبر فى اعتقادك المسبب من حيث الاخبار لجزمك به اى يدل على القرب المجزوم بحصوله فى الخارج ويجوز ان يتعلق بقوله قولك لانه وان كان بمعنى المقول ففيه معنى القول والظروف يكفيها رائحة الفعل اى قولك واخبارك لجزمك بالقرب (قوله بالتصدى اه) هذا اذا لم يكن الخبر ذا اجزاء والا فبالتلبس بجزء منه (قوله وعسى) وقد يكسر سينه اذا اتصل به الضمير البارز (قوله قال سيبويه) المقصود من هذا الكلام افادة ان القسم الاول مقصور ومختص بعسى وليس عسى مختصا به فانه يجئ للاشفاق ايضا وحينئذ لا يرد ما قيل انه يجب ان يقول المصنف رجاء او اشفاقا اذ ليس المقصود ضبط المعانى بل ضبط الاقسام ولا قسم خارج عن الاقسام الثلاثة وان كان لما وضع للقسم الاول معنى آخر (قوله حيث لم يجئ اه) الا انه متصرف فى نفسه فانه يجئ منه صيغ الماضى كلها (قوله والانشاءآت) اى المعانى الانشائية من التمنى والترجى والعرض والقسم والنداء والتحضيض والطلب من معانى الحروف وانما قال فى الاغلب لان طلب الفعل مدلول الامر عند البصريين وهو مع كثرته فى نفسه مغلوب للحروف الانشائية (قوله والحروف لا يتصرف فيها) فكذا ما يتضمن معناها واما امر المخاطب فوضوع لطلب الفعل ابتداء عند البصريين لانه متضمن معنى لام الامر (قوله بان الاستقبالية) وقد يقام السين مقام ان (قوله فى محل النصب) للمثل السائر عسى الغوير ابؤسا وقول الشاعر لا تكثرن انى عسيت صائما (قوله بتقدير مضاف) وقيل انه من قبيل رجل عدل وقيل ان زائدة (قوله لوجوب اه) متعلق بتقدير مضاف اى لوجوب صدق الخبر على الاسم لكونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا والحدث لا يصدق على الجثة (قوله ناقصة) بمعنى انها لا تتم بالمرفوع لا بمعنى تقرير الفاعل على صفة كما عرفت (قوله وليس بخبر) كخبر كان حتى يلزم ان يكون الحدث خبرا عن الجثة (قوله وتقدير المضاف تكلف)

اذلم يظهر هذا المضاف فى اللفظ اصلا لا فى الاسم ولا فى الخبر (قوله لان المعنى الاصلى اى الوضعى اه) فى المغنى انها فعل متعد بمنزلة قارب عملا ومعنى اوقاصر بمنزلة قرب من ان يفعل حذف الجار توسعا وهذا مذهب سيبويه والمبرد فى الرضى فيه بحث اذلم يثبت فى عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا (قوله ثم نقلت الى انشاء الطمع) اى طمع حصول معنى الفعل لمرفوعها فلم يبق معنى الفعل المتعدى وهو تعلق الحدث القائم بالفاعل بالمفعول فهو فى الاستعمال الاول كالفعل المتعدى وفى الاستعمال الثانى كاللازم (قوله بدلا مما قبله) والفعل قاصر بمنزلة قرب كذا فى المغنى اما عسيت صائما وعسى الغوير ابؤسا فشاذان اوعلى تضمنها معنى كان اوعلى تقدير عسى الغوير ان يكون ابؤسا حذف الفعل مع ان لكثرة وقوعه بعد عسى (قوله لان فيه اه) بيان لوجه اختيار البدل (قوله والذى ارى اه) فيه انه لا يسلم وجود معنى المقاربة فى عسى فكيف يظن قرب هذا الوجه ومعنى التوقع والرجاء الذى اعترف به لا يتم بالمرفوع (قوله فاقيم مقامهما) عطف على استغنى عن الخبر (قوله فهى) اى عسى ناقصة لانه سدت الجملة مسد الاسم والخبر (قوله وان اقتصر) عطف على اقيم (قوله وفى يخرج اه) وحينئذ يكون بعينه الاستعمال الاول معنى الا انه قدم الخبر على الاسم فلا التباس لاتحاد المعنى بل هو تعدد وجوه الاستعمال بخلاف زيد قام فانه لو قدم قام يفوت التقوى ففيه الالتباس (قوله وآخر) اى ههنا احتمال آخر يكون عسى فيه مستعملا بالاستعمال الاول متحدا معه فى المعنى لا يتوقف ثبوته على ثبوت استعمال عسى ان يخرجا الزيدان اوعسى الزيدان ان يخرجا (قوله وان اعملت الثانى) فنقول فى اختيار البصريين عسى أن يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا القياس الجمع والمؤنث (قوله فى الاستعمال الاول) وهو تقديم الاسم على المضارع سواء قلنا انها ناقصة اوتامة (قوله تشبيها لها بكاد) لاشتراكهما فى كونهما فعلين للمقاربة لا على وجه الشروع وفى كون ما بعدهما اسمائهم مضارعا لا بلعل لقلة المشابهة بها (قوله عسى الهم الذى امسيت فيه اه) البيت لهدبة بن الخشرم كان قدهرب من قومه لان السلطان طلبه من اجل قتله ابن عمه زياد بن مرثد يكون خبر عسى اى

الحزن الذى امسيت فيه اى صرت واقعا وراءه اى قدامه فرج بالجيم اى انفراج قريب والتاء فى امسيت يحتمل ان يكون ضمير المتكلم وان يكون ضمير المخاطب بالتذكير والتأنيث يخاطب نفسه اتسلية لها (قوله دون الاستعمال الثانى) حال من ان فى قوله وقد يحذف ان اى وقد يحذف من الفعل المضارع فى الاستعمال الاول حال كونه متجاوزا فى الحذف عن الاستعمال الثانى وهو تقديم المضارع على الاسم فانه لم يجئ حذف ان فيه سواء كانت ناقصة اوتامة لعدم المشابهة الموجبة للتوسع فهذه نكتة لعدم المجيء فلا يرد ان انتفاء علة معينة لحذف ان لا يوجب انتفاءه لجواز تعليل الحكم الواحد بعلل شتى ولا يخفى انه كان الاولى ان يذكر هذا الحكم متصلا بالاستعمال الاول الا انه اخره ليكون قريبا بحكم ذكر خبر كاد ثم حذف ان فى الاستعمال واقع قدر ان كما هو مذهب الكوفيين لامتناع ابدال الجملة من المفرد اولم يقدر لجواز وقوع الجملة خبرا اومفعولا به (قوله كاد) فعل ناقص التصرف من حد سمع لم يأت فيه الا الماضى والمضارع ومعناه قارب كذا فى الاتفاق يأتى فى الاشهر واوى عند الاصمعى (قوله فتخبر عن دنو الخبر) فى القاموس اشرف المريض على الموت اشفى عليه فى التاج الاشفا بركارى چيزى رسيدن (قوله فى الحال) متعلق بالحصول فمدلول كاد اشراف الخبر على الحصول فى الزمان الحال لشدة قربه منه الا انه لم يشرع فيه على ما فى الرضى فاذا كان فى الاثبات يدل على ثبوت شدة القرب واذا كان فى النفى يدل على شدة نفى القرب لا على نفى الشدة كما ان الجملة الاسمية المنفية تدل على دوام النفى لا على نفى دوامه فاندفع ما قيل انه لا يظهر الاشراف فى قوله تعالى وما كادوا يفعلون وفى قوله لم يكد رسيس الهوى (قوله فقاعله اسم محض) لا مادل عليه كما فى الاستعمال الثانى لعسى (قوله ليدل على قرب حصول اه) فانه لو كان اسما لا يدل على الحصول والحدوث بل على الثبوت مطلقا ولو كان ماضيا فبعد دخول كاد يدل على قرب حصول الخبر فى الزمان الماضى بخلاف ما اذا كان مضارعا فانه وان كان مشتركا لكنه ظاهر فى الحال على مانص فى الرضى والظهور فى احد المعنيين بحسب عارض الاستعمال لا ينافى الاشتراك فى الوضع فبحسب ظهوره دلالته عليه يدل على حصول الخبر فى الحال فبعد دخول كاد

في الصحاح زعم الاصمعي انه سمع من العرب
من يقول لا افعل ذلك ولا كودا فجعلها من
الواو وينبغي ان يقيد قوله لم يأت الخ بمذهب
صاحب الاتفاق والا فالمجد والجوهري
وابن مالك وشارح التسهيل ابنه وغيرهم
الصيغتين من كاد وصرح هؤلاء وغيرهم بانه
واوي فيدل على الامرين عبارة الاصمعي فقوله
يأتي في الاشهر ايضا من الغرائب خ دالمسكين
هذا الكلام من اولى المحشي رحمه الله يدل على
ان المضارع عند الرضي مشترك وان كان ظاهرا
في الحال اذا الظهور لا ينافي الاشتراك والرضي
في هذا المقام مانص على الاشتراك انما نصه

كان الظاهران يكون مدلوله قرب حصول الخبر فى الحال ومعلوم ان القرب لايجامع الحصول فيكون المراد قربه من الحال (قوله من غيران) متعلق بقوله فعل اى فعل مضارع بلاان (قوله لدلالته على الاستقبال) اى لدلالة ان على زمان الاستقبال المنافى للحال فلا يناسب ذكره مع كاد الذى مدلوله الاشراف على الحصول وقربه منه غاية القرب (قوله تشبيهاله بعسى) عند من قال هو خبر واما عند الكوفيين فيقدر ان بدلا من الفاعل (قوله قد كاد من طول البلى ان يمحا) اوله رسم عفا من بعد ماقد انمحى فى الصراح الرسم نشان اى بازمين هموار شده عفا اى درس الدروس كهنه شدن الانمحاء سوده شدن البلى بالكسر كهنكى المصح رفتن والمعنى هذا رسم دار والبيت خبر ومعناه تحسر على فراق الحبيبة وذهاب آثار الربع الذى اقام بها فيه (قوله على كاد) مثلا ليشمل المضارع (قوله اى كسائر الافعال) اى الكلام على حذف المضاف بقرينة المقام (قوله فى افادة ادوات النفى نفى مضمونها) اى كما ان سائر الافعال اذا دخل عليها النفى افادت نفى حصول الحدث الذى هو مدلوله كذلك كاد لنفى قرب حصول الخبر لفاعله فيفيد نفى الفعل بالطريق الاولى واليه يشير قوله فيما سيأتى ان قوله وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه الاترى ان قولك ماقربت من ضرب زيد ابلغ فى نفى الضرب من ماضربت زيدا فكادا اذا دخل عليه النفى يفيد نفى المقاربة من غير دلالته على الحصول وعدمه بل كل منهما موكول الى القرينة لاستعماله فيهما نحو ولدت هند ولم تكد تلد وقوله تعالى لم يكد يراها ونحو مات زيد وما كاد يسافر (قوله ماضيا اومستقبلا) اى على الهيئة الاصلية اومغيرا الى هيئة المستقبل فلا يرد انه لايصح كون كاد مستقبلا فالتعميم المذكور غير صحيح اختاره على مضارعا لرعاية المطابقة (قوله يكون للاثبات) اى لفظ كاد اذا دخل عليه النفى يفيد ثبوت الخبر لفاعله فالقضية شخصية فلا يرد مايتوهم ان الجزئى لايثبت الكلية ومنشأ ذلك ما قال ابن مالك انه قد يقول القائل لم يكد زيد يفعل ويكون مراده انه فعل بعسر لابسهولة وهو خلاف الظاهر الذى وضع اللفظ له اولا ولامكان هذا رجع ذوالرمة (قوله بدليل فذبحوها) فانه يدل على حصول الذبح فلو كان المراد من قوله تعالى وما كادوا يفعلون نفى القرب عن الذبح الذى يستلزم انتفاء

على ان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر فى الحال كما مضى فى بابه والذى مضى فى بابه انه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا القرينة وهذا شأن الحقيقة والمجاز وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كالاخوية انتهت عبارة الرضى من صددسبا حث المضارع ويمكن ان يكون قوله ظاهر فى الحال هو المقيد بقوله على مانص عليه فى الرضى بقى ان ضدا شرط فى مثله اولى بالجزاء فلا بد اما من تقييد عدم الاشتراك بالوضع للحال بالقرينة اوادعاء اظهرية المعنى المجازى من الحقيقى فى بعض الصور خالد المسكين

الذبح على وجه ابلغ لزم التناقض (قوله ولتسليمه اه) عطف على لتخطئة الشعراء اعاد اللام اما لكون كل واحد دليلا مستقلا اولبعد المعطوف عليه (قوله ان قوله) اى بان وحذف حرف الجر من ان قياسى (قوله و قوله تعالى فذبحوها قرينة اه) فاثبات الفعل مفهوم من القرينة لا من كاد (قوله وعن الثانى فلتخطئة) الظاهر لتخطئة لانه عطف على قوله عن الاول وغاية التوجيه انه بتقدير اما اى اما الجواب عن الثانى فظاهر لتخطئة (قوله قدم ذوالرمة الكوفة) فوقف بالكناسة اسم موضع بالكوفة فانشد للناس قصيدته الحائية فلما بلغ هذا البيت ناداه ابن شبرمة ياغيلان اراه قد برح (قوله كقوله تعالى لم يكد يراها) فى قوله تعالى ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها ولا يصح ان يحمل فى هذه الاية على الاثبات لان المقصود بيان شدة الظلمات وهو بانتفاء الرؤية والقرب لاباثباتهما (قوله ومايشتق منه) زاده ههنا لانه لايصح الحكم على النفى الداخل على كاد انه فى الماضى للاثبات وفى المستقبل كسائر الافعال فان التفصيل لابدله من الاجمال المشتمل عليه والتعميم السابق بكلمة اولايصح ههنا واختار مايشتق منه على قوله ومستقبله اشارة ههنا الى جواز تقدم المرجع من حيث المعنى باعتبار ذكر المشتق منه كالعكس اذا وجد قرينة على تعيين المشتق وهى ههنا قوله وفى المستقبل واما كون الماضى مشتقا منه للمستقبل فباعتبار كونه مأخوذا منه وان الاصل للكل المصدر (قوله بقول ذى الرمة اه) فى القاموس الرمة بالضم قطعة من حبل وقد يكسر وبه سمى ذوالرمة وفى الصحاح رس الحمى ورسيسها اول مسها ومية اسم حبيبة ذى الرمة يبرح يزول لم يكد يبرح ابلغ من قوله لم يبرح لان ذلك نفى لمقاربة الحب من البراح يصف تمكن الهوى من قلبه فيقول اذا غير الهجر اهل المحبة عن المودة لم يكد رسيس الهوى من حب هذه الحبيبة يكون قريب الزوال عن قلبى فكيف الزوال (قوله انتفاء قرب رسيس الهوى) المستلزم لانتفاء الزوال بوجه ابلغ كما فى قوله تعالى لم يكد يراها (قوله وهذا مسلم اه) لما كانت موافقة الدعوى الثانية بقول ذى الرمة موهمة لحقيتها دفع ذلك بقوله وهذا مسلم اى كون لم يكد فى البيت كسائر الافعال لكن لايثبت مدعاه الثانية به وهى ان النفى الداخل على المضارع بخصوصه يكون لنفى القرب مالم يثبت ان النفى الداخل

الكناسة كثمامة فى الاصل القمامة وبها سمى الموضع واسم ذى الرمة غيلان بن عقبة خد

لانه يؤذن بالتسوية بين المعطوف والمعطوف عليه فى الحكم وهو ممتنع ههنا وان صح فيما تقدم والمراد بالتعميم السابق قوله ماضيا كان اومستقبلا خد

على الماضى يكون للاثبات فان خصوصية كون النفى فى المستقبل موقوفة
على عدم كونه فى الماضى كذلك فاذا لم يثبت ذلك لم تثبت هذه ايضا فتكون كلتا
دعوييه باطلتين وحاصله ان كلتا الدعويين متلازمتان فساد احداهما فساد
الاخرى وقد عرفت فساد الاولى ففسدت الثانية ولا يتوهم صحتها بموافقة البيت
له ومن لم يتدبر فسر قوله مدعاه بمجموع الامرين ثم قال لا فائدة فى هذا الكلام
الا الاطالة (قوله وجه القدح فيه) اى فى ثبوت الدعوى بانه لم يثبت بالتمسك
المذكور فى تمسكه عليها بانه لم يثبتها (قوله بمعنى اخذ) اشار بتفسيره باخذ الى ان
الدنو الذى سببه الاخذ وان كان مغايرا له بحسب المفهوم لكنه عينه بحسب
الوجود فلذا فسروه به (قوله فى كون خبرها اه) وهى بذلك اولى من كاد لان
اخبارها حاصلة بمضمونها بخلاف خبر كاد (قوله بمعنى شرع) اى فى اصل
الوضع ثم استعمل بمعنى قرب (قوله عطف على طفق) اشارة الى رد ما هو
فى بعض الشروح من ان اوشك ليست من القسم الثالث اذ لو كانت منه
لامتنع استعمالها مع ان وانما ذكرها بعد فراغه منه وكانها مشتركة بين مقاربة
الخبر رجاء وحصولا فلذلك استعملت مع ان وحذفها انتهى ووجه الرد انه لم
يستعمل اوشك بمعنى الرجاء (قوله مثل عسى وكاد فى الاستعمال) لا فى المعنى
وفيه اشارة الى ان الاستعمالين شائعان بخلاف طفق وكرب وجعل واخذ فان
الشائع فيها التجريد وان جاءت مع ان على قلة (قوله فتارة يستعمل اه)
واذا كان خبرها المضارع مع ان فهو بتقدير حرف الجر اى اوشك زيد
فى ان يخرج ثم حذف وجوبا لكثرة الاستعمال (قوله ما وضع لانشاء التعجب)
هذا وضع طارئ على اصل الوضع فانه فى الاصل للاخبار او طلب الفعل
والتعجب انفعال يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولذا قيل اذا
ظهر السبب بطل العجب (قوله وجمعه بالنظر الى كثرة افراده) اى جمع للدلالة
على ان هذا الجنس كثير الافراد فالمعرف الجنس والجمع للدلالة على كثرة
الافراد ان كانت الاضافة للجنس وان كانت للاستغراق افاد مع ذلك شمول
التعريف لجميع افراد المعرف (قوله وعلى كل تقدير) من التثنية والجمع
فالتعريف للجنس لا لافراد النوعين (قوله ايضا) متعلق بقوله للجنس اى
كما كان فى تقدير الافراد (قوله فهو ما وضع) اى اذا كان للجنس على اى تقدير

فهو

فهو اى الجنس ما وضع اه (قوله بمثل اه) وهو ما يستعمل لانشاء التعجب
وليس بفعل فاذا تعجبت من خير شخص قلت لله دره اى خيره (قوله واهاله)
اذا تعجبت من طيب شئ قلت واهاله (قوله بنحو قاتله الله من شاعر) اذا تعجبت
من شعر شخص قلت ذلك (قوله ولا شل عشره) يقال لمن اجاد الرمى والطعن
لا شل عشره اى اصابعه (قوله بعد الوضع) فان الشئ اذا بلغ غايته يدعى
عليه صونا له من العين للكمال وكذا لا شل عشره دعاء له بعدم الشلل (قوله
اذ المراد اه) فان الاطلاق قرينة التجريد عن الغير (قوله افعل التعجب اه)
كون المقصود من التعريف اجراء الاحكام يرجح الاول وقرب المرجع مع
اتحاد المعرف والمعرف يرجح الثانى فلذا سوى بينهما (قوله احداهما اه)
بيان لحاصل المعنى لا تعيين تقدير حذف المبتدأ اذ يجوز ان يكون ما افعله
وافعل به عطف بيان او بدلا ثم لما كان ما افعله وافعل به جملة تتضمن فعل
التعجب اشار الى ان الحمل مبنى على التجوز والمراد صيغتا الفعل اللتان يتضمنهما
التركيبان المذكوران لكن لا مطلقا اذ ليس افعل وافعل مطلقا للتعجب بل
من حيث انهما فى هذين التركيبين وزاد لفظ الصيغة اشارة الى ان كل
ما يوازنهما فعل التعجب لا خصوص هذين الفعلين (قوله غير متصرفين)
لما عرفت من مشابهتهما الحرف بسبب تضمن معنى الانشاء (قوله فلا
يتغيران) ولذا صح العين فيما اقوله وابيعه ولا يجوز الادغام فى اشدد به (قوله
اى فعلا التعجب) اشار الى ان رجوع الضمير المذكور الى صيغتين مبنى على
تأويلهما بالفعلين ولعدم الاحتياج الى التأويل فسر الضمير المجرور فى قوله
فيهما بصيغتى التعجب (قوله الا مما يبنى منه افعل التفضيل) ويزيد عليه
فعل التعجب بشرط وهو انه لا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف افعل التفضيل
فانك تقول انا اضرب منك غدا فان الحال الذى لم يتكامل بعد والمستقبل
الذى لم يدخل فى الوجود والماضى الذى لم يستمر لا يستحق ان يتعجب منها (قوله
للمبالغة والتأكيد) فان المقصود من انشاء التعجب فى قولنا ما احسن زيدا
اثبات الحسن له على وجه الكمال والتقرير وكذا المقصود من زيد افضل
القوم كماله فى الفضل وتحققه (قوله ولذا) اى لمشابهتهما افعل التفضيل
(قوله ما اشهى الطعام) فى القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه ومقته

ابغضه (قوله اوعيب ظاهرى) واما الباطنى فيجيء منه نحو ما اجهل زيدا (قوله ببنائهما) بيان لمعنى المثل يعنى اذا اريد بناء صيغتى التجب مما يمتنع بناؤهما منه يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه مما يتعلق به قصد المتكلم من حسن اوقبح اوشدة اوضعف مثلا (قوله وجعل اه) بصيغة المصدر عطف على بنائهما وانما جعل الممتنع ههنا مفعولا وفى افعل التفضيل تميزا لان اسم التفضيل لا يعمل فى الفاعل والمفعول به الظاهرين بخلاف فعل التعجب (قوله بتقديم وتأخير وفصل) خص هذه الوجوه بالذكر لانه يجوز التصرف بحذف الجار فى احسن به اذا كان المجرور ان مع الفعل ويجوز حذف المتعجب منه نحو اسمع بهم وابصر (قوله وانما قيدنا اه) قيل الاطلاق خير من التقييد لانه متكفل بمعرفة حال الصيغتين من غير حاجة الى ذكر التقديمات الجائزة فى غيرها والممتنعة واما ماذكره من الباعث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتأخير من خواصه وان كان معه مانع آخر وفيه ان هذا انما يتم اذا كان قوله بتقديم وتأخير لعموم السلب لكن النكرة فى سياق النفى انما تفيد العموم اذا انسحب حكم النفى عليها كما نص عليه فى التلويح وههنا ليس كذلك لان النفى متوجه الى التصرف المقيد لا الى القيد فيكون المفاد انتفاء التصرف المقيد بتقديم ما ولا شك انه ليس من خواص فعل التعجب (قوله جريا مجرى الامثال) لمشابهتهما اياها فى خروج كل منهما عن موضعه الاصلى وتحقق الغرابة فيهما (قوله كما لا تتغير الامثال) فى الكشاف المثل فى الاصل بمعنى المثل والنظير ثم قيل للقول السائر الممثل مضربه بمورده ولم يضربوا مثلا الا قولا فيه غرابة من بعض الوجوه ومن ثم حفظ من التغيير (قوله اجيب) نقل عن الشارح واجاب بعضهم بانه يجوز ان يكون المراد تقديمه على شيء وتأخيره بالنسبة الى شيء آخر (قوله انما هو للتأكيد) كما فى قوله تعالى لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون (قوله بين العامل والمعمول) بقرينة قوله بالظرف وانما قيد بذلك لما سيأتى انه اجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان بين ما والفعل (قوله بكلمة كان) فقط وهى زائدة للدلالة على ثبوت الحكم فى الزمان الماضى وانقطاعه فى الحال كما بينه الشارح (قوله وما ابتدآه) هذه التقريرات كلها باعتبار الاصل وبعد النقل صار

كالعلم لانشاء التعجب والاعراب بحسب التركيب السابق لما تقرر من ان المنقولات المركبة تبقى على اعرابها الاصلى (قوله بمعنى شيء) فكان معنى ما احسن زيدا شيء من الاشياء لا اعرفه جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله فى شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه (قوله من باب شر اهر ذاناب) فى كون كل منهما بمعنى كلام فيه نكرة فاعل فى المعنى فان معنى شيء احسن زيدا ما احسن زيدا كما ان معنى شر اهر ذاناب ما اهر ذاناب الا شر واعلم ان مذهب سيبويه اضعف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو نعما هى على قول ولم يرد مع ذلك مبتدأ واظهر من وجه وهو انه لا تقدير فيه ولم ينقل من انشاء الى انشاء بخلاف مذهب الاخفش فان فيه لزوم حذف الخبر وبخلاف مذهب الفرآء فان فيه النقل المذكور وهو بعيد وما قيل ان الاستفهام قد يستعمل فى التعجب كثيرا فليس بطريق النقل بل بطريق المجاز وهم (قوله موصولة عند الاخفش) فى المغنى جوز الاخفش ان تكون موصولة معرفة والجملة صلتها وان تكون نكرة موصوفة والجملة صفتها (قوله والخبر محذوف) فيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده (قوله من حيث المعنى) وان كان منعهما من حيث النقل المذكور (قوله قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب) لكون منشأ كل منهما الجهل (قوله ما ادراك ما يوم الدين) ما الاولى مبتدأ والجملة الفعلية خبره والثانية مبتدأ خبره يوم الدين وبالعكس والجملة سادة مسد مفعولى ما ادرا[ك] علق عنهما بالاستفهام (قوله واما احسن بزيد اه) اى اما اصل احسن بزيد فهذا ولكون الجملة بتأويل المفرد لم يحتج الى عائد (قوله ومعناه الماضى) لان التعجب لا يكون الا عما تحقق واستمر على ما عرفت وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضى لم يعهد بل العكس وبان مجيء الهمزة للصيرورة وزيادة الباء فى الفاعل قليل (قوله اى مجرور) التسامح شائع فى كلامهم لشدة الاتصال بين الجار والمجرور (قوله عند سيبويه) متعلق بجميع ما تقدم فالشارح ادمج عبارته بالمتن فى بيان مذهب سيبويه (قوله الا اذا كان الخ) استثناء من لازمة لا من زائدة (قوله مفعولا) يؤيده حذفه كما جاء اسمع بهم وابصر (قوله اى احسن انت) الخطاب لمن يتوجه اليه الكلام

الاظهر الاغلب انه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل المصرين لعدم
التصرف فى هذا الباب ولان الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لكن الحاق
تاء التانيث اهون من غيره للحوقه بعض الحروف ايضا نحو لات وثمت وربت
ولعلت فلذلك اطردت نعمت المرأة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا كذا
فى الرضى (قوله منصوبة) لا مجرورة بالاضافة ولا بمن وتوهم الاضافة بناء
على اختصاص الباب بخواص لم توجد فى غيره ولكونهما اسمين عند الكوفيين
(قوله مفردة) فى الرضى ذهب الجزولى ومن تبعه الى لزوم افراد تمييز هذا الضمير
والظاهر انه وهم منه بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل المصرين وقد صرح
المصنف وابن مالك بمطابقته لما قصد وهو الحق (قوله نحو نعم رجلا اه) نشر
على ترتيب اللف وانت متعلق بكل واحد من الامثلة (قوله وبما) اما موصوفة
بالجملة والمخصوص محذوف كما فى نعما يعظكم به او مذكور كما فى بئسما اشتروا به
انفسهم ان يكفروا او غير موصوفة كما فى نعما هى وقوله دققته دقا نعما (قوله
بمعنى شئ) فالمراد بالنكرة النكرة الصحيحة كما هو المتبادر (قوله اى نعم شيأ)
اى الصدقات اى ابداءها اورد عليه ابن مالك ان ما مساوية للمضمر فى الابهام
فلا تميزه لان التمييز لبيان الجنس واجيب بمنع المساواة لان المراد بما شئ عظيم
كذا فى التحفة وغيره لكن اكتفاؤهم فى التفسير على مطلق الشئ يأبى عنه
والاظهر ان الضمير مبهم من حيث الوجود ودل على وجوده التمييز (قوله
ويكون اه) فيه اشارة الى تضعيفه لان حذف الصلة باجمعها قليل وكذا
يضعفه قلة وقوع الذى مصرحا به فاعلا لنعم وبئس (قوله معرفة تامة) يضعفه
عدم مجيء ما تامة بمعنى شئ فى غير هذا الموضع بل بمعنى شئ نكرة اما موصوفة
او غير موصوفة وايضا يلزم فى نحو قوله تعالى نعما يعظكم به حذف موصوف
الجملة اى شيأ يعظكم به او القول بكون الجملة معترضة لبيان استحقاق شئ
المدح (قوله وبتعديته اه) ليحصل التعيين بعد الابهام (قوله لقيام لام
التعريف اه) يعنى انهم لما قصدوا الى معهود فى الذهن كان كاسم الجنس الذى
له شمول فى المعنى وكما يصح ان يقوم اسم الجنس مقام الضمير صح ان يقام اللام
باعتبار المعقول فى الذهن مقام الضمير لانه مندرج تحت ما يقدر من آحاده
فى المعنى كذا فى الايضاح واورد عليه الرضى انه لو قام مقام الضمير لكان الضمير

اذا قام

عبارة الرضى اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم
يطابقون بالضمير تمييزه فى التثنية والجمع
والتذكير والتأنيث واما عند اهل البصرة
فلانهم التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير
اذا قصد المثنى والمجموع وقد صرح
بخفاء اللبس الخ انتهت بلا تغيير
المصنف وابن مالك المحشى من النقل
والظاهر ان مراد المولى قدس سره من حيث
الاستدراك على الشارح وهو لم يقل باحد
انه صرح بافراد التمييز وهو من شراح كلامه وهو
سوى الجزولى ومن تبعه فلان الشارح
ولى فيه نظر اما اولا فلان الشارح
غلط منهم وهو يعم التثنية
انما ذكر المفرد المقابل للمضاف والافراد الذى
والجمع والمذكر والمؤنث بلا شبهة فاين هذا من
فى الرضى مقابل التثنية والجمع رحمه الله من
ذلك واما ثانيا فانما نقله المحشى رجلا واليه
الرضى انما هو فى تمييز ضمير ربه كيف يستدل
الاشارة بقول الرضى هذا الضمير تمييزا آخر كائنا
على تزييف الكلام المتعلق بالمخالفة فى حكم
ما كان مع ان الرضى يصرح ضمير ربه رجلا
الضمير بان الكوفيين يجعلون الى غير ذلك
مطابقا لما يقصد من التثنية والجمع كل من
والبصريين يلتزمون افراده ويطابق فى الضمير
الفريقين بالضمير التمييز على مذهبه رجلا لاتفاق
بخلاف ما نحن فيه من ضمير نعم الا قليلا
اهل المصرين على انه لا يثنى ولا يجمع والا فكيف
كما نقله المحشى ايضا آنفا من الرضى ولا يجمع
ينتهم اجماع اهل المصرين على انه لا يثنى ويجمع
ولا يؤنث مع قول الكوفيين بان التمييز يثنى وحسن التدبر
الخ تبعا للضمير فعليك بالمراجعة وآله وصحبه
وصلى الله وسلم على سيد المرسلين خالد المسكين
اجمعين والحمد لله رب العالمين

اذا قام مقامه راجعا الى المبتدأ غير محتاج الى التمييز فى نحو زيد نعم رجلا وكذا
فى نحو نعم رجلا زيد ايضا لان الضمير فيه اذن كما فى قولك ابوه قائم زيد وفيه
نظر لانا لا نسلم الملازمة المذكورة فانه اذا قام الضمير مقامه كان راجعا
الى مبهم يفسره ما بعده فلا بد من التمييز ثم بعد التمييز يصير كاسم الجنس المعرف
بلام العهد الذهنى فى الدلالة على فرد مبهم فى الخارج فالرابط فى نعم رجلا
زيد كالرابط فى نعم الرجل زيد والاظهر ما ذكرناه سابقا من ان الرابط الاتحاد
وقيل انه اذا كان زيد مبتدأ يبعد ان يجعل اللام للعهد الذهنى لانه عبارة
عن زيد وكذا كون الضمير فى نعم رجلا زيد مبهما لتقدم المرجع رتبة والجواب ٢
ان لزوم تأخير المبتدأ غالبا دل على انه ليس عبارة عنه ولا مرجعا لانه خلاف
الاصل لا يكون مطردا وكثيرا (قوله جملتان) والثانية مستأنفة محذوفة
المبتدأ حذفا لازما لشدة اتصال المخصوص بالفاعل (قوله مطابقة اه) يعنى
يجوز ان يكون من اضافة المصدر الى المفعول ومن اضافته الى الفاعل وليس
هذا من باب الالتباس بل من تعدد طرق افادة المعنى والمراد ٣ بمطابقة الفاعل
مطابقته فقط فخرج ما اذا كان فاعله ضميرا اذ لا يتصور فيه مطابقة الفاعل
بدون مطابقة الفعل واما مطابقة التمييز للمخصوص فليس بشرط لجواز
افراده ايضا كيف ٤ وقد عرفت وجوب الافراد عند الجزولى ومن تبعه (قوله
او تأويلا) نحو نعم الاسد زيد وانما خص هذا التعميم بمطابقة الجنس اذ لم توجد
المطابقة فيما عداه تأويلا وما يتوهم فى نحو بئس المرأة هند من ان تذكيره
بتأويل المرأة بالجنس فباطل والا لجاز قام المرأة (قوله من حيث وقع
المخصوص) خص السؤال بعدم المطابقة فى الافراد مع عدم المطابقة
فى الجنس ايضا لجواز ان يقال جعل مثل القوم نفس الذين كذبوا مبالغة
فى اتصافهم به فتحقق المطابقة فى الجنس تأويلا (قوله وحذف المخصوص)
والقرينة تقدم ذكره فى قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة (قوله وبئس مثل
القوم المكذبين مثلهم) اشار باقامة المكذبين مقام الذين كذبوا الى ان
الموصول حينئذ ليس للعهد بل عبارة عن جنس المكذبين ليحصل الابهام
فى المثل وضمير مثلهم راجع الى الذين حملوا التوراة لان المقصود ذمهم فالمعنى
بئس حال المكذبين حال اليهود الذين جحدوا آيات نعت محمد صلى الله عليه وسلم

٢ حاصله ان رتبة المبتدأ وان كانت متقدمة ولو
مع التأخر لفظا لكن فيما نحن فيه عرض له
ما يقتضى تأخره اعنى الاعتناء بالتعيين بعد
الابهام ولهذا لزم تأخيره ههنا غالبا فقى صورة
التأخير اللفظى لا يبقى له التقدم الرتبى بل
فى صورة التقدم ايضا كما اوحى اليه الح
آنفا خد المسكين

٣ يريد ان اشتراط المطابقة بين المخصوص والفاعل
مطلقا وان كان منافيا لاتفاق اهل المصرين
على ان الضمير لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولو قصد
المثنى والمجموع والمؤنث نحو نعم رجلا زيد ونعم
رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون الا ان قرينة
التجريد فلا يرد ان الصواب تقييد الفاعل بغير
المضمر خد

٤ قد عرفت ان الافراد الواقع فى الشرح بمعنى
التثنية والجمع والذى قال به الجزولى ليس ذا
نحن فيه فكيف يتعرض سندا فلا تغفل خد

فلا يلزم اتحاد الفاعل والمخصوص لفظا ومعنى على ماوهم (قوله اى نحن) بقرينة قوله تعالى والارض فرشناها (قوله وقد يحذف المخصوص) ووضع الظاهر موضع المضمر لدفع توهم رجوعه الى الفاعل لقربه ولافادة عموم الحكم فان المراد من الضمير فى قوله وشرطه مخصوص نعم وبئس وانماذكره ههنا مع ان المناسب ذكره بعد حبذا الكثرة حذف المخصوص فى نعم وبئس وعراقتهما فى المدح والذم وماقيل ان المعرفة اذا اعيدت معرفة كان الثانى عين الاول فانما هو اذا كانا ظاهرين وفى التسهيل وقد يحذف ويخلفه صفة اسما نحو نعم الصديق حليم وكريم اى رجل اوفعلا ويكثر ذلك اذا كان الفاعل ما نحو بئس ما يأمركم به ايمانكم ويقل فى غيره نحو نعم الصاحب تستعين به فيعينك اى صاحب (قوله وساء مثل بئس) اشار بتشبيهه ببئس وعدم جمعه معه الى ان عدم عراقته فى الاستعمال لانشاء الذم مثلها ولذا قال فى التسهيل وقد يلحق ساء ببئس وذلك لشيوع استعماله بمعنى الاخبار فى القاموس ساءه سوأ فعل به ما يكره وداء سوآء كسحاب قبح ووزنها فعل كظرف قلبت الواو الفا (قوله ومنها حبذا) فصله عن نعم وبئس لاختصاصه باحكام ذكرها ولعدم عراقته فى المدح وفى شرح التسهيل وقيل ليست اى حبذا للمدح بالوضع وانما وضعها للمبالغة فى تمكن الحب (قوله من افعال المدح والذم) لم يقل من افعال المدح لان هذا اللفظ عند النحاة اسم لما يفيد انشاء المدح او الذم مع ان حبذا بعد دخول لا يفيد الذم ايضا (قوله حب فى حبذا) اى حب فى هذا التركيب فى شرح التسهيل مقتضى كلام المصنف ان حبذا بمعنى نعم وقد فرق بينهما بان حبذا تشعر مع دلالتها على المدح العام بان الممدوح محبوب وقريب من النفس ولا حبذا بالعكس ولا يشعر بذلك نعم وبئس (قوله من حب الشئ) بنصب الشئ على انه مفعول به وحب بفتح الحاء وقوله اذا صار محبوبا متعلق به والمعنى ان حبذا مركب اما من حب المتعدى يقال حبه يحبه بالكسر فهو محبوب بعد نقله الى فعل بالضم على ما نقل من انه اذا جعل الفعل المتعدى من النعوت حوّل الى فعل كما فى علم ورحم او من حب اللازم بكسر العين او ضمها وليس المراد ان فى حب لغتين فتح الحاء على ما هو القياس وضمها بنقل الضمة الى الحاء ثم الادغام اذ العبارة لا تساعده فانه صريح

فى انه مركب من احدهما ومن ذا ولانه يلزم ان يكون الشئ مستدركا اذ لا دخل له فى التركيب ولان المناسب لبقية المذكور الواو دون او (قوله وفاعله ذا) بخلاف نعم وبئس فان فاعلهما ما تقدم وانما خص ذا لما فى اسماء الاشارة من الابهام المقصود فى هذا الباب والمشار اليه بذا الامر الذهنى وان كان وضع اسماء الاشارة للمشار اليه فى الخارج (قوله ولا يتغير) ومن هذا الباب زعم بعض انه بعد التركيب صار اسما بمعنى حبيب خبر لما بعده فمعنى حبذا الامير هو حبيب واختاره ابو على وصاحب القاموس او مبتدأ خبره ما بعده واليه ذهب المبرد (قوله اى بعد حبذا) لم يقيد ههنا بالاغلب اذ مخصوص حبذا لم يستعمل متقدما (قوله المخصوص) خلافا لابن كيسان فانه ذهب الى انه بدل من ذا وقيل عطف بيان وانما قال بعد حبذا ولم يقل بعد فاعله كما فى نعم وبئس اشارة الى صيرورة ذا جزأ من حبذا (قوله لجريها مجرى الامثال) كانهم عاملوها معاملة المضمر فى انه لا يختلف باختلاف الممدوح مثنى ومجموعا ومؤنثا وشبهه بالمضمر فى نحو نعم رجلا اقوى منه بالظاهر فى نعم الرجل زيد لزيادة ابهامه وعدم كونه اسما ظاهرا (قوله ويجوز ان يقع قبل اه) انما لم يلتزموا التمييز فى حبذا والتزموا فى نعم اذا كان الفاعل ضميرا مع ان الفاعل فى كل منهما امر ذهنى لوجهين الاول ان فاعل حبذا ملفوظ بخلاف فاعل نعم فانه مستتر فجعل التمييز دليلا على وجوده والثانى لزوم الالتباس بين الفاعل والمخصوص عند عدم ذكر التمييز فيما اذا كان المخصوص معرفا باللام او مضافا اليه نحو نعم رجلا السلطان فانه لا يدرى لو حذف رجلا ان السلطان فاعل والمخصوص بالمدح محذوف او هو المخصوص وفاعله مضمر (قوله تمييزا او حالا اه) فان قصد تقييد المبالغة فى مدح المخصوص بوصف كان المنصوب حالا نحو حبذا هند مواصلة اى فى حال مواصلتها وان قصد بيان جنس المبالغة فى مدحه كان تمييزا نحو حبذا زيد راكبا وحبذا زيد رجلا ولا يلزم الفصل بالاجنبى لان المخصوص ليس باجنبى لاتحاده بالفاعل (قوله من الفعلية) لم يقل من الفعل ليشمل مذهب من قال باسمية حبذا (قوله وذو الحال هو ذا) لم يتعرض لبيان المميز لظهوره اذ الابهام فى المخصوص (قوله اى كلمة دلت اه) اشارة الى ان ما عبارة عن الكلمة ليكون التعريف مشتملا على الجنس وان قوله

فى غيره ظرف مستقر صفة لمعنى كما هو الظاهر السابق الى الفهم والضمير راجع الى ما وان جاز رجوعه الى المعنى كما مر فى تعريف الاسم والفعل رعاية لمطابقة دليل الانحصار ويحتمل ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بدل وفى بمعنى الباء وان يكون مستقرا حالا من معنى لكنه خلاف الظاهر اذ ليس المقصود تقييد الدلالة بحال كون المعنى فى غيره بل الدلالة على معنى موصوف بالحصول فى الغير ثم الاطلاق قد يكون قرينة التقييد والتجريد عما سواه فالمراد الحرف مادل على معنى فى غيره فقط اى لا يكون دالا على معنى فى نفسه كما يدل عليه وجه الانحصار فخرج الفعل باعتبار المعنى المطابقى عن تعريف الحرف لانه كما يدل على معنى فى غيره باعتبار مدلوله المطابقى يدل على معنى فى نفسه ايضا باعتبار المعنى التضمنى اعنى الحدث كما مر وكذا الاسماء المتضمنة لمعنى الاستفهام والشرط الذى هو غير مستقل بالمفهومية ان قلنا ان تضمنها طارئ بعد الوضع بسبب الاستعمال مع حرف الاستفهام والشرط وان قلنا بتضمنها المعنى الاستفهام والشرط المستقل بالمفهومية فلا اشكال اصلا واما المشتقات فلدخول الذات المبهمة التى نسب اليها الحدث فيها معناها المطابقى والتضمنى كلاهما مستقل بالمفهومية وما قيل ان هذا التعريف بعد التقييد انما يتم لو ثبت ان معانى الحروف كلها بسائط او مركبة من اجزاء ليس شئ منها مستقلا بالمفهومية وكلاهما ممنوعان فان اثبات ان الابتداء المطلق المستقل بالمفهومية مثلا ليس جزأ من الابتداآت الخاصة دونه خرط القتاد مدفوع بان معانى الحروف من حيث ان مدلولاتها آلات لملاحظة متعلقاتها ومرآة لمشاهدة حالها فلا تكون مستقلة وكون معانيها المركبة فى انفسها بحيث اذا فصلت ولوحظت قصدا تكون مشتملة على اجزاء مستقلة بالمفهومية لا يضرنا (قوله متعقل بالنسبة اليه) صفة كاشفة لحاصل فى غيرها فان حصول المعنى فى غير الكلمة يحتمل ان يكون باعتبار اتصاف الغير به وان يكون باعتبار دلالته عليه وان يكون باعتبار تعقله بالنسبة اليه (قوله اى لا يكون اه) تفسير القوله متعقل بالنسبة اليه اى ليس المراد بكونه متعقلا بالنسبة الى الغير ان تعقله يستلزم تعقل النسبة الى الغير ويقتضيه حتى يرد على معنى التعريف بالاسماء الموضوعة للمعانى الاضافية كالابتداء

اى التقييد بعدم الدلالة معنى فى نفسه الذى هو معنى فقط خد

المطلق والابوة والاخوة مثلا بل ان لا يكون ذلك مستقلا بالمفهومية ويكون آلة لملاحظة ذلك الغير متعقلا تبعية لا قصدا وبالذات فلا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه لما ان النفس مجبولة على عدم الحكم على شئ اوبشئ مالم يلاحظ قصدا وبالذات بل لا بد له فى ذلك اى فى كونه محكوما عليه اوبه من انضمام امر آخر وهو ما يكون هذا المعنى آلة لملاحظته فاذا ضم ذلك اليه صار المجموع معنى ملحوظا قصدا وبالذات يمكن ان يحكم عليه وبه نحو لا مجرور زيد فى الدار (قوله فى جزئيته للكلام) بخلاف الاسم والفعل فانه لا يحتاج احدهما الى الآخر فى الجزئية بل فى تأتى الكلام ومن هذا ظهر وجه التخصيص بالكلام واندفع ما قيل الاولى ان يقال فى جزئيته لما يقاربه شئ كلاما كان او مركبا ناقصا (قوله اوغيره) اى فضلة (قوله الى اسم يتعقل معناه اه) قيد الاسم والفعل بهذا القيد بقرينة المقام لئلا يرد الموصولات فانها محتاجة فى الجزئية الى اسم اوفعل لكن ليس ذلك مما يتعقل معناها بالنسبة اليه لكون معانيها مستقلة بالمفهومية (قوله اوفعل) اوللمنع الخلو قال الرضى الحرف قد يحتاج الى المفرد كما ذكرنا وقد يحتاج الى الجملة كحرف النفى والاستفهام والشرط وقد يحذف المحتاج اليه فى نعم ولا وكان قد خرجت ولما (قوله حروف الجر) خص حروف الجر والتنوين من سائر الحروف بالتعريف لان ما عداهما اما ليس لها مفهوم مشترك بينها كالحروف المشبهة بالفعل والعاطفة واما مفهومها هو المعنى اللغوى كحروف الردع والتحضيض الى غير ذلك بخلاف حروف الجر فان لها فى الاصطلاح معنى مشتركا بينها وهو الافضاء ولكل منها معنى خاص وبخلاف التنوين فانه نقل من معناه اللغوى الى معنى آخر وبما ذكرنا ظهر ان اللام فى قوله ما وضع للافضاء صلة الوضع لا للغرض كما وهم (قوله اى ايصاله) فى الرضى المراد بايصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل ولهذا اجاز العطف عليه بالنصب فى قوله تعالى وارجلكم ولعله اراد ان هذا اثر الايصال وعلامته والا فالايصال ان يتعلق معنى الفعل بما يليه كتعلق المرور بزيد كما يشير اليه قول الشارح قدس سره فيما بعد لانها تجر معانى الافعال الى ما يليها ولا ينقض التعريف ببعض حروف العطف

لانهاموضوعة للتشريك لا للايصال وان لزمها الايصال فى بعض المواضع كما فى العطف على معمول الفعل والحروف الزائدة مفيدة للايصال ولذا تفيد التأكيد فلا حاجة الى ان يقال انها فى الاصل للايصال الا انها قد تستعمل على خلاف الوضع واما الحروف المكفوفة بما فقال الرضى ههنا لا تقتضى ما تتعلق به لان الجار فى الاصل انما كان يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا فاذا لم يجر فلا مفعول هناك حتى يطلبه فهى مستعملة على خلاف وضعها (قوله وهو كل شئ) لم يقل كل لفظ ائلا يتوهم اختصاصه بالمفرد فلا يشمل الجار والمجرور والجملة التى يستنبط منها معنى الفعل وفى الرضى من امثلة تعدية الحرف لمعنى الفعل قولهم اين انت منى لان معنى اين انت بعدت والمتبادر من استنباط معنى الفعل منه ان لا يكون موضوعا له فلا يرد على التعريف نفس الفعل (قوله والظرف والجار) نحو قولك زيد عندك وفى الدار لا كرامك فاللام فى اكرامك يعدى الظرف الى اكرامك وهو فى الحقيقة معدى للفعل المقدر او شبهه لان التقدير استقر او مستقر لكنه لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان الجار معدى للظرف وكذا فى يا لزيد فانه قائم مقام انادى كذا فى الرضى (قوله وغير ذلك) نحو حرف النداء وهاء التنبيه واسم الاشارة (قوله اى ما يليه) الضمير المرفوع راجع الى ما الثانى والبارز الى الاول وهو الظاهر كما يشعر به قول الشارح قدس سره الى ما يليها ويجوز العكس بناء على ان حرف الجر انما اورد لاجل ما يليه فهو متأخر عنه فى الاعتبار وان كان مقدما عليه فى الذكر (قوله وضاقت عليهم الارض بما رحبت) هكذا فى اكثر النسخ وهو سهو اذ نظم الاية وضاقت عليكم فى موضع وحتى اذا ضاقت عليهم فى آخر (قوله اى برحبها) بضم الراء اى سعتها (قوله وسميت هذه الحروف اه) قدمها على بيان وجه التسمية بحرف الجر وان كان الظاهر يقتضى تأخيرها لان العلم بالاسم اهم بالنسبة الى المتعلم فى العلم بوجه التسمية (قوله لانها تجر معانيها) فالجر مصدر بالمعنى اللغوى (قوله اولان اثرها اه) فالجر اسم للاعراب المخصوص اصطلاحا كما فى قولهم حروف النصب وحروف الجزم (قوله على سبيل الحكاية) اى عنها وقعت فى التراكيب (قوله وفى عدها اه) اى على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين

فهى بمعنى رب جارة بنفسها (قوله تسامح) فانها لاستلزامها تقدير حرف مطرد او عدم ظهورها بعدها كانها الجارة فالمراد من حروف الجر اعم من ان تكون جارة بنفسها او باستلزامها اياها (قوله فالعشرة الاول اه) هذا ما قال المصنف ويتضمن هذا البيان حسن الترتيب فان ما لا يكون الا حرفا فهو احق بالتقديم فى بحث الحروف وما يكون حرفا واسما احق بالتقديم مما يكون حرفا وفعلا لان الاسم اشرف من الفعل وان مجموع الحروف ثمانية عشر فما وقع فى بعض النسخ وبانه بعد تمامه سهو من قلم الناسخ كيف وكون معنى الباء للقسم لا يقتضى كونها حرفا برأسها (قوله والثلاثة البواقى اه) قال المصنف رحمه الله ولم اعد على اسما وفعلا وحرفا لانى اراعى فى العدان يكون بين الكلمتين المختلفتين نوعا المتماثلتين لفظا توافق وتناسب من حيث المعنى كتشارك على الاسمية والحرفية فى معنى العلو فلذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه امر من مان يمين وكذا فى مع كونه امر الموءنث من وفى يفى ولى امرا من ولى يلى وكذا لم اعد الى اسما مع انه يجيء بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين واراعى ايضا فى العد التشارك فى المعنى والتساوى فى اصل اللفظ وعلى اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا فانه يكتب بالياء وكذا من وفى ولى افعالا اصلها امين واوفى واولى قال الرضى فيه نظر لان علا الاسمية تكتب بالالف واصلها واو ثم اعترض المصنف رحمه الله على نفسه بان حاشا وعدا وخلا الحرفية لا اصل لالفاتها بخلافها فعلية واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبهت الحرف فى عدم التصرف فصارت كانها لا اصل لالفاتها قال الرضى وهذا عذر بارد (قوله اى لابتداء الغاية) فاللام للعهد او عوض عن المضاف اليه على اختلاف الرأيين (قوله والمراد بالغاية المسافة) فى الصراح غاية پايان هر چيزى از زمان ومكان ومسافة دورى وفى القاموس المسافة البعد فليست المسافة مختصة بالمكان على ما وهم فاعترض بان تفسير الغاية بالمسافة يوجب ان يكون استعمالها فى الزمان مجازا وهو خلاف ما صرح به الشارح قدس سره العزيز (قوله اطلاقا لاسم الجزء على الكل) فى الرضى لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية تستعمل فى الزمان

الثلاث صيغ امر على زنة
اذ ضرب الا ان الوسطى امر
المؤنث ولخفضها باء الخطاب
فلا نعتمد على ما فى النسخ
المنسوخة مما يخالف ذلك خ د

والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان فى الزمان فقط والمراد
بالغاية فى قولهم ابتدآء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة انتهى ولما كان
استعماله فى المعنيين يحتمل ان يكون بالاشتراك وان يكون بالحقيقة والمجاز
اختار الشارح رحمه الله الثانى لان تبادر معنى الغاية وكون المجاز اولى
من الاشتراك يرجحه (قوله اذ لامعنى لابتدآء النهاية) والقول بانه يجوز
ان تكون الاضافة لادنى ملابسة وفائدتها التنبيه على ان من لايستعمل
فى ابتدآء مالانهاية له كالامور الابدية مردود لعدم جريانه فى انتهاء الغاية
وكذا القول بحذف المضاف اى لابتدآء ذى الغاية لان المجاز اولى من الحذف
(قوله وكثيرا مايطلقون الغاية) اى تستعمل العلماء لفظ الغاية الذى هو يطلق
فى اصطلاحهم للفائدة المرتبة على الشئ بمعنى الغرض وهو ما لاجله اقدم
الفاعل على الفعل وبمعنى المقصود مطلقا فالمراد بالغاية الفعل لعلاقة
انه قد يكون غرضا ومقصودا له كما اذا كان مختارا وليس المراد بالغاية ههنا
الغرض حتى يلزم اختصاص من الابتدآئية بالافعال الاختيارية ولايصح
على القدر من اول النهار الى آخره على ما وهم (قوله وهذا الابتدآء) اما من
المكان حقيقيا كان او تنزيليا وفيه اشارة الى ان معنى قولهم لابتدآء المسافة
لابتدآء الفعل منها فلابد ان يكون الفعل المتعدى بمن الابتدآئية شيأ ممتدا
كالسير والمشى ويكون الشئ المجرور بمن الشئ الذى ابتدئ منه ذلك الفعل
نحو سرت من البصرة الى الكوفة او يكون اصل الشئ الممتد نحو تبرأت
من فلان الى فلان وخرجت من الدار (قوله او من الزمان) اختيار لمذهب
الكوفيين من ان من الابتدآئية تستعمل فى الزمان على الحقيقة لانه الظاهر
الكثير الاستعمال على ما فى الرضى وقال ابن مالك هو الصحيح وقال البصريون
انها للابتدآء فى غير الزمان سوآء كان المجرور بها مكانا او غيره نحو هذا الكتاب
من زيد الى عمرو وفى اللباب من لابتدآء الغاية فى المكان فقط واستعمالها
فى غير المكان زمانا كان او غيره على سبيل الاستعارة (قوله لان معنى اعوذ به
التجئ اليه) فى الصراح لجأ بفتحتين پناه كرفتن يقال لجأت والتجأت وعذت به
ولجأت اليه بمعنى فالباء ههنا بمعنى الى (قوله بالجر عطف على الابتدآء) اشار
بذلك الى ان ما وقع فى بعض النسخ وللتبيين باعادة الجار غلط اذ لا معنى لاعادة

لانه يؤدى الى انتهاء ما لانهاية له وهل هذا الا لغو من العبارة خ د

الجار ههنا وتركه فى قوله للتبعيض (قوله اى ويجئ من للتبيين ايضا) لما كان
دخول المعنيين تحت جار واحد موهما لكون المجموع معنى من ازال ذلك
الوهم بالتعبير المذكور وافاد بلفظ يجئ الى ان مجيئه للتبيين محقق سوآء كان
موضوعا له كما هو مذهب الجمهور او راجعا الى معنى الابتدآء كما ذهب اليه
الزمخشرى (قوله وعلامته) اى وعلامته اللفظية واما المعنوية فتعلم من قوله
لاظهار المقصود من امر مبهم اى ان يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان يكون
المجرور بها تفسيرا له ويوقع اسم المجرور عليه وفيما قدمت من المبينة يكون
المذكور بعدها عطف بيان للمبهم المقدر ليحصل البيان بعد الابهام فقولك
يعجبنى من زيد كرمه اى من خصال زيد فقولك يعجبنى من زيد فى تقدير يعجبنى
شئ من خصال زيد كرمه (قوله صحة وضع الموصول فى موضعه) بدون تفسير
كما فى الاية او مع تفسير كما فى قولهم قد كان من مطر اذا كانت من بيانية
اى الشئ الذى هو المطر (قوله وقد يجئ اه) اشار الى ان مجيئه للتبعيض قليل
بالنسبة الى المعنيين السابقين والى انه يجوز ان يكون موضوعا له وان يكون
راجعا الى الابتدآء كما ذهب اليه المبرد وعبد القاهر والزمخشرى لان الدراهم
فى قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ (قوله وزآئدة اه) لم يقل وللزيادة
لانها تجئ للتأكيد لا للزيادة (قوله فانه مرفوع اه) باعتبار نيابته عن الخبر
المحذوف (قوله وزيادتها لاتكون الا فى غير الكلام الموجب) حمل التقييد
بقوله فى غير الموجب على التخصيص ليفيد ويصح قوله خلافا للكوفيين لان
خلافهم انما هو فى الجزء السلبى المفهوم ضمنا لا فى الجزء الثبوتى المذكور
صريحا (قوله نحو ما جاءنى من احد) والدليل على زيادتها دخولها
على ما يوصل الفعل اليه اعنى الفاعل واورد مثال النفى لاصالته والنهى
والاستفهام شبهه واورد مثال الاستفهام اشارة الى اختصاص الحكم بهل
(قوله كان بعض مطر او شئ من مطر) نشر على ترتيب اللف واعترض الرضى
على التقدير الثانى بان حذف الموصوف واقامة الجملة او الظرف مقامه
مشروط بما اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجرورا بمن او بفى نحو قوله تعالى وما منا
الا له مقام معلوم اى الا ملك وحذفه فيما عدا ذلك قليل خصوصا اذا كان
المجرور فاعلا كما فيما نحن فيه لان الجار والمجرور لا يكون فاعلا للمبنى للفاعل

الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بالله (قوله او هو وارد على سبيل الحكاية) فالمراد بقولهم لا يكون الا فى غير الموجب ابتداء لما تقرر من ان المحكى يبقى على حاله (قوله فاجاب) اى مجيب فالظاهر اجيب (قوله سوآء كان اه) وهذا التعميم بما فيه خلاف ما فى الرضى (قوله فان قلب المخاطب) الظاهر فان قلب المتكلم منتهى اليك وغاية التكلف ان يقرأ المخاطب على صيغة اسم الفاعل وضمير الغيبة قائم مقام الخطاب (قوله وحتى كذلك اه) من الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه تقدم ذى الاجزآء لفظا او تقديرا بخلاف الى وان الاظهر دخول ما بعد حتى فى حكم ما قبلها كما اخترنا بخلاف الى فان الاظهر عدم الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان الفعل المعدى بحتى يستوفى اجزآء المتجزئ الذى قبل حتى شيأ فشيأ حتى ينتهى الى ما بعد حتى من الجزء الاخير او الملاقى له واما الى فان كان ما قبلها ذا اجزآء وبعدها الجزء الاخير او الملاقى فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو قلبى اليك ولا خلاف فى صحة وقوع الملاقى بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كذا فى الرضى (قوله اى حتى) اى الجارة اما اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءنى القوم حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك (قوله لالتبس المجرور بالمنصوب) اى خيف الالتباس مع تخالفهما فى المعنى فان المنصوب يجب دخوله فيما قبله لكونه بعد حتى العاطفة بخلاف المجرور وهذا الالتباس فيما اذا تقدم ذو الاجزآء لفظا نحو فلا والله لا يبقى اناس * فتى حتاك يا ابن ابى زياد ورده صاحب المغنى بانه يقال فى العاطفة حتى اياك بالفصل لان الضمير لا يتصل الا بعامله وفى الجارة حتاك بالوصل كما فى البيت فلا التباس والجواب ان التغيير فى الضمائر باقامة بعضها مقام بعض وان كان خلاف الاصل مستعمل فى كلامهم على ما فى الرضى فى بحث لولاك فجواز قيام المنصوب المتصل مقام المنصوب المنفصل يوجب خوف الالتباس ولم يتعرض لالتباسه بالمرفوع مع انه لازم ايضا على ذلك التقدير لان فيه ارتكابا لمخالفة الاصل من وجهين اقامة المجرور مقام المرفوع واقامة المتصل مقام المنفصل وما قيل انه جوز الالتباس فى مواضع واحالوا دفعه الى القرآئن فجوابه ان الاصل عدمه وعلل بعضهم عدم دخولها على الضمير بان مجرورها لا يكون الا بعضا

فى التسهيل وشروحه ما معناه قول ان هذا الاستفهام والمغاربة فلا يكون الزمخشرى عنده الآخر جزء المجرور بحتى نحو اكلت السمكة حتى رأسها او ملاقيا للآخر نحو سرت النهار حتى الليل فلا يجوزون سرت البارحة حتى نصف الليل بل يوقى حينئذ بالى لكونها اقعد فى افادة الانتهاء ورد عليهم بقول الشاعر* ان سلمى من بعد يأسى همت بوصال لو صح لم يبق بوسى حتى ليلة فازت حتى نصفها راجيا فعدت يؤسا فقوله وان الفعل المعدى الخ لا يستقيم وان جعلناه فى حيز الاظهر كما لا يخفى خالد الظلوم الجهول

عما قبلها او كبعض منه فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل ورد عليه صاحب المغنى بانه قد يكون ضميرا حاضرا فلا يعود على ما تقدم وانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل كقولك زيد ضربت القوم حتاه (قوله على سبيل الندرة) اى القلة فيه اشارة الى ضعف استدلاله فان القليل فى حكم العدم فلا يقاس (قوله يحكمون بشذوذه) اى بكونه على خلاف الاستعمال الفصيح للضرورة فهذا جواب غير ما يستفاد من قوله على سبيل الندرة (قوله نحو النجاة فى الصدق) كان الصدق محيط بها من جميع الجوانب بحيث لا يخرج منها شئ كالظرف بالمظروف (قوله اى على جذوع النخل) فى الرضى الاولى انها بمعنى الظرفية لتمكن المصلوب فى الجذوع تمكن المظروف فى الظرف (قوله اى لافادة لصوق اه) يعنى الجار والمجرور ظرف مستقر كما هو الظاهر وان معنى كينونته له افادته اياه وان الالصاق معناه اللصوق فانه يجئ لازما ومتعديا على ما فى تاج البيهقى ولم يجعل اللام صلة الوضع لعدم الجزم بوضع الباء للمعانى المذكورة ولذا اختلفوا فيما سوى الالصاق انها معان اصلية للباء او من فروع الالصاق الذى هو مفاد الباء اعم من ان يكون بطريق المقارنة والالصاق كما فى مررت بزيد وفى ابتدئ بسم الله الرحمن الرحيم على وجه او بطريق المخامرة والمخالطة نحو به دآء اى خامره ولا تكون باء الالصاق مع مجرورها ظرفا مستقرا الا ان يكون خبر المبتدأ نحو مرورى بزيد (قوله الى مجرور الباء) استعمل اللصوق بالى مع انه يستعمل بالباء لئلا يلزم اخذ الالصاق فى تفسيره لان الباء التى هى صلة اللصوق باء الالصاق ووضع الظاهر اعنى الباء موضع المضمر كيلا يحتاج الى ارتباطه بالمتن (قوله هذه كما ترى) فى بعض النسخ بالواو وفى بعضها بدونه على التقديرين جملة مستأنفة لبيان مغايرة الالصاق للايصال الذى هو مشترك بين جميع حروف الجر يعنى افادة اللصوق المذكور مثل افادته فى مررت بزيد اى بمكان قريب منه فاعتبروا اللصوق حقيقيا وارتكبوا التجوز فى الظروف حيث جعل اللصوق بمكان قريب منه لصوقا به بخلاف الايصال الذى هو معنى مشترك فان المراد به تعلق معنى الفعل بمدخول حروف الجر اى تعلق كان من الابتدآء والظرفية واللصوق وغير ذلك وبما ذكرنا ظهر لك ان ما قيل ينبغى ان يزاد على تفسير

عبارة التاج الالزاق والالصاق والالصاق بچيزى وادوسيدن انتهى وعبارته فى المجرد اللزوق واللصوق والصوق دوسيده شدن انتهى واستعارة العموم منها بعيدة الان تعدى الالفاظ الثلاثة لما لم يكن فيه خفاء بل ربما يستفاد من كتب ائمة اللغة انها ما وردت الا متعدية وصرح البيهقى بمجئ اللزوم ونسب العموم اليه ولو قال فانه كما يجئ لازما على ما فى تاج البيهقى يجئ متعديا ايضا لكان اوفق والتى لكن دلالتها على الترادف ليس فيها خفاء خد

الالصاق حقيقة او مجازا ليشمل اللصوق المجازى نحو مررت بزيد فان اراد به ان اللصوق فيه مستعمل فى المعنى المجازى فباطل وان اراد ان فيه مجازا فى النسبة فهو لا يقتضى التعميم (قوله اى استعانة الفاعل) فى التاج الاستعانة يارى كردن خواستن وهذه الباء هى الداخلة على آلة الفعل وهو معنى غير السببية على ما فى المغنى فما قيل الاشمل ان يقال للسببية ليس بشئ (قوله والمصاحبة) وهى التى يحسن فى موضعها مع ويغنى عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق اى مع الحق او محقا كما فى شرح التسهيل ومن هذا تبين وجه عدم التعبير بقوله وبمعنى مع كما فى الى وحتى لعدم لزوم اقامة مع مقامها واما ما قيل ان قوله بمعنى مع يفيد ظاهرا ان المصاحبة معنى حقيقى لكلمة مع واستعمال الى وحتى بمعنى المصاحبة على سبيل المجاز وقوله والمصاحبة يفيد بظاهره ان المصاحبة معنى حقيقى لكلمة الباء وليس استعمالها فيه على سبيل المجاز فعلى تقدير تسليم الفائدتين المذكورتين انما يتم عند من يقول ان المصاحبة معنى حقيقى له لا على مذهب سيبويه والقائل بان ما عدا الالصاق معان مجازية متفرعة عنه فلذا لم يجعل الشارح قدس سره العزيز اللام فى قوله للالصاق صلة الوضع (قوله ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به) اى بالفرس هذا الفرق ما وجد فى الكتب المشهورة فى النحو وفيه ان الالصاق على ما فسر لصوق امر بمجرور الباء وهو لا يقتضى ان يكون معمول الفعل ملصقا بمجروره ولا شك ان الاشتراء ملصق بالسرج وان لم يكن السرج ملصقا بالفرس والظاهر ان الفرق بينهما بالعموم والخصوص فان الالصاق مجرد لصوق معنى الفعل بمجروره والمصاحبة ان يكون لمجروره شريك فى ذلك المعنى الملصق كما تقتضيه صيغة المفاعلة ففى المصاحبة الالصاق مع خصوصية زائدة عليه وهو كونه بطريق الشركة كما ان الاستعانة الصاق مع خصوصية ان المجرور الملصق به آلة ففى قولنا به داء الصاق ولا مصاحبة وفى قولنا اشتريت الفرس بسرجه الصاق مع المصاحبة وبه ظهر عدم صحة قوله فالالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس هذا والقول بان الضمير راجع الى السرج والجار والمجرور مفعول ما لم يسم فاعله او الضمير المستتر راجع الى الاشتراء فيصير المعنى لا يلزم ان يكون السرج

حال اشتراء الفرس ملصقا به للشراء فصريح البطلان لانه اذا لم يلصق الشراء بالسرج حال اشتراء الفرس كيف يصح قوله فمعناه مصاحبة السرج واشتراك الفرس معه فى الاشتراء وهل هذا الا تهافت (قوله اى لافادة اه) خص هذا المعنى بتذكير ما سبق لكونه وسط المعانى المذكورة فى التاج المقابلة برابر شدن وبرابر كردن وكلا المعنيين صحيح ههنا (قوله اى جعل الفعل اللازم اه) اى جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا والتعدية التى هى مدلول الباء صفة المتكلم والباء فى قوله بتضمينه متعلق بالجعل لبيان الكيفية وفى قوله بادخال متعلق بالتضمين والمراد بالتضمين المعنى اللغوى اى اعتبار شئ فى ضمن آخر لا التضمين المصطلح وخص الفعل اللازم بالذكر لكثرة تعديته فالمعنى الباء يكون لافادة جعل المتكلم الفعل اللازم متعديا بسبب اعتبار معنى التصيير فى ضمنه بادخال الباء على فاعل الفعل اللازم وما قيل ان التعدية عرض من وضع الباء وليست مدلولا له ففاسد اذ لو لم يكن مدلولا له لزم ان لا يكون للباء فى ذهب بزيد معنى (قوله بادخال الباء اه) وليس بمعروف حذف الباء للفعل الا فى قوله تعالى آتونى زبر الحديد اى بزبر الحديد على قراءة ايتونى بهمزة الوصل (قوله صيرته ذاهبا) سواء ذهب معه اولا فمعنى ذهبت بزيد واذهبته واحد كذا قال سيبويه وعند المبرد يجب فيه مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المعدية عنده بمعنى مع فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه للتأكيد عند المبرد لانه سبحانه ذهب معه كذا فى الرضى (قوله بهذا المعنى) اى بمعنى تغيير معنى الفعل (قوله مختصة بالباء) من بين حروف الجر فلا يرد الهمزة والتضعيف (قوله بمعنى ايصال اه) من غير تغيير معنى الفعل (قوله وزائدة) عطف على مجموع الجار والمجرور فالمراد بالخبر خبر المبتدأ فى الحال او فى الاصل (قوله فى الاستفهام) معناه فى وقت الاستفهام او فى جملة الاستفهام ظرف لزائدة بعد تعلق فى الخبر به ويجوز ان يكون حالا من الخبر لا مطلقا تعريض للمصنف بانه ما كان له ان يطلق الاستفهام والنفى (قوله وبما) خص النفى بليس وما لان زيادتها لم تثبت فى ان النافية واختلف فى لا التبرئة نحو لا خير بخير بعده النار فقيل الباء زائدة وقيل انها بمعنى فى والظاهر من كلامه انه لا فرق بين ما الحجازية وهو المتفق عليه وبين ما التميمية وهو المختلف فيه فذهب

الفارسى والزمخشرى الى انها لا تزاد فى خبرها وجوزه غيرهما (قوله قياسا) اى زيادة قياسية اوزيادة قياس وكذا قوله سماعا فى الرضى وتزاد قياسا فى مفعول علمت وعرفت ودريت وسمعت وتيقنت وحسبت (قوله نحو بحسبك) جعل الرضى زيادة الباء فى بحسبك وفاعل كفى ومتصرفاته وفى فاعل افعل التعجب على مذهب سيبويه قياسا ولا منافاة لان زيادتها من حيث النظر الى خصوصية لفظ حسبك وكفى سماع ومن حيث النظر الى عموم مواقع حسبك وفاعل كفى قياس وكذا الحال فى افعال القلوب التى مرت (قوله وكفى بالله شهيدا) قال الزجاجى دخلت الباء فى فاعل كفى لتضمن كفى معنى اكتف وقيل فاعله مقدر والتقدير كفى الاكتفاء بالله فحذف المصدر وبقى مفعوله دالا عليه وعلى هذا لا تكون الباء زائدة (قوله والتى بيده) اى نفسه ولو كان المراد به التى نفسه بسبب يده لم تكن الباء زائدة (قوله واللام) هذه اللام مكسورة مع كل ظاهر الامع المستغاث المباشر ليا ومفتوحة مع كل مضمر الامع ياء المتكلم (قوله للاختصاص) اى الحصر كماذهب اليه البعض والارتباط والمناسبة كما هو التحقيق ويؤيده عدم عدهم اللام من طرق الحصر وكثرة استعماله فى مواقع لا حصر فيها واليه يشير تعميم الشارح قدس سره العزيز (قوله بملكية) اشارة الى ان ماذكروه من معانى اللام من الملك والاستحقاق كلها داخلة فى الاختصاص (قوله اى لبيان علة شئ) يشير الى ان التعليل على مافى التاج چيزى راعلت نهادن وهو فعل المتكلم وكينونة اللام له باعتبار بيانه ودلالته على كون مجروره علة والمراد من العلة ما لاجله الشئ وقوله ذهنا اوخارجا تعميم من العلة (قوله ضربت للتأديب) فان التأديب علة غائية للضرب متقدمة عليه فى الذهن متأخرة عنه فى الخارج مترتبة عليه والفرق بين الضرب والتأديب بالاعتبار فانه من حيث انه فعل يؤلم ضرب ومن حيث انه يترتب عليه الاثر عند مالا ينبغى تأديب فهو كقولهم رماه فقتله (قوله نحو خرجت لمخافتك) فان المخافة مقدمة فى الوجود على الخروج حاملة عليه (قوله وبمعنى عن) وهى اللام الداخلة على اسم من غاب حقيقة اوحكما عن قائل قول يتعلق به وجعله شارح التسهيل بمعنى من اجل والرضى جوز اعتبار اللفظ واعتبار المعنى فى المحكى بالقول فلك ان تقول قال انا قائم

رعاية

رعاية للفظ المحكى وان تقول قال زيد هو قائم اعتبارا لحال الحكاية فان زيدا فى حال الحكاية غائب ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لوكان خيرا ماسبقونا اليه والاول اكثر استعمالا فاذا لا يتعين ما قاله ابن الحاجب (قوله اى قلت عنه) ولو كان اللام بمعناه كان زيد مخاطب القول فوجب ان يقول انت لم تفعل الشر (قوله وزائدة) وهو فيما اذا دخل على مجرور يصل اليه معنى الفعل بدون اللام كما فى ردف لكم فانه متعد بنفسه (قوله وبمعنى الواو فى القسم) قوله فى القسم المراد المقسم به ظرف مستقر وقع حالا من ضمير قوله بمعنى الواو وقوله للتعجب ظرف لغو للقسم ان اريد به الامور العظام التى من شأنها ان يتعجب منها على مافى الرضى والمعنى ان اللام يكون بمعنى الواو حال كونه فى القسم الذى جوابه تلك الامور وظرف مستقر حال من ضمير فى القسم الراجع الى اللام ان اريد به معناه الظاهر على مافى اللباب والمعنى ان اللام للقسم والتعجب وعلى التقديرين هذه العبارة على طبق العبارة السابقة اعنى قوله بمعنى عن مع القول وما قيل من ان قوله فى القسم متعلق بمعنى الواو واللام فى قوله للتعجب للوقت والمعنى بمعنى الواو التى فى القسم وقت التعجب فلا يخفى ركاكته وانما لم يقل بمعنى الواو لان الواو اصل فى القسم وان كان الباء اصلا ولاشتراك اللام مع الواو فى دخول حرف العطف نحو قوله فوالله فلله ولذا لم يقل وبمعنى التاء مع اشتراكهما فى الاختصاص بلفظ الله (قوله وانما يستعمل اه) اما اشارة الى ان المراد بالتعجب ما من شأنه ان يتعجب منه على مافى الرضى اوالى فائدة زائدة لابد من اعتبارها ان اريد به المعنى الظاهر (قوله ورب للتقليل) فيه ست عشرة لغة ضم الراء وفتحها وكلاهما مع التشديد والتخفيف فالاوجه الاربعة مع تاء التأنيث ساكنة اومتحركة ومع التجرد منها فهذه اثنتا عشرة والضم والفتح مع اسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف كذا فى المغنى (قوله لانشاء التقليل) فى التاج التقليل باندكى وانمودن والمعنى لاحداث المتكلم اذ المتكلم يستقل مدخوله وان كان كثيرا فى الواقع تقول فى جواب من قال مالقيت رجلا رب رجل لقيته اى لا تنكر لقائى للرجال بالمرة فانى لقيت منهم شيأ وان كان قليلا (قوله ولذا وجب اه) فان مغيرا لجملة يجب ان يتقدمها كما مر غير مرة وقيل لان القلة

فى معنى النفى (قوله كما ان كم اه) ايضاح لحكم رب بحكم مقابلها فان الاشياء
تتبين باضدادها (قوله مختصة بنكرة موصوفة) اذا كان مجرورها ظاهرا
على مافى المغنى والقرينة عليه قوله وقد تدخل اه اونكرة ظاهرة اومضمرة
نحو ربه رجلا فان هذا الضمير نكرة عند الاكثرين على مافى العباب والمراد
بالموصوفة اعم من ان تكون حقيقة اوحكما فان التمييز للضمير المبهم كالوصف له
والوصف اعم من ان يكون بمفرد اوجملة اسمية نحو رب رجل ابوه كريم اوفعلية
نحو رب رجل لقيته واجاز بعض النحويين ان تجر المعرف وانشد له

ربما الجامل المؤبل فيهم * بجر الجامل وصفته فان صحت الرواية حمل على زيادة ال
وحكى الاصمعى رب ابيه ورب اخيه على نية الانفصال (قوله لعدم احتياجها اه)
يعنى مدلول رب لما كان تقليل نوع مبهم من الجنس لم تكن محتاجة فى دلالتها
عليه الى المعرفة فتختص بالنكرة اذلو دخلت على المعرفة لزم احتياجها اليها
فى الدلالة لما ان الحروف محتاجة فى دلالتها على معانيها الى ذكر متعلقاتها لكون
معانيها غير مستقلة بالمفهومية وحاصله ان مدلولها ليس تقليلا متعلقا بامر
معين فيمتنع دخولها على المعرفة بخلاف سائر الحروف فان معانيها جزئية
متعلقة بمدلول المعرفة والنكرة فيدخل القبيلتين وبما حررنا لك اندفع ماقيل
من ان عدم الاحتياج مشترك بين رب وسائر الحروف الجارة مع عدم
اختصاصها بها وايضا عدم احتياجها انما يقتضى عدم اختصاصها بالمعرفة
لا اختصاصها بالنكرة وظهر ايضا فساد ماقيل ان وضع رب لما كان لتقليل نوع
من جنس وجب وقوع النكرة دون المعرفة لحصول معنى الجنس بها بدون
التعريف فلو عرف لوقع التعريف ضائعا لان عدم احتياجها الى المعرفة
لا يقتضى ضياع التعريف لجواز ان يكون مقتضى التعريف شيأ آخر سوى
رب لتحقيق التقليل الذى هو مدلول رب وهو تقليل نوع من جنس فان النكرة
تدل على الجنس والوصف يخصصه فيصير نوعا ورب يفيد تقليله وماقيل ان ذلك
انما يقتضى تقييد النكرة مطلقا لا تقييدها بالوصف فمندفع من انها نكتة بعد
الوقوع (قوله صار اخص واقل اه) لان الاصل فى الصفة ان تكون مقيدة
(قوله واشتراط اه) اشارة الى ان قوله على الاصح قيد لقوله موصوفة لا النكرة
ايضا لان اختصاصها بالنكرة متفق عليه (قوله ومن وافقه) اى المبرد وابن

ربما الجامل المؤبل فيهم * وعناجيج بينهن المهار
الجامل القطيع من الجمال برعانه وارباب
والحى العظيم والاول انسب وان احتاج الى
نوع من التجريد والمؤبل على صيغة اسم الفاعل
من التفعيل الذى يقتنى الابل ويربيها
والعناجيج جياد الخيل واحدها عنجوج
كعصفور والمهار ككتاب جمع مهر وهو ولد
الفرس ويمكن كون المؤبل اسم مفعول مع
تغيير التجريد وفى البيت شذوذ آخر وهو دخول
رب المكفوفة بما على غير الفعل وهو ممتنع
عند غير الجزولى وقد التزم بعضهم كون الفعل
ماضيا لان وضع رب للتقليل فى الماضى
خالد النقشبندى

السراج على مافى الرضى (قوله وقيل اه) قائله الاخفش والفرآء ومن وافقهما
(قوله اصلها) اى معناها الموضوعة له (قوله كالحقيقة اه) فان المجاز المشهور
يلحق بالحقيقة والحقيقة المتروكة بالمجاز (قوله يعنى الفعل الذى تعلق به رب)
يعنى انها حرف جر فلابد لها من فعل يوصل معناها الى مجرورها وهو مذهب
البصريين والدليل على ذلك مساواتها لسائر الحروف فى الدلالة على مسمى
غير مفهوم بلفظها بخلاف اسماء الاستفهام والشرط فانها تدل على مفهوم
بلفظها وانهم لم يروها تنجر بحرف الجر ولا باضافة فلا يقال برب رجل ولا غلام
رب رجل لكنه يشكل حرفيتها بنحو رب رجل كريم اكرمت فان الفعل
المتعدى لا يوصل بحرف الجر وبنحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل
لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا وبنحو رب رجل كريم جاءنى
فى جواب من قال ماجاءك رجل فانه يكون كقولك بزيد مر والضمير فى مر لزيد
وهو ممتنع واعتذر عن الاول بان ذلك لتقوية العمل فان الفعل المتأخر يضعف
عمله فى المفعول المتقدم نحو لزيد ضربت وفيه ان التقوية مختصة باللام وعن
الثانى والثالث بان جاءنى واكرمته صفة رجل والعامل محذوف اى مقدر
وفيه ان المعنى تام بدون التقدير كما فى رب رجل كريم اكرمت وان الاشكال
بعد التقدير باق بحاله لان الفعل لا يوصل الى فاعله بحرف الجر قال الشيخ
الرضى ويقوى عندى مذهب الكوفيين اعنى كونها اسما فرب مضاف الى النكرة
فمعنى رب رجل فى اصل الوضع قليل من هذا الجنس واعرابه رفع ابدا على انه
مبتدأ لاخبر له ولتضمنها النفى الذى له صدر الكلام كان لها صدر الكلام
ولذا لا يدخل عليها العامل (قوله ماض) مذهب اكثر النحويين ومنهم المبرد
والفارسى ان ما يتعلق به رب يجب ان يكون ماضيا وذهب ابن السراج الى انه
يجوز ان يكون حالا ومنع ان يكون مستقبلا وذهب بعض النحويين الى
انه يجوز ان يكون ماضيا اوحالا اومستقبلا والمضى اكثر وهو اختيار ابن مالك
وهو الصحيح كذا فى شرح التسهيل (قوله لانها للتقليل اه) اى لانشاء تقليل
نوع من جنس محقق عند المتكلم باعتبار تعلق الفعل به فانك اذا قلت رب رجل
لقيت كنت مخبرا بان الذى لقيته قليل ولا تعلم ان الذى تلقاه فيما بعد قليل وانما
يعلم الله وقوله تعالى ربما يود الذين كفروا متأول بتنزيله منزلة المحقق لصدق

عبارة الرضى لان معنى رب رجل كريم اكرمته
شئ واحد والاول جواب بلا خلاف وكان
الثانى ايضا جوابا فلا يكون صفة انتهت

الوعد او بتقدير كان او الحكم مخصوص بما اذا لم تكن مكفوفة (قوله محذوف غالبا اه) اذا كان الكلام الذى رب جواب عنه مصرحا به نحو مالقيت رجلا فالاغلب حذف الفعل لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا به ولم يكن هنالك قرينة اخرى فالواجب المجيء كذا فى الرضى وقال المصنف انه قد يظهر نحو رب كريم حصل وقال ابن يعيش لا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل حتى قال بعضهم لا يجوز اظهاره الا فى ضرورة الشعر (قوله لوجود القرآئن) المقالية او الحالية نحو رب رجل كريم اى لقيته لا يخفى ان الفعل المذكور لكونه مشتغلا بالضمير لا يمكن تسليطه عليه وكذا مفسره لانه متعد بنفسه لا يحتاج الى حرف الجر ولم يثبت تفسير الناصب لفعل آخر يتعدى بحرف الجر فى كلامهم نحو بزيد جاوزته اى مررت بزيد جاوزته (قوله لا مرجع له) عند البصريين اذ لو كان له مرجع لما احتاج الى التمييز خلافا للكوفيين فانهم قالوا ان الضمير راجع الى مذكور كان قائلا قال هل من رجل كريم فقيل له ربه رجلا وانما احتاج الى التمييز لعدم كون المرجع مذكورا فى هذا الكلام (قوله مفرد مذكر) لانه اشد ابهاما من غيره والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اشد كان انسب مع امن اللبس بالتمييز (قوله فى مطابقة التمييز) اى يجوزون مطابقته فى شرح التسهيل قال ابن عصفور اجاز اهل الكوفة تثنيته وجمعه قياسا وهو عندنا لا يجوز لان العرب استغنت بتثنية التمييز وجمعه عنه وما قيل ان الخلاف فى الشيء معناه اختيار نقيضه فخلاف الكوفيين انما هو فى عدم المطابقة فلابد من تكلف حمل فى على التقليل مع حذف المضاف اى بسبب اعتبار مطابقة التمييز ففيه بحث لانه وقع فى المغنى رب حرف خلافا للكوفيين فى دعوى اسميته والمعنى ان خلافهم متحقق فى هذه الصورة (قوله ما الكافة) خص ما بالكافة بقرينة قوله فتدخل على الجمل (قوله فتدخل على الجمل) اى يصح دخولها على الجمل ومعناه تقليل النسبة التى هى مدلول الجملة والظاهر منه انها تدخل على الجمل مطلقا فعلية ماضوية او استقبالية او اسمية وقيل باختصاصها بالماضوية والاستقبالية مأولة بالماضوية التنزيلية وفى الاسمية ليست ما بكافة بل نكرة موصوفة (قوله وقد يكون اه) بيان لفائدة زآئدة مع الاشارة بقد التى للتقليل الى وجه ترك المصنف لها نحو ربما ضربة بسيف صقيل * واخره بين بصرى

وطعنة نجلاء) الصقيل فعيل بمعنى مفعول من صقله جلاه وبين بصرى اى امكنة بصرى وهى قرية بالشام وانما قدر المضاف لان بين لا يضاف الا الى المتعدد والطعن الضرب بالسنان ونجلاء بالنون والجيم كحمرآء مؤنث انجل لواسع الجرح والتقدير ربما طعنة نجلاء بين بصرى فان المعطوفين مشتركان فى القيد والمعنى ابتليت بضربات كثيرة على بالسيف المجلو والرمح فى بصرى الشأم (قوله اى واو رب فى حكمها) قدر الخبر وجعل الجملة التى وقعت خبرا فى المتن مفسرة للحكم على طريق قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله الاية حيث ذكر فى المغنى ان تؤمنون جملة مفسرة لتجارة للاشارة الى علة الحكم المذكور فى المتن مع الاختصار ومن لم يفهم وقع فى حيص بيص وتخصيص هذا الحكم من بين الاحكام المذكورة اشارة الى انها لا تشارك رب فيما عداه سوى الاحتياج الى المتعلق به لانه لازم لحرف الجر مطلقا وعدم التعرض لبيان حال متعلقها تنبيه على ان متعلقها كمتعلق رب فى كونه فعلا ماضيا محذوفا غالبا (قوله وبلدة ليس اه) اراد بالبلدة المفازة والانيس ما يؤنس به واليعافير واحدها اليعفور قال الجوهرى اليعفور الخشف وولد البقرة الوحشية ايضا قال بعضهم اليعافير تيوس الظباء والعيس بالكسر الابل التى يعلوها بياض واحدها اعيس وعيساء يقول رب مفازة لا يسكنها الا الوحوش قطعتها وسرت فيها كذا فى شرح ابيات الايضاح (قوله وليست بجارة) بل الجارة رب المقدرة ويحذف حرف الجر قياسا اذا كان رب بشرطين احدهما ان يكون فى الشعر خاصة والثانى بعد الواو والفاء او بل واما حذفها بدون هذه الحروف فشاذ فى الشعر ايضا كذا فى الرضى (قوله فان لم تكن فى اول الكلام) بان يكون قبلها ما يصلح للعطف عليه (قوله وان كانت فى اوله) بان لم يكن قبلها ما يصلح للعطف عليه سوآء كان قبلها كلام اولا (قوله انها حرف عطف) اى فى الاصل (قوله قائمة مقام رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب) بدليل انه لا يجوز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل ومع ذلك لا يجوز دخول حرف العطف عليها فى وسط الكلام اعتبارا لاصلها بخلاف واو القسم فانها لم تكن فى الاصل واو العطف فلذلك جاز دخول حرف العطف عليها نحو فوالله ووالله وثم والله كذا فى الرضى (قوله فلا يقدرون)

اى لا يعتبرون ليشمل ما اذا كان قبلها ما يصلح للعطف عليه ايضا (قوله لان ذلك) اى تقدير المعطوف عليه فى الواو تعسف بخلاف تقديره فى الفاء وبل لان اظهار رب بعدهما دل على كونهما على اصلهما فلا يكون التقدير فيهما تعسفا (قوله انما يكون عند حذف الفعل) فالمعنى لا يكون مستعملا الا عند حذف الفعل ولا يكون مستعملا الا لغير السؤال فقوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير السؤال خبر ثان او خبر لواو القسم ولا يجوز ان يكون احدهما متعلقا بيكون والآخر خبرا او كلاهما متعلق به على انها تامة والا لكان الجزء الاخير من الكلام مقصورا عليه كما تقرر فى انما فيكون المعنى ما يكون عند حذف الفعل الا لغير السؤال وذلك غير مقصود مع انه يوهم انها عند عدم حذف الفعل تكون للسؤال (قوله فعل القسم) اى فعل مدلول القسم او مشتق من القسم (قوله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم) فانها لكثرة الاستعمال تدل على الفعل المحذوف وتقتضى التخفيف لطول الكلام بفعل القسم والمقسم به والمقسم عليه (قوله فهى اكثر استعمالا) اى اذا لم يجز ذكر الفعل معها لكثرة الاستعمال علم انها اكثر استعمالا من الباء حيث يجوز ذكر الفعل معها وان حكم باصالة الباء لان اصلها الالصاق فهى تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدلت الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا لما فى الواو من معنى الجمعية القريبة من معنى الالصاق كذا فى الرضى وفيه ان هذا يشعر بان واو القسم فى الاصل واو العطف وقد صرح بانها لم تكن فى الاصل واو العطف كما مر (قوله يعنى لا يستعمل الواو اه) اشار بهذا التقرير الى انه حكم مستقل كما عرفت سابقا يعنى لا يكون جوابه ما يدل على الطلب كالامر والنهى والاستفهام (قوله حطا اه) بتخصيصه باحد القسمين وخص غير السؤال لكثرته وكثرة استعمال الواو فى القسم ولكونه معلوما مما سبق لم يتعرض له بخلاف الاختصاص بالظاهر وباسم الله (قوله يعنى ان الواو مختصة اه) اشار الى ان قوله مختصة خبر لقوله واو القسم ولا يجوز ان يكون حالا من ضمير يكون كما وهم لما مر من لزوم كونه محطا للحصر (قوله لاصالته) فان الضمير فرع الظاهر عبر عنه به للاختصار والاصل اولى بالاستعمال (قوله فى اشتراطها اه) لم يقل فى اختصاصها بالظاهر وان كان مثلها اشاملا له

٧ وايضا
رسم دار وقفت فى طلله
كدت اقضى الحياة من جلله
وباقى الابيات تقتضى طولا خالد النقشبندى
المجدوى

ايضا لانفهامه من قوله مختصة باسم الله ففى ادخاله فى مثلها تكرار (قوله باسم الله) اى باسم هو لفظ الله (قوله فالمراد اه) يعنى ان المذكور سابقا اربعة احكام الاختصاص بالحذف والاختصاص بغير السؤال والاختصاص بالظاهر والاختصاص باسم الله وليس المراد بالجميع جميع تلك الاحكام حتى يصير المعنى ان الباء اعم منهما فى الاختصاص فيفيد انها توجد مع الاختصاص وبدونه بل المراد جميع الامور المحكوم باختصاصها ومعنى اعميتها فى الامور المذكورة انها لا تختص بوجودها ولا بعدمها بخلاف الواو والتاء فانهما مختصان بوجودها فلا يرد ان الاعمية فى الحذف مثلا تفيد كون حذف الفعل فى الباء اكثر من حذفه فيهما وهو فاسد (قوله ويتلقى القسم اه) فى الصحاح تلقاه استقبله ومنه قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اى استقبلها وفى الحديث نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى الجليب اى استقبال ما يجلب الى البلد فالمعنى يستقبل القسم بكذا اى يؤتى فى جوابه اللام وان اه (قوله لغير السؤال) اشارة الى ان اللام فى قوله القسم للعهد اى القسم المذكور سابقا بقوله لغير السؤال فان المعهود كما يكون بلفظه يكون بغير لفظه فما قيل انه اشارة الى ان اطلاق المصنف القسم تقصير منه قصور عن فهم المراد (قوله باللام اه) اختصاصها بالذكر مع انه يجاب بان النافية ايضا نحو والله ان زيد قائم لكونه قليلا والمصنف رحمه الله فى صدد بيان القواعد الكثيرة الاستعمال واما نفى الجواب بلم وان فنادر لا يقاس عليه (قوله فاللام اه) هذه اللام لام الابتداء المفيدة للتأكيد والفرق بينها وبين لام الامر من حيث العمل وتفصيل الكلام فى هذا المقام ان القسم الذى لغير السؤال جوابه اما جملة اسمية مثبتة فيلزمها ان او اللام وقد يجمع بينهما وحينئذ يدخل اللام على الخبر فلا تستغنى الاسمية عنهما من دون الاستطالة الا نادرا واما جملة اسمية منفية فيلزمها ما او لا او ان النافية واما جملة فعلية مثبتة فان كان فعلها ماضيا غير متصرف او متصرفا فى معنى التعجب او المدح فيلزمها مع اللام قد او ما فى معناه مثل ربما وقد يقدر قد وقد يكتفى باللام باللفظ ولا يكتفى بقد الا اذا طال القسم او كان فى ضرورة الشعر نحو قوله تعالى قد افلح من زكاها وان كان مضارعا استقباليا يلزمها اللام

واما مع الاستطالة فتستغنى عنهما كقول بعض العرب
اقسمت بمن بعث النبيين
مبشرين ومنذرين وختمهم
بالمرسل رحمة للعالمين هو سيدهم
اجمعين اى لهو سيدهم خد
المسكين

مع فوت التأكيد اذا دخلت على نفس المضارع الا نادرا ولا يكتفى باللام
او بالنون الا فى ضرورة الشعر واذا لم يدخل على نفس المضارع يكتفى باللام
نحو ولئن متم اوقتلتم لالى الله تحشرون وان كان مضارعا حاليا يكون
باللام من غير النون واما جملة فعلية منفية فيلزم فى الماضى ما اولا ولا يلزم
تكرار لاههنا لان الماضى ينقلب فى الجواب مع لا مستقبلا وفى المضارع
استقباليا اوحاليا الا مع النون اوبدونها هذا كله اذا لم يكن الجواب شرطية
امتناعية فانه لا يصدر حينئذ الا بلو اولولا (قوله وقد يحذف حرف النفى)
اى مع المضارع والماضى والجملة الاسمية كذا فى التسهيل وانكر الرضى الحذف
مع الماضى والجملة الاسمية وكثر هذا الحذف مع المضارع المجرد عن التأكيد
مع ثبوت القسم كما فى المثال المذكور فى الشرح ومع الماضى عند تقدم النفى
على القسم نحو لا والله ضربتنى اى لا ضربتنى وقل مع حذف القسم وعند
تقدم النفى عليه (قوله لا تفتأ اه) قدر لا لانه اكثر استعمالا فى نفى المضارع
والقرينة عدم صحة المعنى بدون لا (قوله اى جواب القسم) اى الجملة التى يؤتى
لاجلها بالقسم كأن القسم يطلبها كالسؤال للجواب (قوله اذا اعترض) يقال
اعترض اى صار كالخشبة المعترضة فى النهر كذا فى الصحاح والقاموس فالمعنى
اذا صار القسم كالخشبة المعترضة فى النهر اى متوسطا بين اجزاء الجملة اه
فقوله اى توسط بيان لحاصل المعنى وليس هذا من باب التنازع كما وهم لان
اعترض لازم (قوله لا تسمى الا الدال على الجواب) لاقتضاء القسم الصدارة
لكونه انشاء (قوله لا الجواب) مجامعة لا مع النفى والاستثناء قد تقع
فى تراكيب المصنفين للتنصيص على المقصود وان لم تقع فى كلام البلغاء
الذين يستشهد بكلامهم نص عليه فى المطول (قوله ولهذا لا يجب فيها
علامة جواب القسم) من الامور المذكورة فلا يرد نقضا على ما ذكر لانه ليس
جواب القسم (قوله اى لمجاوزة شئ اه) سوآء كان مجاوزة شئ عن مجرورها
كما فى رميت السهم عن القوس اومجاوزة مجرورها عن شئ نحو اطعمته عن
الجوع فيدخل تارة على المجاوز عنه وتارة على المتجاوز لكن بقى قيد ذكره الرضى
وهو ان تكون المجاوزة بسبب احداث مصدر المعدى بها فان بعد السهم عن
القوس بسبب الرمى وعطف التعدية للاشارة الى ان صيغة المفاعلة بمعنى اصل

مثال النادر قول سيد الصادقين والصديقين ابى بكر رضى الله عنه والله انا كنت اظلم منه اى لانا اوضع منه راجع الى الفاروق الاعظم رضى الله عنه قاله حين خاف ان ينال عمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يكرهه بسبب معاتبة صارت بينهما رضى الله تعالى عنهما خد

الفعل

الفعل (قوله اى استعلاء شئ على شئ) اما حقيقة كما فى المثال الاول اومجازا
كما فى المثال الثانى كانه تحمل ثقل الدين على عنقه اوظهره (قوله اسمين) بمعنى
جانب وفوق فيبنيان حينئذ لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى
فيلزم عن الاضافة بخلاف على (قوله بدخول من عليهما) حال من ضمير
يكونان اى يكونان اسمين حال كونهما ملتبسين بدخول من ولا يستعملان
بدونها كان ذلك علامة يعلم بها اسميتها فلذلك قال الشارح قدس سره العزيز
يعلم ذلك وليس مراده ان الظرف متعلق بيعلم كما يوهم ظاهر اللفظ اذ لا قرينة
على تقدير الفعل الخاص (قوله للتشبيه) فى الصراح التشبيه مانند كردن (قوله
اذ التقدير ليس مثله شئ) به قال الاكثرون اذ لو لم تقدر زائدة صار المعنى ليس
مثل مثله شئ فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد نفى المثل
لان زيادة الحروف بمنزلة اعادة الجملة ثانيا قال ابن جنى ولانهم اذا بالغوا فى نفى
الفعل عن احد قالوا مثلك لا يفعل كذا ومرادهم انما هو النفى عن ذاته لانهم
اذا نفوه عمن هو على اخص اوصافه فقد نفوه وقيل الكاف غير زائدة
ثم اختلف فقيل الزائدة مثل كما زيدت فى مثل فان آمنوا بمثل ما آمنتم به قال
وانما زيدت ههنا ليفصل الكاف عن الضمير انتهى والقول بزيادة الحرف
اولى بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل لا زيادة فيهما فقيل مثل بمعنى الذات وقيل
بمعنى الصفة كذا فى المغنى وقيل هو من قبيل الكناية على طريق ليس لاخ زيد
اخ اى ليس له اخ اذ لو كان له اخ لكان لاخيه اخ وهو زيد وما قيل ان نفى مثل
المثل لا يستلزم نفى المثل لان مثل الشئ اضعف منه فتوهم محض لان المماثلة
هى الشركة فى اخص الصفات والمساواة فى جميع الوجوه مما به المماثلة صرح
به فى شرح العقائد النسفية (قوله بمعنى المثل) ولا يقع كذلك عند سيبويه
والمحققين الا فى الضرورة وقال كثير منهم الاخفش والفارسى يجوز فى الاختيار
نحو زيد كالاسد ان يكون الكاف فى موضع رفع والاسد مخفوضا بالاضافة
ويقع مثل هذا فى كتب المعربين كثيرا كذا فى المغنى (قوله نحو يضحكن) وقبله
بيض ثلاث كنعاج جم بيض صفة محذوف اى نساء بيض جمع بيضاء والمراد
بالنعاج ههنا بقرات الوحش وكثيرا ما يشبه بها النساء فى العيون والاعناق
والجم جمع جماء وهى التى لا قرن لها (قوله للطافته) متعلق بمثل (قوله

ماانا كانت) من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض (قوله مذ ومنذ اه) مذ
بسيط مبنى على الضم وقد يبنى على السكون قيل هو مخفف منذ لرجوعهم
الى ضم الذال فى مذ اليوم ولولاه لكسر وتصغيرهم اياه على منيذ وجمعه على
امناذ وفيه انه لم يثبت فى استعمال الفصحاء وانه يجوز ان يكون الضم
للاتباع وقيل انه كلمة برأسها وهو الحق لان الاصل عدم التصرف وكسر
ميمهما لغة سليمية وهما حرفا جر اذا انجر مابعدهما عند الاكثرين وبعض
البصريين على انهما اسمان ومابعدهما مجرور بالاضافة واذا لم ينجر
مابعدهما فلا خلاف فى كونهما اسمين وقدمر ذلك فى بحث الظروف
فلذا لم يتعرض المصنف رحمه الله لبيان اسميتهما وقوله للزمان خبر اى يكونان
للزمان والشارح رحمه الله خص الزمان بالماضى والحاضر اشارة الى انهما
للبيان اذ لا يمكن ان يراد مستعملان للزمان والالزم كونهما اسمين فبين ذلك
بانهما للابتداء والظرفية والى هذا اشار الشارح رحمه الله بقوله فهما بتقدير
المبتدأ مع الفاء يعنى ان قوله للزمان تمهيد وتوطئة والمقصود بالنسبة
للابتداء اه (قوله يعنى اذا اريد بهما الزمان الماضى) اى بمدخولهما قال
المصنف رحمه الله فى امالى الكافية لا يدخل مذ ومنذ الا على ماض اوحاضر
فان دخلتا على ماض فمعناهما الابتداء واذا دخلتا على الحاضر فمعناهما
الظرفية هكذا فى المغنى والتسهيل وفى الرضى قالوا اذا انجر بهما مابعدهما
فهما حرفا جر فان كان الفعل العامل فيهما ماضيا فهما بمعنى من نحو
مارأيته مذ يوم الجمعة اى منه ولا يتم ذلك فى نحو قولك مارايته مذ يومين
اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك مارأيته مذ يومين الا ان يفسر اول
اليومين بتقدير المضاف وان كان الفعل حالا نحو اراه مذ شهرنا ومنذ اليوم
فهما بمعنى فى (قوله لا تكون) بصيغة الخطاب (قوله للظرفية) المختصة بمعنى
فى (قوله من غير اه) تفسير للمختصة واشارة الى انه اذا اعتبر معنى الابتداء
ففيه معنى الظرفية ايضا ضرورة وقوع الفعل فى مدخوله (قوله يجعل الاول
مثالا اه) ليكون النشر على ترتيب اللف وان احتمل الثانى بتقدير المضاف
اى فى فجر يومنا (قوله كما يتوهم بحسب الظاهر) فان الظاهر ان يكون
المثالان للمعنيين وانما قال يتوهم لانه بعد التأمل لا يساعده كون المثالين لهما

الابتكاف (قوله دخول شهرنا) ولا حاجة الى تقدير وقت مضاف الى الدخول
لان ذلك انما هو فى مذ ومنذ الاسمين ليصح الحمل كما مر (قوله لاستثناء مابعدها
اه) واذا استعمل حاشى فى الاستثناء وفى غيره فمعناه تنزيه الاسم الذى بعده
من سوء ذكر فيه او فى غيره فلا يستثنى به الا فى هذا المعنى كذا فى الرضى
(قوله الحروف المشبهة بالفعل) اى اعتبر شبهها بالفعل للاعمال ولذا قال
وجه شبهها اى وجه المشابهة التى اعتبرت ولم يقل يعتبر وجه شبهها (قوله
فلانقسامها) اى باعتبار تمام حروفها الى الاقسام كالفعل باعتبار تمام حروفه
وكونه سداسيا ايضا يعتبر لا يضر فى تلك المشابهة وكذا كون الاسم ايضا
منقسما الى تلك الاقسام اذ غايته انها مشابهة للاسم ايضا لكنه لم تعتبر تلك
المشابهة لعدم ثمرتها (قوله ولبنائها على الفتح) لاستثقالها بسبب تشديد
الاواخر والتاء وهى جهة مشابهتها بالماضى واما شبهها بالفعل فى الوزن
فان كفر وأن كفر وكأن كظعن ولكن كضاربن وليت كليس ولعل فى بعض
لغاتها وهى لعن كظعن فوزن عروضى غير معتبر عندهم وكذا انقسامها الى
المدغم وغير المدغم اذ لا اختصاص له بهذه الحروف حتى يكون سببا لاعمالها
واما لحوق الضمير المنصوب ونون الوقاية واقتضاؤها الاسمين فمترتب على اعمالها
فلا يكون مقتضيا له والكلام فى بيان الشبه المقتضى له (قوله معانيها معانى
الافعال) لكون كل منهما معانى جزئية لا باعتبار النسبة الى الفاعل المعين
فى مفهوم الافعال كالحروف (قوله مثل اكدت اه) بصيغة الماضى المستعملة
للانشاء الدالة على تحقق معانيها لكون الحروف كذلك (قوله على انها
اذا لوحظت اه) والخبر عنها بالستة بادعاء ان ذكر الاصول ذكر الفروع وما قيل
ان الحرف بمعنى الطرف يجمع على حرف كعنب والحرف بمعنى حرف التهجى
يجمع على الحروف والحرف بمعنى اللغة على الاحرف فالنحاة لما اصطلحوا فى تسمية
قسم الكلمة حرفا لم يجمعوه على الاحرف واذا لم يتعدد جمع التكسير يكون
مشتركا بين القلة والكثرة فيرده ما وقع فى التسهيل وغيره من التعبير بالاحرف
الناصبة للاسم الرافعة للخبر (قوله اخرهما) مع ان كونها ثلاثية ورباعية
وخماسية يقتضى خلاف هذا الترتيب (قوله لكونهما للانشاء) دائما بخلاف
الاربعة الباقية فانها ليست كذلك اذ الثلاثة ليست للانشاء اصلا وكأن

ينبغى ان تقيد بكونها مجردة عن ما والا فقد
حكى الرضى عن الاخفش فى باب الاستثناء
قول الشاعر رأيت الناس ما حاشى قريشا
فانا نحن افضلهم فعالا * لكن فى الرضى بعد
ما ينافضه فليراجع خد

اى فى ليت وكونه بالتحتية المثناة اولى منه
بالفوقية وقوله لاستثقالها اه صرح بعلة
العلة لانه قد يقال ان فتحة اواخرها انما هى
لمشابهة الفعل فيمتنع حينئذ تعليل المشابهة
بالبناء على الفتح لظهور لزوم الدور منه خالد
المسكين

اى لم يرد للمفرد بناء جمعى القلة والكثرة معا
بان يكون له بناء القلة فقط كارجل فى الرجل
بكسر الراء او بناء الكثرة فقط كرجال فى الرجل
ضد المرأة وهكذا كل جمع لا يجمع مفرده
الا عليه كجادل ومصانع والوجه ظاهر خالد

مقسا وبان وهو مخالف ايضا القوله فتلغى على الافصح (قوله فان لاتغير) الفاء
بيان لتفصيل الاحوال المختصة بكل واحد منهما بعد بيان الاحكام المشتركة
بينهما ولم يبين معنى ان المكسورة والمفتوحة لشهرة كونهما للتاكيد فالمكسورة
لتأكيد النسبة التامة والمفتوحة لتأكيد النسبة الاضافية المسبوكة من
الاسم والخبر (قوله سماها جملة) الضمير راجع الى جملتها والمراد ماعبر بها ومثل
هذه العبارة شائع فى محاوراتهم قالوا سمى الاسم اسما والفعل فعلا والحرف
حرفا فلا يتوهم استلزام المفعول الاول للثانى وبعض القاصرين صحفوا العبارة
بضمير التثنية فى سماها وكانت وعليها فان فى حكم المفرد بتأويل مصدر
خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغنى ان زيدا قائم بلغنى قيام زيد وبلغنى انك زيد
اى زيديتك وقس على ذلك فكلمة ان اخرجت الجملة عن الاسناد التام فجعلتها
مركبا اضافيا (قوله وجب الكسر فى موضع الجمل) اورد صيغة الجمع
اشارة الى اختلاف انواعها كما قالوا فى كتاب الطهارات وقوله وجب الكسر
فى موضع الجمل اى وجب الكسر فى ان اذا وقعت مع مدخولها فى موضع الجمل
فسدت مسدها فلا ينتقض بما اذا وقعت بعد الفاء الجزائية واذا المفاجأة فانه
موضع الجملة مع عدم وجوب الكسر لانها على تقدير الفتح ليست مع
مدخولها سادة مسد الجملة بل مسد جزء الجملة واما وقوعها بعد علمت فيجيء
تحقيقه من انها مفتوحة صورة مكسورة معنى (قوله فكسرت ان) يحتمل
ان يكون مفعول مالم يسم فاعله وان يكون مفعولا به وكذا فى قوله وفتحت ان
والمراد بان هذه الكلمة مع قطع النظر عن الكسرة والفتحة (قوله اى
فى ابتداء الكلام) فى شرح التسهيل للعلامة المصرى ان بعض النحاة جعل
المصدر الموضوع موضع الظرف من المبهم نحو هو قصدك فيجوز نصبه
ابتداء بتقدير فى والمراد من الكلام المعنى اللغوى والالزم المصادرة مع كونه
فى ابتداء الكلام يكون مابعدها كلاما مستأنفا لا يتعلق من حيث الاعراب
بما قبلها سواء كان فى ابتداء كلام المتكلم اوفى وسطه نحو اكرم زيدا انه فاضل
ونحو الا انهم هم المفسدون ونحو نعم انه فاضل ونحو يابنى ان الله اصطفى
لكم الدين ونحو مرض فلان حتى انه لايرجى شفاؤه فان قلت لم يقصد
المصنف ههنا حصر مواقع الكسر فما الحاجة الى التعميم قلت مواقع الكسر

ههنا امور احدها ان المصنف ذكر من بين
الحروف الستة بيان معنى ان وان وهو يحتاج
الى نكتة ففيه تعريض بالرضى حيث يقول قوله
فان لاتغير الخ اخذ فى تفصيل معانى الحروف
الستة الخ وثانيها ان معنى الحرفين واحد
لافرق بينهما الا من انسباك المفتوحة مع
مدخولها مصدرا وعدم تغيير المكسورة
للجملة وبه صرح فى التوضيح ففيه ايضا
تعريض بالرضى حيث اشار الى الفرق بينهما
وجعل كون المفتوحة بتأويل المصدر معنى له
وهو عجب من الرضى مع طول باعه فى هذا
الفن نعم يمكن الفرق بين المعنيين من غير هذا
الوجه وثالثها ادعاء ان كون التأكيد معنى
لهما اشهر من التمنى للبت مثلا لا يخلو عن
مناقشة ورابعها ان كونهما للتأكيد فقط بمجرد
الشهرة والتحقيق ان المخاطب ان كان عالما
بالنسبة فهما لمجرد التأكيد اوشاكا فيها
فلنفى الشك اومنكرا لها فلازالة الانكار
وكيف يطلق التأكيد فى مقام لم تثبت
النسبة الا بكلامنا خالد النقشبندى الجدوى

على ماضبط فى التسهيل سبعة ان تكون مبتدأة وموصولا بها اوجواب القسم
ومحكية لقول وواقعة موقع الحال وموقع اسم عين اوقبل لام معلقة وزاد
بعضهم ثامنا وهو بعد حيث ولاشك ان الامثلة المذكورة لايمكن ادخالها
فيما عدا المبتدأة فلذلك عمم قوله لكونه موضع الجملة لان التكلم
بالمفردات من غير ان يتلفظ بها فى الجملة باطل لعدم افادتها افادة تامة فلو فتحت
فى الابتداء يلزم الابتداء فى المفرد وماقيل ان كونه موضع الجملة لايمنع الفتح
ابتداء فى مثل انك قائم عندى مالم يضم اليه ضميمة امتناع كون المفتوحة
فى صدر الكلام فاذا اعتبرت فهى مستقلة فى وجوب الكسر فى الابتداء من
غير حاجة الى اعتبار كونه موضع الجملة فمدفوع بان المقصود ان الجملة المصدرة
بان وحدها اذا وقعت فى الابتداء يجب كسرها لكونه موضع الجملة وفى المثال
المذكور فى ابتداء الجملة المصدرة بان وحدها بل بما بعدها قال المصنف
فى امالى المسائل المتفرقة ان يكسر ان فى موضع الابتداء يكن خبر المبتدأ
فيه خبرها التحقق كونه موضع الجملة (قوله لان مقول القول اه) اشار بذلك
الى ان المراد بكونها بعد القول ان تكون مقولا له لامجرد وقوعها بعده فانه
ان وقعت بعد القول للتعليل فتحت نحو اخصك بالقول انك فاضل اى لانك
فاضل والمراد ان ماوقع عليه القول اى التكلم اذا اريد به المعنى لايكون الاجملة
حقيقة اوحكما لان التكلم بالمفردات استقلالا باطل فلا يرد ان مقول القول
يكون مفردا اذا كان مؤديا معنى الجملة نحو قلت حديثا اوقصة اذا اريد به
مجرد التلفظ نحو قلت كلمة وانما قلنا حقيقة اوحكما ليشمل ما اذا وقع بعده
منقطع من الجملة نحو اذا ذقت فاها قلت طعم مدامة * فانه يعامل به معاملة
الجملة ويحكى على ما كان عليه فى التقدير والتفصيل ان المفرد اما ان يكون
فى معنى الجملة اولا فالاول ينصب مفعولا به نحو قلت شعرا اونعتا مصدرا
نحو قلت حقا والثانى ان يرد به مجرد اللفظ نصب مفعولا به وان لم يرد مجرد
اللفظ بل يكون منقطعا من جملة فهو جملة فى التقدير محكى فبقوله مقول القول
خرج مايكون نعتا وهو ظاهر مايؤدى معنى الجملة لانه تعبير عن القول بنفسه
وبقوله اذا اريد المعنى خرج ما اذا اريد مجرد اللفظ وبقولنا حقيقة اوحكما دخل
المفرد المنقطع فصح الحصر بلاريبة وماقيل ان كون مقول القول جملة لايمنع

الفتح بعده فى مثل قال زيد انك قائم عندى فقد عرفت اندفاعه بان الكلام
فيما اذا كانت الجملة المصدرة وحدها مقول القول وفى المثال جزء المقول وكذا
الحال فيما بعد الموصول فى مثل جاءنى الذى انه قائم عندك فتدبر (قوله حال
كونها مع جملتها) اشارة الى ان فى كلام المصنف تسامحا حيث جعل نفس
ان فاعلة ومفعولة ومبتدأ أو مضافا اليها باعتبار انها المصححة لصيرورة ما بعدها
كذلك (قوله ومفعولة) اى ما عدا مفعول القول بقرينة ما سبق لانهم يطلقون
عليه المقول دون المفعول ولا حاجة الى تخصيصه بغير باب علمت اذا دخل
فى خبره لام الابتداء نحو علمت ان زيدا لقائم لانها مع جملتها ليست مفعولة بل
قائمة مقام المفعولين وهما فى الاصل جملة (قوله او مضافا اليها) هذا الاطلاق
يدل على انه يجب الفتح اذا وقعت مضافا اليها للظروف اللازمة الاضافة
الى الجملة وهذا هو المشهور فى حيث وقال بعضهم انه من مواضع الكسر واما
اذا وقعت مضافا اليها لاذ واذا فلم نجد فيه نقلا صريحا فى تعيين الفتح والكسر
والظاهر ان ما بعد ان اول بالمفرد وجعل الخبر محذوفا يجوز الفتح والا فالكسر
فهو مما يجوز فيه الامران كالفاء الجزائية واذا المفاجأة (قوله وقالوا لولا انك اه)
غير الاسلوب ولم يقل بعد لولا ولو لان المقصود منه دفع توهم اعتراض يرد على
قاعدة التمييز بين ان المكسورة والمفتوحة على ما صرح به فى شرح المفصل حيث
قال ثم اورد كالاعتراض على القاعدة المذكورة وهو الفتح لولا ولو وقرران لولا
ولو انما يدخلان الجمل فيكونان فى موضع الجمل فيجب ان يكسر ما بعدهما فاجاب
ان الفتح بعد لولا انما كان لانه موضع يذكر فيه خبر المبتدأ فاذا لا يقع
ما بعدهما الا فى موضع المبتدأ خاصة فوجب الفتح لوقوعه موقع المفرد
ولو كسرت لم يكن مستقيما لانه يؤدى الى ذكر الخبر مع كونه قد طرح خبره
فى الاستعمال وليس هذا الموضع كموضع اذا لان خبر المبتدأ بعد اذا جاز
حذفه وذكره ويجوز الامران واجاب عن الفتح فى ان الواقعة بعد لو فى قولك
لو انك منطلق انطلقت وهو موضع ظاهر وقوع الجملة الا يرى ان لو فى لو قام
زيد لقمت لا يقع بعدها الا الجملة بان التقدير لو وقع انك منطلق اى انطلاقك
فوقعت موقع الفاعل دون الجملة لان الشرط لا يكون الا فعلا قيل خص
لولا ولو بالتعرض ردا على المخالفة فان المبرد والكسائى زعما ان ما بعد لولا فاعل

وزعم

وزعم الكوفيون ان ما بعد لو حرف شرط مبتدأ وفيه ان اللائق حينئذ ذكرها
فى مبحث لو لا ولولا فى مباحث الحروف المشبهة بالفعل (قوله معمول للفعل)
فاعلا كان او مفعولا ولذا اورد مثالين (قوله الواجب دخول لولا اه) لان
التحضيض انما يكون على معانى الافعال دون الاسماء والحروف (قوله نحو
لو انك قائم) صوابه لو انك تقوم لان من شرط لو اذا وقع بعد المبتدأ ان يكون
الخبر فعلا اذا امكن ليكون فى الصورة عوضا عن الفعل المحذوف بعدها
كقوله تعالى ولو انهم فعلوا وقد صرح فى مبحث حروف الشرط وانما قيدنا بقوله
اذا امكن لانه اذا تعذر يقع الخبر ابعد عن تقدير الفعل واظهر فى كون ما بعد
ان جملة والتمثيل يكفيه الفرض وما قيل انه وقع فى التنزيل ما خبره اسم مشتق
وهو قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فى الاعراب وما خبره ظرف وهو قوله تعالى
لو ان عندنا ذكرا من الاولين فليس بشئ لان لو فيهما ليست شرطية بل مصدرية
او للتمنى والكلام فى موقع الشرطية (قوله فان جازاه) اورد الفاء اشارة
الا انه متفرع على القاعدة السابقة ومعنى جواز التقديرين ان يكون كل واحد
منهما مؤديا للمعنى المقصود من غير تفاوت (قوله جاز الامران) بالنظر الى افادة
المقصود ولا ينافى ذلك رجحان احدهما لعدم الحذف فيه (قوله لجزآءه اه) قيل
يرده انه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد لفظ الجزآء لان جعل الشئ جزآء يفيد
كونه جزآء وليس بشئ لان الفاء يدل على ترتب الثانى على الاول لا على كونه
جزآء بالمعنى اللغوى اعنى ما يعبر عنه بالفارسية باداش (قوله او اكرامى ثابت له)
قيل فى كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا تقدم الخبر لئلا تلتبس المفتوحة
بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس كالتأخر وايضا
تقديم الخبر ههنا واجب والتقدير فثابت الى اكرامه وكلاهما ليس بشئ
اما الاول فلانا لا نسلم ان حذفه يوجب الالتباس لان محل الالتباس ما يكون
المعنى مختلفا على التقديرين واما الثانى فلما ذكر فى المغنى ان القائلين بان الواقعة
بعد لو الداخلة على ان المفتوحة نحو لو انهم آمنوا جملة اسمية بعضهم يقدر الخبر
مقدما اى لو ثابت ايمانهم وبعضهم يقدره مؤخرا اى لو ايمانهم ثابت (قوله لانه
مبتدأ) وعلى التقديرين معمول العامل الرافع فيكون مرفوعا محلا وهذا
معنى وقوعه موقع المفرد فلا يرد ما قيل خبر المبتدأ ليس موقع المفرد لان الخبر

قد يكون جملة (قوله وكما قيل) جملة معترضة فائدتها تأييدا لظن بقول انه غيره (قوله انه للئيم) فى الصراح اللئيم ناكس وبخيل يخدم قفاه كما يخدم العبد مولاه فالمراد بالعبد معناه اللازم اعنى الخادم وفى الرضى اللئيم صفعان وفى الصراح الصفعان سيلى زننده فما وقع فى تفسير الصفعان فى شرح الفاضل الاسفراينى يعنى يضرب فى قفاه والهزمتيه سهو (قوله ان يأكل ليعظم قفاه) وهو غاية اللؤم ولذا قيل من كان همته مايدخل فى بطنه فقيمته مايخرج من بطنه اوبارادتها مع ماحواليها كما فى قولك جب مذاكيره وسائر مفارقه (قوله بالجر لا بالرفع) عطف على مثل من يكرمنى اه وان كان بحسب المعنى صحيحا لانه لم يعهد ذكر المثال بلفظ الشبه انما الشائع لفظ المثل والنحو (قوله اى مثل عبد القفا) هكذا فى اكثر النسخ ولعله سقط من قلم الكاتب يعنى ان المقصود شبيه بما وقع بعد اذا اعنى ان مع مدخولها الا مجموع اذا انه كما يوهم ظاهر العطف لانه الممثل به على ماصرح به سابقا بقوله فما وقعت بعد اذا وجدت فى نسخة بخط الشارح قدس سره العزيز اى مثل اذا انه عبد القفا وجه التفسير غير ظاهر حينئذ وانما لم يقل وجه شبهه لئلا يتوهم ان المراد شبهه بكليهما نحو من يكرمنى اذا انى اكرمه فانه مشابه للاول من حيث وقوعه فيما هو نائب مناب الفاء الجزائية ومشابه للثانى من حيث وقوعه بعد اذا المفاجأة صورة (قوله انى احمد الله) اى هذا الكلام فيكون قد قال كلاما اوله انى احمد الله ثم اخبر عن ذلك ولا يكون انى احمد الله معمولا فى اللفظ لاقول لانه وقع خبرا عن اول وان كان مقولا من حيث المعنى (قوله لان اول الاقوال اه) فيكون فقط خبرا عن المصدر بالمصدر ولا يكون الحمد بهذا اللفظ (قوله ولذا قدم العلة) ليحصل الحكم معللا فانه اوقع فى النفوس (قوله لانها فى حكم العدم) فهو بمنزلة الباء فى كفى بالله (قوله التأكيد فقط) لادخل لها فى افادة اصل المعنى (قوله من جهة انه فى محل الرفع) علة لجواز العطف بالرفع (قوله سواء كانت المكسورة) اشارة الى ان كلمة او للتسوية لا لاحد الامرين لا بيان لوجه التركيب فان حذف جملة كان مع اسمها وخبرها لم يجئ فى كلامهم واما وجه النصب فى قوله لفظا او حكما فهو ما اشار اليه بقوله فى حكم المكسورة من انهما منصوبان بتقدير فى بناء على ما مر من انهم جعلوا المصدر الموضوع موضع

الظرف من المبهم اى المكسورة فى اللفظ او فى الحكم ويحتمل النصب على التمييز اى المكسورة من جهة اللفظ او من جهة المحل بناء على ماصرح فى شرح التسهيل فى بيان فائدة قول المصنف غير الجملة منصوب بفعل مقدر غالبا اسناده اليه مضاف الى الاول من انه اشار بقوله غالبا الى المفعول اى مالا يصلح لاسناده اليه لا لايقاعه عليه نحو امتلأ الكوز ماء وكفى بالله شهيدا وما احسن الحليم رجلا واما ماوقع فى شرح الفاضل الاسفراينى اى كسر الفظيا وكسرا حكميا فمع بعده من حيث اللفظ غير سديد من حيث المعنى اذ لا كسر حكميا فى ان المفتوحة بل هى فى حكم المكسورة (قوله بان تكون اه) بيان لقوله حكما فكان الظاهر تقديمه على قول المصنف بالرفع اخره عنه لطول بيانه فيقع الفصل الكثير بين قوله بالرفع وما يتعلق به اعنى جاز العطف (قوله بتأويل الجملة) لانه نائب مناب مفعولين كانا فى الاصل جملة ولذا جاز دخول لام الابتداء بتأويل فى المفعول الثانى فله حكم المكسورة بخلاف اعجبنى ان زيدا القائم فانه لا يجوز لكونه فى حكم المفرد من كل وجه لكونه فاعلا وهذا لا ينافى كونه ابتأويل المفرد ولذا لا يجوز حذف مفعوليه فان لها شبها بالجملة من حيث ان باب علمت من نواسخ المبتدأ والخبر وشبهها بالمفرد لكونها بتأويل المفرد (قوله لا يصح فرض عدمها) فلا يكون لاسمها الرفع اصلا فلا يصح العطف بالرفع وفيه اشارة الى بطلان مذهب من يجوز ذلك (قوله ويشترط مضى الخبر اه) فانه اذا مضى الخبر يقدر المعطوف خبرا آخر يكون معطوفا على لفظ خبره لانها اعتبرت فى حكم العدم فكان الرافع لاسمها وخبرها الابتداء ويكون الكلام من قبيل عطف المفرد على المفرد فاندفع انه اذا قدر للمعطوف خبر يكون الخبر معطوفا على محل خبر ان دون لفظه ليتحد عامل المعطوفين على اسم ان وخبرها والعطف على محل خبر ان لم يوجد فى كلامهم ثم اعلم ان فى قوله جاز العطف الخ اشارة الى جواز وجه آخر مثل العطف على لفظه بالنصب والعطف بالرفع عطف الجملة على الجملة عموما والعطف على الضمير المستتر فى الخبر اذا كان مشتقا ومقدما على المعطوف فان قيل اذا جاز عطف الجملة على الجملة فما الفائدة فى عطف المفرد على المفرد على ان العطف على محل المفرد خلاف القياس قلت الفائدة التشريك فى معنى التأكيد المستفاد من حكمه

وان لم تكن عاملة كما فى صورة المخففة الملغاة وفى على اسم ان المكسورة رد لقول الجزولى حيث جعل محلا لمجموعها دون اسمها اذلا تجرد له والمرفوع هو المجرد لانه على تقدير الحاقها بالعدم يكون اسمها مجرورا لان المبتدأ هو الاسم والمجموع ليس اسما ولا فى تأويله وانما خص الحكم بالعطف لانه الواقع فى استعمال الفصحاء فانه جائز قياسا فى سائر التوابع كما ذهب اليه الجرمى والزجاج والفرآء فى الوصف وعطف البيان والتأكيد ايضا (قوله وهو باطل) لانه كاجتماع علتين مستقلتين على معمول واحد (قوله مثل ان زيدا وعمرو قائم) يحتمل ان يكون المذكور بعد المعطوف خبران وهو لتقدمه بالرتبة فى حكم المضى نحو انى وقاربها الغريب وان يكون الخبر محذوفا (قوله فى مثل انك وزيدا ذاهبان) اى فيما لا يظهر فيه الاعراب فيشمل نحو ان موسى وزيدا ذاهبان كما يدل عليه التعليل المذكور وانما لم يقل ولا اثر لكونه خفى الاعراب لانه اذا لم يكن للبناء اثر فى ذلك لم يكن لتقدير الاعراب اثر بالاولى ثم المذكور فى التسهيل ان الكسائى يوافق الكوفيين وان التفصيل المذكور مذهبه وصوبه الرضى والله اعلم بالصواب (قوله وهو لاينا فى المعنى الاصلى) لانه راجع الى ماقبله لا الى مابعده (قوله لعدم بقاء المعنى الاصلى) لانها تغير معنى الجملة الى الانشاء فلا يمكن اعتبارها فى حكم العدم (قوله نحو ان زيد القائم) اشار بذلك الى انها تدخل الخبر المتأخر كيلا يلزم توالى الحرفين فلا يجوز ان فى الدار زيدا وانما لم يقيد بذلك لان الاصل فى الخبر التأخير وبعض الشارحين تكلف فجعل قوله اذا فصل متعلق بقوله على الخبر وعلى الاسم معا وجعل ضمير بينه راجعا الى احدهما (قوله اذا فصل اه) وذلك الفصل لا يكون الا بظرف وهو خبر ان كالمثال المذكور او بظرف متعلق بالخبر نحو ان فى الدار زيدا قائم (قوله لانه فيما عداها اه) لان هذه اربع صور اذا وقع فصل بين ان واسمها او معمول خبرها يدخل اللام على اسمها وان لم يقع فصل بينهما يدخل على خبرها اذا تقدم على الخبر معموله فانه حينئذ يدخل اللام فى ذلك المتقدم على الخبر فانتفاؤها انما يكون بان لا يكون فصل بينهما ولا يتقدم معمول الخبر على الخبر فتكون ان متصلة بالاسم وان لا يدخل اللام على الخبر فلا شك انه يلزم حينئذ توالى الحرفين (قوله وان لم يغير معنى الجملة) اشارة الى استدلال الكوفيين حيث قالوا

وجه

وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتدآء كان ولذا جاز العطف على محل اسمها بالرفع ومن هذا ظهر وجه عدم مجامعتها باقى الحروف لانها لمعنى الجملة واللام تقتضى بقاء الجملة الخبرية (قوله لا يوافق اللام اه) يعنى كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضا لطلبها صدارتها لكن جوز ذلك لشدة مناسبتها لها ولكونهما بمعنى واحد لم تسقط صدارتها بخلاف لكن فانها لا تناسبها فلم يغتفر معها سقوط صدارتها (قوله ولكننى من حبها العميد) فى القاموس العميد الحزين الشديد الحزن وفى بعض الشروح ويقال فلان عميد اى شديد المرض لا يقدر على القعود حتى يقعد بالوسائد وفى الحواشى الشريفة على الرضى العميد هو الذى هده العشق فى الرضى وما انشدوه اما ان يكون لكن انى فخفف بهمزة ونون وصار لكننى كما خفف لكنا هو الله ربى اتفاقا فانهم بحذف الهمزة اصله لكن انا (قوله فيلزمها اللام) ذهب ابو على الى انها غير لام الابتدآء لان ما بعد الفارقة قد يعمل فيما قبلها وبالعكس نحو وان كنا عن عبادتكم لغافلين ونحو قول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما اجاب عنه ابن مالك بان رتبته التقديم فكانه مقدم لفظا (قوله ولهذا) اى ولاجل ان اعمالها قليل (قوله فالفرق بين المخففة والنافية) ولم يعكس لان لام الابتدآء لكونها لتأكيد النسبة الثبوتية لا تجامع النفى لانه لما حذف النون بالتخفيف كانت الزيادة فى المخففة اولى لتكون كالعوض عن المحذوف (قوله فلطرد الباب) اى باب ان المخففة وان لم تجر العلة المذكورة فى صورة الاعمال ايضا للفرق المذكور والحكمة تراعى فى النوع لا فى كل فرد فلا يتجه ان هذه النكتة لا تغنى عن اعتبار طرد الباب فلا يحسن مقابلتها لطرد الباب (قوله ويجوز دخولها اه) وحينئذ يجب الغاؤها والاكثر كون الفعل ماضيا ناسخا نحو وان كانت لكبيرة وان كادوا ليفتنونك وان وجدنا اكثرهم لفاسقين ودونه ان يكون مضارعا ناسخا نحو وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك وان نظنك لمن الكاذبين كذا فى المغنى وحينئذ يدخل لام الابتدآء على الجزء الاخير وهو الخبر كما مر فى الامثلة كذا فى الرضى (قوله اى من الافعال اه) فالاضافة فى المتن لادنى ملابسة وهى افعال القلوب والافعال الناقصة وافعال المقاربة (قوله لاغير) اى لاغيره من الافعال فان الاطلاق قد يراد به التقييد فقط

والقرينة (قوله خلافا للكوفيين فى التعميم) اى يخالف الكوفيون القول المذكور مخالفة كائنة فى ضمن التعميم فانه نوع منها فلا يرد انه الصواب لان المخالفة فى الشئ معناه ارتكاب نقيضه ولا حاجة الى جعل فى بمعنى اللام للتعليل ثم ان الكوفيين لا يقولون بان المخففة من المثقلة فان مذهبهم ان ان النافية واللام بمعنى الا سوآء كان بعدها الجملة الاسمية او الفعلية فالمعنى انهم يخالفون فى صورة ان مع اللام فى تعميم صورة ان مع اللام وفى تعميم ما هو ان المخففة فى اعتبار ما واشار الى التوجيه الاول فى شرح التسهيل والى الثانى فى حواشيه ناقلا عن الشيخ جمال الدين ابن هشام (قوله نحو بالله ربك) قال صدر الافاضل لقد جعل الرواية بالله بالباء الموحدة وانشده ابن جنى فى سر الصناعة شلت يمينك ان قتلت لمسلما كانه قال انك قتلت مسلما فلذلك وجبت عليك عقوبة المتعمد اى القتل قصاصا وهذا وان كان بيانا للواقع لاجل تسهيل القصاص على المخاطب كذا فى شرح المفصل شاذ لا يقاس عليه خلافا للاخفش فانه اجاز ان قام لانا وان قعدت لانت ودون هذا ان يكون مضارعا غير ناسخ كقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ولا يقاس عليه اجماعا كذا فى المغنى قال المصنف فى شرح المفصل وجه رد مذهب الكوفيين اذا صح التمسك بما اردوه تقدير ضمير الشان فى ذلك او تنزيل الجملة الخبرية الفعلية منزلة الاسمية كما اجروا انما قام زيد قائم (قوله فتعمل اه) ويشترط ان يكون خبرها جملة ولا يجوز افراده الا اذا ذكر الاسم فيجوز الامران كذا فى المغنى (قوله اكثر) قال المصنف فى امالى المسائل المتفرقة التشبيه فى ان المفتوحة من حيث اللفظ والمعنى والاستعمال اما اللفظ فلانها مفتوحة الاول كالماضى واما المعنى فلانها تغير معنى الجملة كالفعل واما الاستعمال فهو ان العرب عطفت على محل اسم ان المكسورة ولم تعطف على محل اسم المفتوحة كما لا تعطف على معمول الفعل (قوله كما سبق) فى بحث ضمير الشان لكن المذكور فيه ان المفتوحة اقوى مشابهة من المكسورة ولم يذكر فيه دليله فالحوالة لا طائل تحتها (قوله واقع فى قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم) لام ليوفينهم جواب القسم ولام لما اللام الفارقة زيدت ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين والكوفيون يجعلون النصب بفعل يفسره ليوفينهم وبه قال الفرآء ورد بان اللام لا يعرف

فى كلامهم بمعنى الا كذا فى شرح التسهيل (قوله بحسب الظاهر) واما بحسب الحقيقة فلا ترجيح للاضعف على الاقوى لان الاقوى مغير للمعنى دون الاضعف (قوله فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى) بل تساويهما بحسب الظاهر مع ترجيح الاقوى بحسب الحقيقة (قوله فقدروا ضمير الشان) لانه بحسب تقدير المعمول تكون الجملة بعد تقديره كما كانت قبله وما ذلك الا ضمير الشان وقيل لا يلزم كون اسمها ضمير الشان وقدر سيبويه انك يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا انك (قوله سوآء كانت اسمية او فعلية) اذا لم يدخل عليها نواسخ المبتدأ فلا بد ان تكون جملة اسمية واذا دخلت عليها جاز كونها فعلية ايضا (قوله فلوانك اه) بفتح الكاف وسكون النون وعن ابن الانبارى انه نقل عن الفرآء الكسر يصف نفسه بالموافقة لحبيبه فيقول لو انك فى يوم الرخاء والسعة والزمان الذى لا يوجب الفرقة سألتنى ان افارقك لم ابخل بذلك وطلبت رضاك وانت صديق محبوب كذا فى شرح ابيات المفصل (قوله ويلزمها مع الفعل) بخلاف ما اذا كانت مع الاسم بان يكون خبرها جملة اسمية او مع الفعل مع اداة الشرط فانها لا يلزمها الفارق لعدم دخول ان المصدرية عليها لامتناع تأويلها بالمصدر بل الاسمية اما مجردة او مصدرة بلا او باداة الشرط او برب او بكم نحو ان الحمد لله رب العالمين وان لا اله الا الله وان اذا سمعتم آيات الله وعلمت ان رب خصم لى وعلمت ان كم خادم لى وقيل فى التسهيل اقتران الفعل بما ذكر بقوله غالبا احترازا عن قوله (علموا ان يأملون فجادوا * قبل ان يسئلوا باعظم سؤل) وذلك ضرورة ومنه قرآءة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة وهذه عند البصريين وهى الناصبة اى للمضارع اهملت حملا على اختها (قوله اى الفعل المتصرف اه) فى التسهيل والفعل يقترن غالبا بقد او بلو او بحرف التنفيس او بنفى انتهى فبيان المصنف والشارح رحمهما الله قاصر كما لا يخفى ثم اعلم ان الشارح ذكر الامثلة الاربعة وما وقع بعد العلم اشارة الى انه يشترط فى المخففة ان تكون بعد العلم او ما يؤدى معناه او بعد الظن الغالب الجارى مجراه نحو وحسبوا ان لا تكون فتنة فيمن قرأ بالرفع بخلاف المصدرية فانها لا تقع بعد العلم وما فى حكمه فالفارق متحقق بينهما ولذا قال المصنف فى امالى المسائل المتفرقة ارادوا بادخال هذه الامور الفرق فى نفس ما يقع فيه اللبس والعلم الفارق خارج

قد يقع الذهول عنه بواسطة البعد (قوله للفرق بين المخففة وبين المصدرية)
لوقوع الالتباس بينهما اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفى المصدر
وانما حصل الفرق لان المصدرية لا تجتمع بهذه الامور اما لفظا فلعدم جواز
الفصل بينها وبين معمولها لضعفها فى العمل واما معنى فلان حروف التنفيس
مخلصة للفعل الى الاستقبال فلا تجامع الناصبة للفعل لانها ايضا مخلصة له
فيلزم الاستدراك واما قد فلا يصحب فعلا دخل عليه ما يجعله مستقبلا واما
حرف النفى فزيادة مضادة مع تلك الحروف الثلاثة ولذا لا يجمع بينهما وبما ذكرنا
ظهر وجه تخصيص اختيار هذه الحروف للفرق مع ان الفرق يحصل بمجرد
الفصل (قوله او حرف النفى اه) نحو علمت ان لم يقم وان لن يقوم ولا يقوم وما قام
وما يقوم (قوله فانه لا يحصل اه) فى الرضى فى بحث الحروف الناصبة للفعل
ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل بشئ من حروف النفى الا بلا لكثرة
دورانها فى الكلام تقول علمت ان لا تقوم واريد ان لا تقوم فلابد من التصرف
فى عبارة الشارح قدس سره بان يقول المراد انه لا يحصل فى جميع الصور
بمجرد الفرق فانه يجتمع فى بعض الصور (قوله لانه ان عنى به الاستقبال فهى
المخففة والا فهى المصدرية) هكذا فى النسخ رأيناها والصواب ان عنى به
الاستقبال فهى المصدرية والا فهى المخففة لان المصدرية تخلص المضارع
للاستقبال دون المخففة (قوله اى لانشائه) وهو الغالب عليها والمتفق عليه
وزعم ابن سيدة انه لا يكون الا اذا كان خبرها جامدا بخلاف كأن زيدا قائم
او فى الدار او عندك او يقوم فانها فى ذلك كله للظن لان الخبر فى المعنى هو الاسم
والشئ لا يشبه بنفسه ولذا لا يقال كانى المسئ وفى الرضى الاولى انه للتشبيه
ايضا والمعنى كانى شخص الا انه لما حذف الموصوف وجعل الاسم الخبر بعينه
صار الضمير فى الخبر يعود الى الاسم لا الموصوف فلذلك تقول كانى امشى
ولا يخفى ما فيه من التكلف اذ مقصود القائل من كأن زيدا قائم افادة الظن
بقيامه لا تشبيهه برجل قائم ويجيء للتحقيق والتقريب ايضا كذا فى المغنى
(قوله حملا اه) الوجهان ذكرهما المصنف فى شرح المفصل وترك الثالث وهو انها
لو كانت مركبة لادى الى ان تكون مع جملتها جارا ومجرورا فلا يكون كلاما
مستقلا يحتاج الى تقدير التعلق ونحن نقطع بانه كلام مستقل لظهور دفعه

بانه

ونحر مشرق اللون * كأن ثدياه حقان
فابصرت ولم اعرف * من الحجلان وجدان

بانه يحصل بالتركيب احوال لم تكن قبله (قوله ومذهب الخليل اه) فهى
عنده للتشبيه والتأكيد فى المغنى انه مذهب الاكثر حتى قيل انه كالمجمع عليه
(قوله وان خرجت) بسبب صيرورته جزأ (قوله ونحر مشرق اللون) ويروى
وصدر والمعنى واحد والحقة بالضم معروفة واراد الحقتان ويجوز ان يكون مما
يحذف منه تاء التأنيث عند التثنية وجعل النحر مشرقا لبياضه وشبه ثدييه
بالحقتين فى نهودهما واكتنازهما (قوله ويجوز ان يقال اه) فى الرضى لكن
لما لزم الفعلية التى يليها ما لزم ان المخففة من حرف العوض قدر اضمار الشان
بعدها اجراء لها مجرى ان (قوله وقال الكوفيون اه) فى الرضى ولا يخفى اثر
التكلف فيما قالوه وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب انتهى
(قوله معنى الاستدراك اه) عرفوا ما لغة فى التاج الاستدراك دريافتن چيزى
وفى الصراح الاستدراك تدارك ما فات فليس السين للطلب وفى الحواشى
الهندية اى اطلب درك السامع لدفع ما عسى ان يتوهم فجعل السين للطلب
وعلى التقديرين نقل فى العرف من معنى العام الى الخاص (قوله اى تغايرا
معنويا) يجب ان يكون عين الاول موهما لنقيض الثانى (قوله وجعل
الشارح الرضى الاخبار ظاهر) ولعل وجهه ان الواو العاطفة للجمع وليس
مقصود المتكلم بجاء زيد ولكن عمرو لم يجيء افادة ان الحكمين المتغايرين
محققان فى نفس الامر فان المفيد لذلك جاء زيد ولم يجيء عمرو بل مجرد دفع
توهم ناشئ من الكلام السابق فهو لاتمام الاول فيكون الاعتراض وما قيل
ان الاعتراض لا يكون الا لدفع التوهم وفى آخر الكلام مدفوع بان التوهم
مستفاد من لكن لا من الواو وان مختار الرضى ان الاعتراض يكون فى الآخر
ولذا قال فى ان الوصلية للاعتراض وعليه المحققون (قوله وليت للتمنى) ويقال
ات بابدال الياء تاء وادغامها فى التاء (قوله فيدخل على الممكن اه) اى ممكن
الوقوع ومستحيل الوقوع بان كان ممكنا ذاتيا ولا يدخل على واجب الوقوع
فلا يقال ليت غدا يجيء فى الرضى ماهية التمنى محبة لحصول الشئ سواء كان مع
تقارب حصول اولا فيستعمل فى الممكن المترقب وغير المترقب وفى المحال (قوله
واجاز الفراء) اى اجاز الفراء نصب الجزئين بعد ليت قياسا مطردا يدل عليه
لفظ الاجازة فلا يرد انه لا خلاف فى جواز هذا التركيب انما الخلاف فى توجيه

كما يدل عليه بيان الشارح قدس سره العزيز لان ذلك البيان انما هو فيما وقع
فى الاستعمال (قوله اتمنى زيدا قائما) وهو متعد الى مفعولين كذا فى الحواشى
الهندية (قوله اى اتمناه كائنا على صفة القيام) يعنى معنى اتمنى كون زيد ذا
قيام تمنى حصول صفة القيام له (قوله واجازه اه) توجيه الكسائى مطرد
فى النكرة والمعرفة بخلاف ما قاله المحققون فانه لا يجوز فى ليت الشباب يعود
يوما اتمنى الرجع الى الفتاء من المشيب كان البدء الاول (قوله اى ليت ايام الصبى
لنا كائنة اه) كائنة بدل من لنا اشار الى نيابة الجار والمجرور المحذوف عن عامله
وتحمل الضمير (قوله ولعل للترجى) ذهب الاخفش والكسائى الى انها تكون
للتعليل بمعنى اللام وذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين الى انها تكون
للاستفهام ونقل البعض عن الفراء ان لعل للشك وقال بعضهم وكونها للتعليل
والاستفهام والشك خطأ عند البصريين كذا فى شرح التسهيل (قوله وداع دعا
اه) يقال استجاب له استجابة بمعنى اجابه اى رب داع هل من مجيب الى الندى
اى هل احد يمنح المحتاجين فلم يستجبه فقلت ادع دعوة اخرى وارفع الصوت
مرة لعل ابى المغوار منك قريب فيجيبك ويمنحك فانه الجواد والشاعر
يقول على طريق التلهف والتحسر على فقد من فقد كذا فى شرح ابيات الكشاف
(قوله وثم) وقد تلحقها التاء فتختص بعطف الجمل نحو قضيت ثمت قلت لا يعننى
(قوله بكسر الهمزة) وقد تفتح وقد تقلب ميمها الاولى ياء وقد تقلب نونا ويحذف
الياء (قوله وعند الاكثرين) عطف بيان او بدل لانا لم نر عاطفا يصلح للسقوط دائما
ولا عاطفا ملازما لعطف الشئ على مرادفه ويقع تفسيرا للجمل ايضا
اذا وقع بعد تقول او قبله فعل مسند للضمير وحكى الضمير تقول استكتمته
اى سألته كتمانه يقال ذلك بالضم ولو جئت باذا مكانه فقلت اذا سألته كان اذا
ظرف تقول (قوله فالاربعة الاول) فالفاء للتفسير اى الحروف العشرة بعد
اشتراكها فى التشريك ثلاثة اقسام بالحصول الحكمى قسم يثبت به
الحكم للتابع والمتبوع جميعا وهى الاربعة الاول وقسم يثبت به الحكم
لاحدهما لا بعينه وهو او واما وقسم يثبت به الحكم لاحدهما بعينه وهو لا وبل
ولكن ثم ان آحاد كل قسم تقترن باختصاص كل منها بمعنى لا يوجد فى الآخر
(قوله للجمع) بين المفرد وبين ما فى حكمه فى كونهما مسندين اليهما او مفعولين

اوحالين ونحو ذلك وبين الجملتين فى حصول مضمونهما واذا دخل عليهما النفى
افاد نفى المجموع او انتفاء جزئيه او انتفاء احدهما واذا قصد التنصيص على الاول
جيء بلا المزيدة بعد الواو نحو ما جاءنى زيد ولا عمرو (قوله مطلقا اه) اى لا يفهم
منه الترتيب او يفهم منه الترتيب فالاربعة للتشريك فى مطلق الجمع والواو للجمع
المطلق (قوله اى حصل الفعل) خبر لقوله فقولك بتأويل معناه (قوله بمعنى انه
لا يفهم اه) اى فتعطف الشئ على مصاحبه وعلى سابقه وعلى لاحقه فقام زيد
وعمرو احتمل الثلاثة (قوله وجودا) كما نقل عن المبرد والكسائى وبعض الفقهاء
اوعدما بان يكون للمعية كما ذهب اليه بعض الحنفية قال ابن مالك وكونها
للمعية راجح والترتيب اكثر وعكسه قليل كذا فى المغنى (قوله اى للجمع
مع الترتيب) فى تاج البيهقى الترتيب يك از پيش ديكرى فرا كردن فليس الجمع
فى معنى اشتراك المعطوفين فى الحصول معتبرا فى الترتيب فلذا زاد الشارح
بمعونة السابق فاندفع ما قيل ان الترتيب هو الجمع الخاص فلا حاجة الى تفسيره
بالجمع مع الترتيب (قوله بغير مهلة) اى بشرط عدم المهلة فانه المتبادر عند
الاطلاق لانه الكامل فلا حاجة الى التصريح (قوله فى مطلق الترتيب)
لا فى الترتيب المطلق وانما لم يقل ثم للترتيب بمهلة لبشاعة التكرار (قوله غير
ان) هكذا قال الجزولى وقال الرضى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة
تفيد ان المعطوف هو الجزء الفائق فى القوة والضعف على سائر اجزاء المعطوف
وقد يكون تعلق الفعل بما بعد حتى اسبق وقد يكون فى اثناء المتعلق بالمتبوع
فالترتيب الخارج لا يعتبر فيها كما لا تعتبر المهلة انما المعتبر فيها الترتيب ذهنا من
الاضعف الى الاقوى او بالعكس وسيجيء فى كلام الشارح رحمه الله دفعه
(قوله بحسب ما اقتضاه وضعها) فانها موضوعة للتدريج الذهنى (قوله جزء
اقوى او اضعف) قدر الصفة بقرينة قوله تفيد اه والمراد بالجزء اعم مما هو
كجزء منه فى الدخول فى الحكم السابق نحو اعجبتنى الجارية حتى حديثها ويمتنع
حتى ولدها والضابط انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء المتصل وتمتنع
حيث يمتنع كذا فى المغنى فلا تعطف بها الجمل (قوله من حيث انه قوى) قيد بذلك
ليترتب عليه قوله ليفيد قوة او ضعفا فان ليفيد متعلق بمفهوم الكلام فكانه
قال يعطف بها جزء من المعطوف ليفيد اه (قوله اى ليدل عليهما) اى ليس

المراد بالافادة فى الخارج بل فى الذهن (قوله فيصلح ان يجعل اه) ففى
العاطفة معنى الجارة لانتفاء وقوعها مع الواو العاطفة فلرعاية المعنيين يشرط
ان يكون مدخول العاطفة جزأ ليحصل الاشتراك فى الحكم قويا اوضعيفا
فيحصل معنى الغاية (قوله ودل انتهاء الفعل) فيصير معنى الكلام نصا فى الشمول
بخلاف ما اذا لم يذكر حتى نحو قدم الحجاج (قوله وثانيهما اه) اشار بذلك
الى دفع ما نقلت سابقا عن الرضى بان مراد الجزولى بقوله غير ان المهلة فى حتى
اقل مهلة بحسب الذهن لا بحسب الخارج ولاشك انها معتبرة فى حتى لان
تدرج الذهن فى تعلق الفعل باجزآء المتبوع يقتضى اعتبار المهلة بدخولها
(قوله على رجالتهم) الراجل خلاف الفارس والجمع رجل نحو صاحب وصحب
ورجال ورجالة كذا فى الصحاح والمشاة جمع ماش (قوله كذلك الانتهاء اه) يعنى
ان المقصود من اعتبار القوة والضعف ليس الا ليصح جعله غاية وليحصل
المقصود اعنى شمول الفعل لجميع اجزآء المتبوع والانتهاء بالملاقى يفيد الشمول
المذكور من غير حاجة الى اعتبار القوة والضعف لكونه غاية فى نفسه فاندفع
ماقيل ماذكره الشارح رحمه الله وجها لعدم دخول العاطفة على الملاقى
تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخولها على الجزء الاضعف او الاقوى ليفيد
عطف البعض على الكل المقتضى لمغايرة قوته وضعفه بحيث صار مغايرا لسائر
الاجزآء خارجا من الكل لا يصح ان تدخل على غير الجزء لان عطف غير الجزء
على الكل لا يفيد القوة والضعف (قوله هكذا فى بعض الشروح) انما تمسك
ببعض الشروح لكونه مذكورا فيه مشروحا والا فخصوصية حتى العاطفة
بالجزء مذكورة فى الرضى وغيره من الكتب (قوله كما وقع فى بعض الحواشى
الهندية) لكنه لو لم يقل ليشمل المجاز ولم يمثل بمت البارحة حتى الصباح لامكن
توجيه كلامه بان مراده بقوله او حكما ما اعتبر كجزء بالنسبة الى ما نسب الى
المتبوع كما فى قوله اعجبتنى الجارية حتى حديثها وضربنى السادات حتى عبيدهم
(قوله اى للدلالة اه) اشار الى ان اللام فى احد الامرين ليست صلة الوضع لان
او ليست موضوعة لاحد الامرين مبهما عند المتكلم اى للشك بل لاحد
الامرين سوآء كان مبهما عند المتكلم فتكون للشك او معلوما عنده قصد بها
الابهام على السامع وللتفصيل وللاباحة وللتخيير وللتسوية فان مدلولها

احد

احد الامرين والخصوصيات مستفادة من القرآئن لان استعمالها فى الشك
اشيع فلذلك بينه المصنف ودفع كونه لاحد الامرين انه يدل على الواحد الجزئى
المبهم من الامرين المذكورين كانه قائم مقام لفظ الاحد الا ان معناه جزئى محتاج
الى ذكر الامرين المخصوصين بخلاف لفظ الاحد وما قيل انه لافادة احدى
النسبتين من النسبة الى المتبوع او النسبة الى التابع او ثبوت الحكم لاحد
الامرين من المعطوف والمعطوف عليه فتوهم لان النسبة لثبوت الحكم ليست
مدلول او وانما تستفاد من الكلام الذى فيه او (قوله عند المتكلم) بناء على ان
الالفاظ لافادة ما فى الاذهان (قوله لكل من الامرين) اذ لا يجوز ان يراد
لا تطع واحدا منهما واطع الاخر بقرينة الاثم والكفر (قوله والعموم مستفاد اه)
لحقيقة انه لا فرق فى اصل الوضع بين المثبت والمنفى فى ان الحكم على احدهما
دون الآخر مثل رأيت زيدا او عمرا وما رأيت زيدا او عمرا ومعناهما رأيت
احدهما دون الآخر واضرب زيدا او عمرا ولا تضرب زيدا او عمرا او رأيت زيدا
او عمرا او خالدا او ما رأيت زيدا او عمرا او خالدا فان معنى الاول رأيت احدهم
دون الباقين ومعنى الثانى ما رأيت احدهم ورأيت الباقين وكذا الحال فى
الامر والنهى هذا مقتضى اصل الوضع ثم جرت عادتهم اذا استعمل لفظ احد او كلمة
او فى الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل فى غير الموجب فمعناه العموم
فى الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا فيكون كالموجب ويصح حينئذ ان
يقال بل كلاهما كذا فى الرضى (قوله وام المتصلة) اراد ان يبين الفرق بين الثلاثة
وبدأ من القريب (قوله لازمة لهمزة الاستفهام) لفظا او تقديرا دون هل لكون
الهمزة عريقة فى الاستفهام (قوله اى غير مستعملة اه) يعنى ان اللازم بالمعنى
اللغوى المعبر عنه بالفارسية جيذه وليس بالمعنى المصطلح بين ارباب المعقول
المفسر بما يمتنع انفكاكه عن الشئ حتى يرد ان الصواب وام المتصلة ملزومة
لهمزة الاستفهام لانه حيث استعملت ام المتصلة استعملت دون العكس
(قوله يليها احد المستويين) والاخر الهمزة ليكون ام مع الهمزة بتأويل
اى والمفردان بعدهما بتأويل المضاف اليه لاى نحو ازيد عندك ام عمرو اى
ايهما عندك وأفى الدار زيد ام فى السوق اى فى اى الموضعين (قوله بعد ثبوت
احدهما) تعلق الظرف بيلى قريب من حيث المعنى بعيد من حيث اللفظ وتعلقه

بالطلب بالعكس (قوله لطلب التعيين) لانها مع الهمزة بمعنى اى واى يستفهم
به عن التعيين فيكون المعطوف والمعطوف عليه بتقدير استفهام واحد
ولذلك سميت بالمتصلة واما نحو قوله تعالى سوآء عليهم اءنذرتهم ام لم تنذرهم
فاريد التسوية والهمزة وام جردتا عن معنى الاستفهام واستعملتا لمجرد
الاستوآء فهي معنى مجازى فلا يرد ان ام ههنا للاستواء فى الرفع فلا يصح قوله
عند المتكلم واختلف فى تركيبه فقيل ان الفعل بتأويل المصدر مبتدأ وسوآء
خبره اى انذارك وعدم انذارك سيان وقيل بالعكس لان الاسم اولى
بالابتدآء وقيل سوآء خبر مبتدأ محذوف اى الامران سوآء والجملة دالة على
الجزآء وقولك اقمت ام قعدت مستعار بمعنى ان قمت اوقعدت بعلاقة ان كلا من
حرفى الاستفهام والشرط يدخل على المجهول وايد بلزوم الفعل بعد الهمزة لان
الفعل لازم الشرط (قوله وحينئذ يكون تركيب اه) هذا تكرار محض وتوزيع
للشئ على نفسه اللازم اللهم الا ان يقال المنقول عن سيبويه هو الكلية كما فى
الرضى المشار اليه بقوله هذا ما يفهم من الكلام السابق اعنى ان المخالفة بين
ماولياهما فى ارأيت زيدا ام عمرا كناية عن المعادلة بين ماولياهما وحينئذ
يكون تفريعا للجزئى على الكلى والاولى تركه (قوله لا يعد ضعيفا) اى لا يعقل
فى العرف انه ضعيف وان كان يصدق عليه انه ضعيف بالنسبة الى الافصح
(قوله لانهما لا يفيدان التعيين) لان نعم لتقرير ما سبق ولا لرده وما سبق
ههنا ثبوت احدهما غير معين فلا يستفاد منه التعيين (قوله فانه يصح اه)
فيه اشارة الى انه يصح جوابه بالتعيين قال المصنف فى شرح الكافية فان
اجيب بالتعيين فزيادة على السؤال لانه لا يلزم من تعيين احدهما ثبوت
احدهما فخص الجواب مع زيادة (قوله لان المقصود اه) فالسؤال عن اصل
النسبة فيصح الجواب بنعم ولا لدلالتهما على ثبوت النسبة اونفيها (قوله وقد
يجاب اه) تحقيق للمقام بان ما ذكر المصنف حكم مفهوم اكثرى وقد يجاب
بام المتصلة على سبيل القلة بنفى كليهما وقد تبع الفاضل الهندى فى جعله كلا
الامرين جواب المتصلة وفى العباب انه تخطئة للمتكلم حيث قال لك السائل
ازيد عندك ام عمرو وليس احدهما عندك كان مخطئا فى السؤال فتقول له
ليس عندى زيد ولا عمرو فتخبره انه غلط انتهى والحق انه ان اريد بالجواب اجابة

السائل فليس بجواب وان اريد ما يكون فى مقابلة السؤال وخبر حاله عن
التردد فهو جواب والظاهر الثانى (قوله فالمشار اليه) تفريع على تفسير
ثمة فى الموضعين بمعنى واحد (قوله على شرطين) احدهما ان يكون ما يليها
احد المستويين والاخر الهمزة والمفرع عليه عدم جواز التركيب المذكور
والثانى لطلب التعيين والمفرع عليه كان جوابا بالتعيين (قوله لا يخلو عن
سماجة) لان المذكور سابقا حكم واحد لا حكمان حتى يشار لكل منهما
استقلالا وفيه رد على الفاضل الهندى لكن فيه ان اعادة اسم الاشارة يقتضى
ان يكون المشار اليه بالثانى غير الاول دفعا للتكرار (قوله على طريق اللف
والنشر) اى لف الشرطين والحكمين (قوله لكان اخصر واحسن) لكن ما ذكره
المصنف اظهر لعدم الاحتمال فيه على طريق جعل كل واحد منهما اشارة
الى شرط (قوله فى الاضراب عن الاول) سوآء كان لتدارك الغلط كما فى مثال
المتن او لمجرد الانتقال من كلام الى كلام كما فى قوله تعالى ام يقولون افتراه
فلا يليها الا الجملة اما ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك او مقدرة
احدهما كما فى مثال المتن (قوله للشك فى الثانى) هذا بالنظر الى اصل المعنى
لان الهمزة المقدرة للاستفهام قد تجيء للانكار نحو ام يقولون افتراه وقد
تجيء بمعنى بل وحده كقوله تعالى ام انا خير من ونحو ام هل تستوى الظلمات
والنور (قوله اى ان القطيعة) هى الطائفة من البقر والغنم والجمع اقاطيع
على غير قياس كانهم جمعوا اقطعا كذا فى الصحاح (قوله كما تقول ازيد عندك
ام عمرو اه) كذا فى بعض النسخ التى رأيتها والصواب ام عمرو عندك بذكر الخبر
ولعله سقط من قلم الناسخ لما فى اللباب والرضى من لزوم لفظ الجملة بعد ام المنقطعة
فى الاستفهام فالهمزة خفية اللفظ فيحصل اللبس وحين ذكر الخبر تكون ظاهرة
فى المنقطعة مع جواز كونها متصلة لاشتراك الجملتين فى الجزء مع تساوى
النظم والتفصيل ان ما بعد ام ان كان مفردا لفظا او تقديرا فهى متصلة
فيلزمها الهمزة للاستفهام الطلبى اوللتسوية لفظا ويجوز تقديرها فى الشعر
ويقع هل قليلا وان كان جملة فان لم يكن قبلها همزة الاستفهام الطلبى سوآء
كان خبرا او استفهاما بغير الهمزة او بالهمزة للانكار فهى منقطعة
وان كانت قبلها همزة الاستفهام الطلبى وكانت الجملتان فعليتين مشتركتين

فى الفاعل فهى متصلة وان كانتا فعليتين متساويتى النظم او اسميتين مشتركتين فى جزء فالاولى ان تكون منقطعة لامكان وقوع المفرد بعدها وذلك دليل الانقطاع وان كان الجملتان غير مشتركتين فى جزء سوآء اشتركا فى فضلة اولا فهى منقطعة عند المتأخرين خلافا للمصنف والاندلسى فانهما يجوزان الامرين وقال الرضى ان وقع الاختلاف بكون احداهما اسمية والاخرى فعلية اوبتقديم خبر احدى الاسميتين اوتأخير خبر الاخرى اوكانتا مشتركتين فى جزء غير متساويتى النظم نحو ازيد عندك ام عمرو فالظاهر الانقطاع (قوله غير مستعملة) اما العاطفة الا مع اما قبل المعطوف افاد ان اللزوم بالمعنى المتعارف من حيث الاستعمال (قوله يعنى) اى اريد العطف بقرينة قوله ثم عطف فى المعنى انهم يعبرون بالفعل عند ارادته واكثر ذلك بعد اداة الشرط وفيه اشارة الى ان المراد بالمعطوف عليه فى المتن ما اريد العطف عليه لانه يصير معطوفا عليه بعد ذكر اما العاطفة لاقبلها والعبارة تقتضى ذلك (قوله يلزم ان يصدر اه) افاد ان قبل ظرف لازمة الاضافة وانما قال ههنا مع اما وفيما سبق لازمة للهمزة لان ام المتصلة لكونها بمعنى احد الامرين تقتضى الاستفهام الطلبى فالهمزة لازمة له بخلاف اما فانها موضوعة لاحد الامرين فهى تدل على شك المتكلم وابهامه من ابتدآء التكلم الى تمامه لا انه عرض له فى اثناء التكلم والمراد اما الاولى لاجل افادة المخاطب ذلك من اول الامر ولذلك قد تترك اما الاولى فى الشعر فهى لازمة معها لا لها (قوله يجوز ان يصدر اه) فمعنى الكلام احد الشيئين فاما مع او فان تقدم اما فهو كذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم الشك او الابهام بعد ذلك المعطوف عليه (قوله والجواب اه) الجوابان ذكرهما المصنف فى شرح المفصل (قوله بل للتنبيه على الشك اه) هذا مما ذكره المصنف ان الاولى للشك المحض من غير عطف والثانية لهما جميعا (قوله لعطفها على اما الاولى) وفائدته التنبيه على ارتباط ما بعدهما بما قبلهما وليس ابتدآء كلام فى الرضى عطف الحرف على الحرف غير موجود فى كلامهم فالصواب ان الواو زائدة لتأكيد العطف لمجىء اما غير عاطفة فوجب مقارنتها غير العاطفة فى التركيب بخلاف لكن ويمكن ان يقال مراده ان الواو لعطف اما الثانية مع

مدخولها

مدخولها على اما الاولى مع مدخولها لافادة الارتباط وعدم الابتدآء واما لعطف مدخولها على مدخول الاولى لافادة الشك (قوله فكلمة لا لنفى الحكم) فلا تجىء الا بعد الاثبات اللفظى او المعنوى نحو مازال زيد قائما لا قاعدا ولا تعطف الا الاسم وعطف المضارع بها نادر (قوله لصرف الحكم اه) هذا التفصيل فى عطف المفرد على المفرد ببل واما فى عطف الجملة على الجملة فللاضراب اما بالابطال نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولدا سبحانه بل عباد مكرمون اى بل هم عباد مكرمون واما بالانتقال من غرض الى آخر نحو قد افلح من تزكى وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا وهى فى ذلك كله حرف ابتدآء عاطفة على الصحيح كذا فى المغنى فلذا لم يتعرض له الشارح رحمه الله ويجوز ان يوافق ما بعدها لما قبلها اثباتا ونفيا قال الله تعالى انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون وقال تعالى ام يقولون افتراه بل هو الحق من ربك (قوله والاخبار الذى وقع لم يكن بطريق القصد) اى ذكره لم يكن مهما او كان خطأ او عمدا او سهوا وليس المراد انه وقع لا بطريق القصد (قوله والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه) فهى فى النفى والاثبات على طريق واحد (قوله تثبت الحكم المنفى اه) كلمة عن متعلقة بالمنفى واللام بتثبت قالوا ولذا لا يجوز النصب فى ما زيد قائم بل قاعدا ويتعين الرفع (قوله فى حكم المسكوت عنه) ولذا جاز ان يثبت وان لا يثبت (قوله فهى نقيضة لا) فى ان ما قبلها يجب ان يكون منفيا وما قبل لا ان يكون فى المفرد معنى النفى لان حرف النفى انما يدخل على الجمل فلابد ان يكون لكن بعد النفى (قوله فيكون الايجاب اه) اى لاثبات ما انتفى عن المتبوع مع الاستدراك (قوله فتكون لازمة اه) اى الانتفاء عن الاول باق بحاله لم يقع الحكم به غلطا وانما جىء لدفع التوهم (قوله وان كان فى عطف الجملة اه) اشارة الى ان الداخلة على الجملة عاطفة وهو مختار الزمخشرى فلا يحسن الوقف على ما قبلها وقال الجزولى مخففة فيحسن الوقف على ما قبلها لكونها حرف ابتدآء وقال يونس فى جميع مواقعها مخففة لجواز دخول الواو عليها فى المفرد يقدر العامل بعدها ويشكل ذلك اذ يبقى مجرورا بلا جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو والقول فى الجواب والتقدير لكن عمرو مررت به تكلف اذ جر الجوار ليس بقياسى وقيل انه مجرور

بجار مقدر هذا كله اذالم يدخله الواو واما مع الواو فهى ليست بعاطفة
اتفاقا كذا فى الرضى وفيه انه نقل فى المغنى عن ابن عصفور وابن كيسان
ان تكون عاطفة والواو زآئدة (قوله حروف التنبية) قال المصنف فى امالى
المسائل المتفرقة تسميتها حروف التنبيه اولى من تسميتها بحروف الاستفتاح
لان اضافتها الى المعنى المختصة به اولى من اضافتها الى امر ليس من دلالتها
والتنبيه من دلالة هذه الحروف بخلاف الاستفتاح وفى المغنى ويقال المعبرون
فيها بحرف الاستفتاح يثبتون مكانها ويهملون معناها وفى بعض الشروح
حروف التنبيه وضعت لتنبيه المخاطب قبل الشروع فى الكلام وتحريضه على
حسن الاستماع فاندفع ماقيل انها اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق
ان تجعل من قبيل الحروف الزآئدة (قوله يصدر بها الجمل اه) اى يؤتى بها
فى صدر الجمل الاسمية والفعلية والخبرية والانشائية الطلبية وغيرها فألا وأما
واجبتا التصدير وها جائزة التصدير الا اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة نحو
ها العمر الله ذا قسم (قوله حتى لايغفل اه) ومع ذلك يفيد الا واما تحقيق
مابعدهما التركبهما من همزة الاستفهام الانكارى وحرف النفى ولذا لاتكاد
تقع الجملة بعد الا المصدرة بما يتلقى به القسم نحو قوله تعالى الا ان اولياء الله
لاخوف عليهم واما من مقدمات اليمين نحو اما والذى لايعلم الغيب غيره (قوله
التى لايتعين معانيها) لانها موضوعة للجزئيات بالوضع العام او للمعنى العام
بشرط الاستعمال فى الجزئيات وعلى كلا التقديرين مايدل على تعيين
المراد بها الاشارة (قوله وحروف الندآء) بالكسر والمد او ازدادن مصدر نادى
وقديضم بجعله من قبيل الاصوات كالصراخ والبكاء واصطلاحا طلب
الاقبال بحرف نائب لادعو وقيل انها اسماء افعال لتمامها بما بعدها ورده
المصنف لان بناء بعضها ليس بناء الاسم وبانه ليس لها مرفوع مظهر لعدم
التقدم ولا متكلم لامتناع استتاره فى اسماء الافعال ولا مخاطب لانها مدعو
لاداع (قوله لانها تستعمل اه) وفى الاستغاثة والندبة (قوله للبعيد) حقيقة
اوحكما كالساهى والنائم والمتحير ووجه التخصيص ان ندآء البعيد محتاج
الى رفع الصوت وذلك لكثرة حروف المد وهما متحققان فى ايا وهيا ومنفيان
فى اى والهمزة والمد متحقق دون الكثرة فى يا فلا يصلح للقريب والبعيد وبهذا ظهر

كون اى للقريب والهمزة للاقرب (قوله نعم) فيه اربع لغات فتح العين
وكسرها وتبديلها حاء وكسر النون اتباعا لكسرة العين (قوله وجه
تسميتها اه) وهو ان فى جميعها معنى الايجاب اى التحقيق فليس المراد به
مايقابل النفى حتى يحتاج الى تكلف فى بلى (قوله اى محققة لمضمونه اه) اى ليس
المراد بالتقرير التأكيد فانه انما يوجد فيما بعد الجنس بل التحقيق يعنى راست
كردن سخن كذا فى الصراح وانما زاد لفظ المضمون لان نعم يجيء بعد الامر
والنهى والتحضيض والاستفهام والخبر وفيما سوى الخبر تحقق ماهو مضمون
السابق والمقصود منه ان المطلوب المستفهم قبل قد يقع فى صدر الكلام
على نحو نعم هذا الطلاقهم والحق ان هذا جواب سؤال مقدر (قوله استفهاما
كان او خبرا) الظاهر ان يقول انشاء كان او خبرا ليفيد جواز تقرير غير
الاستفهام مما سبق لان المقصود بيان عدم الفرق بين الاستفهام
عن الاثبات والاستفهام عن النفى ولذا لم يتعرض فى الامثلة الخبرية اثباتا
ونفيا لظهور عدم الفرق بينهما نحو قولك نعم لمن قال قام زيد او ما قام زيد
تصديقا له (قوله وبلى فى جواب لم يقم زيد اه) ذكرها ههنا توطئة لبيان عدم
صحة نعم فى جواب ألست بربكم وصحته ولو اكتفى على قوله قال فلو قيل نعم
فى جواب ألست بربكم لكان كفرا اه لكان اخصر واحفظ من الحوالة على
مابعده من لزوم التكرار فى بيان معنى ألست بربكم قالوا بلى كما لايخفى (قوله
لكان كفرا) كما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه (قوله تصديقا
للاثبات) لاتقريرا لما بعده همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام
لان جواب الاستفهام يكون بما بعده (قوله فى العرف) الطارى على الوضع
ولذا قال بعضهم لو قال بلى فى جواب ألست بربكم لايكفر (قوله بعد الاستفهام)
بالهمزة او بهل وكذا جميع حروف الايجاب لان اسماء الاستفهام كلها للطلب
التعيين وحروف الايجاب لتقرير الحكم (قوله وذكر ابن مالك ان اى اه)
فى المغنى ان اى بمعنى نعم يقع بعد قام زيد وهل قام زيد واضرب زيد ونحوهن
كما تقع نعم بعد هن وزعم ابن الحاجب انها لاتقع بعد الاستفهام (قوله
لايستعمل الامع القسم) فاللزوم بمعنى المتعارف فى الاستعمال (قوله تقول
اى والله) واذا اسقطت الواو جاز اسكان الياء وفتحها كما فى من مع اللام

وحذفها وعلى الاول يلتقى الساكنان على غير حدهما لكونهما فى كلمتين ومع ذلك
ضعيف لان شرط الفهم غير حرف المد ان يكون له فى الاصل حركة وليس اللام
صلا فى الحركة (قوله واجل) بسكون اللام جعله فى المغنى بمعنى نعم والاختصاص
قول الزمخشرى وابن مالك وجماعة وقال ابن خروف اكثر ما تكون بعده (قوله
للمخبر قد اتاك زيد اه) مفعول للمخبر وقد اتاك تفسير اجل وجيروان (قوله
نحو قول ابن الزبير) روى ان عبد الله بن الزبير اتاه فضالة بن شريك وقال يا امير
المؤمنين ان ناقتى دبرت ونقبت حتى وصلت اليك فقال له ارقفها بسبب
واحضضها بهلت وسيرها البريد فقال جئتك مستمحا لا مستعلجا فلعن الله
ناقة حملتنى اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها والسبب الراحة والهلت القشر
والبريد اول اليوم وآخره والاستماحة والامتياح طلب العطاء (قوله من جوى
جبهن) فى القاموس الجوى الهوى والحزن والحرقة وشدة الوجد وتطاول
المرض وداء فى الصدر وكلها فى البيت حسن (قوله ان اصل المعنى اه) وما هو
قصد افادته للمخاطب بدونها لا يختل فالمعنى المستفاد منها تكرار والحكم
بخلاف ان ولام الابتداء فان اصل المعنى وهو الحكم مع تحقق الانكار يختل
بدونها وخلاصته انها للتحقيق والتثبيت دون التأكيد وفرق بينهما هذا
اذا قلنا ان التأكيد معناها واما اذا قلنا انه غرض منها على ما يدل عليه عبارة
القاضى فى تفسير قوله تعالى ان الله لا يستحيى ان يضرب مثلا ما بعوضة وعدها
من الحروف لتنزيل الغرض منزلة المعنى فالفرق اظهر واما اسماء التأكيد
فلا سميتها لم يطلب عليها الزائد (قوله ان وان) قيل لم يبينوا فى ان هل هى
ان الشرطية او النافية او المخففة من المثقلة وفى ان هل هى المخففة المفتوحة
او الناصبة او المفسرة والاحتمال قائم وهو سهو فانها غيرها الذكرها مقابلا لها
فى المغنى ذكر فيه ان الاخفش قال ان ان الزائدة تنصب المضارع كمن والباء
الزائدتين وجعل منه قوله تعالى وما لنا ان لا نتوكل على الله وما لنا ان لا نقاتل
فى سبيل الله وقال غيره انها مصدرية وانما لم يجز للزائدة ان تعمل لعدم
اختصاصها بالافعال بخلاف حرف الجر الزائد فانه كالحرف الاصلى
فى الاختصاص بالاسم فلذلك عمل ثم قال ولا معنى لان الزائدة غير التوكيد
كسائر الزوائد (قوله مع ما النافية) دخلت على جملة فعلية كما فى الشرح

او اسمية كقولنا فان ظباء جئن وفى هذه الحالة تكف ما الحجازية عن العمل
وقد تزاد بعد ما الموصولة الاسمية وبعد الا الاستفتاحية (قوله وقلت مع
لما) قال صاحب المغنى انه سهو وفى الرضى زيادة المفتوحة بعد لما هى المشهورة
تقول لما ان جلست فتحا وكسرا والفتح اشهر (قوله نحو كأن ظبية اه) اوله
فيوما توافينا بوجه مقسم الموافاة الملاقاة والضمير للحبيبة والقسامة الحسن
وفلان قسيم الوجه ومقسم الوجه والعطو التناول برفع الرأس واليدين
والناضر الشديد الخضرة ويرى وارق اى الشجرة الخضراء والسلم بفتحتين شجر
عظيم له شوك (قوله على تقدير رواية اه) يروى بنصب ظبية على اعمال كان
المخففة وبرفعها على الغائها او اعمالها فى ضمير الشان المحذوف والمعنى تأتينا هذه
المرأة يوما بوجه لم يخل من الحسن موضع منه كانها فى حسن عينها وامتداد
جيدها كظبية تمد عنقها الى غصن هذه الشجرة وصفت بهذا لانها بهذا الحال
تزداد حسنا (قوله وما تزاد اه) فى الرضى لم يعد واما الكافة وان لم تكف معنى
من الزوائد حيث قال والزوائد نوعان كافة وغير كافة (قوله حال كون اه)
يعنى انه حال من الكلمات الخمس المذكورة مع ما وفائدته انها تستعمل شرطا
وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية (قوله نحو لا اقسم بيوم
القيامة اه) ذهب اليه جماعة ثم اختلفوا فقيل زيدت توطئة لنفى الجواب
اى لا اقسم بيوم لا يتركون سدى ورد بانه قد يجيء الجواب بعده مثبتا نحو
لقد خلقنا الانسان فى كبد وقيل زيدت لمجرد التأكيد ورد بانها لا تزاد كذلك
صدرا بل حشوا وفيه نظر وذهب جماعة الى انها نافية فقيل المنفى اقسم على
ان يكون اخبارا لا انشاء اى لا اعظمه بالاقسام به لاستحقاقه اعظاما فوق ذلك
قال الزمخشرى وقيل المنفى شئ متقدم وهو ما حكى عنهم كثيرا من انكار
البعث اى ليس الامر كذلك ثم استؤنف القسم كذا فى المنهل (قوله فى صورة
نفى القسم) وان لم يكن نفيا حقيقة لان المعنى المقصود القسم (قوله كقوله
فى بئر لا حور اه) تمامه بافكه حتى اذا الصبح جشر البيت للعجاج الحور
الهلكة كذا فى الصحاح ويقال هو فى محاورة اى نقصان ويحتمل ان يكون
اسم جمع لحائر بمعنى الهالك قيل هو بئر يسكنها الجن والردى الهلكة
والافك الكذب جشر الصبح انفلق قيل يصف فاسقا او كافرا سرى بالحيلة

فى بئر الهلكة والنقصان اوفى مهالك الهالكين وما علم لفرط غفلته انه صار
فيها حتى يعلق بكاشفات ملمات الشر وقامت القيامة على ذلك لكن لا ينفعه ذلك
العلم ويحتمل ان يكون عاشقا لرجل جرى خواض فى المهالك سار فى مسكن
الجن ومعنى الافك انه يكذب نفسه اذا حدثته بشئ متهما لها ولا يصدقها
فيه والمعنى سار ليلا هذا الرجل فى مهاوى الهلاك وفى المواضع الخالية التى
تسكنها الجن حتى انفلق الصبح ومايشعر به اى التى بيده فى المهلكة وهو غافل
عن ذلك لعدم مبالاته وهذا المعنى اشبه بمذاهب العرب كذا فى شرح ابيات
المفصل (قوله والحور الهلكة) بفتح الها واللام الهلاك كذا فى شمس
العلوم وكذا الهلك بضم الهاء وسكون اللام واما الهلكة بوزن الفرقة فلم توجد
فى الكتب المتداولة والشارح رحمه الله حمله على صيغة الجمع كالطلبة وجعل
الحور جمع حائر جاريا على القياس فان فاعلا اذا كان صفة يجمع على فعل
لكن لم يوجد فى الكتب حور جمع حائر بل حورآء واحور (قوله فهى تفسير لكل
مبهم) فى التسهيل ان اى غالب فيما سوى مافيه معنى القول وفى شرحه ليس
كذلك بل يقع فيه نحو كتبت ان قم فذهب قوم الى ان اى المفسرة اسم معناه
اوعوا وافهموا فهى كصه ومه (قوله وتقرير المظروف فى الظرف اه) لما كان
ظرفية المعنى للفظ غير ظاهرة بينه بانه على التشبيه فى نحو عدم انفكاك
اللفظ الموضوع عن المعنى لا ينفك المظروف بخلاف ظرفية اللفظ له فانها ظاهرة
ولذلك قيل الالفاظ قوالب المعنى لان المتكلم يورد الالفاظ على وفقه والسامع
يأخذه منها ولان المقصود من اللفظ معناه (قوله فلا يقع بعد صريح
القول اه) وذلك لان ان المفسرة مشروطة بان تسبق بجملة فلذلك غلط
من جعل منها وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وان يتأخر عنها جملة
فلا يجوز ذكرت ان ذهب وصريح القول يقع مفعول الجملة فلا حاجة الى ايراد
ان ما ليس فيه معنى القول لا يكون مفعول جملة (قوله وقوله تعالى ما قلت لهم
الا ما اه) جملة مستأنفة وليس عطفا على قولك لانه ليس مثالا لما تكون
مفسرة للمفعول المقدر ولا بيانا لفائدة قيد فى الاكثر والواجب حينئذ
تأخيره عن قوله وقد يفسر بها المفعول به الظاهر بل هو رد لما يتوهم من انها
قد تكون تفسيرا للقول الصريح استدلالا بهذه الاية فالفاء فى قوله فقوله

ان اعبدوا الله اما للتفصيل على تقدير اما او زائدة فى خبر المبتدأ على مذهب
الاخفش والعائد فى المبتدأ الاول محذوف اى فيه (قوله تفسير للضمير فى به)
وما قيل انه لا يجوز ان يكون ان اعبدوا الله ربى وربكم مأمورا به فلا بد من
تقدير قول اى ما امرتنى بقول وحينئذ يكون تفسيرا لصريح القول
فالجواب ان المأمور به المحكى هو ان اعبدوا الله وقوله ربى وربكم من كلام عيسى
اردف به الكلام المحكى تعظيما لشأنه سبحانه وتعالى كما قال الزمخشرى فى قوله
انا قتلنا المسيح عيسى بن مريم رسول الله والى هذا اشارة فى كلام الشارح
رحمه الله حيث اكتفى على ان اعبدوا الله فى كونه تفسيرا للضمير ويجوز انه
تفسير التفسير الى المعنى بان يكون عيسى قد حكى قول الله تعالى بعبارة
اخرى كانه قال تعالى أومرهم ان اعبدوا الله ربك وربهم ونظيره قوله تعالى
فحق علينا قول ربنا انا لذآئقون وفى الرضى ان القول المذكور كغير الصريح
(قوله لانه مفعول الصريح القول) اذا لم يؤول قلت بامرت فلا يرد ان
الزمخشرى جوز ان تكون مفسرة للقول على تأويله بالامر اى ما امرتهم
الا بما امرتنى به وقال ابو على الفارابى يجوز ان تكون فى الاية مصدرية بدلا
من ما او من الضمير المجرور فى به وما قيل ان العبارة لا يعمل فيها القول
وان المبدل فى حكم المسكوت فتبقى الصلة بلا عائد فدفوع بان القول يؤول وان
العائد موجود عنده التزاما قيل ان عطف البيان بمنزلة النعت فى المشتقات
لان الضمير لا ينعت ولا يعطف عليه لان ما ينزل منزلة الشئ لا يلزم ان يعطى
جميع احكامه (قوله وقد يفسر اه) بيان لفائدة قيد فى الاكثر ولم يجعله بيانا
لفائدة القيد لانها ليست نصا فى كونها مفسرة اى للجملة التفسير الاول
وحده لبيان الموصوف والثانى لبيان معنى الابهام والفصل وتخصيص ان
بالفعل مضارعا كان او ماضيا او امرا او نهيا نحو كتبت اليه ان قم هذا
هو الصحيح وقيل انها لا توصل بالامر وكلها سمع فيه فان التفسير معنى يتعين
فى الابتداء فيكون فى موضع رفع نحو وان تصوموا خير لكم وبعد لفظ دال
على معنى غير التعين فيكون فى موضع رفع ونصب وجر مكانية كانت
كما فى مثال الشرح او زمانية نحو ما دمت حيا اى مدة دوامى حيا فحذف
الشرط وخلفته ما مع صلتها وما نقله من البلاغة من هذا القبيل (قوله

حروف التحضيض) مصدر للتكثير والحض على الشئ طلبه والحث عليه وهذه
الحروف ظاهرة مركبة كما فى المفتاح ويحتمل ان الا اصلها هلا ابدلت الهاء
همزة (قوله مشددتين) وهلا مخففة اسم فعل بمعنى عجل لحث غير العاقل
والا مخففة تنبيها او عرضا واستفهاما ونفيا (قوله بعض النسخ ويلزم الفعل)
فعلى الاولى اللزوم بالمعنى المتعارف وعلى الثانى بالمعنى اللغوى وقيل تلزم الجملة
الفعلية الخبرية فانها لم تدخل الانشاء لامتناع الحض عليه وقيل تدخل الاسمية
كقوله ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة * الى فهلا نفس ليلى شفيعها واول باضمار
كان الشانية وبهلا شفعت نفس ليلى وشفيعها خبر لمبتدأ محذوف اى هو
شفيعها (قوله هلا ضربت اه) فى تخصيص الامثلة بالاثبات اشارة الى عدم
دخولها على المنفى (قوله نحو هلا زيدا ضربته اه) واذا تقدم الظرف نحو
ولولا اذ سمعتموه قلتم فهو مفعول للفعل المتأخر لتوسعهم فيه (قوله فمعناه)
اى اذا علمت انها تدخل المضارع والماضى فمعناه فى الماضى اى تستعمل فيه
اذا دخلت على الماضى للتوبيخ واللوم لان التحضيض على مافات سبب
للتوبيخ واللوم اذ لا معنى للحض على مافات سوآء كان معنى حقيقيا
او مجازيا او كنائيا والظاهر الاخير لمجيء انها لا تخلو عن الحض على مثل مافات
فى المفتاح وفى الماضى للتنديم التنديم پشيمانى كردن والتوبيخ سرزنش
كردن وهذه المعانى لازمة للحض على مافات فان كان المخاطب ذا شرف
فتنديم والا فتوبيخ ولوم (قوله بمعنى الامر) الا انه طلب بحث وازعاج ومعنى
ذلك لا يحتاج الى توبيخ ولوم على انه كان للمخاطب ان يفعله قبل
الطلب منه وقد تكون للطلب من غير تحضيض وتوبيخ بل بتبادر فتكون
للعرض (قوله ولا يكون اه) عطف على قوله فمعناه اذا دخلت (قوله الا انها
تستعمل اه) بمعنى لكن لدفع توهم اطلاق حروف التحضيض على ما دخلت
على الماضى لان اطلاق هذه الاسماء عليها بالمعنى الاضافى لا بالنقل كما مر
ولذا سماها السكاكى فى المفتاح حروف التنديم والتحضيض (قوله فكانها
للتحضيض اه) هذا فيما يمكن له مثل واما فيما لا يمكن له ذلك نحو قوله
صلى الله عليه وسلم هلا شققت قلبه فلا (قوله حروف التوقع) اضافوها الى
التوقع والتقريب من جملة معانيها الخمسة لاختصاصه بها وللرد على من

قال انها ليست للتوقع فى الماضى ومن ذهب الى انها ليست للتوقع مطلقا وهذه
المعانى تعد اذا كانت حروفا وقد تستعمل اسما بمعنى حسب مبنيا عند
البصريين لمشابهة الحرفية فيقولون قد زيد درهم وبنون الوقاية نحو قدنى درهم
وقدنى اى كفانى (قوله اذا دخلت اه) اشارة الى انها لا تدخل على فعل الطلب
وشرط فى الماضى ان يكون مثبتا ومتصرفا لان غير المتصرف ليس للمضى حتى
تقربه الى الحال ولعله اراد الماضى المجرد الغير المشابه للعرف بقرينة الاطلاق
(قوله متوقعا للمخاطب) قبل الاخبار فلا يرد ما توهم القائل بانه ليس للتوقع
فى الماضى لان الماضى ينافى التوقع (قوله واقعا اه) اى واقعا فى الزمان القريب
من الحال (قوله وقد تكون اه) اشارة الى ان هذا استعمال قليل ولذلك انكره
الخليل (قوله المجرد اه) فالاطلاق قرينة التجريد (قوله وقد تستعمل للتحقيق)
قيل وقد تستعمل للتحقيق مع التكثير وجعل الاية من هذا القبيل (قوله
ويجوز الفصل اه) ويجوز حذف فعلها نحو ازف الترحل غير ان ركابنا *
لما تزل برحالنا وكان قد (قوله الهمزة وهل) واما ال فعلت بمعنى هل فعلت على
ما حكاه قطرب عن ابى عبيدة فتقلب الهاء همزة (قوله وتدخلان اه) اشار الى
تعدد المثال للاشارة الى هذا العموم (قوله الا ان الهمزة اه) اشارة الى ان قوله
وكذلك هل ليس على العموم بدليل قوله والهمزة اعم تصرفا فكانه فى معنى
الاستثناء من هذا الحكم ولذا ذكره الشارح ههنا والاوجه ذكره فى قوله
تقول ازيدا ضربت كما يشير اليه قوله لما عرفت (قوله الا على الشذوذ) اى على
الاستعمال الغير الفصيح لما صرح فى المفتاح بقبحها (قوله تذكرت عهودا
بالحمى) العهود جمع عهد والحمى كالى ما يحمى من الكلأ بمعنى المحمى والمراد
ههنا الارض التى فيها الكلأ وحنت اما من الحنو بمعنى الميل او من الحنين
بمعنى الشوق والالف بكسر الهمزة وسكون اللام الالفة يقال حنت الالف
اى الالفة والمعانقة در آغوش كرفتن وتسلت عنه الظاهر اسلت عنه على ما فى
الصراح اسلاء تم كردن السلاء لازم منه واما التسلى ففى القاموس بمعنى
النسيان وفى الصحاح والتاج الانكشاف وشئ منها لا يناسب المقام الا ان يراد
تسليها عنه على حذف المضاف وذاهلة حال معللة اى لاجل ذهولها عن الفعل
والكلام تصوير وتمثيل لحال هل بحال العشق والمقصود انه اذا امكن

مراعاة حالها الاصلى صح تركها (قوله اى التصرف فيها) يعنى ان تصرفا
تمييز من النسبة والمعنى اعم تصرفا ومعنى الاضافة الى التصرف تصرفها فيه
بشئ بان تكون الاضافة الى الفاعل واحترز بقوله باعتبار استعمالها
عن التصرف فيها من حيث الذات فانه لا تصرف فى الهمزة بخلاف هل فانه
تصرف فيها بقلب الهاء همزة وقيل معناه تصرفها اشمل لانها متصرفة فى الجمل
بالنقل من الاخبار الى الاستخبار ولا يتأتى هذا التصرف من هل وهذا من
تفسير الشارح قدس سره العزيز وفيه انه ان اراد بقوله لا يتأتى هذا التصرف
من هل انه تدخل عليها الهمزة لانه لا يتصرف فيها فباطل وان اراد انه
لا تدخل عليها حتى يتصرف فيها فسلم لكن هذا فرع العموم فى الاستعمال
فالحق احق ان يتبع (قوله على وجه الانكار التوبيخى) اى ما بعدها ما كان
ينبغى ان يقع وان فاعله ملوم نحو اتعبدون ما تنحتون وقد تجىء للانكار
الابطالى اى ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو أفأصفاكم ربكم
بالبنين ولافادتها نفى ما بعدها الذى لزم ثبوته ان كان منفيا لان نفى
النفى اثبات ومنها اليس الله بكاف عبده والانكار بالقسمية يختص بالهمزة
فلو حمل الشارح رحمه الله المثال على مجيئها للانكار مطلقا بان يقول باستعمال
الهمزة لانكار ما دخلت عليه لكان اشمل وافيد (قوله محذوف بالحقيقة)
اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب الذى هو عدم الوجود فى الانكار التوبيخى
ومعلوم الانتفاء فى الانكار الابطالى بخلاف الرضى فانه امر خفى واقترانه
بالحال الذى ينافيه يدل على عدم استحسانه وهذا مبنى على استعمال الهمزة
فى الاستفهام وكون الانكار متولدا منه واما على تقدير كونها مستعملة
فى الانكار فالوجه ما ذكره فى المفتاح من ان هذا مختص بالاستقبال ولا معنى
لانكار ما لم يقع (قوله هى الاصل فى الباب) اى غير داخلة فيه والاقوى لكونها
موضوعة له فاستعمالها اليق وانسب عند الفعل ثم اختص الاستعمال بما هو
الانسب عند الفعل فلا يرد انه لا يدل على جواز جعل هل معادلة لأم بل على عدم
الانسبية (قوله بادخال الهمزة اه) رعاية لتمام التصدير لعراقتها فى الاستفهام
فالعاطف لكونه رابط المدخوله بما قبله لو دخل على الهمزة يكون لها تعلق
بما قبلها لانه العدم عراقتها فى الاستفهام لا تقتضى كمال التصدير وهذا عند

الجمهور

الجمهور واما عند الزمخشرى فان الهمزة داخلة على مقدر معطوف عليه
مناسب للمعطوف قال الرضى والحق ما قاله الجمهور اذ لو كان المعطوف مقدرا
لجاز وقوعها فى اول الكلام من غير ان يتقدم ما يصلح العطف عليه مع انه
لم يجئ فى الاستفهام الا مبنيا على كلام متقدم وفى المغنى وقد جزم الزمخشرى
بذلك فى مواضع من الكشاف منها قوله تعالى افأمن اهل القرى اى عطف
على اخذناهم وقوله تعالى انا لمبعوثون اوآباؤنا الاولون اى آباؤنا عطف على
ضمير مبعوثون واكتفى بالفصل بالهمزة وجوز الوجهين فى موضعين فقال
افغير دين الله دخلت همزة الانكار على الفاء العاطفة جملة على جملة
ثم توسطت الهمزة بينهما ويجوز ان يعطف على محذوف اى ايتولون فغير دين
الله يبغون وفيه انا لا نسلم انه كان المعطوف مقدرا على ان الجواز لا ينافى عدم
الاستعمال واما ما ذكره صاحب المغنى فلانه لم يجوز الزمخشرى ما قاله
الجمهور اصلا اما لو كان مقصودا مع تعين التقديم على العاطف فلا وجه له وهو
ظاهر من كلامه (قوله بخلاف هل) متعلق بقوله تقول فيكون قيدها
للكل مثبتا العموم تصرف الهمزة لانها اعم فانه مع بعده لفظا يحوج
الى تقدير ولا تقول هل فى الامثلة لاثبات العموم فقول الشارح رحمه الله
لكونها فرع الهمزة اه تعليل لما يستفاد من قوله بخلاف هل اى لا تقول
هل فيها فان قلت عدم استعمال هل فى الامثلة المذكورة انما يثبت عموم
الهمزة اذا لم يكن لهل مواقع خاصة وليس كذلك فان هل تستعمل لتقرير
نفس الحكم فى الاثبات نحو هل ثوب الكفار ويراد بها النفى فيجوز وقوع
الا بعدها نحو هل جزاء الاحسان الا الاحسان ويراد الباء نحو هل زيد بقائم
كالمثال الثالث وانما يثبت العموم اذا كانت الهمزة مستعملة بتأخير العاطف
ايضا وليس كذلك فان الهمزة مختصة بالتأخير فان قلت جميع مواقع
هل موقع الهمزة لان هل بمعنى قد والاستفهام مستفاد من همزة مقدرة
معها نص عليه الزمخشرى فى المفصل ناقلا عن سيبويه وعدم جواز التصريح
بالهمزة فى بعض المواقع لا ينافى ذلك فمن قال ينبغى ان يراد بالعموم العموم
من وجه لان هل مختصة ببعض الاحكام لم يأت بشئ فى المغنى ان هل تفترق
عن الهمزة من عشرة اوجه اختصاصها بالتصديق وبالايجاب وبالاستقبال

وبعدم الدخول على الشرط وان وعلى اسم بعده فعل وبوقوعها بعد العاطف لماقبله وبعدام وبارادة النفى بالاستفهام بها وبمجيئها بمعنى قد من غير استفهام (قوله حروف الشرط) فى القاموس الشرط الزام الشئ نقل فى الاصطلاح الى تعليق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة اخرى اى الحروف الدالة على التعليق (قوله فان للاستقبال) اى لحصول مادخلت عليه فى الاستقبال (قوله ومعناه اه) اى وليس معناه ان ان مختصة بالمستقبل ولو بالماضى (قوله نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم) فان المعنى ان لا تعجبكم او تعجبكم (قوله فانها موضوعة اه) لانها حرف الشرط ومعنى الشرط امر اعتبرى فيها وبه صرح المحقق التفتازانى فى المطول وشرح المفتاح (قوله مقدر فيه) بناء على العرف وماقيل ان المقدر يشمل الموجود والمعدوم فاصطلاح المنطقيين (قوله فيلزم اه) تحقيق لمعنى التعليق فان معناه ان حصوله منوط به غيره متوقف حصوله على حصول شئ آخر وان جميع ماسواه مما يتوقف عليه ذلك الامر حاصل ولو ادعاء فلو حصل ماعلق به بدون ماعلق عليه لم يكن المعلق عليه معلقا عليه ولذا ذهب الشافعى رحمه الله تعالى واتباعه الى ان التعليق بالشرط يدل على انتفاء الحكم عند انتفاء الشرط والحنفية اعترفوا بانتفاء الحكم عند انتفاء الشرط الا انهم يقولون بكونه مدلولا للجملة الشرطية فاندفع ماقيل ان انتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم بل الامر بالعكس لان ذلك انما يرد لو كان معناه مجرد لزوم الثانى للاول (قوله فقد علقت حصول اه) فالمعنى المطابقى هو التعليق المخصوص وانتفاء الامرين وسببية الامتناع للامتناع المدلول الالتزامى ولما كان كلا الانتفائين معلوما للمخاطب ولم يكن تعليق الحصول بالحصول المفروض مقصودا بنفسه اذ لا فائدة بل لاجل افادة السببية قالوا ان لو لامتناع الاول فوضعوا ماهو المقصود من المعنى المطابقى مقامه تنبيها على ذلك (قوله فى زعم المتكلم) متعلق بقوله سببا اشارة الى انه لا يلزم كون الثانى سببا فى نفس الامر كما فى قول ابى العلاء ولو طار ذو حافر قبلها الطارت ولكنه لم يطر (قوله على قصد لزوم الثانى للاول) من غير قصد كونه معلقا عليه (قوله وقد تستعمل اه) اشارة الى انه معنى مجازى له لان اللزوم لازم للتعليق والدليل على ذلك قلة الاستعمال فيه وتبادر معنى التعليق

المخصوص

المخصوص وكذلك المعنى الثالث والحق ان ماذهب اليه الشلوبين واختاره القاضى فى تفسيره من انه موضوع للقدر المشترك وهو التعليق وضعا والحقيقة والمجازية باعتبار منه لكثرة استعماله لا ينافى كما قالوا فى الوجود (قوله مع انتفاء اه) متعلق باللزوم فيكون مدلوله مع الانتفاء فيستدل باللزوم المقارن بانتفاء اللازم على انتفاء الملزوم فلذا لا يحتاج الى استثناء التالى ولا يجوز استثناء المقدم (قوله على ان الفساد) اشارة الى ان لو قائم مقام استثناء التالى (قوله عكس المشهور) وهو انه لانتفاء الثانى لانتفاء الاول (قوله ولم يدر ان ما ذكراه) اى لم يدر ان استعمال التعليق غير استعمال اللزوم (قوله فيربط ذلك الشئ بابعد النقيضين عنه) اى عن ذلك الشئ فيدل على ربطه باقرب النقيضين منه بطريق الاولوية فيدل على استمراره على كل تقدير اذ لا واسطة بين النقيضين فمن قال هذا الاستعمال لا يخص قصد الاستمرار بل يكفى قصد ان هذا الجزاء لازم على كل تقدير كما تقول لو كان بنى الآن عدوى اعطه الفا فانه يدل على ان الجزاء لازم وليس فيه قصد الاستمرار لم يأت بشئ لان ماتوهمه مبنى على مافهمه من ان مراد الرضى بقوله وقد يجيء جواب لو قليلا لازم الوجود فى جميع الازمنة فى قصد المتكلم جميع الازمنة مطلقا وليس كذلك بل جميع ازمنة تقديرى الشرط ونقيضه كما يفصح عنه آخر كلامه حيث قال فيلزم وجود ذلك على كلا تقديرى الجزاء فى جميع التقادير (قوله ويلزمان الفعل) اى الشرط واما الجزاء فقد يكون اسمية او مضارعا مجزوما بلم او ماضيا فى اوله لام مفتوحة وحذفها قليل الا اذا وقعت لو مع خبرها صلة نحو الذى لو ضربنى شكر او الحال شرط كقوله تعالى ولو ان مافى الارض من شجرة اقلام الى قوله ما نفدت وذهب الزمخشرى الى وقوع الاسمية جوازا كما فى قوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير (قوله ولو تملكون انتم) هكذا فى النسخ التى رأيناها والصواب اسقاط انتم كما يدل عليه آخر كلامه (قوله فاحد وانتم) اى فى الايتين (قوله كان ضميرا متصلا مستترا اه) الصواب اسقاط مستترا لكونه لغوا وليس سهوا الا على قول الاخفش والمازنى فانهما قالا الواو حرف والفاعل مستتر واسقاط بارزا لكونه لغوا (قوله وليس تأكيدا اه) اى ليس انتم فى الاية تأكيدا للضمير المتصل على ان يكون

التقدير لو تملكون انتم تملكون على ماذهب اليه البعض تعليلا للتصرف (قوله لان حذف الفعل اه) فيه انالانسلم انه ابعد من جعل المتصل منفصلا وعدم المطابقة بين المفسر والمفسر والقول باعادة الفاعل فى المفسر لامتناع وجود الفعل بدون الفاعل وقيل انه لم يعهد حذف المؤكد والعامل مع بقاء التأكيد وفيه ان حذف الفعل مع الفاعل شائع وحذف المؤكد فقط معهود ونحو الذى نفسه محسن اخولك اى هو نفسه صرح سيبويه به فى الكتاب وتفصيله فى المغنى وعدم الاجتماع فى الاستعمال لاينافى الاعتبار فى التقدير اى بصلة الفعل والاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذى هو الماضى وقد جاء مضارعا واما قوله تعالى يودوا لو انهم بادون فلو فيه مصدرية لاشرطية لمجيئها بعد فعل التمنى وقد مر (قوله اى فى اول زمان التكلم) استشكل الناظرون وجه نصب اول فذهب الشارح رحمه الله تعالى الى انه ظرف زمان بحذف لفظ زمان والمراد بالزمان زمان التكلم على التوسع وجعل الكلام بمعنى التكلم ولايخفى مافيه من التعسف اللفظى والبشاعة المعنوية فان المقصود وقوع القسم فى اول الكلام كما يفصح عنه قوله اى القسم بين اجزاء الكلام ونعم ماقيل انه كلام لايليق باول زمان التكلم وذهب الفاضل الهندى الى انه منصوب بتضمين الدخول اى وتقدير فى جائز فى المبهم من المكان بعد الدخول وفيه ان ماثبت بالاستعمال تقدير فى بعد صريح دخلت واما فى ماتضمنه فلاشاهد وقياس المتضمن على المصرح انما يتجه اذا كان التقدير فى المصرح قياسا وبعضهم قال ان لفظ اول مرفوع صفة القسم وفيه انه يصلح ان يكون فاعلا لتوسط القسم المقيد وارجاعه الى القسم مطلقا خروج عن السنن المستقيم اذ السابق الى الفهم اتحاد فاعل الفعل وعندى انه منصوب على الظرفية لانه من المكان المبهم على مافى التسهيل ان منه مايدل على معنى اضافى مختص اى لاتعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف اليه كمكان وناحية وجهة ووجهة وغير ذلك من الاسماء المبهمة واحترز بمختص عن الذى يدل بنفسه على معنى لايصلح لكل مكان نحو جوف وباطن وظاهر وداخل وخارج فان هذه من الاماكن المختصة وماقيل ان اول مكان تنزيلى لاحقيقى والمكان التنزيلى كالمبهم فى عدم

الظهور فمجرد اجتهاد لايدل عليه شاهد (قوله واحترز به عن توسط) اى اورده للاحتراز عنه فاما ان يجعل الاحتراز مقصورا عليه لانه وان كان فى الذكر مقدما فهو فى الصدق متأخر فيكون قوله على الشرط احترازا عن تقديم الشرط واما ان يجعل الاحتراز عن جميع صور التوسط فيكون ذكر قوله على الشرط لان الكلام فيه ولما احتمل الاحتمالين ارسله الشارح رحمه الله تعالى على اطلاقه (قوله اى لزم القسم اه) جعل الضمير للقسم مع مابعده لفظا رعاية لجزالة المعنى لان لزوم الشرط للماضى يحتاج الى اعتبار تكلف لزوم الكل للجزء (قوله اى الشرط الجواب) فى العموم لفظا فيهما (قوله وكان الجواب للقسم فقط لفظا) لتقوى القسم بالتصدر وضعف الشرط بالتوسط وجاز قليلا ان يعتبر الشرط لقربه وضعف القسم فى نفسه كزائد فى المغنى فهو كالزائد والشرط مراد فيه معنى التوقيت (قوله فقط) فالاطلاق قرينة التجريد كما قالوا (قوله لا للقسم والشرط) لما كان المتبادر من قوله وكان الجواب للقسم فقط تعينه لذلك وليس كذلك بل هو اولى على مانص عليه فى الرضى ليس مختصا بالشعر فانه جعل الزمخشرى قوله تعالى ما انا بباسط يدى اليك جواب الشرط فى قوله تعالى لئن بسطت جعل الشارح ذلك التعين بالنظر الى جعله جوابا لهما لا بالنظر الى الشرط فقط لكن ذكر فى شرح التسهيل ان عبارة الشرط فى صورة تقديم القسم مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين ويؤول البصريون ذلك بجعل اللام زائدة انتهى فحينئذ لاحاجة الى ذكر الشارح فان المتن على مذهب البصريين نعم لو ثبت وقوع القسم لفظا مع اعتبار القسم لقامت الحجة عليهم (قوله لانه يلزم ان يكون مجزوما اه) اى بالاطلاق العام على ماهو المتبادر من القضية الغير المصرحة بجهة اوغير مجزوم دائما لانه القابل للاطلاق العام فاندفع ماقيل ان الشرط اذا كان ماضيا لم يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم الا ان يتكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب عدم كونه مجزوما (قوله واما معنى اه) بيان لفائدة قوله لفظا ومعنى لانه اذا روعى جهة المعنى فالقسم والشرط قيدان للجواب اوردا للتحقيق والتوجيه فيكون جوابا لهما واذا كان اعتبار احدهما مقدما على الاخر يفيد ان يكون جواب احدهما مقيدا

وجواب الاخر مطلقا فاندفع ماقيل ان جواب الشرط مجموع القسم وجوابه لا مجرد الجواب على عكس ما اذا كان الجواب للشرط فان جواب القسم معنى حينئذ مجموع الشرط والجزآء ثم ان هذا القائل بعد نفى كونه جواب القسم معنى لان الجواب مجموعهما اعترف بكونهما جواب الشرط معنى فبين كلاميه تدافع (قوله لا كرمنك) فانه روعى فيه شرائط القسم من دخول اللام ونون التأكيد وهذا معنى كون الجواب له لفظا (قوله اى تقديم غير الشرط) فقوله غير عطف على الشرط لا على التقديم فان غير تقديم الشرط اعنى تأخره لا يستلزم التوسط ويجب ان يكون ذلك الغير يطلب الجزآء اعنى المبتدأ قبل النواسخ او بعدها نص عليه فى الرضى وشرح التسهيل (قوله جاز ان يعتبر القسم) فيراعى فيه لزوم عدم الجزم ودخول نون التأكيد اذا كان مضارعا مثبتا (قوله وان يعتبر الشرط) فيجزم ولا يدخله النون (قوله ويحتمل ان يكون المعنى اه) قيل لا يصح ذلك لانه صرح الرضى بوجوب اعتبار الشرط فى صورة تقدمه على القسم والمثال الثانى ليس لالغاء الشرط بل الشرط معتبر كما فى القسم الا ان اعتبار القسم بجعل الجملة التى بعد القسم جوابا له واعتبار الشرط بجعل المجموع جوابا له ولا مانع من القول باعتبار الشرط لانه لم تفت رعاية ما يراعى فى جوابه لان الجزآء المضارع المثبت يكون بالفاء او بدونه فترك الفاء ليس علامة الغاء الشرط وفيه بحث لان الفاء واجب عند اعتبار الشرط اذا جعل المجموع جوابا له نص عليه فى اللباب وغيره وان جعلت الجملة التى بعد القسم جوابا كما يشير اليه قوله لان الجزآء مضارع مثبت لزم الجزم ولا يجوز دخول نون التأكيد لانه اذا كان هذا المثال مثالا لاعتبار الشرط والقسم فاين مثال الغاء القسم وما زعم من مخالفته لكلام الرضى فباطل لان الغاء الشرط بالنسبة الى جواب القسم لا ينافى جواب اعتباره بالنسبة الى مجموع القسم والجواب ولما لم يكن مقصود المصنف الا بيان الالغاء والاعتبار بالنسبة الى جواب القسم لم يورد فى المثال الثانى الفاء مع وجوبه ولم يقل ان أتيتنى فوالله لا تينك فالمثال المذكور مرضى لمجرد الايضاح واعلم ان المصنف اورد الامثلة تنبيها على ان اطراد القاعدة المذكورة انما هو فى ان وما يتضمن معناها من اسماء الشرط دون

لو ولولا فانه وان اطرد فيه تقديم القسم على الشرط وغيره لتعيين الجواب حينئذ للقسم لا يطرد فيهما حكم التوسط لتعيين الجواب حينئذ للشرط لوجوب اعتبار الشرط فى صورة التقديم كما مر ولا يمكن جعل المجموع جوابا لان جوابهما لا يكون الا جملة خبرية (قوله فيكون اعتبار التقديم والجواز اه) اللف والنشر على ما ذكر متعدد على سبيل التفصيل والاجمال ثم ذكر ما لكل من آحاد المتعدد من غير تعيين ثقة على ان السامع يرده اليه والاول اما على ترتيبه بان يكون الاول للاول والثانى للثانى او على غير ترتيبه وهو ضربان معكوس الترتيب او مختلط الترتيب كذا فى المطول فلا بد فى النشر من اشتماله على ما يتعلق بكل واحد من المتعدد والترتيب ثم ان ههنا لفين لف تقديم الشرط وغيره ولف جواز الاعتبار والالغاء بان اعتبر مجموعهما لفا واحدا ومجموع المثالين نشراله فلا شبهة فى كونه نشرا لكنه نشر على ترتيب غير اللف وهو ظاهر وان اعتبر كل واحد لفا على حدة فلا شئ من المثالين نشرا لواحد منهما فضلا عن ان يكون على ترتيب اللف او على غير ترتيبه اذ ليس فى المثال الاول اثر من تقديم الشرط المذكور فى اللف الاول ولا فى المثال الثانى اثر من الغاء القسم المذكور فى اللف الثانى بل كل واحد منهما مثال لبعض اللف الاول ولبعض اللف الثانى ولا يدفع هذا الاشكال ما قاله المقصرون لحل هذا المقال ان المراد بالنشر جزؤه لانه على تقدير التسليم كيف يصح ان يقال انه على ترتيب اللف او على غير ترتيبه والحال ان المذكور فيه واحد من كل لف الا ان يقال ان المراد على نحو ترتيب اللف بكونه مثالا للجزء الاول وعلى غير ترتيبه بكونه مثالا للجزء الثانى ولا يخفى سماجته وعندى ان اللفين المستفادين من شرطية التوسط تقديم الشرط مع الاعتبار والالغاء وتقديم غير الشرط معهما وان المثالين من صنعة الاحتباك حذف من الاول ولا شك بقرينة الثانى ومن الثانى بقرينة الاول كما قيل فى قوله تعالى الم يروا انا جعلنا الليل ليسكنوا فيه والنهار مبصرا اى لتبتغوا من فضله ولا شك حينئذ فى اشتمال المثالين على الامور الثلاثة فيكون اللف والنشر على حقيقته ولبعض الناظرين ههنا خيالات لا يليق ان تسمعها الاذن الكريمة اذا تقرر هذا فنقول على المعنى الاول اى اعتبار القسم والغاء القسم يكون المثال الاول باعتبار

تقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم اى لالغائه واعتباره نشرا على ترتيب
اللف لانه مثال باعتبار انا والله الذى هو اول فيه لتقديم غير الشرط هو ثان
فى اللف وباعتبار آتك الذى هو ثان فيه لالغاء القسم الذى هو ثالث فى اللف
وباعتبار لا آتيك المقدر الذى هو ثالث فيه لاعتبار القسم الذى هو ثالث فى اللف
(قوله وجواز اعتباره) وعدم اعتباره على غير الترتيب تمام من كون الاول
منه مثالا للثانى اللف وباعتبار جوازه على ترتيبه لكون آتيك المذكور ثانيا
مثالا لاعتبار الشرط المذكور ثانيا فى اللف ولا آتيك المقدر ثالثا مثالا لا آتيك
المذكور ثالثا (قوله اشار الى اشتراط المضى فى الشرط) والجزاء المعنوى وعدم
عمله فيهما (قوله نشر على ترتيب اللف) لكون ان ان اتيتنى الاول من المثال
مثالا لتقديم الشرط الاول من اللف ولا آتيك المذكور ثانيا فيه مثالا لاعتبار
القسم المذكور ثانيا فى هذا اللف ولا آتيك المقدر ثالثا مثالا لا آتيك المذكور ثالثا
(قوله فالنشر باعتبار الاول) اى لتقديم الشرط على ترتيب اللف لكون الاول
مثالا لما هو الاول منه فى اللف (قوله وباعتبار الثانى) اى جواز الغاء الشرط
وعدمه على غير ترتيبه لكون لا آتيك المذكور ثانيا مثالا للالغاء المذكور ثالثا
فى اللف وآتيك المقدر ثالثا لعدم الغائه المذكور ثانيا هذا حل عبارة الشارح
موافقا للنسخ المتداولة وقيل ان الفاضل اللارى لتوجيه الشارح له باصلاح
خلل وجد فى بحث الفعل لعدم مساعدة وقت الشارح بنظره ثانيا زاد لفظ
الغير فى ثلاثة مواضع الاول قوله كلاهما نشرا على ترتيب اللف والثانى قوله
فهو باعتبارهما نشر على ترتيب اللف والثالث قوله فالنشر بالاعتبار الاول على
ترتيب اللف واسقطه من قوله وبالاعتبار الثانى على غير مرتبه ورأيت نسخة
فى آخرها هذه نسخة قوبلت على نسخة مقروءة على الشارح فرأى عليه من
ضعف هذا الشرط لاجله عند الفاضل اللارى موافقا بهذا التصحيح قد كتب
فى المواضع الثلاثة منها لفظ الغير فى الحاشية وعلم بعلامة العين وضرب الخط
على لفظ الغير وانت بعد احاطتك بما قلنا ظهر لك ان لفظ الغير لازم فى الموضع
الاول دون غيره وان اسقاط لفظ الغير لا وجه له (قوله اختلاف بين اعتباريه)
اى اعتبار كل من المثالين اعتبار التقديم واعتبار جواز الشرط فى كون
احدهما على ترتيب اللف والآخر على غير ترتيبه كما عرفت وتفسير الاعتبارين

باعتبار اللف والنشر سهو (قوله بخلاف المعنى الاول) فان الاعتبارين فيه
متفقان كلاهما على غير ترتيب اللف فى المثال الاول وعلى ترتيب اللف فى المثال
الثانى (قوله يقتضى تقديم اه) اى كون النشر فى المثال الثانى على ترتيب
لفه على المثال الاول لان النشر على ترتيب اللف اظهر منه على غير ترتيبه
(قوله اراد اتصال اه) فلذا قدم المثال الاول لانه حينئذ يكون مثال الغاء
القسم متصلا به (قوله على تقدير تقدم اه) واما اذا ذكر مثال كل من اللفين
بجنبه بان يقال اذا توسط القسم بتقديم الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى نحو
ان اتيتنى والله لا آتيك وكذا ان توسط بتقديم غيره نحو انا والله ان تاتنى آتك
يحصل اتصال المثال بالممثل له بتمامه (قوله من حيث مثالهما) حال من
نشريهما قيد بذلك لانه اذا اعتبر من حيث انهما مثال لمجموع اللفين كان
الاتصال حاصلا بتمامه (قوله نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم)
وان اطعتموهم انكم لمشركون اورد المثالين اشارة الى ان الجواب للقسم سواء
كان هناك لام موطئة اولم يكن ردا على من قال ان قوله انكم لمشركون
جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما لان حذف الفاء من الاسمية الخبرية
يكون فى ضرورة الشعر (قوله كملفوظ فى صدر الكلام) قيد الملفوظ
بذلك لان المقدر لا يكون الا فى صدر الكلام (قوله اولى) لانه اكثر استعمالا
قال الرضى فى بحث اما نحو ان ضربتنى اكرمك بالجزم اكثر من ان ضربتنى
فاكرمك (قوله يلزم الاتيان بالفاء) وخص الفاء بالذكر لانه الاصل والا فاللازم
مثل الفاء او اذا المفاجأة وهذا اللزوم فى السعة واما فى الشعر فيجوز نحو من
يفعل الحسنات الله يشكرها (قوله اما) بالفتح والتشديد وقد تبدل ميمها الاولى
ياء استثقالا للتضعيف وهى حرف شرط وتفصيل وتوكيد كذا فى المغنى وتفسير
القاضى وفى الرضى انها حرف شرط وتفصيل وقد تحذف ويطرد ذلك اذا كان
ما بعد الفاء امرا او نهيا منصوب به او بمفسره نحو وربك فكبر (قوله او اجماله
فى الذهن اه) كما اذا ابتدأت بقولك اما زيد تعلم المخاطب بمجيء اخوتك (قوله
يعنى واما الذين ليس فى قلوبهم اه) جعل ذكر القيد قرينة على تقديره ولم يجعل
قوله والراسخون فى العلم يقولون آمنا به كما فى المغنى لانه لا يتجه على تقدير عدم
الوقف على الا الله وكذا لم يجعل قسيما له بحذف اما كما فى التوضيح لان حذف

امامع حذف الفاء لم يوجد فى كلامهم (قوله للزوم الفاء) فانها لا يجوز
ان تكون عاطفة اذ لا يعطف الخبر على المبتدأ ولا زائدة لعدم لزومها فهى
سببية فتدل على كونها للشرط وانما قال للزوم الفاء ولم يقل لدخول الفاء
لان الدخول لا يدل على تضمن معنى الشرط لجواز ان يكون اجرآؤه مجرى
الشرط كما فى حين واذ واذا نحو زيد حين لقيته واذا القيته فاكرمه (قوله وسببية
الاول) اى قصد السببية (قوله والتزم حذف فعلها) لكثرة استعمالها
فى الكلام ولكونها للتفصيل لتكررها ولكونه فعلا عاما على طريقة واحدة
فى جميع المواضع كتعلق الظرف المستقر (قوله وبين فائها) فيه اشارة الى لزوم
الفاء فى جوابها لفظا او تقديرا ولا تقدير الا فى ضرورة الشعر او مع تقدير قول
مع الجواب لدلالة المقدر عليه نحو قوله تعالى واما الذين كفروا أفلم تكن آياتى
اى فيقال لهم أفلم تكن آياتى الاية وفيه اشارة الى انه لا يفصل بجملة تامة
وقد يفصل بجملة ناقصة وهى جملة الشرط نحو قوله تعالى واما ان كان من
المقربين فروح وريحان الاية وقد يفصل بجملة الدعاء اذا فصل بين اما وجملة
الدعاء بمعمول الشرط نحو اما اليوم رحمك الله فلا اضعت كذا او بمعمول
جوابها نحو اما زيدا رحمك الله فاضرب كذا فى شرح التسهيل (قوله جزء مما
فى حيزها) وهو الجزء الذى هو ملزوم فى قصد المتكلم سوآء كان فى عمدة او فضلة
ليكون المعروض كالشرط الذى هو الملزوم فى جميع الكلام ويحصل ما هو
الغرض من الملازمة المذكورة بين الشرط والجزآء مثال الغرض من قولنا
اما زيد فذاهب لزوم الذهاب لزيد بسبب لزومه لوجود الشئ فى الدنيا واذا افتى
افاد ذلك (قوله اى حيز فائها) رعاية لقرب المرجع او حيز اما رعاية لاتحاد
الضمائر فى المرجع (قوله لان حيز الفاء ايضا حيزها) لان بعد حذف الفعل
لا يمكن التعريض الا بعد اقتران الفاء مع اما فحيزها حيزها فاندفع ما قيل
لا يجوز التعريض عما فى حيز اما مطلقا اما اذا لم يكن فى حيز الفاء فالتعويل على
الوجه الاول (قوله بحال تجويز تقديم اه) اى بعد اسقاط الفاء (قوله وهذا
مذهب سيبويه) هكذا فى العباب وفى الرضى وشرح التسهيل ان هذا مذهب
المبرد وقال فيه ان مذهب سيبويه ما ذهب اليه المازنى وفى المفتاح وشرح
ديباجة المصباح انك اذا قلت اما زيدا فانى ضارب فهذا غير جائز عند الجميع

الا عند ابى العباس المبرد فانه اجاز نصب زيد بضارب (قوله فجعل سيبويه
لأما خاصية اه) اى فحكم بان لها خاصية تصحيح تقديم ما يمتنع تقديمه لحصول
الفوآئد المذكورة من تحقيق الكلام بحذف الشرط وقيام ما هو الملزوم
حقيقة فى قصد المتكلم مقام الملزوم الادعائى واشعار خبر واجب الحذف بشئ
آخر وعدم توالى حرف الشرط مع حرف الجزآء (قوله عملا مطلقا) جعل عملا
صفة مصدر محذوف مبنى للمفعول ولم يجعله ظرف زمان اى فى جميع
الاوقات رعاية للمقابلة بينه وبين التفصيل الاتى فانه لا فرق بين جواز التقديم
وامتناعه (قوله مهما يكن من شئ) مهما اسم ما لا يعقل سوى الزمان
ويكن تامة فاعلها الضمير المستتر الراجع الى مهما ومن شئ بيان لمهما لزيادة
التعميم كما فى قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وجعلها زائدة على قول
الاخفش او استغراقية باعتبار الحال وهم (قوله واقيم اما مقام مهما) فيه رد على
من قال ان اصلها مهما بالقلب المكانى وابدال الهاء بالهمزة لان الاسم
لا يصير حرفا بالقلب والابدال كذا قالوا وفيه انه انما يتم لو اعترف هذا القائل
بحرفيتها اما لو قال ببقاء اسميتها كما قال بعضهم ان اصل اما اى ما فاى كلمة
الشرط وما ابهامية معناها شئ او حالة تقديره اى شئ او حالة فلا (قوله ووسط
يوم الجمعة) الذى هو الملزوم فى قصد المتكلم لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزآء
فى اللفظ فانه يوهم ذكر المعطوف بدون المعطوف عليه والمسبب بدون السبب
(قوله اصلا) لا بدون مانع آخر ولا معه (قوله وهذا القائل اه) فى شرح
التسهيل وهو الحق وهو مذهب سيبويه واليه رجع المبرد وفى الرضى ليس
بشئ لانه اذا جاز التقديم للغرض المذكور مع المانع الواحد فلا بأس بجوازه
مع مانعين او اكثر لان الغرض منفهم ويجوز لتحصيل الغاء مانعين فصاعدا وفيه
ان انتفاء الغرض المذكور مطلقا ممنوع انما الغالب على هذا التقدير اقامة
اللزوم القصدى مقام اللزوم الادعائى وفواته غير مضر لان المقصود تأكيد
وقوع الجزآء وهو حاصل (قوله هذا تقرير الكلام اه) اذا كان المتوسط
ما سوى الظروف من المفاعيل كالمفعول به فى قوله تعالى واما اليتيم فلا تقهر
فجريان التقدير الثانى فيه محل بحث فانه لا يصح ان يقال مهما يكن اليتيم
على ان اليتيم معمول لفعل الشرط (قوله مهما يكن زيد اه) على ان مهما

لعموم الاحوال والعائد محذوف اى اى حالة يوجد زيد عليها فهو منطلق وكذا
فى تقدير مايذكر مجهولا ومعلوما على ماسيجيء فلا يرد ماقيل انه لاتصح هذه
التقادير لانه لابد من رابط فى جملة الشرط ولا رابط الا ان يجعل مهما بمعنى
الوقت وهو مردود على مانص عليه الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى مهما
تأتنا به من آية اوقليل على ماجوزه ابن مالك فى التسهيل وغيره مستدلا
بقول حاتم وانك مهما تعط بطنك سؤله * وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا
زادابنه بانه لااستشهاد فيه اى لصحة تقديرها بالمصدر اى اعطاء قليل اوكثير
(قوله واما تقديره) اى على المذهب الثانى مبتدأ وقوله تقديره عطف عليه
وقوله فوجهه غيرظاهر خبره والجملة استئنافية (قوله على ان يكون
زيد اه) ومهما عبارة عن الاحوال والرابط محذوف اى اى حالة يذكر زيد
عليها (قوله مهما تذكر يوم الجمعة) فلابد فيه اى فى الجزاء كما لايخفى (قوله
منصوبا) لانه مفعول والرابط محذوف اى مهما عبارة عن الاحوال (قوله
فوجهه غيرظاهر) لعل وجهه ظاهر لجريانه فى قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر
بخلاف تقدير يكن كما سبق لكنه غيرجائز فى المفعول به والحال والجار
والمجرور كما لايخفى (قوله مع انه يوهم اه) انما قال يوهم لان المقصود فى التقدير
بيان وجه الاعراب فى صورة الرفع والنصب الواقعين فى الاستعمال
وليس متفرعا على التقدير لكن نقول المقدر فى الحالتين يوهم ان الاعراب
تابع للتقدير ومن هذا ظهر ان الايهام فى تقدير مهما يكن وقد قيل لان المقدر
فى جميع الصور واحد والاعراب غيردآئر باختلاف التقدير فتدبر (قوله
كلا) مذهبه انها بسيطة وقال ابن يعيش انها مركبة من كاف التشبيه ولام
مشددة تخرج من التشبيه (قوله ردعا لك) اى عن المعاودة الى مثل ذلك القول
وقد تكون زجرا عن فعل فيه الممنوع كقولك لمن يذم عالما كلا ولابد فيها من
تقدم كلام يردبها سوآء كان من كلام من يتكلم بها على سبيل الانكار كقوله
تعالى يقول الانسان يومئذ اين المفر كلا اوعلى سبيل الحكاية كقوله تعالى
قال اصحاب موسى انا لمدركون قال كلا او كلام غيره كما فى مثال الشرح
ويجوز الوقف عليها لانها ليست من تمام مابعدها اى ليس الامر كذلك
اشارة الى ان الفعل الذى هى من تمامه محذوف لان الحرف لايستقل كذا

فى الرضى وفيه انه زجر عن كلام سابق فيكفى لتعلقها الا ان يقال انه مغير
والمغير يكون سابقا فلابد من التقدير (قوله وقد يجيء بعد الطلب اه) فى الرضى
ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى رب ارجعون لعلى اعمل صالحا فيما
تركت كلا والظاهر ماذكره الشارح لان المقصود نفى اجابة الطالب الى مسئوله
لازجره عن الطلب (قوله وقد جاء بمعنى حقا اه) فحينئذ يكون يجرى مجرى
القسم فيجاب باللام كما فى الاية المذكورة وقد لايكون كذلك كما فى قوله تعالى
كلا بل يحبون العاجلة (قوله والمقصود منه تحقيق الجملة) اما الجملة السابقة
فيصح الوقف عليها او اللاحقة ولذا لايكون بعد كلا بمعنى حقا كسر أن
بل هو مفوض الى قصد المتكلم فان اراد تأكيد مابعدها فالفتح وان اراد
استئناف مابعدها فالكسر (قوله جاز ان يقال انه اسم) فى المغنى انه بعيد لان
اشتراك اللفظ فى الاسمية والحرفية قليل ومخالف للاصل (قوله يدنى اه)
دفع لما يقال اذا كان اسما فلم لاينون واعلم انه وقع فى القرءآن كلا فى ثلاثة
وثلاثين موضعا ولايصح فى جميعها كونها للردع فزادوا معنى ثانيا فقال
الكسائى انه قد يكون بمعنى حقا وقال حاتم يكون بمعنى ألا الاستفتاحية وقال
نصر بن اسمعيل يكون جوابا بمنزلة اى ونعم (قوله تاء التأنيث الساكنة)
اى فى الاصل ولذا لم يعد اللام فى رمتا بخلاف لم يبيعا وبيعا فانها قبل الالف
متحركة فى الاصل فلذا يحذف العين فيهما لاجل السكون العارض لان امر
المخاطب فى الاصل مضارع ولذا لم يعدوا امر المخاطب من المبنى الاصل
واما نحو قل الحق فانما لم تعد العين المحذوفة لان الحركة ليست كاللازمة
بخلاف بيعا (قوله لا المتحركة) اى ليست المتحركة معدودة فى الحروف لانها
مختصة بالاسم حتى صارت كالجزء واجرى الاعراب عليها فبين احكامها بتبعية
بيان المؤنث فى بحث التذكير بخلاف الساكنة فانها غير مختصة بالفعل
فانها تدخل الحرف ايضا كما فى ثمة وربة نص عليه فى المغنى فهى كلمة برأسها
فلذا عدت حرفا وبين احكامها استقلالا وماقيل فلولم يقيد بالساكنة لم يصح
قوله وتلحق الفعل الماضى ففيه ان قوله تلحق الفعل الماضى متفرع على
تقييده بالساكنة فكيف يكون ذلك موجبا للتقييد والمراد بالمتحركة ماتكون
لمجردا لتأنيث فلا يرد تاء فعلت للمخاطبة لانها ضمير الفاعل مع التأنيث (قوله

فاعلا كان اه) بيان لفائدة التعبير بالمسند اليه دون الفاعل يعنى يشمل مفعول مالم يسم فاعله فانه ليس فاعلا عند المصنف كما مر (قوله قبله من اول الامر) اى قبل العلم بكونه فعلا ماضيا فان صيغة الفعل الماضى قد تكون على زنة الاسم والحرف والامر نحو فاذا قيل انت علم قبل التأمل فى معنى الكلام انه صيغة الماضى (قوله لانهما كالحرف الاخير اه) اما تاء الاسم فلجريان الاعراب عليه واما تاء الفعل فلشدة اتصاله به بحيث لا يمكن تلفظها بدونه ولذا قدمت على الفاعل المؤنث قصدا وههنا مذكورة تبعا للحكم السابق اعنى لحوقها لتاء التأنيث المسند اليه فانه يتبادر منه الوجوب فى جميع الصور فاخرج منه هذه الصورة فكانه استثناء منه ولذا اكتفى بهذا القدر ولم يستوف بيان جميع صور الالحاق (قوله واما الحاق الخ) استئناف لدفع كون علامة التثنية والجمع كتاء التأنيث فى الحاق التثنية على كون المسند اليه مثنى ومجموعا وفى عدم تقييد الالحاق بالماضى اوبالفعل اشارة الى عموم الحكم الى الحاقها باى شئ تلحق من الماضى والمضارع والصفة (قوله لعدم احتياجها) اى التثنية والجمعين (قوله غالبا) احتراز عما اذا كانت مدغمة اومحذوفة لالتقاء الساكنين وعن من وما اذا كانتا عبارتين عن الجمع من غير فائدة احتراز عن نعم رجلا وربه رجلا وباب التنازع (قوله فليست بضمائر) يدل عليه ايراد الواو لغير العقلاء فى اكلونى البراغيث واستعمال النون للرجال فى يعصرن السليط اقاربه والتأويل تكلف واليه اشار المصنف بقوله واما التعبير بلفظ العلامة والى ان الضعف على تقدير القول بالعلامة (قوله ولا منع) ظاهره يشعر بان هذا قول الشارح الرضى والمذكور فى المغنى ان القول بكونها علامة مذهب سيبويه وقيل هو اسم مرفوع على الفاعلية ثم قيل ما بعدها بدل منها وقيل مبتدأ والجملة خبر مقدم وفى شرح التسهيل ان هذا ليس بممتنع اذا كان سمع مثل ذلك عن اصحاب اللغة المذكورة واما ان يحمل جميع ذلك على ان الالف والواو فيها ضمائر فغير صحيح بل الصحيح انها حروف دالة على التثنية والجمع نقل ائمة اللغة انها لغة قوم طى اوازدشنوءة حكى البصريون ان اصحاب هذه اللغة يلزمون العلامة ابدا ولا يفارقونها ولو كانت ضمائر كما ذهب اليه البعض لما اختص به قوم دون قوم انتهى ومن البين

ضعف قول الرضى (قوله ما مر) من التوضيح والتعبير يرد على التوجيهين حمل ما وقع فى التنزيل من قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا وقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وما فى الحديث الصحيح يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار (قوله فى الاصل مصدر نونته) هكذا فى العباب فان قلت هذا اللفظ ليس مما استعمله العرب وانما هو من مولدات اهل العرف فما معنى كونه فى الاصل مصدرا قلت انهم اشتقوا لفظ التنوين من النون بمعنى جعل الشئ بمعنى ما صيغ منه نحو امرته اى جعل الشئ ذا نون بادخاله عليه فقوله اذا دخلت عليه بيان لحاصل المعنى ثم نقلوه الى النون المخصوص ثم اشتقوا منه التنوين بمعنى جعل الشئ ذا تنوين كما وقع فى الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا والتنوين يختص بالاسم وتنوينا مفعول مطلق بمعنى جعله ذا تنوين كما فى التاج التنوين منون كردن اسم فما قيل انه مخالف للصحاح وانه يفهم منه انه متعد الى مفعولين سهو (قوله فسمى ما به ينون الشئ) الباء للسببية اوللآلة اى ما يجعل الشئ ذا نون بادخاله عليه (قوله اى بذواتها) اى مع قطع النظر عما هو خارج عنها بان يكون وضعها على السكون فلا يرد نحو محسن وصائن لان سكونها بواسطة انتفاء موجب التحريك على ان الوقف غير السكون فانه قد يكون بغيره (قوله فلا يضرها) اى التنوين الحركة العارضة فالمتحركة ساكنة فى الاصل فلا يرد ان التنوين جامع لخروج النون المتحركة (قوله شاملة نون من اه) قيل ان المراد نون هى كلمة وان الكلام فى قسم الحرف بمعنى شمول ذلك وفيه ان التخصيص بالكلمة يخرج بعض اقسام التنوين منه وكون الكلام من قسم الحرف يكفى كون بعض اقسامه حرفا (قوله اى آخر الكلمة) اراد به ما تنتهى اليه الكلمة فيدخل فيه تنوين قائمة وبصرى وقاض (قوله تطفلها لها فى الوجود) بان تتبعها فى الوجود والعدم يشير اليه تشبيه تطفل العارض للمعروض فلا يرد ان تفسير التبعية بالتطفل يوجب اخراج تبع حركة الاخر نون التأكيد ايضا (قوله من غير تخلل شئ) كما هو الظاهر من تبعية شئ لشئ والتخصيص بالحرف خلاف الظاهر (قوله متخللة بين اجزاء اه) لان الحركات لعارض حروف المد واللين يتلفظ بها بعد تلفظ الحرف الا انه لقصر زمان تلفظها يتوهم انه يتلفظ بها مع الحرف

(قوله للتمكن) يدل على تمكن الاسم وبقائه على الاصل وهو الانصراف (قوله امكنية الكلمة) اى كونها امكن فى التمكن لان غير المنصرف ايضا متمكن فى الجملة ويسمى الاسم امكن فهو افعل من التمكن على الشذوذ كذا فى شرح التسهيل ولك ان تجعله من المكانة لعراقته ببقائه على الاصل وان تجعله من المكان على الشذوذ (قوله لم يشبه الفعل اه) لم يقل لم يشبه الحرف والفعل كما فى عامة الكتب لان الامكن فى مقابلة غير المنصرف والتنوين فارق بينهما (قوله بالوجهين) فلا ينصرف لمشابهة بوجه آخر كضارب (قوله معناه) ان يتصور صورته للضرورة والتناسب فهى داخلة فى تنوين التمكن وليس قسما سادسا كما عده بعضهم (قوله بين المعرفة والنكرة) من الاسماء المبنية عند القوم حيث قالوا انه يختص بالصوت واسم الفعل ويطرد فى ما آخره ويه (قوله الآن) اى الزمان المتصل بزمان المتكلم بصه (قوله واما التنوين اه) انما خص المثال بخصوصه اى بالنكرة المبنية لان غير المنصرف اذا دخله التنوين بعد جعله كالنكرة فى عدم التعيين سواء بسبب اولا ليس تنوينه للتنكير بل للتمكن لانه الزائل بموانع الصرف فاذا زال المانع عاد بخلاف سيبويه فانه كان مبنيا فاذا نكر يدخل فيه تنوين التنكير (قوله لا ارى منعا) اى لا اظن منعا فيجوز ان يكون تنوين احمد وابراهيم بعد التنكير للتنكير والتمكن معا فانه يدل عليهما (قوله فاذا جعلته اه) دفعا لما قال من انه لو كان للتنكير لما بقى فى نحو رجل بعد العلمية وفى بعض نسخ الرضى واما التنوين فى نحو رب احمد وابراهيم فلم يتمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم منصرف (قوله وانا لا ارى اه) فعلى هذا قوله واما التنوين اه فكلام من قبل نفسه وانا لا ارى عطف عليه وعلى النسخة التى نقلها الشارح كلام من قبل القوم وانا لا ارى استئناف من قبل نفسه ولك ان تحمل كلام القوم على ما اختاره الرضى كما لا يخفى (قوله عوضا عن المضاف اليه) لم يقل عوضا عن حرف اصلى كجوار وزائد كجندل فان تنوينه بدل من الف جنادل او مضاف اليه لان كون التنوين فيهما للعوض مختلف فيه فعند المبرد تنوين جوار للصرف وعند ابن مالك تنوين جندل للصرف وليس ذهاب الالف الدالة على الجمعية كذهاب اليا من جوار وفى تخصيص الامثلة باذ وكل

وبعض اشارة الى اختصاصه بهذه الكلمات (قوله لتعاقبهما اه) بيان لوجه التناسب بينهما ليصير احدهما عوضا عن الآخر (قوله لزالت للعلتين) ولذا سميت بمسلمة زال تنوينها وقال الزمخشرى انها تنوين الصرف وان سمى به لضعف تأنيثه لعدم تمحض تائه للتأنيث لانها مع الالف علامة الجمع ولا يصح تقدير تاء فيه غيرها لان اختصاص هذه التاء بجمع المؤنث يأبى عن ذلك كتاء اخت وبنت مع ان التاء فيهما بدل من الواو ويمنع عن تقدير تاء اخرى (قوله لانها معنى مناسب اه) لمشاركته النون فى كون كل منهما علامة تمام الاسم فقط من غير دلالة على شئ آخر (قوله اواخر الابيات) فى القاموس البيت من الشعر والمدر وبيت الشاعر والمصاريع جمع مصراع ومصراعا البيت معروفان ومصراعا البيت من الشعر شبها بمصراعى الباب لاستوائهما كذا فى شمس العلوم والمصراعان من الابواب والشعر ما كانت قافيتان فى بيت وبابان منصوبان ينضمان جميعا مدخلهما فى الوسط منهما وصرع الشعر والباب جعله مصراعين كذا فى القاموس ولعل استعمال هذين اللفظين فى الشعر بطريق التشبيه (قوله لتحسين الانشاء) اى قراءة الشعر يقال انشد الشعر قرأه (قوله لانه حرف اه) تعليل لما يستفاد من السابق اى سيجئ (قوله ما يلحق اه) اى تنوين الترنم لان الترنم فى اللغة التغنى وحرف يسهل به ترديد الصوت فى الخيشوم لكونهما اعنى الحرف والترديد فى الخيشوم من اسباب حسن الغناء فلذا سمى المغنى مغنيا لانه يغنى صوته اى يجعل فيه غنة والاصل مغنن بثلاث نونات ابدلت الثالثة ياء فمعنى تنوين الترنم لتحصيل الترنم هذا ما ذهب اليه ابن يعيش واختاره المصنف فى شرح المفصل وقال غيره سمى تنوين الترنم لانه يلحق لترك الترنم من المد (قوله وانما اعتبروا اه) يعنى ان محل ترديد الصوت فى الخيشوم هو الاخر فلذا اعتبروا لحوقه بالاخر (قوله وان كان) اى لحوق ما لحق اواخر الابيات لانه محل التغنى اه فاللاحق فى الوسط واقع لا فى محله فلذا لم يعتبروه وفيه بحث لان لاصحاب التغنى فى كل نوع من الغناء مقامات للصوت من قصره وترديده وخفته وثقله لو عدلوا عنها فات حسن ذلك سواء كان فى الآخر او فى الوسط لان اختلال النغم يحصل بالتنوين الغالى مطلقا ولانه قد يكون آخر المصراع وللبيت تعلق بما بعده

فيحتمل التنوين حينئذ بفهم المعانى (قوله القافية المطلقة) القافية عند
الخليل مدآخر حروف البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التى قبل ذلك
الساكن ويروى عنه ايضا ان المتحرك قبل ذلك الساكن هو اول القافية
مشتقة من القفو وهو التبعية لان القوافى يجيء بعضها اثر بعض والروى
هو الحرف الذى تبنى عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية اونونية
مثلا من رويت الحبل اذا فتلته اورويت البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل
الذى تجمع به الاحمال اومن الرى لان البيت يروى عنه فيقطع (قوله لاطلاق
الصوت) فى الصراح الاطلاق رها كردن (قوله بابدال حروف الاطلاق)
والجامع كونهما من حروف الزوائد ولزوم السكوت (قوله اقلى اللوم اه)
فى بعض الروايات فقولى ان اصبت لما يدل عليه بيان المعنى والبيت لجرير اراد
ياعاذلة اقلى لومك وعتابك على ما افعله وتأملى فيما افعله فقولى لقد اصاب جرير
فيما فعل وانصفى ولا تكابرى وفيه ان عاذلته على الخطأ فيما تقول كذا
فى شرح ابيات المفصل وحينئذ لقد اصاب مفعول قولى والشرط متخلل
فى اجزاء ما دل على الجزاء (قوله وحصل باشباع فتحها اه) الاشباع
لتحصيل الوزن فلا بد منه والتعويض عند التغنى فما قيل لا وجه لتحصيل
المدة بالاشباع ثم ابدالها بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن
تحصيلها بالاشباع ليس بشئ (قوله وقاتم الاعماق اه) البيت لرؤبة القاتم
المظلم العمق بفتحتين وبالضم ما بعد من اطراف المفازة والجمع اعماق والخاوى
الخالى والمخترق بفتح الراء وكسر القاف الممر والطريق وقيل مهب الريح
يخترقه والاعلام جمع علم وهو ما يهتدى به فى الطريق والخفق بالسكون
الاضطراب يقال خفقت الدابة والقلب والسراب اذا اضطرب حرك للضرورة
والمراد به السراب الخافق نعت بالمصدر والمعنى رب مفازة مظلمة الاطراف خالية
الممر لم يسكنها احد ولا تميز فيها اعلام لظلمتها اولغمومها لماعة السراب وجواب
رب محذوف اى قطعته (قوله بالفتح والكسر) كما تقرر فى تحريك الساكن
ان الاصل فيه الكسر والفتح للخفة وقدم الفتح اشارة الى اولويته لان الغالى
زائد فى اصله والكسر يزيل الثقل (قوله بل هو موضوع لغرض الترنم) وذلك
لان المقصود منه حصول الترنم فى الخارج لا افهام معنى الترنم وحصوله

فى الذهن

فى الذهن (قوله قد تساهل وتسامح) بتنزيل الغرض من الشئ منزلته معناه نفى
اعتبار الوضع فى بعضها ايضا تأمل وهو تنوين المقابلة فان المقصود من
الحاقها تحصيل المقابلة لافادة المقابلة للمخاطب بخلاف تنوين التنكير فانه
لافهام عدم تعيين مدخولها وتنوين العوض فانه قائم مقام المضاف اليه
الدال على المعنى فيفهم معنى المضاف اليه بالواسطة وتنوين التمكن فان
المقصود منه افهام كونه منصرفا لا تحصيله فمعنى قوله وهو للتمكن اه انه
يجيء للتمكن وغيره ليشمل المعنى والغرض والحق ان الكل فوائد التنوين
كما تدل عليه عبارة التسهيل فانه قال التنوين نون ساكنة تزاد فى آخر الاسم
تبيينا لبقاء اصالته اولتنكيره اوتعويضا اومقابلة لنون جمع المذكر اواشعارا
بترك الترنم فى روى مطلق فى لغة تميم (قوله اى التنوين) بشرط بقائه على حاله
وعدم صيرورته جزأ بان جعل علما مع التنوين فانه لا يحذف (قوله وجوبا)
فالاستمرار المستفاد من المستقبل قرينة الجواب وهذا فى السعة واما
فى الضرورة فقد لا يحذف فان الضرورات تبيح المحذورات كقوله
جارية من قيس بن ثعلب * حيث لم يحذف من قيس رعاية للوزن وخرجه
ابن جنى على البدل ورد بان العرب لم تجعل ابنا فى ذلك الاصفة ولذا لم ينون الا
فى الشعر وهذا الحذف مطرد كحذفه عند اضافته بدخوله دخول اللام
وقد يحذف فيما عداه تخفيفا لالتقاء الساكنين ومنه القرآءة الشاذة احد
الله الصمد (قوله من العلم) المعرف بما سبق فيشمل اللقب والكنية ايضا (قوله
موصوفا) وصفا نحو يا بلفظ ابن المكبر فلا يحذف فى زيد بن عمرو ومشروط
الاتصال كما هو المتبادر فلا يحذف فى زيد الظريف بن عمرو ويشترط كون الثانى
مذكرا بناء على ان العرب لا ينسبون الرجل الى امه واشترط بعض المتأخرين
كونهما مكبرين وليس كذلك مضاف الى علم للاب كما هو الشائع فى الاضافى
وهو المطابق لما قاله المحدثون من انه اذا اضيف الى علم الجد لا يسقط التنوين
ولا الف الابن خطا وقيل سوآء كان للاب اوللجد واشتراط المحدثين وضع
جديد منهم فرقا بين الاضافتين وقوله آخر لبيان الواقع واللفظ المضاف
لا يكون عين المضاف اليه للفظ الموصوف وان اتحدا فى المفهوم والصدق
فيدخل فيه زيد بن زيد بمعنى زيد بن نفسه كناية عن عدم الاب كذا فى بعض

النسخ (قوله لكثرة استعمال) اى لا لتقاء الساكنين فانه لا يوجب الحذف
لجواز تحريكه بالكسرة على ماهو الاصل فى الساكن (قوله خطا بحذف
الالف) واما حذفه فى اللفظ فليس مختصا بحال حذف التنوين (قوله
وكذلك اه) فالعلم اعم من ان يكون صريحا اوكناية عنه كذا ما يجرى مجرى
العلم نحو سيد بن سيد وضل بن ضل وطاهر بن طاهر وهى بن هى (قوله
ويعلم منه) بناء على ان التقييد فى المسائل تقييد نفى الحكم عما عداه (قوله نحو
جاءنى الرجل ابن زيد) المثال الصحيح جاءنى رجل ابن زيد وزيد ابن العالم والامر
هين لان المثال الفرضى يكفى فى التصحيح (قوله وحكم الابنة اه) ولم يذكره
المصنف اكتفاء بذكر الاصل اولانه اختلافى فان منهم من منع ذلك لان
موضع الاسماء الابن حكاه ابن كيسان كذا فى شرح التسهيل (قوله فانها
لا تحذف) اى خطا حيثما وقعت اى فى موضع الالتباس وعدمه (قوله فى مثل
هذه هند ابنة عاصم) اى فيما وقعت صلة للمؤنث يجوز حذفه فلو حذف الف
ابنة لا يدرى انه لفظ ابنة فيحذف تنوين موصوفه ويسكن الباء اولفظ بنت
فيجوز فى موضعها التنوين وعدمه ولا تسكن الباء فى التسهيل والوصف بابنة
كالوصف بابن بحذف التنوين وعدمه رواهما سيبويه عن العرب الذين
يصرفون هند اونحوها فيقولون هند ابنة عاصم بلا تنوين انتهى والفرق بان
تاء التأنيث تكتب بصورتها مطولا وتاء ابنة تكتب بصورة الهاء ليس
بشئ لانه يجوز كتابة ابنت بالتاء المطولة لان كتابة الكلمة تاء بحالة الوقف
ويجوز وقف ابنة بالتاء الا ان العرف وقفها بالهاء بخلاف اخت وبنت
فانه لا يجوز وقفهما بالهاء فلذا يكتبان بالتاء المطولة فى التسهيل وابدال الهاء
من تاء التأنيث المتحرك ماقبلها لفظا اوتقديرا فى آخر الاسم المعرب اعرف
من سلامتها وقال شارحه احترز بقوله المتحرك ماقبلها من ان لا يتحرك لفظا
ولا تقديرا فلا يوقف عليها الا بالتاء نحو بنت واخت (قوله نون التأكيد)
واشار بجعله قسمين الى انهما اصلان كما هو مذهب البصريين وقال الكوفيون
الثقيلة اصل ومعناهما التأكيد وقال الخليل التاكيد بالثقيلة ابلغ (قوله
لثقلها) اى المشددة المستلزمة للحركة فلذا لم يتعرض لكيفية اصل التحريك
(قوله اى غير الف التثنية) لا يخفى انه لا يمكن ان يراد بالالف الالفان فالمراد

جنس الالف فى اى نوع كان فالاظهران يقول الف التثنية كانت اوالف
الجمع (قوله والف الجمع) اختاره الشارح رعاية لمناسبة التثنية وجعل عبارة
القوم تفسيرا له وهذا الاطلاق اخترعه الشارح لمناسبة التثنية والشائع الف
الوصل كما فى الرضى ومعنى الاضافة مافسره بقوله اى الفاصل فهى بادنى
ملابسة (قوله لشبهها فيهما) اى فى التثنية والجمع بنون التثنية فى كون
كل منهما نونا واقعا بعد الالف ولم يقل اشبههما معهما مع ان فيه عدم تفكيك
الضمائر لانه يوهم شبه النون مع الالفين لنون التثنية والاولى اسقاط لفظ
فيهما اذ لا حاجة اليه (قوله اى نون التأكيد) رعاية لوحدة الضمير وقيل لكل
واحدة من الثقيلة والخفيفة رعاية لقرب المرجع مع تنصيص الحكم فى كل
واحدة منهما وعلى التقديرين الجملة مستأنفة ولا يجوز ان تكون خبرا بعد خبر
لان الخبر الجملة يجب فيه العاطف (قوله بالفعل المستقبل اه) المراد بالفعل
المستقبل الاصطلاحى ودخوله على اسم الفاعل تشبيها له بالمضارع فى قوله
أقائلن أحضروا الشهودا * وعلى الماضى فى قوله دامن سعدك ان رحمت متيما
اضطرارى والمراد الاختصاص فى السعة (قوله الكائن فى ضمن الامر)
بان يكون مذكورا لفظا فيما عدا امر المخاطب اوحكما اوتقديرا كما فى امر
المخاطب فانه فى الاصل مضارع حذفت منه اللام لكثرة الاستعمال فهو
فى التقدير فعل مستقبل فى ضمن لام الامر كامر الغائب والمتكلم اعم من
الامر بغير اللام وباللام على التوسع والامر بغير اللام ويفهم حكم هذا الامر
بطريق الاولى وماقيل فى توجيه عبارة المتن من ان كلمة فى متعلقة بالاستعمال
المقدر والمراد من هذه الامور المعانى المصدرية اى بالفعل المستعمل فى الامر
والنهى ففيه ان المستعمل فى التمنى والاستفهام والعرض ليس صيغة الفعل
بل ادواتها وان اطلاق الفعل المستقبل على امر المخاطب خلاف الاصطلاح
وان الامر بالمعنى المصدرى لا يشمل الدعاء (قوله نحو هل تضربن) وكذا سائر
ادوات الاستفهام اسمية كانت اوحرفية اورد المثال بهل ردا على من خصه
بالهمزة (قوله فى جميع هذه الامثلة) لوترك بيان التخفيف والتشديد
فى امثلة الامر واكتفى بهذا التعميم لكان اخصر لكن ماذكره ابن جنى
خص اولا ثم عمم (قوله بهذه المذكورات) الستة وهو الموافق لما فى اللباب

وزاد الرضى التحضيض واما النفى والشرط المؤكد بما فهو فى حكم المستثنى بدليل ذكرهما بعد (قوله الدالة على الطلب) اما طلب وجود الفعل او عدمه كما فى الامر والنهى والتحضيض والعرض والتمنى والسؤال عن حصول الفعل كما فى الاستفهام واما فى دلالة القسم على الطلب ففيه تأمل لان الانسان قد يقسم على مايعلم مما ليس مطلوبه كقوله من اتى كبيرة والله لاعاقبن الان يقال الغالب ان يقسم المتكلم على ماهو مطلوبه وحمل بقية الباب عليه (قوله دون الماضى والحال) اما حال من النون اى متجاوزا عما يدل على الماضى والحال او من الضمير المستتر فى الدلالة اى متجاوزة تلك المذكورات عن الدلالة على الماضى والحال (قوله لانه لايؤكد اه) على بناء المعلوم المسند الى ضمير النون اى لايؤكد النون الامطلوبا لان وضعه التأكيد طلب حصول شئ اما فى الخارج او فى الذهن والمطلوب لايكون ماضيا ولا حالا ولا خبرا مستقلا فاقيل فى حصر التوكيد فى المطلوب نظر لانتقاضه بمثل ان زيدا سيقوم منشأه قرآءة يؤكد على بناء المجهول (قوله وقلت فى النفى) ولم يقل وفى النفى قليلا او فى مثل ما يفعلن كثيرا لان دخول النون فيهما ليس بالاصالة بل بواسطة شبههما بالطلب فلذلك لم يشاركهما فى الاختصاص ولانه لايصح تعلق قليلا بالاختصاص ولا بالنفى والمراد بالنفى اعم من صريحه ومما يتضمن معناه فيدخل فيه قلما افعلن كذا والجحد حيث قال سيبويه تدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهى فى الجزم (قوله زيد مايقومن) اورد المثال بما ليعلم حكم النفى بلا بطريق الاولى فان مشابهته بلا الناهية اتم ولذا يجئ بعد لا المتصلة بالفعل نحو زيد لا يقومن وبالمنفصلة عنه نحو لا فى الدار تضربن زيدا وما قيل انه لم يجئ فى النفى بما فمدفوع بما وقع فى قولهم من عضه بالسن ما يكرها وغير ذلك كما فى الرضى (قوله الا قليلا) قيد القلة بلا المتصلة بالفعل المضارع ممنوع كيف وجعله ابن جنى قياسا وقال ابن مالك هو كالنهى فى الاصح وفيه ان كونه قياسا لاينافى القلة فان كل قياسى ليس بمستقل واما ما قال ابن مالك فمعناه التشبيه فى جواز الدخول ردا على من منعه مطلقا (قوله اى فى جوابه المثبت) فثبت القسم بجواب القسم وجعله من قبيل جرد قطيفة تكلف يحتاج الى ارادة المقسم عليه من القسم (قوله لان القسم محل التأكيد)

اى

اى كائن فى محله منزل منزلته (قوله بعد صلاحيته له) صلاحا تاما احترازا عما لايصلح اصلا كالجملة الاسمية والفعل الماضى المثبت وفيه مانع كما سيجئ وعما لايصلح صلاحا تاما كالمستقبل المنفى فانه لكونه منفيا والاصل فى الانشاء العدم لايصلح للتاكيد ولكونه مطلوبا صالح وبما ذكرنا اندفع ماقيل ان التعليل لايختص بالمثبت وفى اعتبار قيد الصلاح فى الدليل اشارة الى ان المدعى اعنى اللزوم مشروط بالصلاحية وتركه المصنف لظهوره فلا يرد ان اللزوم على اطلاقه غير صحيح لكونه مشروطا بكون المضارع خاليا من حروف التنفيس غير متعلق به جار سابق وغير مفصول بينه وبين اللازم بقد فان النون لايدخل فى نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى لان النون يخلص المضارع للاستقبال فكرهوا الجمع بين حرفين لمعنى واحد فى كلمة واحدة ونحو قوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون لان تقديم المعمول يقتضى الاختصاص المقتضى تسليم اصل الحكم المنافى للتأكيد نحو والله لقد اظن زيدا منطلقا لان قد لايجامع حرف الاستقبال (قوله فيما عدا مثبت القسم اه) مما هو صالح وهو الفعل المستقبل المنفى (قوله بل جائز) نحو قول الشاعر

والله لاحمدن المرأ محتسبا * فعل الكرام وان فاق الورى حسبا

والاكثر ان لايؤكد كقوله تعالى واقسموا بالله جهد ايمانهم لايبعث الله من يموت كذا فى شرح التسهيل (قوله وكثرت) اشارة الى انه قد يلحق الشرط وان لم يؤكد بما نحو ان لم يفعلن افعل والى انه قد يلحق الجزاء ان كان الشرط مما يجوز لحوقه به كذا فى الرضى (قوله المؤكد حرفه) لم يقل المؤكد اداته اشارة الى ان فى الاسماء المتضمنة لمعنى الشرط فى الحقيقة تأكيد الكلمة التى تتضمنه (قوله بما) سواء كانت لازمة كما فى حيثما واذما اولا كاما (قوله وما قبلها) مع ضمير المذكورين حال مقدرة من الضمير المستتر فى الظرف العائد الى ما لان كونه قبل النون لايجامع كونه مع الضمير ومن هذا ظهر بيان حكم الصحيح اذ فى المعتل ماقبل النون بعد الضمير فما قيل ان التعليلين المذكورين لايجريان فى اخشون واخشين وهم (قوله ان اشترط الخ) فلا يكون ما نحن فيه من التقاء الساكنين على حده فتحذف المدة واعلم ان نون التأكيد ليس

بجزء حقيقة لكنه كالجزء لشدة اتصاله بما قبله فلرعاية الاول قالوا وفى جمع
المذكرين والمخاطبات فيهما التقاء الساكنين على غير حده ولرعاية الثانى
قالوا فى التثنية والجمع المؤنث ان التقاء الساكنين على حده ولم يعكس للزوم
الثقل فى الاولين والالتباس واجتماع النونات فى الاخيرين (قوله ان لم يشترط
ذلك) فيكون هذا من قبيل التقاء الساكنين على حده فلا تحذف المدة لاجله
بل لاجل الثقل ويدل على عدم الاشتراط المذكور عبارة التسهيل حيث قال
لا يلتقى الساكنان فى الوصل المحض الا اولهما حرف لين وثانيهما مدغم
متصل لفظا او حكما وقال شارحه انه لقلة وقوعه فى الاستعمال كالعدم لان
نون التأكيد لا يدخل الا فيما فيه معنى الطلب وطلب الشخص من نفسه
غير صحيح الا بتأويل واعتبار تغاير اعتبارى (قوله وحكمهما غير ماذكر) لان
ماقبله فيهما الالف لا الفتحة والرضى جعل حكمهما ماذكر لان الالف حاجز
غير حصين ولان الالف فى حكم الفتحة وجعل قوله فتقول فى التثنية
والجمع اه بيانا للفرق بينهما وبين جمع المذكر والمخاطبة والظاهر ماذكره
الشارح (قوله للزوم التقاء الساكنين اه) على كلا المذهبين لعدم كون الثانى
مدة (قوله فانه يجيز) يدل على انه يجوز التقاء الساكنين على غير حده مطلقا
وليس كذلك ومع ذلك قوله مغتفرا اى معفوا تكرار والصواب مافى الحواشى
الهندية فانه اجاز ذلك وجعل التقاء الساكنين مغتفرا اذا كان اولهما حرف
لين لانه لما فيه من المد كالحركة وقيل انه تحرك النون بالكسر وعليه حمل قوله
تعالى ولا تتبعان بالتخفيف (قوله وهو ليس بمرضى عند الاكثرين) مع امكان
التكلم ومجيئه كقرآءة نافع محياى وقرآءة ابى عمرو واللاى لان كمال الفصاحة
فى تبيين الحروف وتحقيقها والتقاء الساكنين ينافيه وحال الوقف حال
المتكلم فلا يقاس عليه حال التكلم (قوله وهما فى غيرهما) حال من ضمير
الخبر العائد الى هما ومع الضمير البارز حال من غيرهما والمعنى ان النونين
فى لحوقهما آخر الفعل كاللفظ المنفصل حال كونهما فى غير المثنى والمجموع
حال كون ذلك الغير مع الضمير البارز وذلك لقوة جهة انفصاله بتوسط
الضمير البارز (قوله بيان الافعال المعتلة) لانه بين الحاقها بالصحيحة بقوله
وماقبلها اه كما مر (قوله ان النونين حكمهما مع المثنى اه) علم ذلك مع

التقييد بقوله فى غيرهما وعدم التعرض لبيان حكمهما اكتفاء
بما ذكر فى الصحيحة (قوله ماذكر) من اللحوق فى الثقيلة المكسورة بعد الف
التثنية والف الفصل وعدم لحوق الخفيفة خلافا ليونس (قوله ومع
غيرهما اه) عطف على قوله مع المثنى وقوله على ضربين عطف على ماذكر
عطف معمولى عامل واحد والمراد بالضميرين كونهما كالمنفصل
وقوله اما مع ضمير بارز مع ماعطف عليه حال من غيرهما اى النونين
حكمهما حال كونهما على غير المثنى والمجموع حال كون ذلك
الضمير مقارنا مع الضمير البارز والضمير المستتر على ضربين (قوله وهو)
اى ذلك الغير المقارن بالضمير البارز شيئان اه وليس قوله اما مع ضمير
بارز واما مع ضمير مستتر بيانا للضربين فيستفاد ان النون اما مع ضمير بارز
او مع ضمير مستتر ويحتاج قوله وهو شيئان الى تكلف التقدير
او التسامح على ماوهم ثم ان حصر الشارح قدس سره العزيز غير المثنى
والمجموع فى القسمين المذكورين على انه اعتبر الحاق النونين بامر المخاطب
لانه الاصل فى الطلب واحال البواقى على المقايسة كما تدل عليه الامثلة
وحصره مايكون مع الضمير المستتر فى الواحد المذكر دون المؤنث فلا يرد
ان ههنا قسما ثالثا وهو ان يكون مع الضمير نحو ليضربن (قوله وارموا
الغرض) بفتحتين الهدف (قوله وتضم الواو اه) بصيغة الخطاب عطف على
قوله فتقول ووهم بعض الناظرين فقرأه بالباء الجارة وصيغة المصدر ثم اعترض
فقال المناسب لسياق ماسبق ان يقال وكذا اخشون بضم الواو المفتوح
وكذا قوله بكسر الياء المفتوح (قوله ونعنى بها الف التثنية) هكذا
فى شرح المصنف لان المتصل بالفعل الواو والياء واتصال الالف والنون به معلوم
اذ لا يمكن فى الواحد المذكر اجرآء الحكم ماسوى الالف قال المصنف كالمتصل
لتشاركهما فى لحوق آخر الفعل بحيث لا يمكن التلفظ الا بحركة ماقبلها
فى اقتضاء فتحة ماقبلها فتعين الالف فاندفع ماقاله الرضى من ان كونه
كالمتصل على اطلاقه ليس بصحيح لانه شامل للواو والياء ايضا وانت لا تثبت
اللام معهما وانه اذا اريد بالمتصل الف التثنية لا معنى لجعل ابقاء اللام
فى اغزون محمولا على ابقائها فى اغز ولا ان نقل الكلام الى اغز فكل مايقال

فى اغز يجرى فى اغزون فليس الا تطويل المسافة وهومدفوع بانه ليس فى كلام
المصنف شئ يدل على الحمل بل مجرد تشبيه النون بالالف فى الحكم
اختصارا فى العبارات للاشتراك فى العلة وهوانه لولم يعد اللام مع اقتضاء
كل منهما فتح ماقبله يلزم الاجحاف فى الكلمة بحذف اللام ومايدل
عليه من الضمة والكسرة (قوله اى لاجل اه) غير الشارح رحمه الله
الترتيب المشار اليه المذكور سابقا رعاية لترتيب الامثلة (قوله باسقاط
نون الجمع) لانه علامة الاعراب ونون التأكيد يقتضى البناء
(قوله وضم الواو) لئلا يلتبس بالواحد (قوله لاعلى ترين) كما سبق اليه
الوهم اذلايدخل الاستفهام على الامر (قوله وهذه الامثلة اه) لم يراع
المصنف الترتيب المستفاد من الحكمين السابقين بان يورد امثلة
الضمير البارز منفردة عن الضمير المستتر بل راعى الترتيب العرفى فوقع
الاختلاط فى الامثلة (قوله على ترتيب تصريفها الواقع) بعد اسقاط مثال
المثنى والجمع المؤنث (قوله لالتقاء الساكن المذكور بعدها) فلا يرد
نحواضربن فانه فيهما ملاق لساكن قبلها فلا يحذف والقرينة
على ذلك انه فى مقابلة الوقف كانه قيل يحذف فى الوصل وقت لقاء
الساكن مطلقا سواء كان بعد ضمة اوكسرة اوفتحة نحواضرب الرجل
واضرب الرجل يريد اضربن اضربن اضربن فحذفت لالتقاء الساكنين
تشبيها بحرف العلة اذلاحظ لها فى الحركة وماقيل ان الحذف للساكنين
لايكون الا للاول ففيه انهم صرحوا بالاختلاف فى ان المحذوف من مقول
الواو الاول اوالثانى (قوله ولاتهين اه) اى بالنون الخفيفة (قوله علك)
بمعنى لعلك ولاجرائها مجرى عسى ادخل فى خبرها ان والمعنى لاتهن الفقير
لفقره عسى ان تركع وتذل والزمان قد رفعه واعزه فيستغنى هو وتفتقر
انت لان احوال الزمان لاتدوم وقبله

لكل هم من الهموم سعه * والمسى والصبح لابقاء معه
قد يجمع المال غير آكله * ويأكل المال غير من جمعه

المسى المساء (قوله خط المرتبة اه) ولكونه لازما للاسم لايخلو عنه الفعل بلا
مانع (فائدة) لولقيت ساكنا بعد الالف على مذهب من اجاز ابدال النون همزة

وفتحها

وفتحها فتقول اضربا الرجل يارجلان واضربنا الرجل بحذف النون لالتقاء
الساكنين (قوله فى حال الوقف) عطف على مقدر بعد يحذف السابق
اوعلى يحذف وكلام الشارح يحتمل الوجهين (قوله اذا ضم اوكسر ماقبلها)
التقييد بالظرف مستفاد من مقابلته بقوله والمفتوحة تقلب الفا (قوله وجب
ان ترد المحذوف) لزوال المانع قيل والذى يظهر ان دخولها فى الوقف خطأ
لانها لاتدخل بمعنى التوكيد ثم تحذف ولايتبع دليل على مقصودها التى
جاءت له كذا فى شرح التسهيل (قوله وقلت اغزوا اه) وكذا تقول هل تضربون
وهل تضربين فى حال الوقف على تضربن وتضربين فترد الواو ونون الرفع (قوله
فانه لايرد) اى حال الوقف ماحذف لاجل التنوين فتقول قاض ورام
بالتنوين ولاتقول قاضى ورامى باعادة الياء (قوله تقلب الفا) اى حال الوقف
(قوله فان التنوين) اى حال الوقف (قوله نحو اصبت خيرا) لايخفى
مافى التمثيل من حسن الختام على وفق اختتام المتن حيث اورد النون المخففة
كما فى آخر الكتاب وتممه بالالف وهو ساكن ابدا اشارة الى الاستراحة بعد
الخفة هذا آخر ما اوردت من تحقيق مباحث الفعل والحرف من الشرح الدقيق
والبحر العميق لما رأيت القصور من المتصدين لحله عن تدقيقه وعدم الظفر
بمقصوده فيما تعرضوا لتحقيقه والحمد لله على الاتمام * والصلاة والسلام على
رسوله خير الانام * وعلى آله واصحابه الكرام * الى قيام الساعة وساعة القيام *

(يقول العبد الفقير * اغناه المولى القدير)

حمدا لمن له المنح الكافية والمنن الوافية الشافيه وصلاة وسلاما على رسوله
الممتن عليه بشرح صدره ووضع وزره عن متنه ورفع ذكره وقدره صلى
الله وسلم عليه وعلى آله وحواشيه واصحابه الذين نحو نحوه فى كشف
اغطية الدين وغواشيه وبعد فاقول انه لما أن منّ البارى باتمام طبع
ماكتب على حاشية اللارى وما الحق به من التحقيقات الفائقه
والتدقيقات الصافية الرائقه على شرح الكافية للمولى الجامى
قدس سره السامى مما حرر جمعه الفاضل السلكوتى رحمه الله واكرم
مثواه وجعل بدار النعيم متبوأه ومأواه وكنت فى خلال تصحيحه

وتعليل مزاجه وتهذيب طبعه وتعديله باوفق علاجه قد اجلت طرف الفكر فى ميادين معانيه ونزهت طرف الحدق فى حدائق مبانيه وارتشفت من سلسال جداوله المتدفقة ماراق ورق واقتطفت من ثمار غصونه المورقة ماطاب الى آخر الورق عنّ لى ان اذكر مارأيته من المحاسن فيه ليبادر طالبه الى ارتشاف جريال فيه فقلت واجدت وانشأت مؤرخا وانشدت

ارياض ازهارها شاهدات * بوجود المليك ذى الملكوت
اعربت عن عجيب صنع وقالت * ان نطقى فيما ترى من سكوتى
ام معان ابدت بديع بيان * وابانت عن سحرها الهاروتى
زان جيد الزمان منها عقود * باهر بهرمانها الياقوتى
قام فيها عبد الحكيم يرينا * حكما من عجيب ما قد اوتى
يا له فاضلا له طول باع * قصرت عن مداه فيه نعوتى
كم له من مصنفات تنادى * ان دعوا الغير ينتفى بثبوتى
هاك منها ياصاح ما كدت انسى * لهيامى سكرا به ناسوتى
رب معنى رقت حواشيه لفظا * لى فى ضمنه غنى عن قوتى
ولتكميل طبعه قلت ارخ * تم طبعا ما قاله السلكوتى

٤٤٠ ٨٢ ١٧٧ ٥٥٧
١٢٥٦

وقد كان طبعه فى دار الطباعة الباهره الكائنة ببولاق مصر القاهره ملحوظا بعين عناية ناظرها السنى المراتب اعنى به حضرة حسين افندى الملقب براتب ومشمولا برعاية رئيس مصححيها المستعدين الفقير محمد بن اسماعيل شهاب الدين على ذمة المحقق الالمعى المدقق اللوذعى حضرة الجناب الاوحدى الكريمى الحاج عثمان افندى القريمى وصار تمامه الفاخر لغرة شهر ربيع الآخر سنة ست وخمسين ومائتين بعد الالف من هجرة من كان كما يرى من الامام يرى من الخلف صلى الله وسلم عليه
وعلى آله الذين هم خير آل واصحابه من آب
الى كمالهم كل كمال وآل مالاح
بدر تمام وفاح مسك
ختام

